



جامعة وهران 2  
كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

أطروحة

للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم  
في العلوم الاقتصادية

الاستثمار الأجنبي المباشر وفعاليتها في اقتصاد البلد المضيف  
حالة الجزائر للفترة 1970-2014

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيدة(ة): مصطفىا نبية

أمام لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة وهران 2	أستاذ تعليم عالي	1. سالم عبد العزيز
مقرر	جامعة وهران 2	أستاذ تعليم عالي	1. بن باير حبيب
مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ تعليم عالي	1. بن بوزيان محمد
مناقشا	جامعة سعيدة	أستاذ تعليم عالي	1. بلعربي عبد القادر
مناقشا	جامعة معسكر	أستاذ تعليم عالي	1. مختاري فيصل
مناقشا	جامعة وهران 2	أستاذ تعليم عالي	1. تراري حسين

السنة الجامعية 2019-2020

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

# كلمة شكر

أولا وقبل كل شيء الشكر لله سبحانه عز وتعالى، الذي لولاه ماكنت لأوفق في هذا

الإنجاز المتواضع،

ثم أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير لكل من حمل أقدس رسالة في

الحياة وهي العلم،

أولا الأستاذ المؤطر الذي لم يبخل علي بسعة صدره.

ثم إلى كل الأصدقاء وزملاء المهنة، الذين كان لهم دور كبير في تحفيزي للانتهاء

من هذا العمل ومساعدتي بكل ما يملكون من جهد علمي وأراء وتوجيهات.

## إهداء

أهدي عملي هذا

إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز

والذي رحمه الله

إلى حلمي وحقيقتي، بذري وثماري

إلى من تنازلوا عن حقوقهم

إلى من اثروني على أنفسهم

إلى النفوس البريئة، رياحين حياتي

أولادي

ألى من جمع بين حزني وسعادتي

زوجي

## قائمة المختصرات

الرمز	معناه
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ANSEJ	وكالة تشغيل الشباب
ANIREF	الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار
CNI	المجلس الوطني للاستثمار
IBS	ضريبة أرباح الشركات
MDPPT	الوزارة المنتدبية المكلفة بالمساهمات وترقية الاستثمار
OCDE	مجلس التعاون الاقتصادي
SARL	شركة ذات مسؤولية محدودة
SNC	شركة باسم جماعي
SPA	شركة ذات اسهم
TAP	الرسم على النشاط المهني
TUGP	الرسم الوحيد الإجمالي على الانتاج

# فهرس الموضوعات

الصفحة

	الإهداء
	كلمة شكر
	قائمة المختصرات
I	فهرس الموضوعات
IV	فهرس الأشكال
VI	فهرس الجداول
1	المقدمة العامة

## الفصل الأول

### أدبيات حول الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

12	مقدمة الفصل
13	المبحث الأول: ماهية الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله
13	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر
22	المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
30	المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره
30	المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
35	المطلب الثاني: الأثار العامة للاستثمار الأجنبي المباشر
46	خاتمة الفصل

## الفصل الثاني

### الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وتطورات التاريخة

48	مقدمة الفصل
49	المبحث الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر
49	المطلب الأول: التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر
54	المطلب الثاني: -التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر
66	المبحث الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر
66	المطلب الأول: الفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى الى السبعينات
68	المطلب الثاني: من سنوات الثمانينات وبداية التسعينات الى الوقت الراهن
77	خاتمة الفصل

## الفصل الثالث

### الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو ومناخه

79	مقدمة الفصل
80	المبحث الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو

80	المطلب الأول: نماذج النمو
87	المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر واليات مواجهتها
90	المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشراته
91	المطلب الأول: محددات مناخ الاستثمار الأجنبي ومؤشراته
94	المطلب الثاني: مؤشرات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر
106	خاتمة الفصل

#### الفصل الرابع هيئات وأجهزة الاستثمار ومناخه في الجزائر

108	مقدمة الفصل
109	المبحث الأول: هيئات وأجهزة الاستثمار والضمانات والحوافز الخاصة بالاستثمار
109	المطلب الأول: هيئات وأجهزة الاستثمار
121	المطلب الثاني: الضمانات والحوافز الخاصة بالاستثمار
134	المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وعوائقه
134	المطلب الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر
144	المطلب الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
153	خاتمة الفصل

#### الفصل الخامس الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي بالجزائر للفترة 1970-2014

155	مقدمة الفصل
156	المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه القطاعي والجغرافي للفترة 1970-2014
156	المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر قبل واثاء الإصلاحات
170	المطلب الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر
174	المبحث الثاني: الاستثمار المحلي للفترة 1970-2014
174	المطلب الأول: الاستثمار المحلي قبل الإصلاحات
177	1- للفترة 1970-1973
177	2- للفترة 1974-1977
178	3- للفترة 1978-1979
178	المطلب الثاني: الاستثمار المحلي في ظل الإصلاحات
178	1-1 للفترة 1985-1989
180	1-2 للفترة 1990-1999
182	1-3 للفترة 2001-2004
183	1-4 للفترة 2005-2009
183	1-5 للفترة 2009-2014
186	2- التوزيع القطاعي للاستثمارات المحلية
189	خاتمة الفصل

## الفصل السادس

### فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2014 من خلال بعض المؤشرات الكلية.

191	.....مقدمة الفصل
	المبحث الأول: فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي والتكوين
192	.....الإجمالي لرأس المال الثابت بالجزائر
	المطلب الأول: فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر
192	.....للفترة 1970-2014
192	.....1- الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة 1970/2014
	2-فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر
195	.....(1970/2014)
201	.....2-الناتج المحلي الإجمالي بالمغرب
202	.....1-الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى المغرب
	المطلب الثاني: فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت
207	.....بالجزائر والمغرب للفترة(1970-2014)
207	.....1-التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت بالجزائر للفترة 1970-2014
	2-اثر التكوين الإجمالي لرأس المال ثابت على الناتج المحلي الإجمالي مقارنة
208	.....بالاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر
	3-فعالية الاستثمار الاجنبي المباشر في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في المغرب.
215	.....1970-201
	المبحث الثاني: دراسة قياسية فعالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي
217	.....و التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت بالجزائر (1970-2014)
217	.....المطلب الأول : مكونات النموذج
217	.....-معادلات النموذج
219	.....-متغيرات النموذج
218	.....-مراحل النموذج
221	.....المطلب الثاني: تقدير وتحليل نماذج الدراسة
233	.....النتائج والمناقشة
237	.....خاتمة الفصل:
238	.....الخاتمة
245	.....الملاحق
275	.....قائمة المراجع



## قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الأثر المباشر للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمار المحلي	63
02	تدفق الاستثمارات الأجنبية واتجاهاتها في الفترة الممتدة ( 1995 - 2014)	69
03	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لدول العالم لسنة 2014	71
04	التدفقات الواردة إلى العالم العربي نسبة للتدفقات العالمية 2014	73
05	حجم التدفقات الواردة إلى الدول العربية، و الدول النامية و الدول المتقدمة	73
06	الاستثمارات العربية 2014	74
07	توزيع الاستثمارات العربية البنينة 2014	75
08	التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البنينة لسنة 2014	75
09	توزيع المشاريع حسب القطاعات	76
10	تجسيد نموذج سولو	84
11	اثر الصدمات على النمو	85
12	مراحل النمو الاقتصادي لرستو	87
13	مؤشر ضمان الجاذبية للاستثمار	95
14	العوائق التي تقف امام الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة	104
15	مؤشرات الضمان لجاذبية الاستثمار 2014	144
16	أهم معوقات الاستثمار في نظر بعض الشركات المستثمرة في الجزائر	152
17	حجم الاستثمارات بين الإنجاز والتصريح	161
18	المشاريع الاستثمارية المنجزة للفترة 2002-2014	163
19	توزيع الاستثمارات حسب الشرائح المالية للفترة 2002-2012	164
20	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر 2002-2014	171
21	تطور المشاريع الاستثمارية حسب اهم 10 قطاعات ما بين 2012-2014	173
22	المبالغ المالية المصرح بها لانجاز المشاريع الاستثمارية للفترة 2002-2014	186

194	الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة 2014/1970	23
195	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي بالجزائر 2014-1970	24
200	صافي التدفقات الوافدة والخارجة (% من الناتج المحلي الإجمالي) بالجزائر للفترة 2014-1970	25
206	التدفقات الوافدة والخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر (% PIB) للمغرب (2014-1970)	26
210	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% IDE+PIB الوارد % PIB) بالجزائر للفترة 2014 1970	27
225	نتائج اختبار سببية ل-Granger	28
227	نتائج تقدير معالم النموذج.	29
229	نتائج اختبار سببية ل-Granger	30
231	نتائج تقدير معالم النموذج.	31

## قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	محددات البلدان المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة	34
02	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو العالم	71
03	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم العربي لسنتي 2013-2014	72
04	مجموعة المتطلبات الأساسية 2014	96
05	ترتيب الدول العربية في مؤشر المجموعة الكامنة 2014	98
06	أداء الدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية الايجابية 2014	99
07	وضع الدول العربية في مؤشر البيئة المؤسسية 2014	101
08	ترتيب الدول العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال 2014	102
09	تطور حصيلة التجارة الخارجية في فترة 1970-2014	138
10	مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر	142
11	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة 1970-1985	157
12	إحصائيات حول الاستثمار بالجزائر للفترة (2002-2014)	160
13	عدد المشاريع المنجزة (2002-2014) للاستثمار	162
14	توزيع الاستثمارات حسب الشرائح المالية للفترة 2002-2014	164
15	توزيع الجغرافي للاستثمارات بالجزائر للفترة 2002-2014	165
16	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	167
17	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر للفترة 2002-2014	170
18	أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر:	174
19	حجم الاستثمارات المحلية بالجزائر للفترة 1970-1973	175
20	الاستثمار المحلي للفترة (1974-1977)	176
21	الاستثمار المحلي للفترة 1978-1979	176
22	الاستثمارات المحلية للفترة 1985/1989	179
23	الاستثمارات المحلية للفترة (1990-1999)	180
24	الاستثمارات المحلية للفترة 2001-2004	182
25	عدد المشاريع الاستثمارية للفترة 2002-2014	184

185	توزيع المشاريع للفترة 2002-2014	26
187	الاستثمارات العمومية بالجزائر (1970-1973)	27
193	الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1970-2014	28
196	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة (% من الناتج المحلي الإجمالي) بالجزائر للفترة 1970/2014	29
198	صافي التدفقات الواردة لاستثمار الأجنبي المباشر (% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى الجزائر للفترة 1970-2014	30
199	صافي التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي) بالجزائر (1970-2014)	31
201	الناتج المحلي الإجمالي بدولة المغرب للفترة (1970/2014)	32
202	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة المغرب للفترة 1970/2014	33
203	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (% من الناتج المحلي الإجمالي) بالمغرب للفترة 1970/2014	34
204	صافي التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب للفترة 1970/2014	35
205	صافي التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر (% للناتج المحلي الإجمالي) بالمغرب للفترة 1970/2014	36
207	إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالجزائر للفترة 1970/2014	37
209	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% إلى الناتج المحلي الإجمالي) بالجزائر	38
215	التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت بدولة المغرب للفترة (1970/2014)	39
216	الاستثمار الأجنبي المباشر (% من التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت بالمغرب) للفترة 1970/2014	40
221	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة PIB عند مستواها الأصلي.	41
222	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة PIB	42
222	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة IDE عند مستواها الأصلي.	43
223	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة PIB بعد أخذ الفروق الأولى	44
223	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة FGCF عند مستواها الأصلي.	45
224	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة FCGF	46

# مقدمة

تتفق معظم النظريات والأبحاث الاقتصادية حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على انه وسيلة لخلق النمو الاقتصادي للدولة المضيفة لهذه الظاهرة، ولكن هذا لا ينفي ان الهدف الرئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة هو تحقيق عائد اكبر من ذلك الذي يحققه داخل الدولة الام. كما انها وسيلة لتخفيض تكاليف الإنتاج، وتوفير الأسواق الكبيرة الحجم لتسويق منتجات تلك الاستثمارات. كما اكدت جل الدراسات ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحقق جزءا من الأهداف المطلوب منها تحقيقها في بعض الدول، بينما تحقق كل الأهداف المسطرة لدول أخرى، وهذا يتوقف على مدى توفير الأرضية المناسبة التي تساعد تلك الاستثمارات على الإنجاز منها توفير الحوافز والضمانات التي تعبر عن قانون الاستثمار السائد في البلد المضيف، الى جانب الاستقرار الاقتصادي والاستقرار الأمني، وهذا ما يسمى بمناخ الاستثمار.

تعتبر الجزائر احدى الدول التي فتحت باب الاستثمار امام راس المال الدولي وذلك منذ الاستقلال(وفق اتفاقيات افيان) للخروج من الوضع المزرى للاقتصاد الجزائري الذي كان سائدا آنذاك ، وذلك لقلّة الإطارات السامية في مجال الإنتاج بأنواعه ، غير ان تخوف الحكومة الجزائرية من التبعية لظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق امتلاكهم لبعض المشاريع الاستثمارية ملكية كاملة او الدخول معهم في شراكة ، أدى ذلك الى ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر ،وتلتها بعد ذلك عملية التأميم لعدة قطاعات وعلى راسها قطاع المحروقات، وتضييق الخناق على راس المال الأجنبي على شكل استثمارات، و كانت معظم أو جل المشاريع تحت يد القطاع العام وهذا طبعا في اطار تطبيق النظام الاشتراكي.

غير ان الازمة النفطية في الثمانينات غيرت عدة موازين، الحاجة الماسة لراس المال من اجل الانفاق العام على المشاريع الإنتاجية، وذلك مادفع بالحكومة الجزائرية باللجوء الى المؤسسات المالية و النقدية الدولية للحصول على قروض (بداية دخول نفق المديونية )، ثم بعدها تطبيق حزمة من الإصلاحات على راسها الإصلاحات الهيكلية لبعض المؤسسات ،وتحويل جزء كبير منها من مؤسسات عمومية الى مؤسسات خاصة لتسيير المشاريع المتوقفة عن طريق رؤوس أموال محلية و اجنبية في شكل استثمارات اجنبية

مباشرة ، وتلتها خطوة أخرى وهي تحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه الى اقتصاد حر يخضع لمعايير السوق .

خلال هذه الفترة (فترة الإصلاحات) ، سجلت الجزائر حجما معتبرا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة للفترة (2014/2000) اثر الحصول على بحبوحة مالية بعد ارتفاع إيرادات المحروقات (ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية ، حرب الخليج) ، حيث توجه جزء كبير منها الى إعادة بناء الجزائر بعد خراب العشرية السوداء والازمة الاقتصادية (1986) بدءا بالهيكل القاعدية التي يمكن اعتبارها مشاريع ضخمة، و التي أشرفت على تنفيذها مجموعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ثم القطاع الصناعي و التي احتلت فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرتبة الأولى ثم قطاع البناء ، الاتصالات وغيرها .

ولم تشكل هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة أي خطر على الاستثمارات المحلية بل كانت عاملا محفزا والدليل على ذلك ارتفاع حجم الاستثمارات المحلية مقارنة بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال عدد المشاريع المنجزة لكلا النوعين. كما كان لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مساهمة إيجابية في بعض المتغيرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت. ومن هنا يمكن صياغة الإشكالية التالية:

**ما مدى فعالية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق الأهداف المنوطة بها من خلال كل من متغير الناتج المحلي الإجمالي ومتغير التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت بالجزائر للفترة 1970-2014؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الفرضيات التالية:

- تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا فعالا في الناتج المحلي الإجمالي بالاقتصاد الجزائري من خلال حجم التدفقات الواردة للفترة 2014/1970.

- تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا فعالا في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت بالجزائر من خلال التدفقات الواردة للفترة 2014/1970.

- تقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدور المثبط للاستثمارات المحلية - خلال فترة الدراسة-

ولإثبات او نفي هذه الفرضيات يجب المرور على بعض المحطات:

- ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له؟

- ماهي الهيئات المخولة لها عمليات الاهتمام بالاستثمار بالجزائر للفترة 2014/1970؟

- ماهو واقع الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي بالجزائر قبل واثناء الإصلاحات؟

- ماهي علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2014/1970 بالجزائر؟

- ماهي تطورات التكوين الإجمالي لراس المال الثابت بالجزائر وعلاقته بالناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2014/1970؟

### -أهمية الموضوع

توضيح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاد الجزائري عن طريق متابعة إنجازاته ومساهماته في المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، خاصة بعد ان اجرت الجزائر عدة تغييرات في قانون الاستثمار لتوفير بيئة استثمارية.

### -الدوافع

-معرفة العلاقة بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم إنجازاته ومدى فعاليتها في الاقتصاد الجزائري، ومعرفة علاقة الفعالية بحجم التدفقات الواردة للجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا من خلال اجراء الدراسة المقارنة مع دولة المغرب التي عرفت تدفقا اقل من تلك الواردة الى الجزائر لكن أبدت مساهمة أكبر في الاقتصاد المغربي

والسبب يعود الى السياسات الاقتصادية المتبعة لكل دولة والاستراتيجيات الغير واضحة لاستضافة راس المال الأجنبي في شكل استثمارات اجنبية مباشرة.



## -منهج الدراسة

-لجات الباحثة في هذه الدراسة الى استخدام في اول الامر المنهج الوصفي، لوصف ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستثمار المحلي ووصف المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة، ثم بعد ذلك استخدام المنهج التحليلي، لتحليل أولا حجم الاستثمارات (الأجنبية والمحلية)، ثم بعد ذلك تحليل مدى مشاركتها في الاقتصاد الجزائري والمغربي كدولة مقارنة عن طريق المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة، و لتأكيد الإجابة على فرضيات الدراسة تم اجراء دراسة قياسية عن طريق نماذج التقدير "l'estimation" الخاصة بدراسة فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي و التراكم الإجمالي لراس المال الثابت بالجزائر للفترة 1970-2014

## -حدود الدراسة

تمت دراسة الموضوع للفترة الزمنية 2014/1970 ،اما الحدود الجغرافية، فلجات الباحثة الى اجراء مقارنة بسيطة بين دولتين وهما الجزائر ودولة المغرب.

## -الهدف من الدراسة

-معظم الدراسات السابقة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، استخدمت سلسلة زمنية قصيرة او متوسطة لم تصل الى(2014/1970) 45سنة وهذا للوصول الى نتيجة على المدى الطويل، بين الدول النفطية والغير نفطية.

من جهة أخرى مواصلة البحث في نفس الموضوع، سبق للباحثة ان بحثت في موضوع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر والان محاولة وصول الباحثة الى دور تلك الاستثمارات في الاقتصاد الجزائري بعد ان قدمت الجزائر عدة تنازلات على شكل حوافز وامتيازات للاستثمار الأجنبي المباشر، رغم ان تلك الحوافز تعتبر مورد هام لخزينة الدولة.

الى جانب توضيح الرؤيا حول هذه الظاهرة من خلال المشاركة الفعلية لها في الاقتصاد ومدى اعتماد الاقتصاد الوطني على هذه الظاهرة في تنفيذ المشاريع الاقتصادية الوطنية.

## -الدراسات السابقة

### -دراسة رفيق (نزاري، هارون الطاهر، 2016)

تدور الدراسة حول اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ونتيجة الدراسة تدل على وجود اثر إيجابي على الناتج المحلي الإيجابي بنسب ضعيفة و على المدى الطويل.و هذه من خلال دراسة قياسية على تونس و الجزائر و المغرب، 2008 باستخدام سلسلة زمنية (1991-2005) بالاعتماد على نموذج النمو الداخلي وتوصلت نتائج الدراسة الى إيجابية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر والمغرب بنسب متفاوتة بينما كانت نتيجة سلبية بالنسب للاقتصاد التونسي.

### -دراسة (Alaya,Marawan,2000)

تحمل عنوان: (Investissement Direct Etranger et Croissance Economique)

حاول فيها الباحث دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة 2000/1973 والنتيجة التي توصل اليها هي ضعف التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر وعدم استفادة تونس من تلك الاستثمارات وتمركزها في قطاعات صناعية تقليدية لا تحتاج الى تكنولوجيا عالية.

### -دراسة (عبد الرزاق حمد الجبوري، 2008)

درس فيها الباحث الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للفترة 2005/1990

وتوصلت الدراسة الى ان حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية تتسم بالتذبذب من عام لآخر حسب الظروف الاقتصادية والسياسية داخل المنطقة العربية.

### -دراسة (Shung,1995)

هدفت هذه الدراسة الى تحليل حجم وهيكل توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالصين وأثرها على التنمية خلال الفترة 1993/1970 باستخدام نموذجين من كل من معدل الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو في المدخرات المحلية ومعدل النمو في الاستثمارات الأجنبية. وماتوصل اليه الباحث هو وجود علاقة إيجابية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الاستثمارات.

تم التوصل أيضا الى وجود علاقة سلبية بين معدل نمو المدخرات المحلية ومعدل نمو الاستثمارات الأجنبية

#### -دراسة Hong,1997

التي اجراها على كوريا لتوضيح دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على عوامل الإنتاج في كوريا للفترة (1990/1970) والنتيجة كانت أثر إيجابي ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية عوامل الإنتاج مقارنة بالقروض التجارية والاستفادة منه خاصة في الصناعات كثيفة راس المال مثل البترول والالكترونيات وتساهم هذه الشركات المتعددة الجنسيات في زيادة صادرات الدول المضيفة.

#### -دراسة بشير عبد الله

حول وجود علاقة مستقرة طويلة الاجل بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الليبي للفترة 2005/1970 بالاعتماد على طرق التكامل المشترك، والنتيجة كانت عدم وجود علاقة توازنه بين الادخار والاستثمار والسبب اعتماد الاقتصاد الليبي على النفط كمصدر رئيسي لتحقيق الدخل والعملة الأجنبية ثم ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي.

#### -دراسة (Feldstein,Horioka ;1980)

دراسة حركة راس المال الدولي في الاجل الطويل باستخدام معدل الارتباط بين الادخار والاستثمار أجريت هذه الدراسة على دول منظمة التعاون الاقتصادي بافتراض: في حالة تدفقات راس المال بين تلك الدول بشكل حر فان العلاقة بين الادخار والاستثمار المحليين ستكون ضعيفة بالنسبة لتلك الدول وهذا يعني ان تحرك راس المال الدولي بدرجة عالية، وهذا يعني عدم اعتماد المستثمرين في بلد معين على التمويل من الادخار المحلي بل يستطيعون التوجه الى الأسواق العالمية والاقتراض منها بوجود معدلات فائدة عالمية. كما يمكنهم اقراض المستثمرين الأجانب كل مدخراتهم (تدفق المدخرات من بلد الى اخر في غياب القيود على الأسواق المالية الدولية)

والنتيجة عدم ارتباط معدلات الادخار المحلي بمعدلات الاستثمار المحلي.

### - دراسة (Abdel Hameed, M.Bashir)

تهدف هذه الدراسة الى البحث عن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي للفرد في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا مثل الجزائر، مصر، الأردن، تونس، المغرب وتركيا للفترة 1990/1975، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية تشير الى ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي الى خلق النمو الاقتصادي، ولكن هذا الأثر يختلف من دولة الى أخرى ودلت الدراسة الى ان اهم عناصر النمو الاقتصادي هي درجة الانفتاح الاقتصادي والاستثمار المحلي.

### -دراسة (زياد محمد أبو ليلي، زكية احمد)

تهدف هذه الدراسة الى تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر المستوردات على النمو الاقتصادي وهذا خلال الفترة (2003/1976) وتوصلت النتائج الى وجود علاقة نسبية متبادلة بين الواردات والنتائج المحلي الإجمالي في الأردن

### -دراسة علي إبراهيم بخيت

حول فجوة الموارد التمويلية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني ورسم العوامل الرئيسية التي تؤدي الى تلك الفجوة وتوضيح اثار بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وتقييم السياسات المتبعة في الاقتصاد السوداني، وتوصلت هذه الدراسة الى الأسباب المؤدية الى استنزاف الموارد المتاحة يعود الى ارتفاع عدد السكان بشكل مطرد مع زيادة مطردة في الاستهلاك الى جانب اللااستقرار السياسي.

### -دراسة بندر بن سالم الزهراني

تدور الدراسة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية -دراسة قياسية - للفترة 2000/1970 توصلت الدراسة الى إيجابية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي على المدى الطويل ولكن تكون مشاركته ضعيفة في النمو الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط.

### -دراسة (بن عيشي، بن براهيم الغالي)

تدور الدراسة حول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر دوره في تقليص البطالة في الجزائر من خلال دراسة إحصائية بين البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر وتوصلت

الدراسة الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر يبقى دون مستوى الطموحات رغم كل ما بذلته الجزائر من مجهودات كاستراتيجية للقضاء على البطالة رغم وجود العلاقة الارتباطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستويات البطالة.

#### -دراسة بابا عبد القادر

حول سياسات الاستثمار في الجزائر تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة حيث تعرض فيها الباحث الى اهم السياسات المستخدمة في الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### -هيكل الدراسة

تمت دراسة الموضوع فصول كالتالي:

**الفصل الأول:** دراسات أدبية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، تشمل مجموعة من المفاهيم حول الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر وتعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله من المقدمة من طرف بعض الهيئات الدولية.

**الفصل الثاني:** الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وتطورات التاريخة ومحدداته.

**الفصل الثالث:** الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي واثاره.

**الفصل الرابع:** هيئات وأجهزة الاستثمار ومناخه بالجزائر.

**الفصل الخامس:** واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي بالجزائر للفترة 1970-2014.

**الفصل السادس:** فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري من خلال بعض المؤشرات الكلية للفترة 1970-2014، تم تقسيم هذا الفصل الى:

1-دراسة لفعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الإجمالي لراس المال الثابت بالجزائر واتخاذ المغرب على سبيل المقارنة للفترة 1970-2014.

2-دراسة قياسية تعتمد على النماذج التقديرية (l'estimation) حول فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الإجمالي لراس المال الثابت في الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2014.

**-النتائج والمناقشة.**

**-خاتمة عامة، لكل ماتوصلت اليه الدراسة.**

**-الصعوبات التي تمت مواجهتها:**

من اكثر الصعوبات التي تمت مواجهتها في هذا الموضوع، عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة يعتمد عليها الباحث في إنجاز بحث علمي، فقد تعددت مصادر المعلومات حول الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة عن العديد من الهيئات و المنظمات الدولية و المحلية ، غير انها لا تتفق على نفس المعلومة اونس النتيجة ،فمعطيات البنك الدولي تختلف عن معطيات المنظمة العربية لضمان الاستثمار ،وتختلف عن الانكتاد ، وتختلف عن الوكالة الوطنية لترقية و تطوير الاستثمار. هذا الى جانب توفر القيم أحيانا بالدولار وأحيانا بالدينار الجزائري مما يستهلك وقت أكثر في إنجاز البحث نتيجة لطول فترة الدراسة.

## الفصل الأول

أدبيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله

ومحدداته

## مقدمة الفصل

تعددت المفاهيم والتعاريف حول ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الباحثين، وكل المهتمين بهذه الظاهرة، واختلاف هذه المفاهيم يرتبط بانواع الاستثمار الأجنبي والميادين التي ينشط فيها او الموجه لها.

فقد اعتبرته بعض المفاهيم على انه مفتاحا أساسيا للتنمية الاقتصادية ووسيلة لتحقيقها للدولة المضيفة له، فهو شكل من اشكال التمويل الخارجي من حيث توفير المواد اللازمة للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي ترسمها الخطط التنموية للبلد المضيف والاستثمار بصفة عامة يعبر عن الزيادة الصافية في راس المال الحقيقي، وياخذ الاستثمار الأجنبي عدة اشكال مع (المباني والتشيدات والالات والتجهيزات ووسائل النقل..... الخ) كم اعتبره آخرون انه توجيه للاموال نحو استخدامات تؤدي الى اشباع و تلبية حاجات اقتصادية وهذه النقطة يلتقي فيها كل من الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر، ويأخذ مصطلح الاستثمار عدة أنواع منها استثمار المحلي، الاستثمار الوطني وياخذ الاستثمار الأجنبي عدة اشكال منها ما هو مرتبط بطبيعة النشاط ومنها ما هو مرتبط بدوافع الاستثمار، ومنها ما هو مرتبط بملكية المشروع كما يعود تعدد التعاريف الى اختلاف الوضع الاقتصادي للبلد المضيف، فتعريف البلد النامي أو المتخلف يختلف عن ذلك التعريف الصادر عن دولة متقدمة او صناعية .

قبل التطرق الى ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أولا القاء الضوء على مصطلح الاستثمار من حيث جميع معانيه، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا الفصل.



## المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أنواع الاستثمار الأجنبي الكلي<sup>1</sup>، حيث يتوجه إلى إنشاء مشاريع اقتصادية في مختلف القطاعات بشكل مباشر. كما يعتبر من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلاً، فهو يعد شكلاً من أشكال التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدولة لأنه يوفر المواد اللازمة للقيام ببرامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية.

### المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر

لا تكاد تكون منتهية التعاريف التي حضي بها الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن الجدير بالذكر أن تعدد التعاريف جاء تبعاً لتعدد وجهات النظر إليه سواء مؤيدة كانت أو معارضة له، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن ما يبرر اختلاف المفاهيم هو اختلاف أنواعه ومجالاته واليادين الموجه له.

#### 1-1- مفاهيم متعلقة بالاستثمار

لقد حظي مفهوم الاستثمار باهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية التنموية التي اعتبرته مفتاحاً أساسياً في معادلة التنمية الاقتصادية ووسيلة مهمة لتحقيقها، وبين هذا وذاك يبقى الاستثمار حلقة مؤثرة في الناتج الوطني<sup>2</sup>. وكمبدأً عام يمكن القول أنه ليس هناك تعريف جامع ومانع للاستثمار بل توجد له عدة تعاريف نظراً لكونه مصطلحاً اقتصادياً أكثر منه قانونياً هذا من جهة، ومن جهة أخرى اختلاف نظرة البلدان النامية له عن نظرة البلدان المتقدمة، إضافة إلى تعدد مصادر القانون سواء من الجهة الداخلية أو الدولية<sup>3</sup>. سنحاول التعرض في هذه النقطة إلى بعض المفاهيم حول الاستثمار وذلك كما يلي:

1- يعتبر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر من أنواع الاستثمار الأجنبي ويعتبران مصدراً هاماً من مصادر التمويل في الدول النامية ومنها الدول العربية، ويلعب كل منهما دوراً هاماً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في هذه الدول باعتبارهما شكلين من أشكال التدفقات المالية الخاصة متوسطة الأجل وطويلة الأجل.

2- عبد الوهاب الأمين - د. زكريا عبد الحميد الباشا: "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المعرفة، 1983، ص 349.

3- د. قدي عبد العزيز، "الاستثمارات الدولية"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ببوزريعة، الجزائر، ط 2004، ص

**1-من الناحية اللغوية:**

كلمة الاستثمار في اللغة أصلها من الفعل ثَمَرَ، وثمرَ بمعنى نتج وتولد أو نَمَى وكَثُرَ، نقول: ثمر الشجر وأثمر إذا أظهر ثمره ونتاج: ونقول ثَمَرَ المال إذا نَمَاه وكَثُرَهُ، وكذلك تطلق كلمة الثمر على حمل الشجر، وعلى الولد<sup>1</sup> بذلك لم يخرج مفهوم الاستثمار عن كونه طلب الحصول على الثمرة<sup>2</sup>.

**2-من الناحية الاقتصادية:**

تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار، عند الكثير من الكتاب والخبراء الاقتصاديين، إلا أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه ويمكن التعرض إلى البعض منها:

فمنهم من ذهب في تعريفه بأنه عبارة عن: "تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية"، أي بمعنى الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع وتتكون عناصره من المباني والتشييدات والآلات والتجهيزات ووسائل النقل والحيوانات والأرض<sup>3</sup>، كما عرف على أنه "توجيه للمدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجة أو حاجات اقتصادية، فالاستثمار هو الانفاق على تملك وسائل الإنتاج أو تملك السلع الرأسمالية الجديدة التي تُسهم في إنتاج سلع أخرى<sup>4</sup>.

في حين عرفه آخرون بأنه: "عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية"<sup>5</sup>.

1- أحمد الصغير قراوي: "محددات ومواجهات الاستثمار من منظور إسلامي"، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، 25-28 مارس 2003، ص 655.

2- محمد محمد أحمد سويلم، "الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقہ الإسلامي"، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 23 ص، 2009.

3- حسين عمر: "موسوعة المصطلحات الاقتصادية"، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1965، ص 21.

4- راشد البراوي: "الموسوعة الاقتصادية"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص 79.

5- موسى بودهان، "القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية"، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها، الجزائر، دار مدني، 2006، ص 10.

كما يعرف أيضا على أنه: "النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة"<sup>1</sup>

ومن بين التعاريف التي حضي بها مفهوم الاستثمار على أنه: "التضحية بالموارد التي تستخدم في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة. حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار"<sup>2</sup>

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد عرفه في قانون الاستثمار " : يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يأتي:

- 1- اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة،
  - 2- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية،
  - 3- استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية"<sup>3</sup>.
- من ناحية أخرى قد يكون الاستثمار محليا اين يكون للجماعات الاقليمية دورا بارزا، كما يمكن أن يكون وطنيا لا يتحقق الا عند تكوين رأس المال داخل الدولة، أو أجنبيا وهو استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمرين وبهذا يعد استثمارا أجنبيا للبلد المستثمر فيه".
- من خلال هذا التعدد في المنظور سنقوم بالتمييز والتفرقة بين شتى هذه استثمارات
- أ- الاستثمار المحلي:**

وهو مصطلح غير ثابت في معناه كونه يتغير بحسب تغير المكان الذي يتواجد به الاستثمار، أي بمعنى تبعا لطبيعته المكانية، سواء كانت تلك الإدارة وطنية عندما نتكلم عن البعد القاري أو محلية عندما نتكلم عن البعد الوطني، فمصطلح الاستثمار الوطني دائم

1- الامر رقم 03/01 المؤرخ في 20 غشت/اوت سنة 2001 ، يتعلق بتطوير الاستثمار، المادة الثانية.

2- Abdellah Boughaba, Analyse et évaluation de projets, Berti édition. imprimé en Paris 1999, P: 07.

3- مبارك سلوس، "التسيير المالي"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 115 .

التغيير فيكون وطنيا في خضم الاتفاقيات الدولية، وتارة داخلية وتارة اخرى محليا؛ غير أن المقصود بعينه هو الاستثمار الوطني.<sup>1</sup>

وهناك من يقسم الاستثمار طبيعته القانونية أي حسب ملكية الاستثمار للدولة او للخواص. أو حسب المعيار العمومي أو الخاص او الى استثمار وطني أو أجنبي تبعا لجنسية المستثمر بغض النظر فيما اذا كان فردا او مؤسسة، أو استثمار وطني او محلي حسب الناحية الإدارية الوصية عليه، وعليه فان المقصود بالاستثمار المحلي هو ذلك الاستثمار الذي يكون للجماعات الاقليمية دورا بارزا فيه ويكون مرتبطا بإقليمها الجغرافي او خاضعا لسلطتها، و ينعكس عليها بالفائدة بغض النظر عن ملكيته او جنسية المستثمر او نوعية النشاط او مدته، ما لم يوجد نص قانوني خاص بخلاف ذلك؛ فالاستثمار المحلي هو لبنة و ركيزة اساسية في التنمية المحلية؛ و التي تعتبر بدورها غاية و هدف من الاهداف التي تسعى الدولة جاهدة لتحقيقها.

#### ب- الاستثمار الوطني:

وينحصر على تلك المشروعات التي يتم انشاؤها وتنفيذها داخل إقليم الدولة، كما قد يكون الاستثمار الوطني استثمارا داخليا أي على أساس المعيار الجغرافي فالداخلي هو الوطني والخارجي هو الاجنبي.<sup>2</sup>

عموما نقول أن الاستثمار المحلي يندرج تحت الاستثمار الوطني؛ كونه جزء لا يتجزء منه، وكون أن الاقتصاد الوطني والمحلي متكاملان؛ فالاستثمار الوطني ينعكس ايجابا على الادارة المحلية و الاستثمار المحلي سينعكس حتما بالإيجاب على الاقتصاد الوطني لأنه جزء منه.<sup>3</sup>

فبين هذا وذاك، فالاستثمار قد يكون استثمارا مباشرا عندما تقوم إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية (الآلات، المعدات...) أو المشاركة في تأسيس

1- منصورى الزين، اليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص:24.

2- محمد مطر، ادارة الاستثمارات، الاطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، الاردن 2006، ص:75.

3- احمد محمد مصطفى نصير، دور الدولة ازاء الاستثمار و تطوره التاريخي، الجزء الثاني، دار النهضة العربية. القاهرة، 2011، ص: 754.

الاستثمارات الرأسمالية كشرركات المساهمة أو شركات التضامن وفي هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهلها للمشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارتها، كما يمكن للاستثمار أن يكون غير مباشر متعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف المضاربة، لذلك تعتبر العلاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر دورا مؤثرا في قرارات الشركة أما إذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد السيطرة على الشركة أو المشاركة في إدارتها فان عملية الشراء هذه تصبح استثمارا مباشرا.

### 1-2- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة كما أطلق على الاستثمار في موجودات دولة أخرى، من خلال تأسيس الشركات أو مشاركات أو حتى في شكل اندماجات في شركات وطنية... الخ. إنها بعبارة مختصرة موجودات للشركة الأم في دول مضيئة.

وقد تعددت التعاريف حول مصطلح الاستثمار الأجنبي والتفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، فقد سمي بالاستثمار في الخارج عند Kindel Berger<sup>1</sup> وسمي بالاستثمار الدولي عند Hingonier Bernard، وسمي بالاستثمار الأجنبي المباشر عند كل من Maurice Baye et Pestanne وهذه التسمية الأخيرة هي التسمية الأكثر شيوعا. وسنرق إلى جملة من التعاريف الخاصة بجملة من المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية... والتي ترى في غالبيتها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يستهدف تحقيق مصالح دائمة للشركة المستثمرة في البلد الأجنبي عن بلدها الأصلي ويمكن لهذا الأخير أن يأخذ شكل خلق مؤسسة جديدة أو توسيع المشاريع القائمة سواء أكانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو امتلاكه لأسهم إحدى الشركات مع اكتساب الحق في إدارة المشروع والرقابة عليه.

1-Kindel Berger, Cp (1969), American Business Abroad New L'oven, Yale University, p199.

**I- تعريف صندوق النقد الدولي:**

يعرّف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر)<sup>1</sup>. وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة<sup>2</sup>، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة."

**ب- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:**

تبنت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر<sup>3</sup>، أما **التعريف الأول**: " هو تحرير حركة رؤوس الأموال وذلك بهدف التحرير المطلق لحدود العمليات، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على تحقيق علاقات اقتصادية دائمة أو طويلة مع مشروع استثماري من أجل تطبيق فعلي في تسيير المؤسسات، وهذا لا يتم إلا بواسطة:

-إنشاء أو توسيع مؤسسة، ملحقة، فرع....

- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل.

-تكون طبيعة القرض هنا طويلة المدى (05 سنوات أو أكثر).

أما بالنسبة **للتعريف الثاني** الذي تبنته هذه المنظمة فيقوم على أهداف إحصائية، كون عملية قياس حركة الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن تكون دون توحيد بين التعاريف المستعملة من طرف الدول الأصلية والدول المضيفة، لذلك فإن المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد مرجعي للدول الأعضاء. ويمثل التعريف الثاني في أن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة تربط بعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات

1- عبد المجيد قدي "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006، ص 251.

2- OECD ,third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris, 1999, P 07.

3-OCDE, Définition des références détaillées des investissements Internationaux, Paris, 1983, P14

التي لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها، تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر، ويعني كذلك فرع أو شركة فرعية تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي.

### ج-تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **الاونكتاد** الاستثمار الأجنبي المباشر على انه<sup>1</sup>: "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة وقادرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة<sup>2</sup> أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (القطر المستقبل أو المستضيف للاستثمار)".

وتعرف الشركة الأم المستثمر الأجنبي على أنه تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة (أو وحدة إنتاجية) تابعة لدولة أخرى غير الدولة الأم، وعادة ما تأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للدولة المستقبلة للاستثمار، حيث تأخذ الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى. وتسمى الشركات المحلية وحدات تابعة، أو فروع، ومع أن هذا التعريف يتأثر بنمط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة، حيث تلعب عمليات الاندماج بين الشركات العملاقة والاستحواذ على أصول الشركات دورا مهما، إلا أنه يمكن تطبيقه في حالة الاستثمارات الفردية.

### د-تعريف المنظمة العالمية للتجارة:

تعرفه على انه: ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة)<sup>3</sup> وذلك مع نية تسييرها".

1- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر -تعريف وقضايا-، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32 ، 2004 ، ص5.

2- علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد الواحد والثلاثون ، 2004 ، ص4.

3- علي عبد القادر علي، المرجع نفسه، ص 4.

**ه-تعريف دليل ميزان المدفوعات :**

استنادا إلى التعريف الذي يوفره دليل ميزان المدفوعات<sup>1</sup>، فهو يشير إليه بأنه الاستثمار الذي يقام لاكتساب مصلحة دائمة في مشروعات خارج الاقتصاد الوطني الذي ينتمي إليه المستثمر. فمن جملة التعريفات السابقة يتضح ان هذه المنظمات الدولية تتفق على أن الاستثمار الأجنبي المباشر إنما هو تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كلياً أو جزئياً و ذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح<sup>2</sup>. فبين هذا وذاك يمكن تلخيص أهم ما اتفقت عليه هذه المنظمات في النقاط التالية:

- أنها تشترك في مقياسين أساسيين هما، الملكية، ومراقبة المؤسسة المستثمر فيها.
- أن نسبة 10 % كنسبة محددة لامتلاك القدرة على إبداء الرأي والتصويت أثناء إدارة الاستثمار.

- امتلاك مستثمر أجنبي لأصول ملكية تامة أو جزئية في دولة أخرى.
- التأكيد على طول مدى الاستثمار الأجنبي المباشر.

- سلطة القرار الفعلية تحددتها قوة التصويت التي تؤهل صاحبها لتمرير قراراته حسب أهدافه.

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن سيطرة على عملية الإنتاج بلد المضيف.

من خلال مفهوم المنظمات والمؤسسات الدولية وكذا الاقتصاديين للاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن أن نستخلص في النهاية أن التعاريف المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر تصب في إناء واحدوتظهر مميزاته فيما يلي:

✓ وجود عنصرين أساسيين هما المستثمر الخارجي والمستثمر الداخلي والذي يكون إما في شكل أفراد أو مؤسسات خاصة أو مملوكة للدولة، وقيام الشراكة فيما بينهما في العملية الإنتاجية.

1- محمد صالح القرشي "المالية الدولية" مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2008، ص 155.  
2- حاتم القرنشاي، "تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006، ص 3.



- ✓ أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل، مما يسهل على الدول المضيفة مراقبته.
- ✓ يمكن للمستثمر الأجنبي أن يمتلك مباشرة وبالكامل للمشروع الاستثماري أو لجزء منه في البلد المضيف للمستثمر، مع حقه في الإشراف على إدارة المشروع وفي اتخاذ القرار. وهذا حسب نسبة رأس المال التي ساهم بها لامتلاك المشروع.
- ✓ قدّرت نسبة رأس المال التي يجب أن يمتلكها المستثمر الأجنبي في أي مشروع استثماري حتى تعطيه الحق في الإشراف عليه، بعتبة الملكية التي تتراوح ما بين 10% و 100%. وهذا ما اتفقت عليه المنظمات والمؤسسات الدولية.
- ✓ تتضمن تحركات رأس المال في شكل حصص ملكية، آلات، تكنولوجيا، معرفة ومهارات.
- ✓ ينفذ الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق كبير وواسع جدا عن طريق الشركات بدلا من المستثمرين الأفراد.
- ✓ كلما كان المستثمر الأجنبي يملك المشروع أو غالبية وتولى إدارته كان الاستثمار مباشرا.
- ✓ يهدف المستثمر الأجنبي عادة من وراء انتقاله إلى دولة أخرى إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وخاصة البيئية التي يحاول من خلالها المستثمر الأجنبي التخلص من الآثار البيئية السلبية لمختلف أنشطته خاصة ما تعلق منها بالإنتاج.
- ✓ معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتعبّر الشركات المتعددة الجنسيات.

## 2- مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر

- بالإضافة إلى هذه المحددات هناك مبادئ أساسية يستند عليها الاستثمار الأجنبي المباشر نلخصها فيما يلي<sup>1</sup>:

1- تشام فاروق "الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و آثارها على التنمية الاقتصادية"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2002، ص 16.

**1- الشفافية والتناسق:**

يقصد بهذا المبدأ إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة وبدون تمييز وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب وحتى يتم تنفيذ هذه العملية يتطلب من الدول ضرورة تقنين عمل نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية.

**2- سيولة حركة رأس المال:**

وهو مبدأ متعلق بحركة رؤوس الأموال بالدولة والمواد الاستثمارية فيها سواء كانت رؤوس أموال داخلية أو خارجية ويتضمن مبدئين  
 أ- مبدأ حرية التحويل: هذا المبدأ يتضمن رؤوس الأموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق.  
 ب- مبدأ حرية الدخول لسوق العملة الصعبة: على الدول الداخلة في سوق العملة الصعبة القيام بما يلي:

- ✓ وضع ميكانيزمات لتحديد سوق العملة الصعبة.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورية لانجاز واستغلال الاستثمارات .
- ✓ وضع سوق مالية مفتوحة لرأس مال أجنبي .

**3- مبدأ الاستقرار:**

يلعب دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لدولة ما مع العالم الخارجي وهذا نتيجة لوجود عدة أخطار يمكن أن يهدد الاستقرار وبالتالي تحول دون ترقية الاستثمار الأجنبي مثل - :أخطار نزع الملكية واستيلاء التأمين - أخطار الحروب والانتفاضات - أخطار تحويل رأس المال.

**-المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر**

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً مختلفة لكونه يجمع أنواع متعددة من العمليات، مما يسمح له بالتفرغ في شكله ونوعه. وفيما يلي نصنف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة أسس من خلال مبحثين كالتالي:

**أ-وفقاً لنوعية أو صفة القائم بالاستثمار:**

حيث يتم من خلال هذا الاعتبار التمييز بين الاستثمار الخاص الذي يقوم به فرد أو شركة ذات جنسية أجنبية (الاستثمار الأجنبي الخاص)<sup>1</sup> وبين الاستثمار الحكومي الذي تقوم به دولة أو اتحاد دولي أو جهاز ذو كيان عام قومي أو دولي ويسمى (الاستثمار الأجنبي العام)، وهناك أيضاً الاستثمار المختلط الذي يضم كلا النوعين السابقين ويسمى أيضاً استثمار متعدد الأطراف؛ حيث تتعاقد مؤسستان على إنشاء مؤسسة جديدة وهو ما يعرف بالشركة المختلطة، يقسم فيها الرأسمال والمخاطرة وتكون المساهمة تنظيمية أو مالية أو تقنية.

تعتبر الشركة المختلطة كوسيلة فعالة للدخول في الأسواق الدولية، كما تمثل نقطة قوة لكونها جامعة للتقنيات والخبرات حيث لوحظ أنه يصبح المستثمر الأجنبي في خطر عند احتفاظه بقدر كبير من رأس المال. وعليه فإن الدول الاشتراكية سابقاً مثلاً سمحت بشكل واحد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في الشركات المختلطة بمشاركة أجنبية لا تتعدى 49% زيادة على الرقابة الحسنة للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا توجيه الشركات المختلطة تعتبر في دول العالم الثالث كوسيلة للمشاركة الواسعة للمستثمر لتمويل الانجاز وتسيير المشروع وكذلك في تطوير الروابط الاقتصادية<sup>2</sup>.

**ب -حسب طبيعة نشاط الاستثمارات:**

**1-استثمارات أجنبية مباشرة داخلية :**

وتعني أن رأس المال الأجنبي مستثمر في موارد محلية، تشجع هذه الأنواع من الاستثمارات عن طريق خفض الضرائب وسياسات الدعم وأسعار الفوائد المخفضة وإزالة

1- بهاء أنور حبش، "تعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغيير أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر"، جامعة تكريت- كلية الإدارة و الاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية/ المجلد 4 /العدد- 2008/11، ص98.

2 -Denis Tersen et Jean Luc Bricaut. L'investissement international.( Edition Armand colin .paris.1996) , p 8

العوائق الإدارية والقانونية. وهناك الكثير من المعوقات التي تؤثر سلبا على كمية ونوعية هذه الاستثمارات كحدود وقوانين الملكية والتمايز المفروض على أداء الشركات.

## 2- استثمارات أجنبية مباشرة خارجية:

وتسمى كذلك استثمارات مباشرة خارج البلد، وهي رؤوس الأموال المحلية المستثمرة خارج البلد وتشجع الحكومات هذا النوع من الاستثمارات عن طريق توفير التأمين للمستثمرين على المخاطر. ومن الأمور التي تحدد من هذا النوع من الاستثمار، الضرائب المحفزة أو غير المحفزة على أرباح الشركات التي تستثمر خارج بلدها والدعم للصناعات والتجارة الداخلية المحلية.

## ج- حسب الهدف من الاستثمارات الأجنبية

1- استثمارات خضراء: هي استثمارات في مشروعات غير مؤثرة سلبا على البيئة.

2- استثمارات الدمج والاستحواذ: كثيرا ما يتم نقل الموجودات من الشركة المحلية إلى الشركة الأجنبية عن طريق دمج شركة محلية بشركة أو شركات أجنبية، وأحيانا يتم استحواذ الشركات المحلية. وهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية يحتل نسبة عالية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية.

3- استثمارات أفقية: تمثل استثمارات من نفس الصناعة أو القطاع التي تعمل فيه الشركة.

4- استثمارات عمودية: ونجد فيها نوعين :

- استثمارات خلفية عمودية: عندما تقوم شركة أجنبية بتوفير عوامل إنتاج لشركة محلية.

- استثمارات أمامية عمودية: عندما تقوم شركة أجنبية ببيع إنتاج الشركة المحلية.

## 2-1- حسب الدوافع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة

### 1- استثمار أجنبي مباشر يبحث عن الموارد الطبيعية والأصول:

يتميز هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية بأنه يشجع على زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية. حيث تسعى العديد من الشركات المتعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد

الطبيعية والخام لدى الدول النامية، وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، حيث سمحت الدول النامية بهذا الاستثمار لضمان أن تستفيد من تكنولوجيا النفط المتاحة في الدول المتقدمة وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإيرلندا الشمالي. كما يتضمن نقل أو تحريك أجزاء من عملية الإنتاج لصناعة معينة من البلد الأم للاستثمار الأجنبي المباشر أو الشركة المتعددة الجنسية إلى البلد المضيف كالصناعات الصيدلانية، والغرض الرئيسي من هذا الاستثمار هو خفض التكاليف وتقليل تأثير قيود التجارة. ومن أهم محددات هذا النوع هو توفر الموارد الطبيعية، توفر عمالة غير ماهرة ذات تكلفة متدنية، توفر عمالة ماهرة، توفر أصول تقنية وريادية بما في ذلك تلك المتضمنة في الأفراد والوحدات الإنتاجية، توفر هياكل البنى الأساسية من موانئ وطرق وإمدادات كهرباء، واتصالات.

## 2- استثمار أجنبي مباشر يبحث عن الأسواق:

يستهدف هذا النوع من الاستثمار البلدان النامية التي تحتوي على أسواق ذات حجم كبير<sup>1</sup>، كما يفضل الاستثمار في البلدان التي تطبق سياسة إحلال الواردات التي تتضمن عادة إجراءات حمائية لدعم الصناعة المحلية ضد المنافسة الأجنبية غير العادلة . كما يعد من أهم أنواع الاستثمارات الأجنبية التي سادت قطاع الصناعات التحويلية في الستينات والسبعينات من القرن الماضي (مثل صناعة السيارات)، حيث يعتبر هذا النوع من الاستثمار عوضاً عن التصدير من القطر المصدر للاستثمار ووجوده في القطر المضيف يكون بسبب القيود المفروضة على الواردات، ومن أهم المحددات لقيام مثل هذا النوع من الاستثمار، حجم السوق ومتوسط دخل الفرد، معدل نمو السوق، القرب من الأسواق الإقليمية والدولية، تفضيلات المستهلكين المحليين وأذواقهم، هيكل تنافسية الأسواق، ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضييفة ما يجعل الاستثمار فيها أجدي من التصدير إليها. ولا يؤثر هذا النوع من الاستثمار على الإنتاج لأنه لا يحل محل الصادرات وإنما له آثار ايجابية على الاستهلاك والتجارة.

1- محمد صالح القرشي، مرجع سبق ذكره، ص170.

### 3- استثمار أجنبي مباشر يبحث عن الكفاءة:

يحدث هذا النوع من الاستثمارات عندما تقوم الشركات الأجنبية المستثمرة بتركيز جزء من نشاطاتها في الدولة المضيفة بحثا عن الربحية، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بآثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد العديد من مدخلات الإنتاج، وكذلك يتم دفع تكلفة النقل المرتفعة في الدولة المضيفة على مثل هذا النوع من الاستثمار مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها. ومن محددات هذا النوع تكلفة متدنية للموارد والأصول، تدني تكلفة مدخلات الإنتاج من مواصلات واتصالات ومدخلات الإنتاج والوسيلة، عضوية اتفاقية إقليمية للتكامل تشجع على إنشاء شبكات إقليمية لأداء الأعمال

### 4- استثمار أجنبي مباشر يبحث عن موجودات إستراتيجية:

يحدث هذا النوع من الاستثمار عندما تستثمر الشركات العالمية في البحث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة وذلك بسبب رغبتها في تعظيم الربحية، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، ويعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات. والجدير بالذكر، أن دول منطقة الشرق الأوسط سعت من خلال استقبالها للاستثمار الأجنبي المباشر نحو إحراز أهداف تنموية اقتصادية واجتماعية استنادا إلى القواعد المتوفرة من مواد أولية وطاقات بشرية عامة، دون تركيز ملموس على المنافع المترتبة عن نقل ونشر التكنولوجيات التي استند إليها هذا الاستثمار. وفي معظم الأحوال، يلاحظ أن الحكومات ومؤسسات الأعمال في الدول المتقدمة لا تسعى نحو الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف حيازة التكنولوجيا حسب، بل أن استفاد وحيازة التكنولوجيا ربما شكلا هدفين أقل أهمية مقابل أهداف أخرى، كتوفر فرص العمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية بصورة عامة، وتشير بعض المراجع أن نقل التكنولوجيا لا يشكل الغاية الأمل من أجل اقتصاد البلدان المضيفة في جميع الحالات، وخاصة عندما يفوق العبء الاقتصادي أو البيئي المترتب على نقل التكنولوجيا ما يمكن الحصول عليه من مكاسب تترتب على التنافس مع الجهة المستثمرة مالكة التكنولوجيا الأصلية.

## 2-2- حسب ملكية المشروع

### 1- الاستثمار المشترك (مشروعات ملكيتها مشتركة)

هو شكل من أشكال التعاون<sup>1</sup>، يتجسد في شكل مشروعات ملكيتها مشتركة تكون طويلة الأجل داخل البلد المضيف، حيث يتم الاتفاق بين مستثمرين أو أكثر (وطني وأجنبي) في مشروعات معينة؛ على المشاركة بحصة من رأس المال أو حصة في الإدارة والخبرة؛ كما قد تتمثل المشاركة في تقديم المعلومات أو العمل أو التكنولوجيا أو طرق تسويقية أو أسواق جديدة، أو براءات الاختراع والعلامات التجارية. فيما يتعلق بالطرف الوطني فقد يكون فرداً أو شركة خاصة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها أو خليطاً ما بين الاثنين، في حين قد يكون الطرف الأجنبي مستثمراً خاصاً أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية، إلا أنه غالباً ما يكون مستثمراً خاصاً.

إن قيام المستثمر الأجنبي بشراء جزء من شركة وطنية موجودة تؤدي إلى تحويل هذه الشركة من شركة وطنية إلى شركة استثمار أجنبي. وتفضل الشركات الخاصة الأجنبية أن يكون الشركاء المحليون أفراداً أو شركات خاصة وذلك لاعتقادهم بأن المستثمر المحلي الخاص يكون أكثر استعداداً من موظفي الحكومة على توفير الخبرات والخدمات المحلية اللازمة التي يتطلبها المشروع لعملياته الإنتاجية، ولكن في بعض الحالات تتطلب ضرورة أن يكون المستثمر المحلي حكومة الدولة المضيفة ذاتها خاصة في مجال استغلال الثروات الطبيعية. وتعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي بنسب متفاوتة، تتحدد وفقاً لاتفاق الشركاء، وحسب القوانين المنظمة لامتلاك الأجانب، حيث تنص قوانين الكثير من الدول التي يقيم فيها المشروع المشترك على ألا تتجاوز نسبة المستثمر الأجنبي عن 49% من رأس مال المشروع، وذلك تفادياً للهيمنة الأجنبية على جانب مهم من مشروعات الاقتصاد المحلي. إذ أن الدول التي تستضيف الاستثمارات الأجنبية تحرص على أن تكون القرارات التي يتم اتخاذها في إطار الاستثمار الأجنبي؛ تأخذ في اعتبارها المصالح الحيوية والهامة لاقتصادها المضيف، وعادة يكون تحقيق هذا الهدف من خلال

1- أحمد زغدار، "الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة"، مجلة الباحث، العدد 03، الجزائر، 2004، صص 159-168.

الاستثمار المشترك متاحاً أكثر مما لو كان المشروع مملوكاً بالكامل للمستثمر الأجنبي، وما قد يثيره ذلك من شك وريبة ضد السيطرة الاقتصادية للمستثمر الأجنبي.

- لقد نشأ هذا النوع من الاستثمارات الثنائية كرد فعل للنزعة الوطنية و الاستقلالية التي سادت البلدان النامية بعد حصولها على الاستقلال، و الميزة الأساسية التي يحققها هذا النوع من الاستثمارات للدولة المضيفة أنه يساعد على جلب خبرات تقنية وإدارية و رؤوس أموال إضافية إلى الدول أو المنشآت المحلية، خلق فرص عمل جديدة، كما يكون له مردود على مستوى الاقتصاد الكلي. وعن طريق المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم ومصادرة، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها اقتصاد البلد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك.

## 2- الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة (FDI in Free Zones)

هو شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة. وهاته المناطق الحرة<sup>2</sup> هي عبارة عن مساحة جغرافية من إقليم الدولة المضيفة، تخضع لسيادتها الكاملة، ويتم تحديدها على المنافذ البرية أو البحرية أو الجوية للدولة أو بجوارها أو في أي أقاليم أخرى من الدولة، وتعزل عن بقية أجزائها، ويجري تنظيم الأنشطة الاستثمارية فيها بقواعد قانونية واقتصادية وإجرائية خاصة، يُمنح في المناطق الحرة إعفاءات جمركية وحوافز ضريبية وتسهيلات تهدف لجذب وتشجيع وتوفير الأجواء المناسبة للاستثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار فيها. كما يكون لها دور في تحقيق أهداف أخرى للدولة المضيفة، حيث تسهم في تسريع عملية النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة، وتساعد في دمج اقتصادها الوطني في منظومة الاقتصاد العالمي، والمساهمة في تخفيف العجز في ميزان مدفوعاتها، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا الحديثة، وتطوير الكوادر الإدارية والفنية المحلية ورفع المهارات الفنية للعمالة المحلية، وإقامة مناطق صناعات تصديرية تعمل على

1- محمد صالح القرشي، مرجع سبق ذكره، ص170.

2- محمد علي الحرازي " الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات" منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2007، ص28.



تنمية الصادرات وزيادة الطاقة الإنتاجية لها، كون التصدير يدر أرباح بعملة أجنبية تؤدي إلى زيادة ملموسة في الدخل بالإضافة إلى خلق فرص عمل محلية.

### 3- الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع (Assembly Operations)

يأخذ هذا النوع من الاستثمار شكل انعقاد اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي (قطاع عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي المستثمر بتزويد الطرف المحلي المستقبل للاستثمار بمكونات منتج معين أو مواد أولية يتم تجميعها لتصبح منتوجا نهائيا في الدول المستقبلية محليا. كما يمكن أن يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو التكنولوجيا أو المعرفة العلمية اللازمة الخاصة لإتمام العملية الإنتاجية، في مقابل عائد مادي يتدفق عليه وهناك أيضا مردودات ايجابية لهذا النوع من الاستثمار حيث تستورد الخبرة والمهارة في حقول متعددة في العملية الإنتاجية.

### 4- الاستثمارات المملوكة بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي

يعرف هذا النوع من الاستثمارات بقيام المستثمر الأجنبي أو شركات متعددة الجنسيات في إنشاء فرع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدماتي بالدولة المضيفة، حيث يكون الإشراف والإدارة وسلطة اتخاذ القرار في يد هذه الشركات. بالنسبة للمستثمر الأجنبي بصفة خاصة تعتبر الاستثمارات المملوكة بالكامل من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تفضيلا، أما بالنسبة للدول المضيفة له نجدها تتردد كثيرا في قبول هذه الاستثمارات في أغلب الأوقات والتصريح للشركات بالتملك الكامل لهذه المشاريع الاستثمارية ويرجع هذا للتخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من آثار على المستوى المحلي والعالمي، وعلى الرغم من هذه التخوفات فإن كثيرا من الإحصائيات تشير إلى أن بعض الدول المضيفة مثل: دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ودول إفريقيا، تمنح الشركات متعددة الجنسيات فروعها تملكا كاملا وهذا بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

## المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره

إن التنافس العالمي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من المزايا التي تتمتع بها، يخضع إلى مجموعة من المحددات أو العوامل. فيقصد بمحددات الاستثمار " مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية وكذلك الإجراءات التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة"<sup>1</sup>، والتي تتحكم وتؤثر بشكل بارز على توجهات تدفقاته سواء الجغرافية أو القطاعية؛ إلى جانب قرارات تجسيده، واختيار مواقعها. وقد تعددت العوامل المحددة لقرار الاستثمار، تختلف في أهميتها باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر، والتي تفسر جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالنسبة إلى الدول المضيفة أو المؤسسات المستثمرة،<sup>2</sup> ومن أهم المحددات في الواقع العملي نذكر ما يلي

**المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**

### 1-العوامل المحددة لاختيار الشركات الأجنبية لمواقع استثمارها:

لا شك أنّ هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الشركات الأجنبية عند اختيارها لمواقع الاستثمار خارج البلد الأصل، وهي بمثابة محددات رئيسية للاستثمار المباشر الأجنبي. وتتجلى هذه العوامل فيما يلي:

#### ﴿ حجم السوق المحلي: ﴾

تهدف الاستثمارات إلى البحث عن الأسواق الواسعة خاصة في الدول النامية، وتعتبر الاستثمارات المباشرة بديلا عن التصدير من البلد الأصلي.

#### ﴿ فرص الاستثمار في قطاع الخدمات: ﴾

بعد خصخصة الكثير من المؤسسات العمومية في الدول النامية ومنها الدول العربية، قامت العديد من الشركات الأجنبية بالاستثمار في قطاع الخدمات وفي مجالات مختلفة مثل: المياه، الكهرباء، النقل...

1- مفتاح صالح ، "واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر" ، بحوث اقتصادية عربية ، العددان 43-44 ، 2008 ، ص 110  
2- شريط كمال" تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة: الجزائر، تونس و المغرب خلال الفترة (2005-2010) ،(مجلة البحوث و الدراسات العلمية ، جامعة الدكتور يحيى فارس،العدد 06 ، مارس 2012 ،ص،ص26،268.

### ﴿ توفر العمالة الرخيصة المؤهلة: ﴾

تبحث معظم الشركات المتعددة الجنسيات عن الاستثمار في الدول التي تتميز بعمالة ماهرة ومنخفضة التكاليف وعالية الكفاءة، وتتمتع بمستوى مهني وتعليمي مقبول، وكذلك مدى إجادتها للغة التي يتحدث بها أو تلك التي يتعامل بها المستثمر الأجنبي. وهو ما يفسر اتجاه الاستثمارات إلى بعض الاقتصاديات مثل: جنوب شرق آسيا.

### ﴿ توفر الموارد الأولية: ﴾

وهو ما يميز توجهات أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية مثل: شركات استخراج المعادن، البترول، الحديد، الغاز والموارد الأخرى.

### ﴿ ارتفاع معدلات الناتج الداخلي الخام: ﴾

تستهدف الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار في الدول ذات معدلات الناتج المرتفعة من أجل رفع حصتها الإنتاجية في الأسواق الخارجي أو النفاذ إلى أسواق جديدة، أو تحقيق النمو؛ وهو ما أثبتته الدراسات التجريبية في الكثير من البلدان والتي أكدت الارتباط الإيجابي بين معدلات نمو الناتج وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

### ﴿ عامل تكاليف الإنتاج: ﴾

وبموجبه تندفع الشركات الأجنبية إلى اختيار موقع استثماراتها المباشرة في الدول التي تتميز بتكاليف الإنتاج منخفضة وغير مجحفة.

### ﴿ معدلات التضخم: ﴾

إن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولي باهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كما نجد تأثير ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة.

### ﴿ توفر البنية التحتية الأساسية: ﴾

يحتاج الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توفير بنية أساسية ملائمة من حيث النوعية وتكاليف الاستخدام، وهو ما يسهم في تخفيض التكاليف الاستثمارية يؤثر على سلوك الشركات الأجنبية تأثيرا إيجابيا يسمح لها باختيار موقع استثماراتها في البلد الذي تتوفر فيه

هذه المتطلبات. فكلما توافرت بشكل أكثر مختلف المكونات الأساسية للبنية التحتية مثل الطرق، ووسائل النقل المختلفة مثل الجوي، البري، وطريق السكك الحديدية، إلى جانب مختلف المكونات الأخرى التي تتجلى في الخدمات المتصلة بالاتصالات الكهرباء، الطاقة، المياه، بتكاليف منخفضة.

### ﴿ توفر الأمن والاستقرار والمخاطر المسجلة: ﴾

تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان التي تتمتع باستقرار في السياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية وتوفير حماية قانونية لرؤوس الأموال المستثمرة، بالإضافة إلى إنشاء هيئات متخصصة يتعامل معها المستثمر الأجنبي وتتولى مهام التوجيه والرعاية. حيث أن الشركات الأجنبية لا تندفع للاستثمار المباشر الأجنبي في الدول التي تستخدم الأساليب السيطرة والاستيلاء، أو الدول التي ينعقد فيها الأمن، ويكثر فيها العصيان المدني وغياب الحريات الفردية والجماعية... الخ، وعليه فإن اتخاذ قرار الاستثمار فيها معناه المخاطرة الأكيدة والمغامرة التي ستكون نتائجها غير محمودة العواقب.

### ﴿ عامل المحيط الاجتماعي والثقافي: ﴾

يعتبر البلد محل للروابط الاجتماعية والثقافية، حيث أن قدرة تسهيل اندماج المستثمر الأجنبي في المحيط الاجتماعي والثقافي للبلد المضيف هي من أهم الاعتبارات في جذب الاستثمارات الأجنبية للبلد المضيف.<sup>1</sup>

### ﴿ قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في الخارج كإستراتيجية بديلة للتصدير: ﴾

﴿ وهذا من أجل حماية حصتها السوقية المهددة من طرف المؤسسات المحلية المنافسة أو في حالة الدول التي تفرض قيود تجارية، وهو ما يفسر استثمارات الشركات الأمريكية في أوروبا بعد قيام السوق الأوروبية المشتركة عام 1960. ﴾

### ﴿ الموقع الجغرافي: ﴾

• إن الموقع الجغرافي للبلد المضيف يعتبر عاملا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي لأنه يعمل على تخفيض تكاليف النقل، وتكاليف الوصول إلى الأسواق المجاورة

1- فريد كورتل، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي ومهارات الاداء الاقتصادي " حالة بعض الدول النامية"، مداخلة تحت عنوان، سبل تنشيط الاستثمار الأجنبي في الجزائر، جامعة بومرداس، 2007. ص، ص 1- 3.

لمتطلبات المشروع. وكمثال للجزائر موقعا استراتيجيا ومغرا للمستثمر الاجنبي فهي تعتبر نقطة اتصال بين اوروبا وافريقيا من خلال شريطها الساحلي.

• إن هاته العوامل التي ذكرناها والتي تحدد اختيار مواقع الاستثمار المباشر الأجنبي من طرف الشركات الأجنبية هي تمثل في حد ذاتها السياسات ومختلف الإجراءات التي يفترض أن تتخذها الدول المضيفة لأجل اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي

## 2- العوامل التي تخص الدول المضيفة:

في تقرير أعدّه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول الاستثمار العالمي، أشار إلى المحددات المختلفة التي يجب على الدول المضيفة أن تتوافر لديها وتلتزم بها إذا ما أبدت فعلا إرادة حقيقية لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، إلى جانب إشارته لدوافع الشركات الأجنبية التي تترجم في البحث عن الأسواق، البحث عن موارد الأصول وأخيرا البحث عن الكفاءة. وهذا ما سنلخصه من خلال الشكل الآتي.

**جدول 1: محددات البلدان المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة**

المحددات الاقتصادية الرئيسية في البلدان المضيفة	نوع الإستثمار الأجنبي المباشر مصنفا حسب دوافع الشركات	محددات البلدان المضيفة
<p>- حجم السوق ومعدل الدخل الفردي. - معدل نمو السوق. - فرص الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية - تفضيلات المستهلكين المميزة للبلد. - هيكل الأسواق.</p> <p>+توفير مواد الخام . +اليد العاملة غير كفوّةمنخفضة التكلفة. +اليد العاملة المؤهلة. +توفير التكنولوجيا والابتكارات والعلامات التجارية والبنى التحتية.</p> <p>* تكلفة الموارد والأصول الواردة أعلاه، معدلة حسب إنتاجية العمل. * تكلفة مدخلات أخرىمثل تكلفة النقل والاتصالات من وإلى داخل الاقتصاد المضيف، وتكلفة المنتجات الوسيطة. * العضوية في إتفاقية التكامل الإقليمي تقود إلى إنشاء شبكات عمل إقليمية للشركات.</p>	<p>البحث عن الأسواق</p> <p>البحث عن موارد الأصول</p> <p>البحث عن الكفاءة</p>	<p>⊖ <b>محددات سياسية:</b> تتضمن</p> <p>✓ الإستقرار الإقتصادي والسياسي والإجتماعي ✓ قواعد بشأن الدخول والعمليات ✓ معايير معاملة الشركات الفرعية الأجنبية ✓ سياسات بشأن أداء وهيكل الأسواق (وبصفة خاصة المنافسة والسياسات التي تحكم الاندماجات والممتلكات) ✓ الاتفاقيات الدولية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر ✓ سياسة الخصخصة</p> <p>✓ سياسة التجارة الخارجية (الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية) وانسجام الاستثمار الأجنبي المباشر مع سياسات التجارة الخارجية ✓ السياسة الضريبية</p> <p>⊖ <b>محددات اقتصادية:</b> تشمل</p> <p>⊖ <b>تسهيلات لشركات الأعمال:</b> والتي تشمل: - دعم وتعزيز الاستثمار وتتضمن تحسين المناخ الاستثماري وتوفير الخدمات التمويلية اللازمة. - حوافز مقدمة للاستثمار - تكلفة عدم الانضباط (مرتبطة بالفساد والكفاءة الإدارية) - وسائل الراحة الاجتماعية (مثلا، المدارس الثنائية اللغة ، نوعية الحياة) * خدمات ما بعد الاستثمار</p>

Source : UNCTAD World investment report, 1998, p 91

**المطلب الثاني: اثار العامة للاستثمار الأجنبي المباشر****1- الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر (مزايا)**

يمكننا تلخيص أهم الآثار الايجابية للاستثمار الاجنبي المباشر في النقاط التالية:

**أ- على مستوى الدولة المضيفة**

هناك الكثير من المنافع والفوائد الاقتصادية الهامة التي يمكن للدول المضيفة الحصول عليها جراء استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر والتي من بينها:

✦ توفير مصدر متجدد للحصول على العملات أورؤوس الأموال لتمويل برامج وخطط التنمية.

✦ رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج الوطني وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال؛ وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية. بالإضافة إلى زيادة العمالة والتوظيف مما يتيح فرصة عمل جديدة لمواطني الدولة المضيفة، وتكون مرتباتهم أعلى من شركات الوطنية.

✦ نقل التكنولوجيا الجديدة، ومهارات إدارية عالية، تعمل على تطوير وتنمية الكفاءات الوطنية من خلال برامج التدريب؛ التي تستخدمها لتدريب العمالة المحلية التي تتيح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة، حيث يقوم العامل بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها<sup>1</sup>. وبذلك تسهل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات .

✦ إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين مراكز البحث العلمي المحلية، مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية.

✦ إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها.

1- حسين عبد المطلب فجوة التميلا لأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83 ، ديسمبر 2005 ، ص 7.

او بتعبير اخر دوره في الفجوة التمويلية ويمكن ان تكون هذه الفجوة التمويلية داخلية او خارجية:

1- **فجوة التمويل الداخلي:** تسمى هذه الفجوة أيضا ب:

1- **فجوة الادخار:** وتحدث بين معدل الاستثمار المطلوب لتحقيقه للوصول الى النمو المستهدف وبين معدل الادخار المحلي وتحدث عامة عندما تكون الموارد المتاحة محليا غير قادرة على تحقيق الاستثمار المطلوب<sup>1</sup>.

او بعبارة أخرى هي الفرق بين اجمالي المدخرات المحلية المتاحة والاستثمارات الكلية للاقتصاد<sup>2</sup>. اد يلعب الادخار دورا فعالا في الدورة الاقتصادية عن طريق تنفيذ المشاريع الاقتصادية التنموية، والمعروف ان زيادة الاستهلاك وانخفاض الدخل الوطني يؤثر على الادخار. ويرى رواد المدرسة الكلاسيكية الحديثة ان حدوث فجوة التمويل المحلي يغلب عليها عاملان هما:

- الأهداف الاقتصادية للتنمية في البلدان النامية يفوق الإمكانيات المتاحة.

- عجز السياسات النقدية والمالية عن تسخير المدخرات في تمويل الاستثمارات المراد إنجازها<sup>3</sup>

- **الفجوة التجارية:** لكل من الصادرات والواردات دورا في خلق او محاربة الفجوة الداخلية وذلك من خلال رفض الصادرات والتحكم في الواردات لهذا تقاس هذه الفجوة بالفرق بين حجم الموارد الأجنبية المتاحة والموارد الأجنبية المطلوبة عن طريق الصادرات خلال فترة زمنية معينة، لكن زيادة الاستهلاك في الدول النامية يؤدي الى صرف ماتحصل عليه من العملات الأجنبية من جراء الصادرات ، هذا الى جانب ارتفاع الطلب على السلع الوسيطة المطلوبة من اجل انجاز المشاريع التنموية ولاتي لاتستطيع هذه الدول انتاجها محليا مما يجعل هذه الدول في حاجة ماسة الى النقد الأجنبي مما يجعلها غير قادرة على مسايرة

1- تاميم محمد سلوم «اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية العربية»، الأردن، 2000، ص24  
2- عدنان حسين يونس «التمويل الخارجي و سياسات الاصلاحالاقتصادي» ، دارالناهج، الطبعة الأولى ، الاردن 2011، ص34.  
3- مي عبد الجبار الطائي « الهيكل الاقتصادي للدول النامية »



الطلب العالمي (Kindel Berger, 1963)<sup>1</sup> لأن السوق العالمي معروف بالتغيرات في الزيادة أو الانخفاض مما لا يستطيع هيكل الصادرات مواجهته نتيجة لانخفاض مرونته<sup>2</sup>.

**3- فجوة الطاقة الاستيعابية:** تعددت التعريفات حول فجوة الطاقة الاستيعابية، عبرت عنها مجموعة بأنها عدم وجود مشاريع ملائمة وإلى جانب انعدام وجود الكفاءة في تنفيذها، وهناك من يعتبرها عدم قدرة الاقتصاد على توظيف الموارد المحلية المتوفرة بكفاءة اقتصادية مالية من أجل تحقيق فوائد اقتصادية إضافية توظف من جديد من أجل رفع معدل النمو الاقتصادي<sup>3</sup>.

ويمكن ان تتواجد هذه الفجوة بعدة اشكال:

- الادخار المحلي اكبر من الاستثمار المحلي:
- التفسير: عدم استخدام المدخرات المحلية في محلها، في هذه الحالة ما على الحكومة الا اللجوء الى السياسة المالية لامتناس المدخرات وتحويلها الى استثمارات.
- الاستثمار أكبر من الادخار:
- التفسير: غياب الوسائل المالية لزيادة الادخار ، وفي هذه الحالة تلجأ الحكومات الى النقد الأجنبي .
- الواردات اكبر من الادخارات بالنقد الأجنبي :
- التفسير: عدم القدرة على استيعاب الخطة الاستثمارية، وذلك يعني ان عرض النقد الأجنبي ضعيف ، والنتيجة تقليص حجم البرامج الاستثمارية .
- الادخارات من النقد الأجنبي اعلى من الواردات من السلع الإنتاجية - يوجد هذا النوع بكثرة لدى الدول التي يغلب عليها طابع التصدير-
- التفسير لاتحتاج الحكومات في هذه الحالة الى تمويل خارجي.
- القدرة الاستثمارية الاجمالية المتاحة اكبر من الادخارات المحلية

1-kindel Berger, Opcit, p91-92

2-Noor AbdMohammed «The Effects of Foreign Investment in the Arabic Local Investment Future- An Analytical Measurement Study for Some of the Arabic Gulf States for the Period from 1992-2010» A Thesis, St Clements University, 2012

3-جون اولر، 1982 «القدرة الاستيعابية: المفهوم والمحددات» مجلة النفط و التنمية ، العدد 1، ص22.

● التفسير: وجود فرص استثمارية غير مستغلة، وهذا يعني عدم الوصول الى الطاقة الاستيعابية القصوى، وهنا تلجأ الحكومات الى الاستثمار الأجنبي لاستغلال تلك الفرص الاستثمارية .

● الادخارات المحلية والأجنبية اكبر من القدرة الاستثمارية:

● التفسير: في هذه الحالة رؤوس الأموال الأجنبية تتوجه الى الاستثمارات من اجل الأغراض الاستهلاكية او الأقل إنتاجية<sup>1</sup>

**-التمويل الخارجي:** هو التوجه الى استضافة رؤوس أموال خارجية لسد الفجوات

–السابقة الذكر- بحيث تكون هذه الدولة رصيدها سلبية من العملة الأجنبية يعني ان

ما يتوفر لديها من موارد اجنبية متاحة اقل من الموارد الأجنبية المطلوبة.

✦ تنمية إقليم جغرافي بأكمله أو قطاع صناع يمعين أو عدة قطاعات، وتنوع مصادر الدخل الوطني. وتطوير المنافسة بانخفاض في التكاليف والسعر وزيادة في الإنتاجية، وينتج عن ذلك تطوير أسلوب عمل المنظمات في الدولة المضيفة، مما يصب ذلك في مصلحة الاقتصاد الوطني والمستهلك المحلي. بالإضافة إلى فتح الأسواق العالمية أمام المنتجات الوطنية، والمساهمة في إيجاد روابط بين البنوك الأجنبية وأسواق المال العالمية والدولة المضيفة .

✦ دعم ميزان المدفوعات بالدول المضيفة، حيث أن الآثار الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة إيجابية؛ وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي(حساب العمليات الرأسمالية)، هذا بالإضافة إلى أن الشركات الأجنبية بحكم اتصالاتها الدولية وخبراتها بشبكة الأسواق الدولية وكذا بفضل سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية والمرتبطة باسمها وعلامتها التجارية، فإن تلك الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها.

### ب- على مستوى الدولة المصدرة

تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة له فيما يلي<sup>2</sup>:

1. استثمار الأموال عند معدل عائد أعلى من الاستثمار البديل المحلي.

1-صباح لقمة، «الطاقة الاستيعابية في الوطن العربي» أطروحة دكتوراه، الأردن، 2000  
2- زياد محمد عرفات أبو ليلى، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن، 2003، ص16.

2. احتكار التكنولوجيا.

3. استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة.

## -2-2- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر (عيوب)

يترتب على دخول الاستثمار المباشر في بلد ما سلبيات كثيرة نذكر منها مايلي<sup>1</sup>:

### أ- من وجهة نظر البلدان المضيفة:

➤ السيطرة على الصناعة؛ قد يسيطر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاعات اقتصادية معينة داخل البلد المضيف. ففي فرنسا على سبيل المثال يسيطر الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة أرباع قطاع صناعة الكمبيوتر ومعدات تشغيل المعلومات، وفي بلجيكا يسيطر على 87% من قطاع الهندسة الكهربائية.

➤ نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني<sup>2</sup>، فقد يؤدي إلى صغر حجم المشروع وبالتالي التقليل من إسهاماتها في تحقيق أهداف الدولة خاصة فيما يخص زيادة فرص التوظيف والتحديث التكنولوجي وإشباع حاجات السوق المحلية من المنتجات وانخفاض معدل العملات الأجنبية.

➤ يفضل الاستثمار الأجنبي المباشر الاعتماد على استخدام التكنولوجيا وهذا يساهم في زيادة البطالة في الدولة النامية.

➤ إحداث تغيير سلبي في الثقافة الوطنية، ويجلب إليها قيما تخالف معتقداتها، ويروج لعادات استهلاكية سيئة، وتجعل شعب ذلك البلد شعبا مستهلكا ويهتم بالماديات. كما تجلب سلوكيات تضرب البلد المضيف، وعلى سبيل المثال بيع التكنولوجيا بأسعار مغالى فيها، ومنح التراخيص أيضا مقابل إتوات، والتهرب من دفع الضرائب، واستخدام أساليب ملتوية لتحويل العملة الأجنبية.

➤ يقلل من سيادة الدولة بالتدخل في سياساتها، وقد تتعرض حكومة البلد المضيف للابتزاز والضغط، والهيمنة الاقتصادية والسياسية للشركات الأجنبية والتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف.

1- طاهر مرسي عطية "إدارة الأعمال الدولية"، دار النهضة العربية، ط2، القاهرة 2001، ص 250-252.  
2- أبو قحف عبد السلام "اقتصاديات الاستثمار الدولي" المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1992، ص 366، 368.

- مما سبق يتبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في الجوانب التالية: النقد الأجنبي/ التقدم التكنولوجي/ الإدارة والتنمية الإدارية/ العمالة/ التجارة وميزان المدفوعات.

### ب- من وجهة نظر الشركات الأجنبية:1

✓ قيمة المشروع وحجمه واحتياجه إلى رأس مال كبير.

✓ قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق.

✓ تأثير انخفاض قدرات المستثمر الوطني المالية والفنية سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق الأهداف الطويلة والقصيرة الأجل.

### 3- اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

من خلال التحليل الاقتصادي للاستثمار المحلي، فهو يعمل على الزيادة في الدخل الوطني وذلك عن طريق المضاعف، مما يؤدي الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وهذا حسب النظرية الاقتصادية ونفس العلاقة لتوضيح اثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول المضيفة حيث ان  $I = Id + If$

مع العلم ان

I: الاستثمار الإجمالي لاقتصاد البلد المضيف.

Id: الاستثمار المحلي

If: الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتأرجح كفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي بين المزاومة والتكامل، بإمكانه ان يكون أداة مزاومة تؤدي الى خروج الاستثمار المحلي من السوق الوطنية لعدم قدرته على منافسة الاستثمار الاجنبي المباشر من حيث الجودة في المنتج والسيطرة التكنولوجية في الإنتاج، أو دخول الاستثمار المحلي في المشاريع الاستثمارية الأجنبية بالسلع الوسيطة ثم استغناء هذا الأخير عن الاستثمار المحلي

1 - أبو قحف عبد السلام "اقتصاديات الاستثمار الدولي" المرجع نفسه، ص370

والحصول على السلع الوسيطة عن طريق الاستيراد وهنا يؤدي الى تدهور حجم الاستثمار المحلي.

كما تلجا أحيانا الاستثمارات المحلية الى تمويل مشاريعها عن طريق الادخارات المحلية، مما ينتج عنه انخفاض مستوى الاستفادة من التمويل المحلي. و عليه يمكن ان يؤدي ذلك الى خلق اثر الاحلال او التكامل بين الاستثمار المحلي و الأجنبي المباشر.

**-أثر الاحلال:**

عند اشتداد المنافسة بين النوعين -الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي- بشكل غير متوازن، وهذا يؤدي في النهاية الى انسحاب الاستثمارات المحلية ويفسح المجال لشركات الأجنبية وذلك لان الاستثمارات المحلية في الدول المضيفة تعاني الافتقار الى التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، وغياب المهارة في التسيير الإداري وهذا الى جانب انعدام قنوات التسويق الدولية للمنتجات المحلية بينما يتوفر كل ذلك للشركات الأجنبية مما يسمح لهذه الأخيرة بان تحل محل الاستثمارات المحلية (Shumpeter).

وأشار أيضا (Caves) الى الحوافز او القوانين المفروضة من قبل الدول على التجارة يكون سببا في خلق الأثر الاحلالي بالنسبة للاستثمار المحلي من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر.

**-أثر التكامل:**

تستطيع الاستثمارات المحلية فرض نفسها في السوق المحلية و مواجهة تلك المنافسة العالمية من قبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا عن طريق الاستغناء عن التكنولوجيا القديمة و حل محلها بتكنولوجيا متطورة تزيد من مستواها الإنتاجي ومن فعاليته و جودته وهذا مايزيد من مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومنه الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي للدولة المضيفة (Shumpeter) وأثبتت هذه الدراسة وجودها في الاقتصاد المصري(جمال محمد عطية) حيث زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تقابلها زيادة في الاستثمار المحلي مما يعبر عن اكتساب الشركات المصرية القدرة التكنولوجية في مواجهة الشركات الأجنبية .

لكن بإمكان الاستثمار الأجنبي ان يلعب دور المكمل عن طريق الاعتماد على مدخلات ينجزها الاستثمار المحلي. وهذا مايفسر الاثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي على الاستثمار المحلي ما يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

وحسب دراسة قام بها **Kumar&Prodhan**<sup>2</sup> باستخدام صناعتين داخل الدولة المضيفة، الأولى صناعة السلع الوسيطة، والثانية صناعة السلع النهائية -قبل دخول الشركات الأجنبية مجال العمل في صناعة السلع النهائية يتحقق التوازن عندما: يتقاطع منحنى عدد الشركات العاملة في مجال صناعة السلع النهائية [FF] مع منحنى الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة [II] وعندها يتحقق التوازن عند النقطة B ومنه :

-عدد الشركات الوطنية العاملة في صناعة السلع الوسيطة OI1

-عدد الشركات الوطنية العاملة في صناعة السلع النهائية OF1

-اما عند دخول الشركات الأجنبية في صناعة السلع فهذا يؤدي الى رفع درجة المنافسة في السوق المحلية ، وفي هذه الحالة يتضاءل عدد الشركات المحلية العاملة في صناعة السلع النهائية ، مايسمى باثر المزاحمة . اما في مجال الصناعة الوسيطة ، فهذا الجانب لا يظهر على شركاته أي اثر .

وعليه تتغير نقطة التوازن B الى B1 على اثر انزياح منحنى FF نحو الأسفل ويصبح F1F1 ومنه نستنتج ان :

-عدد الشركات الوطنية العاملة في صناعة السلع النهائية يتحول الى OF1' وهو اقل من

عدد الشركات الوطنية العاملة في صناعة السلع النهائية قبل دخول الشركات الأجنبية

-اما الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة تحافظ على نفس المستوى و الشكل الموالي يوضح ذلك:

**شكل رقم 1: الأثر المباشر للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمار المحلي**

1-بعداش عبد الكريم «الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على الاقتصاد الجزائري للفترة 1996-2005»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص24.

2-kumar.N, Prodhan, Foreign Direct investment Exiternalities and Economic Crauwth in Developing Covintries, 2002 <http://www.ris.org.in/o/p27.pap.pdf>.



-يصبح عدد الشركات المحلية العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة هو  $OI_2$  اصغر من حجم  $OI_1$

-يصبح عدد الشركات المحلية العاملة في مجال صناعة السلع النهائية هو  $OF_2$  اصغر من  $OF_1$ .

وفي حالة انتهاء الشركات الأجنبية سياسة الإنتاج من أجل التصدير، إحلال الواردات (انتاج سلع من محل الواردات) ويختفي أثر المزاحمة وتظهر نقطة توازن جديدة  $B_3$  الناتجة عن الروابط الخلفية الناتجة عن معاملات الشركات الأجنبية مع الشركات المحلية، بحيث يزداد حجم الاستثمارات المحلية الذي يعبر عنه ب  $OI_3$  التي تكون اكبر من  $OI_1$   $OI_2$  ثم  $OF_3$  اكبر من  $OF_1$  او  $OF_1$  او  $OF_2$  وهذا يعكس غياب اثر المزاحمة ووجود اثر التكامل.

**النتيجة:** تؤثر الشركات الأجنبية على نظيرتها المحلية حسب الحالات التالية:

- إذا كانت هذه الشركات الأجنبية تنتهج سياسة الإنتاج من أجل السوق المحلية
- إذا كانت هذه الشركات تنتهج سياسة الإنتاج من أجل الصادرات
- إذا كانت هذه الشركات تنتج من أجل الواردات
- إذا كان حجم الطلب للشركات الأجنبية على السلع الوسيطة يساوي او يقل عن حجم الطلب نظيرتها المحلية.

إذن أثر التكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي يحدث عن طريق الروابط الامامية والخلفية، فالروابط الامامية تحدث نتيجة العلاقة المباشرة مع العملاء والمستهلكين **Blomstrom&Kokko 1996**<sup>1</sup> والنتيجة هي اكتساب الشركات المحلية لعنصر التكنولوجيا خلال فترات زمنية<sup>2</sup>.

والروابط الخلفية، تكون بين الموردين وفروع الشركات الأجنبية في الدول المضيفة وأوضحت دراسة (**Blomstrom&KOKKO 1996**) ان الاستثمارات المحلية عرفت زيادة

1-Blonstrôm M and Kokko, A.K, "the impact of Foreign investment on host contries" Washington, polity research, December, 1996.

2- مجدي الشوربجي «الاستثمار الأجنبي المباشر واثره على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا» كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مصر، الملتقى الدولي الثاني، نوفمبر 14، 15، 2005.



واضحة في الإنتاجية والكفاءات نتيجة لما يحصلون عليه من تسهيلات في الإنتاج وتقديم المساعدة الفنية من طرف الشركات الأجنبية.

لكن ممكن ان يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مثبت للاستثمار المحلي فالنتيجة تختلف من دولة لاخرى حسب دراسة **Maye&Agosn 2000** و الدراسة أجريت على الدول النامية في افريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة (1970-1995) ونتيجتها هي الاختلاف بين المزاحمة والتحفيز من دولة لاخر.

## خاتمة الفصل:

ارتبط مفهوم وتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعة النشاط الذي يوجه له، فقد سمي بالاستثمار الأجنبي الداخلي، وهي التي تستثمر في الموارد المحلية، وسميت بالاستثمارات الأجنبية الخارجية التي تتمثل في رؤوس الأموال المحلية المستثمرة خارج حدود الوطن الأم، وعرفت أيضا حسب الهدف منها، سميت بالاستثمارات الخضراء وهي صديقة البيئة. أما استثمارات الدمج والاستحواذ فهي التي تعبر عن دمج شركة محلية مع أخرى أجنبية أو يتم استحواذ الشركات المحلية. عرفت أيضا بالاستثمارات الأفقية والعمودية، فالأفقية تتمثل في نفس الصناعة أو القطاع، أما العمودية يمكن ان تكون تلك الاستثمارات التي تقوم بتوفير عوامل إنتاج لشركة محلية أو عندما تقوم شركة أجنبية ببيع إنتاج شركة محلية .

كما يمكن ان تعرف حسب الدوافع من حيث البحث عن الموارد الطبيعية والأصول، البحث عن الأسواق، البحث عن الكفاءة، البحث عن الموجودات الاستراتيجية. والتعريف الأكثر أهمية هو حسب ملكية المشروع، أما ان يكون مشترك، أو في مشروعات او عمليات التجميع او مملوك بالكامل.

كما يتطلب توفير مجموعة من المحددات لدخوله الى البلد المضيف، ينتج عنه العديد من الآثار الإيجابية والسلبية على حد سواء، بإمكانها ان تمس الاقتصاد الكلي للبلد المضيف او تمس الاستثمار المحلي بمزاحمته وتحل محله. من حيث سياسة الإنتاج من اجل السوق او من حيث سياسة الإنتاج من اجل الصادرات او تنتج من اجل الواردات.

## الفصل الثاني

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وتطورات

التاريخية وتوجهاته

## مقدمة الفصل

نظر الأهمية المتزايدة بأسباب الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup> وآثاره فقد اهتمت بعض النظريات إلى تفسير سبب تفضيل الشركات المتعددة الجنسيات ولجئها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، مع شرح أسباب اختيار هذه الشركات لبلد دون الآخر، فبين هذا وذاك ونظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار- الأجنبي المباشر على الدولة الأم وعلى الدولة المضيفة، وإلى جانب النظريات والعديد من المدارس التي تملك من التفسيرات ما يتماشى وفرضياتها التي تقوم عليها وإيديولوجياتها التي تتبعها، تبقى هناك مجموعة من المتغيرات التي تتحكم في عوامل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثر فيه.

وفقا لذلك يمكن تصنيف نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة معايير؛ فيمكن تصنيفها حسب الحقبة الزمنية من النظرية التقليدية إلى النظرية الحديثة، فقد اعتبرته المدرسة الحديثة مباراة ناجحة من الطرفين، فكل من المستثمر المحلي والأجنبي يستفيد من الآخر حسب استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر وحسب الدوافع منه في ذلك البلد.

ويمكن ان يكون دافعها متعلق بالسوق وحجمه او تعتمد على الميزة الاحتكارية، او التركيز على الميزة النسبية وعلاقتها بتكاليف الإنتاج ورفع الصادرات، او يعود أيضا الى توزيع المخاطر بتوزيع الأنشطة. وقد اشارت معظم الدراسات الى الفترة قبل الحرب العالمية الأولى بالمرحلة الذهبية نتيجة لازدهارها، عكس الفترة التي تلتها وهي الفترة بين الحربين، وسرعان ما بدا نموها في التزايد بعد السبعينات، ولكن بقيم ضئيلة في العالم العربي.

1-Imad A. Moosa "FOREIGN DIRECT INVESTMENT - Theory, Evidence and Practice - " edition PALGRAVE, New York,2002 , p 23.

### المبحث الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

تختلف وجهة نظر كل تيار فكري عن التيار الآخر بين مؤيد ورافض لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سمي التيار المؤيد لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتيار المتفائل واعتبر ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة مباراة رابحة بين الطرفين وتراست هذا التيار المدرسة الحيثة للفكر الاقتصادي، بينما سمي التيار الرافض لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتيار المتشائم، وتراسته المدرسة الكلاسيكية، واعتبرته مباراة ناجحة من الطرف واحد وهو الشركات المتعددة الجنسيات

#### المطلب الأول: التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر

سنتناول من خلال هذه الزاوية كلا من النظرة الكلاسيكية ونظرية عدم كمال الأسواق ناهيك عن نظرية الميزة الاحتكارية ونظرية رأس المال ونظرية أخطار التبادل المتطرفة إلى تفسير حركة رأس المال تفسيراً تقليدياً.

#### 1- النظرية الكلاسيكية:

لقد نشأت النظرية الكلاسيكية في واقع الأمر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بقصد الدعوة إلى حرية التجارة عندما تناقض تطور الأوضاع الاقتصادية في إنجلترا مع السياسات الاقتصادية التي قامت في ذلك الوقت على أساس تعاليم مذهب التجاريين . ويستند التحليل الكلاسيكي في تحليله للاستثمار الأجنبي المباشر على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة،<sup>1</sup> السوق الكاملة مع افتراض عدم تدخل الدولة في شؤون الحياة الاقتصادية حيث لا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال وعناصر الإنتاج.<sup>2</sup>

كما يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع التي تعود في جلها على الشركات متعددة الجنسيات، لذلك فان الاستثمارات من وجهة نظرهم<sup>3</sup> تبقى بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الربح بنتيجتها هي الشركات

1- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، الأردن ، 2007، ص 7.  
2- جيل برتان ، " الاستثمار الدولي" - ترجمة علي مقلد و علي زلعور- منشورات عويدات، لبنان ، 1981، ص 367.  
3- عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ط1، 2001 ، ص 367.

متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة، وتستند هذه النظرة الكلاسيكية إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها كالآتي :

- نزوح الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة كما قد يترتب عن إنتاج هذه الشركات خلق نمط أو أنماط استهلاكية جديدة قد لا تتناسب ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

- أن منح الشركات متعددة الجنسيات لمعدلات أجر عالية للعاملين مقارنة مع نظيراتها من الشركات المحلية قد يترتب عنه اتساع حجم الهوة أو الفجوة بين أفراد المجتمع، يترتب عنه خلق الطبقة الاجتماعية، وقد يكون لهذه المسألة تبعيات وخيمة على سيادة الدولة المضيفة ويؤثر على استقلاليتها ويترتب عنها خلق التبعية السياسية من خلال اعتماد الشركات متعددة الجنسيات للكثير من الضغوط على الأحزاب السياسية المهيمنة في الدولة المضيفة مما يخلق التبعية الاقتصادية ويجعل الدولة المضيفة شديدة الاعتماد على الدولة الأم للشركات الأجنبية، ناهيك عن اعتمادها عن التقدم التكنولوجي الناجم على هذه الشركات بشكل كلي.

غير أن هذه المدرسة تلقت جملة من الانتقادات خاصة ما تعلق منها بفرضية المنافسة التامة وهي فرضية بعيدة عن الواقع.

## 2-نظرية رأس المال :

تعتمد نظرية رأس المال في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عنصر واحد من عناصر الإنتاج والمتمثل في رأس المال النقدي، بغية البحث عن الكيفية المثلى لتحقيق أكبر مردودية ممكنة لرأس المال النقدي ذلك أن المؤسسة لا تتوقف عن الاستثمار إلا عندما يتساوى الربح المحقق مع التكلفة الحدية؛ أما دوليا فتكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول ذات المردودية الضعيفة لرأس المال نحو الدول ذات المردودية القوية له،

وهناك العديد من الأبحاث الاقتصادية المقدمة في هذا الصدد والتي يمكن تقسيمها إلى فئتين:

### ➤ الفئة الأولى:

ترى هذه الفئة أن كل القرارات المتعلقة بعملية الاستثمار والصادرة من المؤسسة ترتبط بمعدل نماء الأسواق، مما يدل على أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر مرهون بمدى نمو الأسواق وتطورها متجاهلة في ذلك معدل الربح.

### ➤ الفئة الثانية:

تتفق هذه الفئة مع الفئة الأولى فيما يتعلق معدل نمو السوق وتختلف معها في إدراجها لمعدل الربح بحيث ترى هذه الفئة أن قرارات الاستثمار المباشر الصادرة عن المؤسسة تكون مرتبطة بكل من معدل نمو السوق ومعدل الربح، وهذا ما أكدته (Bernard Bonin) في قوله: " أن قرار الاستثمار يتعلق بمعدل نمو الأسواق ومعدل الربح<sup>1</sup>."

كما يرى أنصار هذا الاتجاه وبغض النظر عن الحدود الجغرافية أن هناك عملية إحلال بين المستثمرين المحليين والأجانب، إحلال قائم ومتمركز على ميكانيزمات التمويل، ومن شأن هذه العملية خلق منافسة قوية بين هؤلاء المستثمرين، ولقد وجهت إلى هذه النظرية عدة انتقادات ذلك لأن الاستثمار المباشر لا يهدف إلى تعظيم المردودية فقط وإنما قد يهدف إلى التوسع والامتداد، غزو أسواق جديدة بهدف توسيع حصص المؤسسة وتعظيم حجم المبيعات... الخ.

### 3-نظرية أخطار التبادل:

يعتقد الكثير من أصحاب نظرية أخطار التبادل على غرار (R. Z ALIBER) بأن معدل التبادل يعتبر بمثابة الحجر الأساس بل بمثابة المحرك والعامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر وتحريك عجلته، ذلك أن التوقعات المتعلقة بمحتوى التبادلات تبقى غير أكيدة مع مراعاة وجود مناطق نقدية مختلفة في العالم، فالشركات التي تقيم بالمناطق ذات العملة القوية تقوم باستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في مناطق تمتاز بعملة ضعيفة، فعلى سبيل المثال الاستثمارات الأمريكية في بعض البلدان الأوروبية ذات

1-Bernard Bonnin, " L'entreprise multinationale et L'état", (édition études vivantes, France, 1984), P86

العملة الضعيفة، مما يجعل المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل وكل الأخطار التي تنجم عن تغيراته قبل أن تتخذ أي قرار يتعلق باستثماراتها في الخارج<sup>1</sup>.

#### 4-نظرية عدم كمال الأسواق

تم صياغة هذه النظرية من طرف الاقتصادي الكندي "ستيفن هايمر Stephane" " " " Hymer سنة 1960، محاولة منه لتفسير كيفية قيام الشركات بالاستثمار في الخارج في ظلّ عيوب الأسواق المتميزة بالنقصان". هايمر" بدأ تفسيره في هذا الشأن انطلاقاً من الانتقادات التي وجهها إلى النظريات الكلاسيكية فيما يخص انتقال رؤوس الأموال من الدول التي يتوفر فيها عنصر رأس مال بكثرة ومعدل فائدة ضعيف إلى ذلك التي تمتاز بقدرة هذه العناصر ومعدل فائدة مرتفع<sup>2</sup>.

تعتمد نظرية عدم كمال الأسواق في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على فرضية انعدام المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية<sup>3</sup>، إلى جانب قلة العرض من السلع فيها كما أن توافر مزايا القوة من الجودة والنوعية في إنتاج هذه الشركات ناهيك عن اكتسابها للتفوق التكنولوجي الذي تتحكم فيه بشكل كبير ويساعدها على استخدام وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور<sup>4</sup>، وما يساعدها على ذلك حيازتها للمهارات الإدارية المتمثلة في الخصائص التنظيمية والتكاملية والإنتاجية والتسويقية المتوافرة بقدر عال من الكفاءة.

ناهيك عن القدرات التنافسية الكبرى مقارنة مع تلك المتوفرة منها في الشركات والمشاريع المحلية تجعلها أكثر قدرة على المنافسة كما يتيح لها فرص التفوق وتحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعراً مقارنة مع الشركات المحلية التي تنتج بكلفة وسعر أعلى وتميز أسواقها بضعف المنافسة نتيجة نواقص السوق<sup>5</sup>.

1-Pierre Jacquemot, La Firme multinationale, Une introduction économique, (Economica, France, 1990), P 97.

2- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 65

3- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية، دار الجامعية بالإسكندرية، 2003، ص 48

4 -Josette Peyard : Gestion Financière internationale, 4eme édition, Flocl Famayenne, France 1999, P 190.

5- فليح حسن خلف، "التمويل الدولي"، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2004، ص 18



وكغيرها من النظريات فلقد تعرضت هذه الأخيرة إلى جملة من الانتقادات خاصة ما تعلق منها بافتراض إدراك ووعي الشركات المتعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا أمر مستبعد تماما وغير واقعي لتعدد وكثرة المتغيرات. كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة سواء كانت نامية أو متقدمة، ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى للأسباب ذاتها!

### 5- نظرية الميزة الاحتكارية:

تتشابه هذا النظرية مع نظرية عدم كمال الأسواق في تفسيرها للأسباب التي تدفع بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر<sup>2</sup> معتمدة في ذلك على فرضية التدويل ومرتكزة على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة نتيجة وجود عراقيل وعوائق كعدم كمال السوق مما يحول بين الشركات المحلية وبين حصولها على تلك الميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية والتي تساعدها من الحصول على عائدات أعلى من الشركات المحلية.

وهذا نفسه ما يساهم في اتساع حجم الهوة وحجم الشرخ بين الشركتين الأجنبية والمحلية بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق.

### 6- النظرية السويدية:

نظرا للانتقادات الشديدة الموجهة لمختلف تفسيرات النظرية الكلاسيكية وعلى رأسها نظرية "ريكاردو" ومبدئه في تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر على حد السواء، برزت أبحاث وأفكار جديدة فيما يخص هذا الطرح، فكان من

1- عيد السلام ابو القحف ، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 398  
2- رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة" ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، الطبعة الأولى ، مصر، المكتبة العصرية بالمنصورة، 2007ص 48.

أبرزها أفكار "هيكشر وأولين" رواد النظرية السويدية التي توصلت إلى تحديد أسباب اختلاف الميزة النسبية بين البلدان. حيث يرى رواد هذه النظرية أن سبب قيام التجارة الخارجية يعود إلى التفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كلٍّ منهما، حيث أن التفاوت سيؤدي إلى اختلاف في أثمان عناصر الإنتاج وبالتالي أثمان المنتجات نظراً لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العناصر مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول<sup>1</sup>.

إذ أن كل دولة ستقوم بتصدير تلك السلع التي تنتجها بتكاليف أقل نسبياً، فالتبادل الدولي للمنتجات هو طريقة غير مباشرة لتبادل لعناصر الإنتاج المتوفرة في مختلف الدول. وقد وجهت إلى هذه النظرية عدة انتقادات كإغفالها للفروق النوعية لعناصر الإنتاج، وكذا استخدامها لنموذج يتكون من متغيرين فقط هما العمل ورأس المال ثم إنها تشترط توفر المنافسة الكاملة، كما أنها أهملت في الواقع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لافتراضها عدم وجود تداول رؤوس الأموال والمواد الأولية إلى جانب اعتقادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم على صيغة تبادل السلع بعد اكتمال المرحلة النهائية.

### المطلب الثاني: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر

يختلف التفسير الحديث عن التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر فنجد أن النظريتين متعارضتين بشأن دور الاستثمارات الأجنبية في دفع عجلة التنمية الشاملة بالدول النامية، وما يميز النظرية الحديثة عن القديمة في رأيها على أن الاستثمارات الأجنبية تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار. وسنقوم في هذا الإطار بالتطرق إلى أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع.

#### 1-نظرية المنشأة الصناعية

تقوم هذه النظرية على أساس المنافسة الاحتكارية وتؤكد بأن العوامل الاقتصادية الكلية والجزئية هي المسؤولة على الانحرافات المسجلة في نموذج السوق الحر والكامل، فوجود قيود على الدخول للسوق يدفع المنشآت إلى تنويع استراتيجياتها التسويقية والقيام

1 -Denis Tersen et Jean Luc Bricout : L'Investissement International, édition Armand Colin, Paris, France 1996, P 62

بالاندماج الأفقي أو العمودي المتحكم في اختيار شكل الاستثمار المناسب للمزايا النسبية التي يوفرها البلد المضيف، ويعد هايمر Hymer أول اقتصادي بيّن أنّ بنية السوق والخاصية المميزة لشركات المستثمر هي التي فسّرت الاستثمار الأجنبي المباشر، كان ذلك سنة 1960، ومن بعدها جاء مجموعة من الاقتصاديين الذين أكملوا نظرية هايمر والتي أطلق عليهم اسم مجموعة هارفارد ونخض بالذكر كل من كندلبرغر Kindelberger سنة 1969 ومارتن Martin سنة 1991، ثم Vernon Raymond ونظريته حول دورة حياة المنتج التي سنتطرق إليها بكثير من التفصيل فيما يلي، وحسب هؤلاء الاقتصاديين فإن الاستثمار الأجنبي يتم نتيجة لوجود منافسة احتكارية بين كبرى الشركات الرأسمالية من أجل اقتسام السوق<sup>1</sup>. فعندما تمتلك الشركة الرأسمالية مزايا احتكارية أو شبه احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في البلد المضيف، فإنها تسعى إلى تحقيق أرباح في الخارج تفوق تلك التي يمكن تحقيقها في الداخل، وهو الذي يدفعها لنقل نشاطها إلى الخارج.

لذلك نجد أن نظرية المنشأة الصناعية تقوم على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية(المضيفة)، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع والخدمات فيها؛ نتيجة العدد المحدود من المشاريع وصغر حجمها وضعف درجة التنوع فيها، مما يمنح ميزة نسبية تكون تهب في صالح شركات الدول الأجنبية مما يمنحها القدرة على التحكم في سوق للبلد المضيف .

## 2- نظرية دورة حياة المنتج:

أسست من طرف الاقتصادي الأمريكي ريمون فرنون Vernon Raymond سنة 1966؛ لغرض تفسير انتشار الشركات المتعددة الجنسيات بعد الحرب العالمية الثانية، وأسباب تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان النامية؛ ثم توضيح كيفية انتشار الاختراعات والابتكارات الجديدة خارج حدود الدولة الأم.

1- نوزاد عبد الرحمن الهيتي/ منجد عبد اللطيف الخشالي "مقدمة في المالية الدولية" دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2007، ص 11

ولقد لاحظ فيرنون أن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك، أي أن سرعة استهلاك السلع ذات العمر القصير يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلع الجديدة التي تقع في مجالها.

وطبقا لمفهوم هذه النظرية التي قدمها فرنون فإن لكل منتج دورة حياة خاصة به يمر بها؛ لذلك فهو يقول أن هناك سلع تكون دورة حياتها قصيرة بحيث أنها لا تصل إلى مرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج الكبير وفتح فروع للشركة في الأسواق الدولية مثل السلع الإلكترونية التي تتقدم بسرعة كبيرة وكذلك بعض السلع الغذائية التي يخضع مستوى الطلب عليها على التغير في اتجاهات وأذواق المستهلكين، أما بخصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد وجد أن سلوكها في السوق ينسجم مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية جاهزة الصنع ونصف المصنعة وبعض السلع الإلكترونية ذات الاستخدام المتعدد وغيرها من السلع وعليه فإن نظرية دورة حياة المنتج تقوم على أساس افتراض أن دورة الحياة المنتج تتضمن المرور بأربعة مراحل أساسية متتابعة وهي مرحلة إعداد المنتج من خلال البحث والابتكار ثم تقديمه بعد إنتاجه في السوق المحلية ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا، وبعدها مرحلة النضج وهي تشبع السوق المحلية، ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة التدهور وهي مرحلة إنتاج المنتج في الدول النامية إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن يكون المنتج أو السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة،<sup>1</sup> بعد أن يكون المنتج قد تدهور ومن أبرز الأمثلة الصناعات الإلكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص.

وعليه وكما سبقت إليه الإشارة فإن دورة حياة المنتج تنطوي على أربعة مراحل أساسية سنقوم بتوضيحها على النحو التالي:

### **المرحلة الأولى: مرحلة الظهور (الإنتاج) والبيع في السوق المحلي**

فكل دولة عندما تخمن في إنتاج سلعة جديدة لم يسبق إنتاجها في بلد آخر، فإن الغاية والغرض الأول من هذا الإنتاج يتجلى في بيعه داخل السوق الوطنية لإشباع حاجيات أنواق ورغبات مواطنيها أولا وهذا ما يبرر سبب التكلفة العالية للدفعات الأولى من الإنتاج الجديد

1- حسن خلف ، التمويل الدولي ، عمان ، مؤسسة الوراق 2004 ، ص 182

ليبقى عرض هذا المنتج محدودا لفترة زمنية محددة تنتهي بتجميع الشركة المنتجة لجميع ردود فعل المستهلكين الأوائل ومع عرض الدفعة الثانية من المنتجات تكون الشركة قد تغلبت على بعض أو جل مشاكل السوق كارتفاع التكلفة، ومع تزايد الطلب في السوق المحلي تبدأ الشركة في التفكير بضع خطط استفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلية ومع نهاية المرحلة تبدأ بتصميم آلات كبيرة ومتخصصة مع البحث عن عمالة مؤهلة ومدربة.

### المرحلة الثانية: مرحلة النمو والتصدير

خلال مرحلة النمو والتصدير يزداد الطلب على المنتج بشكل كبير من قبل زبائن السوق المحلية؛ الأمر الذي يدفع الشركة إلى العمل بكل خبراتها وطاقاتها للاستفادة من هذه الطفرة التنافسية فتواصل إنتاج وتحسين المنتج، وما يساعدها ويحفزها على هذا ما تجنيه من إيرادات وأرباح، وكلما امتدت هذه المرحلة كلما تمكنت الشركة من اقتناء آلات حديثة لتصنيع المنتج بطرق نمطية بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين وتجار الجملة والتجزئة، مركزة في حملتها على جودة السلعة وفوائدها.

### المرحلة الثالثة: مرحلة نضوج السلعة

يفترض خلال هذه المرحلة أن يحتد التنافس بين الدول النامية على إنتاج المنتج وتصديره، ذلك لأن المنتج يكون قد وجد طريقه وتمركز بشكل جيد بكل من السوق المحلي والأجنبي. مما يحتم على مديري الشركة تذكير المستهلكين بالمنتج وجودته مع السعي المستمر والحث على تعزيز ثقتهم بالمنتج؛ ضمان المكانة الشركة محليا وخارجيا وحفاظا على أرباحها وحصصها السوقية، فالمسألة تستدعي بدء الشركة بتطوير إستراتيجية ترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية التي قد تحدث؛ وأن تفاجئها وتهدد وضعها إما بدخول منافسين جدد أو بسبب فرض الدولة المستوردة لقيود حمائية كالرسوم مثلا... وكخطوة إستراتيجية ودفاعية تقوم الشركة بتأسيس فروع إنتاجية لها بالأسواق الخارجية التي يتزايد فيها الطلب على السلعة، وان حدثت أصبحت السلعة معروفة ومألوفة ومقلدة ومعروضة بأسعار تنافسية من قبل منتجي الدول الأجنبية

بفعل التقادم فان الشركة تبدأ عندئذ بفقدان ميزتها التنافسية تدريجيا حتى الوصول إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات عندئذ تقوم الشركة بتغيير إستراتيجيتها الترويجية بالتركيز على السعر بدلا من التركيز على الجودة فقط، مع اعتماد إستراتيجية تنشيط المبيعات وغيرها من الإجراءات.

### المرحلة الرابعة: مرحلة الانحدار والتدهور

خلال هذه المرحلة تصبح عملية زيادة المبيعات هدفا إستراتيجيا للشركة بغية تدعيم موقعها داخل السوق والمحافظة على حصتها داخل السوق، ويبقى في عنصر التكلفة الحلقة الأساسية للشركة خاصة مع تراجع ولاء المستهلكين لمنتج الشركة وشروعهم في البحث عن سلع بديلة وهذا ما يجبر الشركة على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، مع محاولة إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها بعد مع تبني استراتيجيات دفاعية تقوم على إثرها بإجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وحجمها، لونها وسعرها ... الخ، كمحاولة منها للبقاء في السوق لأطول فترة ممكنة، وفي الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جديدة لغزو أسواق جديدة وهو ما يطلق عليه "بالإستراتيجية الهجومية".

على العموم نقول أن هذه النظرية لم تخلو كسابقاتها من العيوب مما جعلها تتلقى بعض الانتقادات خاصة ما تعلق منها بتركيز هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع دون الأخرى ونخص بالذكر تلك السلع التي تكتلك تقنية فنية عالية. كما أنه من غير المعقول أبدا أن تمر جميع أنواع السلع والمنتجات بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة المنتج.

### 3- نظرية توزيع المخاطر

يعتبر الاقتصادي كوهين من ابرز رواد هذه النظرية حيث اعتمد على فكرة توزيع المخاطر في شرحه لأسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>، فحسب رأيه دائما فان الشركات لا تستثمر بالخارج إلا لزيادة أرباحها التي تتم من خلال تخفيض حجم المخاطر بتوزيع الأنشطة، وهذا ما يفسر سبب اختلاف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى

1- رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص 48.

أخرى ومن اقتصاد إلى آخر ومن بلد إلى آخر وهذا ما يعلل سبب قيام الشركات بعملية توزيع الاستثمار في دول متعددة بغية توزيع المخاطر.

#### 4- نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية

تعرف هذه النظرية أيضا بالمدرسة الانجليزية لنظريات الاستثمار الأجنبي أو **بنظرية التدويل**، تدور حول المؤسسات لها بعض<sup>1</sup> فالمؤسسات التي لها بعض المزايا الخاصة أو الاحتكارية يمكنها استخدام عدة وسائل في نفس الوقت من أجل اكتساح السوق (استثمارات أجنبية، تصدير، بيع الرخصة...).

#### 5- نظرية الحماية:

ظهرت هذه النظرية نتيجة الخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق؛ ويقصد بالحماية الممارسة الوقائية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج، التسويق والإدارة وغيرها إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج أو أي شكل آخر ولأطول فترة زمنية ممكنة. وبصفة عامة تقوم هذه النظرية على أساس أن الشركات متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية والعمليات الإنتاجية الجديدة والتسويقية؛ مع القيام هذه الأنشطة داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلية لهذه الشركات، حتى تحقق بذلك الحماية المطلوبة لاستثماراتها والوصول إلى أهدافها.

ويلاحظ أن ممارسة الحماية يمكن أن يتحقق بأساليب بديلة متاحة وأكثر فعالية من التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات؛ وعلى سبيل المثال يوجد ضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم؛ تضمنها موثيق متفق عليها ويقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الأمم المتحدة والبعض الآخر تابع لمنظمات دولية مستقلة.

1 -Buckley, Casson 1970, Rugman 1981, Stopford, Duning 1983.

**6- نظرية الموقع**

تركز على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة والموقع؛ والتي من شأنها التأثير على قرار الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، ذلك لأن الشركات المتعددة الجنسيات دائمة البحث على فرص الاستثمار في الدول التي تحتوي على مزايا الموقع الاستراتيجي بالدول المضيفة ناهيك عن اهتمامها بجملة من المتغيرات المرتبطة بمناخ الاستثمار<sup>1</sup>، القيود المفروضة على ملكية الأجانب، حرية إجراءات تحويل العملات الأجنبية، نظام الضرائب، تقلبات واستقرار أسعار الصرف... هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن العوامل التسويقية تلعب دورا فاعلا في قرار الاستثمار من عدمه كدرجة الانفتاح الاقتصادي والمنافسة في الأسواق مع منافذ التوزيع، حجم السوق، درجة التقدم التكنولوجي، ناهيك عن الإجراءات الحمائية من تقييد لعمليات الاستيراد والتصدير، الحقوق الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة لحماية اقتصادياتها وغيرها من العوامل التي تدخل في معادلة قرار الاستثمار والتي تكون مرتبطة في الغالب بتكاليف (اليد العاملة، المادة الأولية، مستويات الأجور...) وحوافز وامتيازات تقدمها الدولة المضيفة بغية تحفيز الاستثمارات.

وعليه وتبعاً لما جاء في تحليلنا حسب أشارت إليه الكثير من الدراسات، نقول أنه من شأن العوامل الموقعية التأثير على كل قرارات الشركة متعددة الجنسيات للاستثمار المباشر في إحدى الدول وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة أو غيرها من الدول المضيفة الأخرى. ومن أهم هذه العوامل :

**-العوامل التسويقية والسوق:-**

تتعلق بدرجة المنافسة ومنافذ التوزيع بالإضافة إلى وكالات الإعلان ومعدل نموها ودرجة التقدم التكنولوجي والرغبة في المحافظة على الزبائن مع إمكانية التصدير إلى الخارج.

1- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 183



**- العوامل المرتبطة بالتكاليف:**

كالتموقع والقرب من أماكن تواجد المواد الأولية، توافر الأيدي العاملة، تدني مستويات الأجور، توافر رؤوس الأموال.... الخ.

**- الاجراءات الحمائية:**

تتعلق بتلك الاجراءات التي تتخذها الدولة لضبط التجارة الخارجية من خلال اعتماد التعريفية الجمركية ونظام الحصص ناهيك عن باقي القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد، وغيرها من الاجراءات المتبعة لحماية الصناعة الناشئة.

**-العوامل المرتبطة بمناخ الإستثمار الأجنبي:**

وهي عوامل ترتبط في الغالب بمؤشرات الإستقرار السياسي وشتى إلى الضمانات والحوافز الممنوحة والتنازلات التي تمنحها الدول المضيضة لجلب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ناهيك عن التموقع الجغرافي و حريات انتقال ورؤوس الأموال... الخ.

**7- نظرية الموقع المعدلة :**

ستند هذه النظرية إلى حد كبير على النظرية السابقة أي أنها تتماثل معها ولكنها تجري تعديلا عليها، حيث أضاف إليها كل من Robok and Simondos عوامل ومحددات أخربقد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية من خلال نظرية الموقع المعدلة، وقد تم تقسيم هذه العوامل إلى ثلاثة مجموعات هي على النحو التالي:

**أ- العوامل الشرطية:**

ترتبط أساسا بخصائص المنتج ويقصد بها تلك الخصائص المرتبطة بنوعية السلعة، أنماط استخدامها ومعايير الإنتاج التقنية، المالية والبشرية...، هذا إلى جانب الخصائص المميزة للدولة المضيضة والمرتبطة بطلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، توافر المواد البشرية والطبيعية ناهيك عن خصائص البيئة الاقتصادية... الخ، أما من الناحية الكلية فيدخل ضمن العوامل الشرطية علاقات الدولة المضيضة مع باقي الدول الأخرى بما فيها

بروتوكولات والاتفاقات الاقتصادية والسياسية والتي تؤثر على حركة انتقال رؤوس الأموال؛ المعلومات؛ البضائع والأفراد<sup>1</sup>.

### ب-العوامل الدافعة

تتعلق العوامل الدافعة بتلك الخصائص المميزة للشركة وهي تدور حول توافر الشركات على كل مدخلات العملية الإنتاجية والمتمثلة في العناصر المالية والمادية، التقنية والموارد البشرية المؤهلة وطبيعة التكنولوجيا المستخدمة، دون أن نهمل مدى كبر حجم السوق، ويقصد به الموقع التنافسي للشركة أو بالأحرى مركز الشركة التنافسي، وهي المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة كل الأخطار التجارية المحتملة.

### ج-العوامل الحاكمة:

يمكن تبويب هذه العناصر إلى خاصيتين، أما الأولى فتتعلق بالخصائص المميزة للدولة المضيفة، كتنظيم الإدارة والقوانين واللوائح الإدارية وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تتعلق الثانية بالخصائص المميزة للدولة المصدرة، والتي يمكن حصر بعضها في السياسات والقوانين الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والمنافسة، وارتفاع تكاليف الإنتاج...

### د-العوامل الدولية:

هي مرتبطة بالاستثمارات الأجنبية، عوامل ضبطت وحددت وحصرت في مبادئ ومواثيق، ثم أبرمت في اتفاقيات بين الدولة المضيفة والدولة الأم، ولقد قدمت هذه النظرية العديد من العوامل التي قد تعيق أو تدفع الشركات العابرة للقارات إلى الاستثمار في الدول المضيفة، وما يميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات هو تحديدها للعوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والخاصة بالدولة الأم، كحوافز الحكومة في تحفيز الشركات المحلية على إقامة مشاريع وممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية خارج حدودها.

1- عبد السلام أبو قحف «نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية»، ومطبعة الإشعاع الفنية، ص 47-ص 65

**8- النظرية الانتقائية:**

لقد قام جون دنينج Dunning<sup>1</sup> بالنقاط جملة أفكار في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر ثم تجميعها في نظرية شاملة أطلق عليها النظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي "وما يميز هذه النظرية عن غيرها هو تحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع موضحا إجبارية أو حتى حتمية توافر شروط ثلاثة حتى تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج و هي:

- 1- امتلاك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية بالدول المضيفة.
- 2- أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.
- 3- امتلاك الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر لمزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة كاتساع حجم السوق وتوافر المواد الأولية<sup>2</sup>، والموارد البشرية الرخيصة.

وما يميز هذا التحليل من سابقه من الاقتصاديين هو الاتفاق على أن تضافر العوامل الثلاثة السالفة الذكر يساعد على تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>3</sup>. ووفقا للنظرية الانتقائية، فإن العوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار يمكن تلخيصها في عوامل الجذب وعوامل الدفع. أما عوامل الدفع فتجعل من سوق الدولة الأم سوقا أقل جاذبية، وتتعلق المسألة بفض القيود ورفع مقدار الضرائب مما يدفع بالشركة إلى البحث عن سوق آخر غير الدولة الأم، أما عوامل الجذب فهي عكس عوامل الدفع، بحيث أنها تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، وهي عوامل ترتبط بالتقارب الثقافي كتشابه أنماط حياة الأفراد، التقارب الجغرافي بين الدولة الأم و الدولة المضيفة على اعتبار أن

1- رعد الصرن «اساسيات لتجارة الدولية» دار رضا للنشر، 2001، ص150

- Dunning, J « the Determinant of international production » oxford economic papers, vol 25, 289-336, 1973.

2- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، مصر، دار الجامعية، 2003، ص، ص49-50.

3- عمر صقر، المرجع نفسه، ص 50

أكثر ما تفضله العديد من الشركات الدولية هو التوجه إلى الاستثمار نحو أسواق قريبة جغرافياً للدولة الأم وذلك رغبة في تخفيض تكاليف النقل والشحن والاتصال الخارجي<sup>1</sup>. بالرغم من محاولة هذه النظرية، أن تكون أهم النظريات القادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن العديد من الاقتصاديين على غرار كل ممن أشاروا إلى مسائل لم تتمكن النظرية من شرحها كالعلاقة بين مزايا الملكية والتداول ومزايا التمركز في السوق المضيف وغيرها من العناصر التي بقي يكتنفها الغموض، فتناول النظرية للعناصر الثلاثة سابقة الذكر لم يبين علاقة التأثير والتأثر فيما بينها، كما أن طرح فكرة مميزات الملكية على انفراد يبقى دون جدوى كون أن فكرة التداول أو جعل السوق دولية قادرة وكافية لشرح الظاهرة غير ممكن لصعوبة قيام الشركة بتداول الإنتاج دون مزايا تكنولوجية وإدارية.

### 9- نظرية نظام الاقتصاد العالمي:

يعتبر Michalet.A-Charles من رواد هذه النظرية المرتبطة بتصدير رؤوس الأموال وحسب رأيه، فإن المؤسسات متعددة الجنسيات هي مؤسسات وطنية تتوفر على إمكانيات كبيرة منبثقة من القطاع المركز، ولا تقوم هذه المؤسسات بتوسيع نشاطها في الخارج إلا لسببين رئيسيين متواجدين على مستويين يتعلق الأول بمستوى مخطط الإنتاج، أين تحاول المؤسسات جلب المنفعة من خلال الاستثمار في الفوارق الموجودة في تكاليف الإنتاج بالأخص تكاليف الأجور النtbائية من بلد لآخر .

بينما يتعلق المستوى الثاني بمستوى المخطط التسويقي، أين ينصب اهتمام هذه المؤسسات حول اجتياز مختلف التعريفات المفروضة من طرف الدول الأخرى، وتقليص تكاليف النقل، واستغلال أحسن مكان من أجل مواجهة المنافسين المحليين أو الأجانب بشكل يمكنها من الظفر بأكبر حصة ممكنة من المشاريع الاستثمارية<sup>2</sup>.

1- رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 56

2-Jean-Pierre Bibeau, " Introduction à l'économie internationale", Paris, 1997, p199, 200.

### 10- نظرية الميزة النسبية / المدرسة اليابانية

حاولت مجموعة من الأبحاث اليابانية تقديم تفسيراً للاستثمار الأجنبي المباشر منذ 1945، اعتماداً على الدروس المستفادة من تجارب الشركات اليابانية بكل ما تمتع به من ميزات وخصائص تسييرية وتنظيمية جعلتها متميزة عن نظيراتها من النماذج الأوروبية والأمريكية، حيث تمكنت المدرسة اليابانية من تطوير نموذج يمزج بين الأدوات الكلية والجزئية.<sup>1</sup>

ولقد عنيت نظرية الميزة النسبية بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية وتجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات الأصول المعنوية للشركة ومثل التميز التكنولوجي وكذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، وهذا ما حاول الاقتصادي "تسوريمي" تفسيره بالتركيز على مدى فعالية تسيير الشركات اليابانية مقارنة بالنموذج الأمريكي، حيث توصل على أن المسيرين الأمريكيين ينفردون بعملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية، في حين أن النموذج الياباني يركز على اشتراك جميع الأطر المتوسطة والعليا في اتخاذ القرار؛ كما يهتم جميع الموظفين بالأهداف طويلة الأجل، فضلاً عن وجود علاقات دقيقة بين الموردين وغرف التجارة، حيث تعمل هذه الأخيرة على تزويد الشركات الاستثمارية بالمعلومات الضرورية عن الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانية التوطن بالخارج. وهذا ما يجعل من الهيكل الصناعي الياباني للاستثمار الأجنبي المباشر مختلفاً عن نظيره في الدول الصناعية الأخرى، حيث يبرز ذلك من خلال ما تتمتع به اليابان من المهارات المتخصصة والمواصفات المتعلقة بالموقع، ولقد استطاعت الشركات اليابانية ترقية مهاراتها استجابة لبيئة معينة في الدول المضيفة.

تؤكد المدرسة اليابانية على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة والمتجددة تبعاً لثتى التغيرات الطارئة على السوق، لذلك فهي توصي بتدخل الدولة لخلق نوع من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية.

1- تشمل الأدوات الجزئية على القدرات الاقتصادية والأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي، أما الأدوات الكلية فتتمثل في السياسات التجارية والصناعية للحكومة، لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة

فنظرية "كوجيما" تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما برهنه فعلا حيث برهن أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة، في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما تعد الاستثمارات الأمريكية بديلا للتجارة على العموم فان ما يمكن قوله حول هذه النظرية أنها تعاني من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها بل وحتى أدبياتها، كما أن النموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير أسباب ودواعي الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية و يساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة دون تقديم التفاصيل المبررة في ذلك.

### المبحث الثاني: التطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر

لقد عرف الإستثمار الأجنبي المباشر عدة تطورات مرت بعدة محطات عبرالعالم نتيجة لتطور المحددات او العوامل الجاذبة له. سنحاول رصدتها في المطالب التالية :

#### المطلب الأول: التطور التاريخي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

##### 1- قبل الحرب العالمية الأولى :

وتعتبر هذه الفترة في نظر الكثير من الاقتصاديين ورجال المال، بالمرحلة الذهبية التي ازدهرت فيه الاستثمارات الأجنبية وبلغت فيها ذروتها، حيث صاحب هذه المرحلة الكثير من المتغيرات التي ساهمت في هذا النجاح والازدهار، على غرار الثورة الصناعية<sup>1</sup> أين ارتفعت معدلات إنتاج السلع والخدمات المصحوب بارتفاع في الطلب خاصة في ألمانيا وإسبانيا وهولندا أين سمحت الاستثمارات الأجنبية بتسريع عملية إنشاء السكك الحديدية، كذلك الأمر بالنسبة لمهد الثورة الصناعية بريطانيا التي تسببت النهضة الصناعية في توسيع نشاطها الاقتصادي، ولقد اعتبرت بريطانيا بالمهيمنة على حركة رؤوس الأموال الدولية بدارتها لأكثر من 50 % من اجمالي الاستثمارات الأجنبية التي انتقلت نهاية القرن التاسع عشر من القارة الأوروبية إلى الدول المنتجة للمواد الأولية التي انصب عليها اهتمام المستثمرين الأجانب بنسبة 55 % ثم تليها السكك الحديدية بمعدل 20 % والمنتجات

1-Alain Samuelson : « Economie Internationale », Librairie Vebert, Paris, France 1995, P 68.

الصناعية بـ 15 % وفي الأخير قطاع الخدمات بـ 10%، ومن بين هذه الدول نذكر كل من كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والأرجنتين في حين أن الدول النامية على غرار كل من آسيا وإفريقيا لم تستقطب سوى القدر الضئيل من حصة الاستثمار الأجنبي، نسبة لم تتجاوز حينها 8,2 %.

## 2- ما بين الحربين العالميتين:

ان حالات اللااستقرار السياسية والاقتصادية التي شهدتها العالم ناهيك عن تدهور الأوضاع النقدية بأوروبا والمصحوبة بتأثيرات الأزمة العالمية لسنة 1929 وما سببته من كساد عالمي، عملت على كبح مسار نمو تدفق الاستثمار الأجنبي، فكل الدول المهيمنة على تدفق وإدارة رؤوس الأموال الأجنبية أصبح مطالبة أكثر من أي وقت مضى من تصفية استثماراتها بالخارج بغية تمويل الحرب على غرار كل من ألمانيا وبريطانيا التي لم تحتفظ سوى ببعض الشركات البترولية ومناجم الذهب والمعادن ومزارع المطاط<sup>1</sup>. بهذا انتقلت الهيمنة المتعلقة بإدارة الاستثمار الأجنبي من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تمكنت شركاتها المتخصصة في الصناعات التحويلية خلال حقبة الحرب العالمية الثانية من التمويع الجيد على حساب الشركات الأوروبية وتكسب بذلك رهان رؤوس الأموال الأجنبية، إذ ارتفعت حصتها من مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أقل من 20 % إلى 28 %، بينما انخفضت حصة بريطانيا من 45 % إلى أقل من 40 % وتدهورت نصيب ألمانيا من 10.5 % إلى 1.3%. أما بالنسبة لنصيب البلدان النامية من المخزون العالمي للاستثمار الأجنبي فقد عرف ارتفاعا مستمر وبقيت دول أمريكا اللاتينية أول منطقة مستقطبة لهذا النوع من الاستثمارات<sup>2</sup>.

## 3- من الحرب العالمية الثانية إلى سنوات السبعينات:

فبعد الحرب العالمية الثانية التي عرفت حقبتها تصفية وبيع وتدمير ومصادرة الكثير من الاستثمارات الدولية، وارتفع مخزون الاستثمارات الأجنبية الدولية المتخصصة في

1-Michel De Lapierre, Christian Milleli : « Les Firmes Multinationales », Librairie Vebert, Paris, France 1995, P41.

2-« Des Firmes Multinationale pour un Marche Mondiale », Revue d'Alternatives Économique N° 42, 4eme Trimestre, 1999, Paris, P 54.

الصناعات التحويلية ما بين 1960 و1978 من 66 مليار دولار إلى 380 مليار دولار تحت امرة وسيطرة الشركات الأمريكية التي ارتفع حجم استثماراتها من 7 مليارات دولار سنة 1946 إلى 54 مليار دولار في سنة 1966 ليصل إلى 70 مليار في نهاية 1968، مقابل 30 مليار لبريطانيا و10 مليار لفرنسا. ولقد استقطبت الدول المتطورة وفي مقدمتها البلدان الأوروبية 65% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية مقابل 30% للبلدان النامية هذا خلال فترة الستينات، لتتغير الوضعية نهاية السبعينات في صالح بعض الدول النامية التي أصبحت دولا مستثمرة بعدما كانت في الزمن القريب دولا مستضيفة، ومن أهم هذه البلدان الأرجنتين والبرازيل وكوريا الجنوبية والهند<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: سنوات الثمانينات وبداية التسعينات الى الوقت الراهن

لقد عرفت هذه المرحلة ارتفاع في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين 1977 و1986 من 60 مليار دولار إلى 119 مليار دولار، حيث تمركزت جل الإستثمارات في قطاع الخدمات وبالأخص القطاع المالي، البنوك والتأمين وفي بعض القطاعات المرتبطة بالتجارة مثل النقل والسياحة والفندق،... كما ازدهر خلال هذه الفترة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير خاصة بالدول المتقدمة المصدرة للاستثمارات بحوالي 97% في حين أنها استقبلت 75% منه، ولقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أول بلد مستضيف للإستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت الاستثمارات الداخلة بـ 329 مليار دولار مقابل 327 مليار دولار للخارج، كما تميزت هذه الفترة بخروج اليابان من عزلتها وبروزها كبلد مستثمر في الخارج، بالأخص بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك بنسبة 31% نتيجة تضاعف مخزونها من الإستثمار المباشر في الخارج بـ 8 مرات ما بين 1980 - 1990، كما أن تطور الاستثمارات اليابانية كان لصالح قطاع الصناعات التكنولوجية والخدمات.

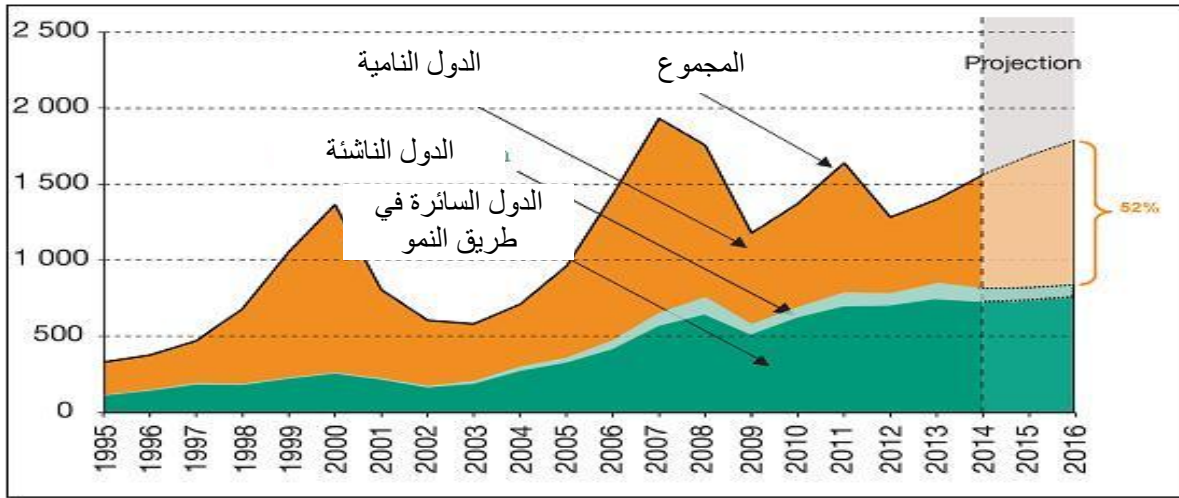
إذا وكما أشرنا في تحليلنا فان أكثر الدول جذبا لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر هي الدول المتقدمة التي عرفت بين 1988 و1999 زيادة في نصيب الإستثمار فيها من 480 إلى 636 مليار دولار، لتبقى الولايات المتحدة الأمريكية أول بلد مستضيف للإستثمار الأجنبي

1-Michel De Lapierre, Christian Milleli Op.cit, P 41.



المباشر التي انتقلت فيها مداخل الاستثمار الأجنبي المباشر من 186 إلى 276 مليار دولار خلال الفترة نفسها. فكلما ارتفعت ونمت تدفقات الاستثمارات الأجنبية كلما زاد تنافس الدول الكبرى على جذبها وإصدارها ثم استعمالها كقوة للهيمنة على باقي العالم وبالأخص دول العالم الثالث الغنية بالموارد الطبيعية والفقيرة الى رؤوس الأموال الأجنبية، لتصبح تحت سلطة ورحمة الدول العظمى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة واكتمال أقطاب النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي حظي بالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي<sup>1</sup>. والشكل الهندسي يوضح تدفق الإستثمار الأجنبي واتجاهاته.

### شكل 2: تدفق الاستثمارات الأجنبية واتجاهاتها في الفترة الممتدة (1995 - 2014)



المصدر: <http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2014>

### -من سنة 2000 الى يومنا هذا:

تشير الإحصائيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) إلى أن استمرار الدول المتقدمة على جلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وليد صدفة وانما تدرج فيه عدة عوامل لعل أبرزها يكمن في تواصل معدلات النمو الاقتصادي فيها بالارتفاع ناهيك عن تنامي صفقات الصناعات الاستخراجية والخدمات المساندة لها والقطاع المصرفي، حيث بلغ حجم تدفق الاستثمار الأجنبي فيها خلال سنة 2007 ما قيمته 1538

1-Joseph. E. stiglitz, « la grande désillusion », Ed : Fayard, 2011, Pp :313-317.

مليار دولار أمريكي أي بزيادة قدرها 18 % مقارنة مع سنة 2006 التي قدرت فيها بـ 1306 مليار دولار .

غير أن الأزمة المالية لسنة 2009 أثرت سلبا على مسار تدفق الاستثمار الأجنبي مما جعل أسواق الدول المتقدمة أقل قدرة على اجتذاب استثمارات مباشرة جديدة أو حتى تصديرها إلى باقي دول العالم، نتيجة التراجع في معدل النمو العالمي وتهوي اسعار لنفط والغاز والمعادن وبعض المحاصيل الزراعية<sup>1</sup>. فأصبحت الدول المتطورة تعاني من تداعيات الأزمة العالمية، غير أن معانات الدول الناشئة بقيت أكبر نتيجة تراجع مداخيلها و بروز مشاكل في التمويلات الخارجية مما تسبب في اختلال موازينها وحساباتها الجارية الخارجية خاصة لكل من المجر، أوكرانيا، الباكستان، صربيا وليتونيا التي طرقت باب صندوق النقد الولي لمجابهة مشاكل السيولة لديها، ومشاكل تباطئ وتيرة النمو لديها على غرار العديد من الدول النامية.

### 1-الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم لسنة 2014

نتيجة للاضطرابات السياسية العالمية للاضطرابات السياسية التي مر بها العالم والتي أدت تصفية بعض الاستثمارات وحالة عدم اليقين، انعكس ذلك سلبا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث سجل تراجعاً نسبته 16% سنة 2014 م يعبر عن القيمة 1.23 تريليون، ومس هذا التراجع كل من الدول الإفريقية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بينما ارتفعت حصته في الدول النامية الآسيوية، وسجل التراجع 52% في الدول ذات الاقتصاد المتحول لتصل إلى 48 مليار دولار (2014) واستقطبت الدول المتقدمة 499 مليار دولار ولكن بتراجع عن السنة التي سبقتها قدر بـ 28.4%. سنرى ذلك من خلال مايلي:

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2008، ص 77.

## جدول 2: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو العالم

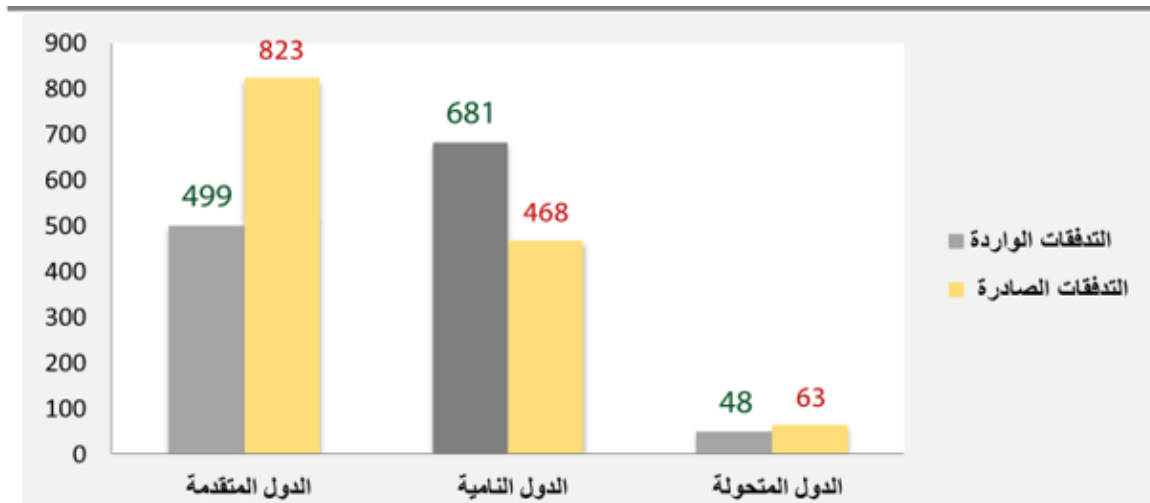
التدفقات الصادرة			التدفقات الواردة			المنطقة
2014	2013	2012	2014	2013	2012	
823	834	873	499	697	679	الدول المتقدمة
316	317	376	289	326	401	الاتحاد الأوروبي
390	379	365	146	301	209	أمريكا الشمالية
468	381	357	681	671	639	الدول النامية
13	16	12	54	54	56	إفريقيا
432	335	299	465	428	401	آسيا
383	292	266	381	348	321	شرق وجنوب شرق آسيا
11	2	10	41	36	32	جنوب آسيا
38	41	23	43	45	48	غرب آسيا
23	28	44	159	186	178	أمريكا اللاتينية والكاريبي
63	91	54	48	100	85	الدول المتحولة
1354	1306	1284	1228	1468	1043	العالم

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حسب تقرير 2014

ويمكن تجسيد محتوى الجدول على المخطط التالي للتوضيح أكثر:

الشكل رقم 03: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة و الصادرة لدول العالم لسنة

2014



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حسب تقرير 2014

## 2- تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد الى الدول العربية:

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية تراجعاً في القيم لسنة 2014 بنسبة 8٪ بحيث انخفضت قيمتها من 47.56 مليار دولار سنة 2013 الى 44 مليار دولار سنة 2014.

وقد مثلت التدفقات الواردة الى الدول العربية مانسبته 3.6٪ من الإجمالي العالمي البالغ 1.23 تريليون دولار و 6.4٪ من اجمالي الدول النامية البالغ 68 مليار دولار. وتوجهت هذه الاستثمارات الواردة الى الدول العربية الى كل من الامارات في المرتبة الاولى بقيمة 10.1 مليار دولار مايمثل 23٪ متبوعة بالسعودية بـ 8 مليار دولار مايمثل 18٪، جاءت مصر في المرتبة الثالثة بنسبة 10.93٪ ماقيمته 4.783 مليار دولار والعراق في المرتبة الرابعة بحصة 10.9 مايمثل 4.782 مليار دولار وتراجع المغرب الى المرتبة الخامسة بنسبة 8.2٪ قيمة 3.58 مليار دولار سنلاحظ ذلك من خلال مايلي:

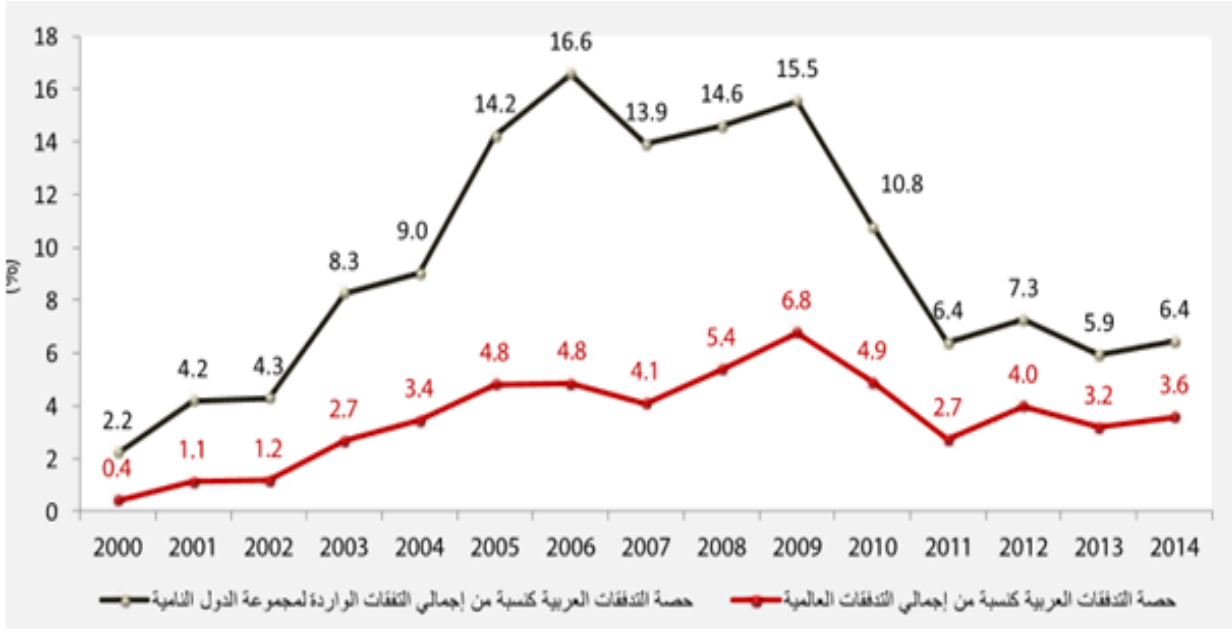
## جدول 3: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى العالم العربي لسنتي 2013-2014

الدولة	2013	2014	الحصة من إجمالي 2014 (%)	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
الإمارات	10.488	10.066	22.9	-422	-4
السعودية	8.865	8.012	18.3	-853	-1.0
مصر	4.192	4.783	10.9	591	14
العراق	5.133	4.782	10.9	-349	-7
المغرب	3.298	3.582	8.2	284	9
لبنان	2.880	3.070	7.0	190	7
الأردن	1.747	1.760	4.0	13	1
الجزائر	2.661	1.488	3.4	-1.173	-44
السودان	1.688	1.277	2.9	-411	-24
سلطنة عمان	1.626	1.180	2.7	-446	-5
تونس	1.117	1.060	2.4	-57	224
قطر	-840	1.040	2.4	1.881	-3
البحرين	989	957	2.2	-31	-56
موريتانيا	1.126	492	1.1	-634	-66
الكويت	1.434	486	1.1	-948	-47
جيبوتي	286	153	0.3	-133	-30
فلسطين	176	124	0.3	-52	-1
الصومال	107	106	0.2	-1	-1
ليبيا	702	50	0.1	-652	-93
اليمن	-134	-578	-13	-444	332
الإجمالي العربي	47.539	43.592	100	-3.647	-8

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حسب تقرير 2014

ويمكن التعبير عن تلك التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الدول العربية مقارنة بدول العالم بواسطة منحى توضيحي على الشكل التالي :

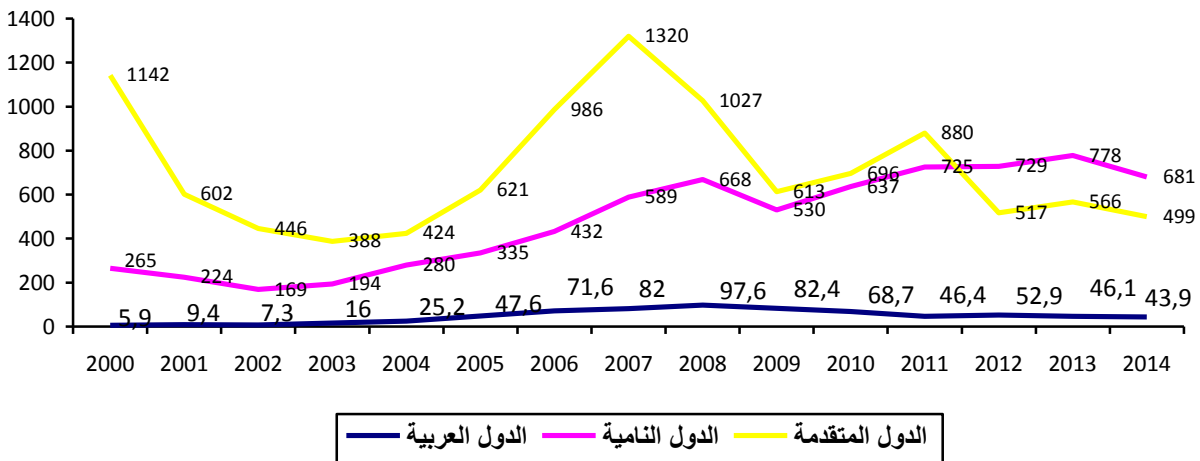
#### شكل رقم 04: التدفقات الواردة الى العالم العربي نسبة للتدفقات العالمية 2014



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حسب تقرير 2014

وتسير هذه المشاريع الاستثمارية 7423 شركة حيث بلغ عدد المشاريع المستثمر فيها 10600 مشروع في الدول العربية ما يساوي 5.6% من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية في العالم .

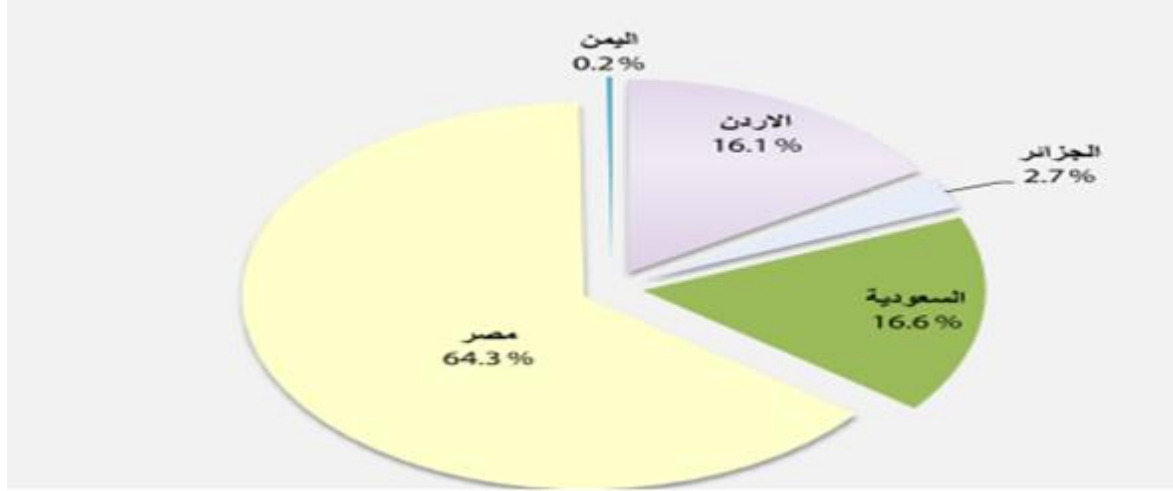
#### شكل رقم 05: حجم التدفقات الواردة الى الدول العربية، و الدول النامية و الدول المتقدمة



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار



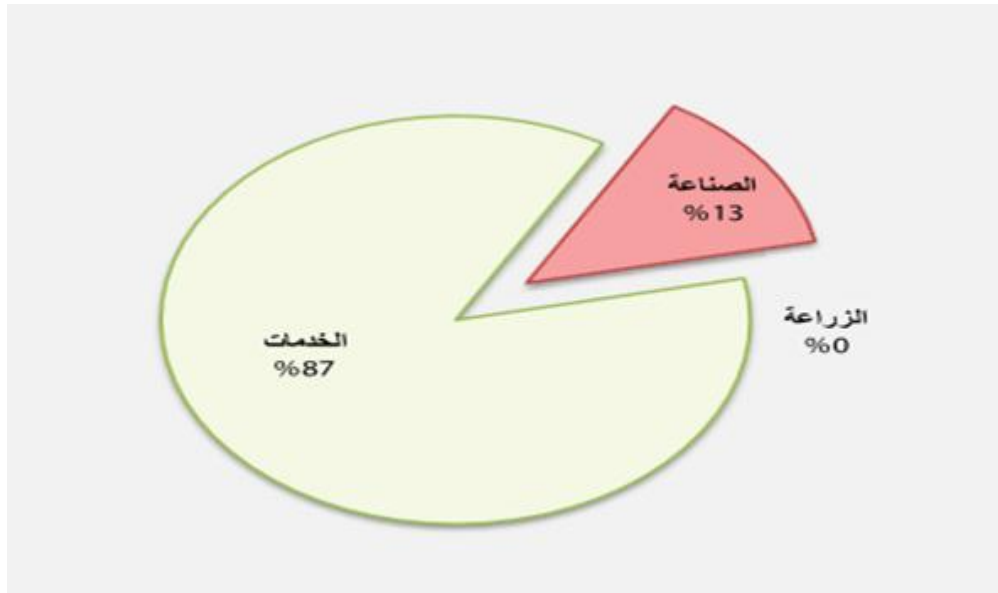
## شكل رقم 07: توزيع الاستثمارات العربية البينية 2014



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار /تقرير 2014

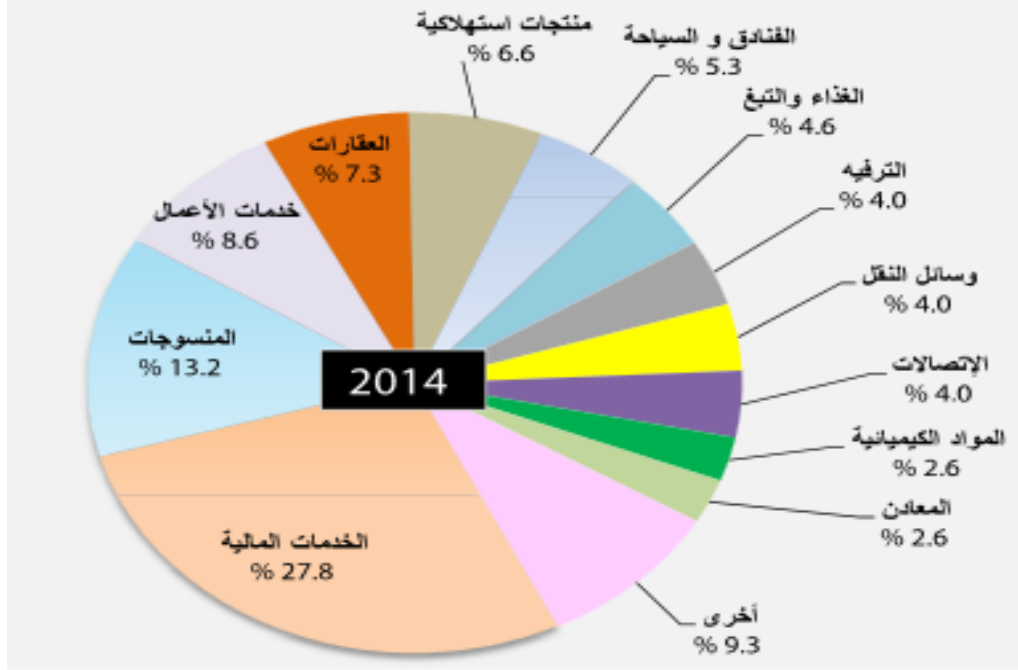
اما من حيث توزيعا القطاعي، جاء قطاع الخدمات في الاهتمام الأول بنسبة 68%. متبوعا بقطاع الصناعة بنسبة 32% والمرتبة الأخيرة لقطاع الزراعة موزعة حسب الشكل التالي:

## شكل رقم 08: التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية لسنة 2014



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار/2014

وكان توزيع المشاريع حسب القطاعات كما يلي :  
شكل رقم 09: توزيع المشاريع حسب القطاعات



المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار/2014



## خاتمة الفصل الثاني

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تورات عديدة عبر الزمن، كلها تشير الى ارتفاع تدفقاته نحو العالم من فترة إلى، غير ان تلك التطورات تخضع لتطورات العالم، كالحروب أو الازمات، في الفترة قبل الحرب العالمية الأولى سميت هذه المرحلة بالمرحلة الذهبية التي ازدهرت فيه الاستثمارات الأجنبية وبلغت فيها ذروتها، حيث صاحب هذه المرحلة الكثير من المتغيرات التي ساهمت في هذا النجاح والازدهار، على غرار الثورة الصناعية، بينما حدث العكس اثناء الحرب العالمية الأولى والثانية، حيث انخفضت مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر.

والنفس الشيء عند حدوث ازمة اقتصادية في أي بلد من البلدان التي ينتشر فيها الاستثمار الأجنبي المباشر فذلك يؤدي الى انخفاض حجمه وتراجعته، وهذه ما عرف العالم في المرحلة الأخيرة من هذا العصر أثر الازمات المتتالية بدءا من 2008 في الولايات المتحدة الى 2011 في اوروبا الى الازمات الداخلية -الحروب- في الدول العربية.

وكان للدول العربية نصيبا اوفر من تلك التدفقات حيث تاتي الامارات في الصدارة، ففي سنة 2014 حصدت هذه الأخيرة لوحدها 23% من حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة الى العالم العربي، متبوعة بالسعودية في المرتبة الثانية وقد وصل حجم المشاريع المستثمر فيها بالدول العربية الى 10600 مشروع مايمثل 5.6% من اجمالي عدد المشاريع الاستثمارية في العالم، مايعبر عن المستوى المتدني لتوجهات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية و ذلك راجع للاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية المنتهجة في الدول العربية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر.

## الفصل الثالث

علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

## مقدمة الفصل

أصبحت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية بالغة الاهتمام، يطمح العديد من دول العالم الى الفوز بها نتيجة لما تحمله من إيجابيات لاقتصادات تلك الدول المضيفة له من خلال المشاركة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، ولكن للوصول الى الهدف المنشود على تلك البلدان المضيفة توفير بيئة ملائمة للاستثمار تتطلب بدوراه توفير عدة محددات رئيسية، وهذه المحددات ترتبط بالوضع الاقتصادي والأمني والسياسي وحتى الاجتماعي والثقافي لتلك الدول المضيفة وهذا حسب ما تشير اليه مؤشرات المناخ، كما ان تلك الدول مطالبة أيضا بالتخفيف ان لم نقل الغاء تلك العوائق التي تقف تعترض سيرورة الاستثمار الأجنبي المباشر في أداء وظائفه داخل البلد المضيف. وتقدمت مجموعة كبيرة من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين بعدة دراسات حول هذا الموضوع منها دراسات الكلاسيك بتقديم مجموعة من النماذج تدور حول العلاقة بين الإنتاج والنمو السكاني واهتمامها الكبير بتراكم راس المال وتحويل الفائض الى استثمار، كما اضافت اليها الدراسات النيوكلاسيكية توضيحات حاجة الدول الى الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولا يخف على الجميع ان الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة مزدوجة الأثر، بإمكانها ان تكون إيجابية الأثر على اقتصاد ذلك البلد المضيف كما يمكنها ان تكون سلبية الأثر وهذه الإيجابيات والسلبيات تنعكس على حركة معدل النمو الاقتصادي للبلد المضيف

**المبحث الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي ومخاطره**

أشارت معظم الدراسات الاقتصادية الى وجود اثار إيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي للبلد المضيف مهما كانت درجة الأثر، ورجحت معظم الدراسات ان الجزء الاكبر من تلك الاثار الإيجابية يعود لادخال التكنولوجيات الحديثة الى الدول المضيفة من خلال تطبيقها في عمليات الإنتاج الى جانب القدرات التنظيمية التي تكون شبه معدومة في بعض الدول النامية، ثم المساهمة في تراكم راس المال من خلال الدورات الاقتصادية التي تشارك فيها تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا الى جانب تحسين قدرة المورد البشري باعتباره أداة فعالة، و هو محتوى الدراسات والنماذج التي قدمها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والنيوكلاسيكي Harrod-Domar, solow<sup>1</sup> و نماج النمو الداخلي مثل<sup>2</sup> Shumpeter Romer , Lucas .

**المطلب الأول: نماذج النمو****1- نماذج النمو عند الكلاسيك**

ذهب الفكر الكلاسيكي الى استنتاج العلاقة بين الإنتاج و النمو السكاني، فعندما يكون الإنتاج اكبر من عدد السكان تظهر حالة من الانتعاش يؤدي ذلك الى الزيادة في عدد السكان، وهذه الزيادة تؤدي بدورها الى الركود ثم النمو و الانتعاش .... وهكذا ويمكن تلخيص نموذج النمو الكلاسيكي للنمو كما يلي حسب ادم سميث<sup>3</sup>:

$$Y . f (L,K,N).....(1)$$

Y : Output الإنتاج

L : Labor force قوة العمل

K : Capital رأس المال

N : الموارد الطبيعية (الأرض)

$$dN / dt = 0.....(2)$$

ويعبر عن ثبات مساحة الأرض ب:

1-Lucas, Reniche Mechanics of Economic (Development Journal of mentary Economics, 1988, p42.

2- Romer « endogenous technological change » journal of political economy, 1990, Part II, p102.

3-د.عبلة عبد الحميد بخاري «التنمية و التخطيط الاقتصادي» جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017، ص67-68

أما فيما يخص عنصر العمل، فقد ميز ريكاردو بين معدل الاجر السوقي والطبيعي وزيادة معدل الاجر السوقي عن الطبيعي يزيد من العمالة والعكس صحيح.

$$(dL / dt = q[W - W(t)] \dots \dots \dots (3)$$

وعند ادم سميث الربح هو المحدد للادخار والاستثمار

$$(dK / dt = f(\pi - r, y) \dots \dots \dots (4)$$

ويمكن استخلاص محتوى النظرية في اهتمامها بتراكم راس المال وتحويل الفائض الى استثمار ثم ان زيادة عدد السكان يقابلها تناقص الغلة، وهذا ما عرضها للكثير من الانتقادات حيث تجاهلت دور التكنولوجيا في النمو و الذي يؤدي بدوره الى تخفيض تناقص الغلة<sup>1</sup>.

رغم كل الدراسات التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية الا انها تعرضت لى عدة انتقادات.

## 2- النموذج النيوكلاسيكي:

لم يتعارض هذا النموذج مع الفكر الكلاسيكي بل أضاف اليه فروض جديدة تواكب تغيرات العصر<sup>2</sup>. وقد اعتمد الفكر النيوكلاسيكي على حزمة من القوانين منها قانون تناقص الغلة، نظرية التوازن، وناقشت هذه النظرية إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصاديون حدوث ركود اقتصادي.

من أبرز النماذج النيوكلاسيكية لدراسة النمو الاقتصادي:

### 1- نموذج هارو-دومار Harrod-Domar :

جمع هذا النموذج بين التحليل الكينيزي وعناصر النمو، وهو يمثل نقطة انطلاق في اطار النمو طويل الاجل في الاقتصاديات المتقدمة<sup>3</sup> حيث يركز النموذج على الاستثمار

1- د. عبلة مرجع سبق ذكره ص 69

2- فرهاد محمد علي «التنمية الاقتصادية الشمالية من منظور إسلامي» مؤسسة دار التعاون للطبع و النشر ، القاهرة ، 1994.

3- ابو العينين ،سوزان حسن «اختبار فرضية علاقة السببية بين الاستثمار في راس المال البشري و النمو الاقتصادي في مصر» ، 2012، ص 141، 103

كضرورة حيوية لاي اقتصاد وطني، و يبرز الدور الذي يلعبه الادخار في زيادة الاستثمار و تحفيز النمو الطويل الاجل<sup>1</sup>.

يقوم النموذج على فرضية اعتماد الناتج  $Y$  على كمية راس المال المستثمر  $K$  في الوحدة الإنتاجية، ومعدل النمو في الناتج  $\Delta Y/Y$  يعتمد على الميل الحدي للادخار  $\Delta S/\Delta Y$  ومعامل راس المال نسبة لناتج  $K/Y$  ومنه فروض النموذج كالتالي<sup>2</sup>:

$$S=GY \dots\dots\dots 1 \quad 1\text{-الادخار يمثل نسبة معينة من الناتج الوطني:}$$

$$I=\Delta K \dots\dots\dots 2 \quad 2\text{-الاستثمار يعبر عن رصيد راس المال}$$

وبما ان رصيد راس المال يرتبط بالناتج المحلي الإجمالي فان:  $\Delta K=K\Delta Y \dots\dots\dots 3$  أو

$$K=\Delta K/\Delta Y \dots\dots\dots 4$$

وفي حالة التوازن فان الادخار يتساوى مع الاستثمار  $S=I \dots\dots\dots 5$

$$K=I/\Delta Y \dots\dots\dots 6 \quad \text{ومن 2 و 4 فان}$$

ومن 1، 2، 3، يمكن كتابة مطابقة الادخار والاستثمار كمايلي:

$$S=SY=\Delta K=K\Delta Y=I \dots\dots\dots 7$$

$$SK=K\Delta Y \dots\dots\dots 8$$

بقسمة طرفي المعادلة على  $Y$  تم على  $K$  نحصل على مايلي:

$$g=S/K$$

حيث ان :

$g$ : تشمل معدل نمو الناتج

$S$ : معدل الادخار

$K$ : معدل الحدي لراس المال للناتج

كما رصد راسيد راس المال يساوي الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي

$$I=I_f+I_d \dots\dots\dots 9$$

1- د. عبلة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 85

2- قويدري كريمة، "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص 43.

حيث ان

$I_d$ : الاستثمار المحلي

$I_f$ : الاستثمار الأجنبي

وبالتعويض في المعادلة 9

$$\Delta K/Y = I_f + I_d / Y/K \dots\dots\dots 10$$

$$g = S + I_f / Y/K \dots\dots\dots 11$$

النتيجة التي توصل اليها النموذج هي درجة اعتماد النمو الاقتصادي على الادخار المحلي او رصيد راس المال - الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي-، حيث ان راس المال المتحصل عليه من عملية الاستثمار في المصانع و المعدات هو المحدد الرئيسي للنمو وهو بدوره يعتمد على مدخرات الافراد و الشركات المستثمرة<sup>1</sup>.

وهذا مايشكل يقف كعقبة امام النمو الاقتصادي في الدول النامية، بحيث تلجا عند انخفاض مستوى مدخراتها المحلية الى التوجه الى راس المال الخارجي سواء في شكل قروض او استثمارات اجنبية مباشرة وهو على الاغلب الاختيار المفضل لها .

وهذا النموذج يتماشى مع الدول المصنعة لان الدول النامية التي تفتقر الى تراكم راس المال وقلة الادخارات يحرمها ذلك استغلال التكنولوجيا الحديثة و المتطورة، وهذا مايدفع بها الى استضافة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتنفيذ مشاريعها التنموية التي تفوق قدراتها المالية والتقنية.

## 2- نموذج سولو Solow:

يمثل هذا النموذج امتدادا لنموذج هارو- دومار، حيث أراد ان يعالج فكرة جمود معامل راس المال، وازافة عناصر أخرى وهي عنصر العمل و التكنولوجيا الى معادلة النمو، وتصبح متغيرات النموذج:  $Y$  التي تعبر عن الإنتاج :

$K$ : التي تعبر عن راس المال

1- رفيق نزارى «اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر» مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة العدد 2016، 44

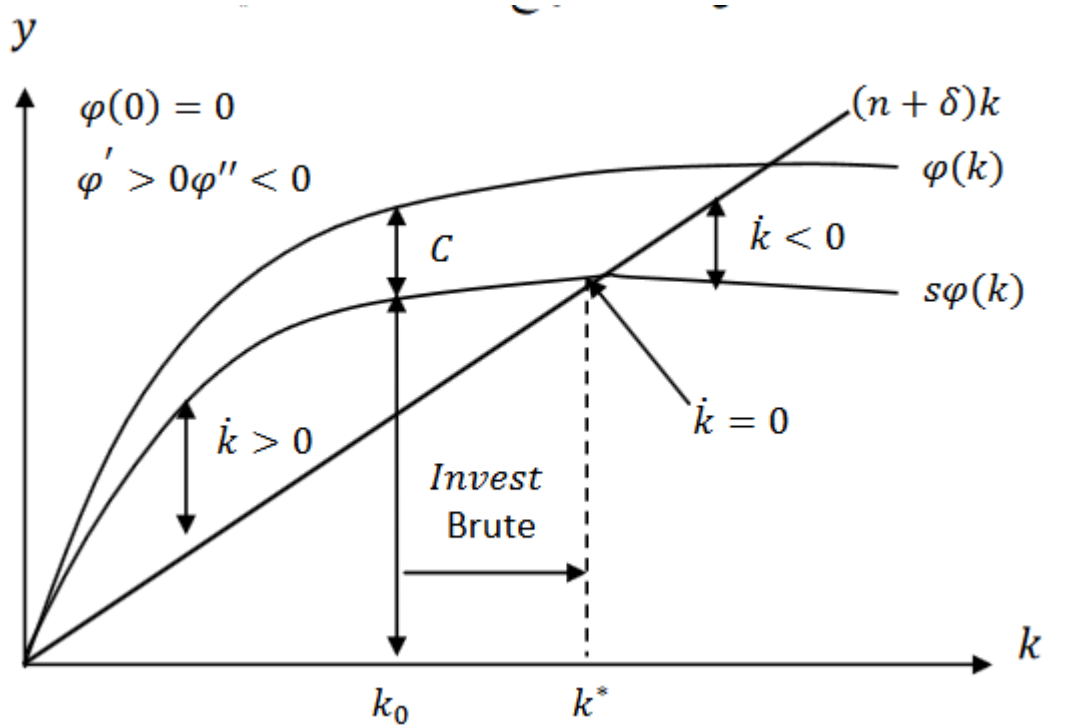
L: التي تعبر عن العمل

A: التي تعبر عن مردودية العمل و بالتالي نحصل على الدالة :

$$Y(t) = F((K(t), A(t)L(t)).....(12).$$

مع العلم ان  $t$  عنصر الزمن وبوجود كميات من راس المال والعمل يتغير الإنتاج عبر الزمن.

الشكل رقم 10: تجسيد نموذج سولو



المصدر: مأخوذ عن د. ساطور رشيد، نظرية النمو والتنمية.

معدل تغير مخزون راس المال لكل وحدة فعلية من العمل عبارة عن الفرق بين

حدين هما:

$\delta K$ : يمثل الاستثمار الجاري لكل وحدة فعلية من العمل

$(n+\delta)K$ : يمثل الاستثمار الواجب لاستثماره للحفاظ على  $K$  وذلك لان مخزون راس المال

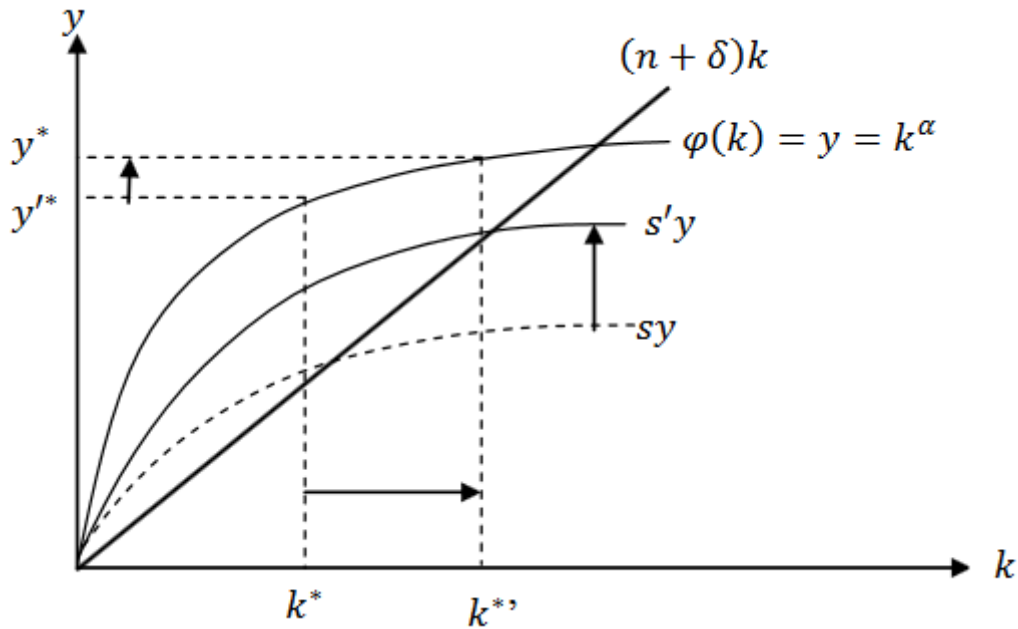
يهلك بالمقدار  $\delta$  اذ يجب استثمار نفس المقدار حتى لا ينخفض راس المال وينمو العمل



بمقدار  $n$  ثم ينمو مخزون راس المال بنفس المقدار حتى لا ينخفض  $K$  (الفرق بين المنحنيين)  $(n+\delta)K$  و  $\delta K$ .

وقد أوضح النموذج ان دور التراكم الراسمالي في احداث النمو الاقتصادي القصير الأجل، اما مايتعلق بالطويل الاجل فيتجه معدل النمو نحو الثبات، وذلك يفسر ضرورة حدوث الصدمات الخارجية الاتية من التطورات التكنولوجية وزيادة السكان وهذا الى جانب استبعاد الحكومات من المشاركة في النمو عن طريق الإنتاج واستبعاد عدة أطراف للنشاط الاقتصادي، الاستثمارات والبحوث العلمية، ويدور ذلك في اقتصاد مغلق ومنافسة تامة. ومن اساسيات النموذج هو عنصر الثبات في ووفورات الحجم، حيث كلما ضاعفنا راس المال والعمل الفعلي يتضاعف كميات الإنتاج بنفس القدر في وجود التكنولوجيا تطور علمي، وانه عند ثبات كل من  $K$  راس المال والعمل، فان المؤسسة معرضة لتناقص المردودية<sup>2</sup>.

الشكل رقم 11: اثر الصدمات على النمو



المصدر: صدر الدين صوالي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، 2006.

1- د ساطور رشيد «دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة» جامعة سعد دحلب، السنة؟  
2- صدر الدين صوالي «النمو و التجارة الدولية في الدول النامية» أطروحة دكتوراة، الجزائر، 2006، ص 50

**3-النماذج الحديثة:**

رغم كل الاجتهادات التي قام بها رواد الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي لم تصل الى توضيح وتحديد أسباب البايين في ما بين الدول من حيث النمو الاقتصادي، فظهرت النماذج الحديثة. بالاعتماد على عنصر راس المال من خلال تقسيمه الى راس مال بشري وراس مال مادي، حيث لفتت الانتباه الى الاهتمام بالعنصر البشري، بتحسين مستواه العلمي وتطوير معارفه للرفع من مهاراته العمال و الذي يساهم الى حد كبير في رفع معدلات أرباح المؤسسات المنتجة -رفع معدلات الإنتاج-وبالتالي رفع معدل النمو<sup>1</sup> وابرز رواد تلك المرحلة: Lucas; P.Romer,Robelo

**1- النمو عند Shumpeter:**

وهو صاحب كتاب نظرية التنمية الاقتصادية 1991 و اهم أفكاره:  
استمرار التحديثات والابتكارات لرفع من درجة النمو ومما يحدث فترات الكساد أحيانا ورواج قصيرة الاجل ومتعاقبة، وهذا في ظل النظام الراسمالي.  
فرضية الائتمان المصرفي والمنظم، حيث يستفيد المنظم من فرص التجديد والابتكار عن طريق الائتمان المصرفي واعتبار ان هذا الأخير المنظم هو المحرك الأساسي لعجلة التنمية وهذا الأخير بدوره يؤثر على ادواق المستهلكين.  
يعمل هذا المنظم على البحث عن الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة وزيادة حجم المصانع وبالتالي زيادة الإنتاج والدخل بشكل جديد من التكنولوجيا المتطورة ثم انخفاض أسعار السلع وخروج بعض المؤسسات الغير متطورة من السوق نتيجة لعدم قدرتها على المنافسة، ثم يدخل الاقتصاد في حالة كساد وبعد تحسن طرق الإنتاج وابتكار منتجات جديدة يرجع الرواج.....وتستمر عجلة التنمية.

**2-النمو عند روستو**

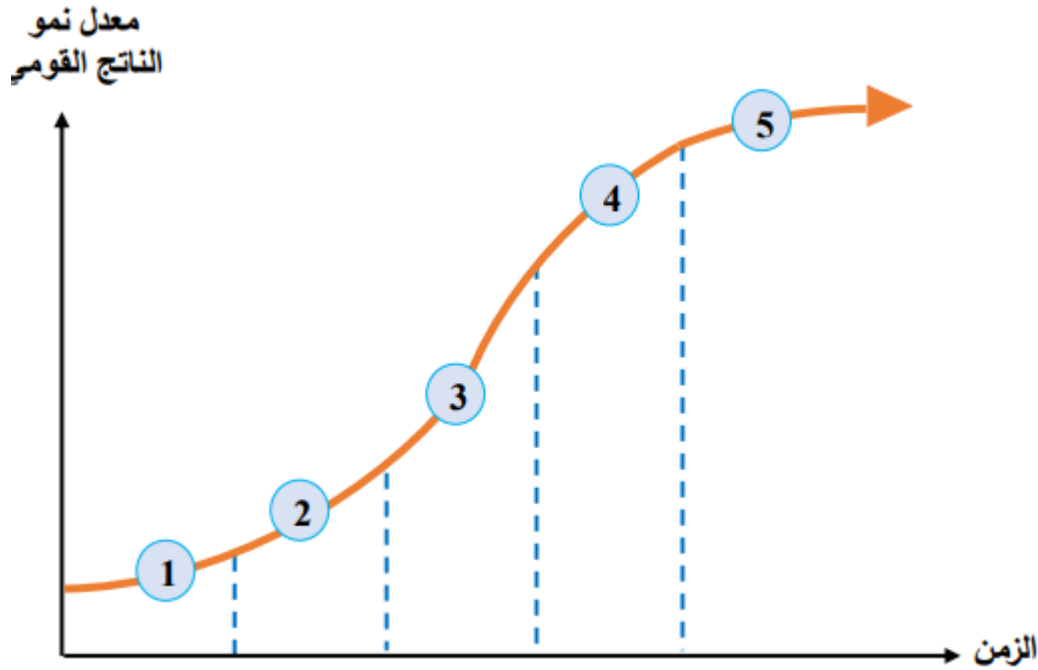
اراد روستو ان يوضح ان النمو الاقتصادي يمر بمراحل معينة متتابعة في الزمن، وأوضح من خلالها ضرورة اتباع الدول المتخلفة لنفس خطوات الدول المتقدمة من اجل

---

1- مجد خضر، 2016.

الوصول الى ماوصلت اليه الدول الصناعية (1850-1950) وهذه المراحل هي مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة الاتجاه نحو النضج، مرحلة الانطلاق، مرحلة الاستهلاك الوفير.

### الشكل رقم 12: مراحل النمو الاقتصادي لرستو



المصدر: د. عبلة عبد الحميد

غير أن هذه النظرية رغم وصولها للمعالجة إلا أنها لم تسلم من الانتقادات، منها عدم صحة المراحل التاريخية، وإمكانية تطبيقها على دول العالم الثالث، كما أنه يعتبر أن دول العالم تمر بنفس المراحل.

### المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي

#### 1- الأخطار السياسية:

على العموم المخاطر السياسية التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر، تتمثل في نقض الحكومة لوعودها لسبب أو لآخر وتحويل المخاطر السياسية من مجرد مخاطر محدودة التأثير الى مخاطر استيلاء الحكومة الأجنبية على عمليات الشركة كلياً<sup>1</sup>

1- منير إبراهيم هندي «الفكر الحديث في مجال التمويل»، مكتبة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص 480

ويمكن ان تكون أيضا الاخطار السياسية، تلك الاضرابات الداخلية للدولة المضيفة والحروب الاهلية.

كما ان بعض الاتفاقيات الدولية والإقليمية يمكن ان تخلق اثارا سلبية على الشركات المتعددة الجنسيات مثل اتفاقية الدول العربية حول عدم التطبيع مع إسرائيل والدول المتعاملة مع إسرائيل، هذا من شأنه ان يهدد الاستثمارات الإسرائيلية عبر تلك الدول – العربية-.

وهناك العديد من الاخطار التي يحتمل التعرض لها.

ولمواجهة هذه الاخطار تلجا الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى استخدام عدة أساليب، كتلك التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات في مجال صناعة السيارات حيث تعتمد إلى تقسيم مشروع السيارة من حيث الإنجاز عبر مجموعة من الدول، حيث يصنع جزء في دولة والجزء الاخر في دولة أخرى وهذا يخفض من قيمة الجزء المصنع في الدولة المضيفة والذي بدوره يؤثر سلبا على القيمة الاقتصادية للبلد المضيف بالتالي ينخفض حجم خطر الاستيلاء على المشروع من طرف الدولة المضيفة او تخفيض خطر التبعية كما له أيضا عدة تدابير تستخدمها لمواجهة خطر نقض الدولة المضيفة لالتزاماتها<sup>1</sup>.

### 1-2-مخاطر سعر الصرف

أوضح بعض الدراسات ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه نحو الدول التي تعرف تخفيض في قيمة العملة، ووقوع التضخم مع دراسة تنبؤية حول أسعار الصرف، حيث ان تقلبات سعر العملة تؤثر على الأرباح النسبية للعوائد على الاستثمارات –مقارنة بتحويلها الى الخارج- كما ان قيمة الأصول والخصوم المتعلقة بالفروع المسجلة محاسبيا بالعملة الأجنبية تكون موضوع اختلاف تطور معدلات الصرف بين الدولة المضيفة وفروع الشركات المتعددة الجنسيات وتقييم الأثر عند دراسة وضعية الصرف<sup>2</sup>.

1-ناصرى نفيسة «دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه، جامعة ابوبكر بلقايد، 2014، 169،

2 Samia Oulounis «Gestion Financiere Intrnationale» Office des Puplications Universitaire, Alger, 2005, P52.

كما يمكن ان يظهر أيضا الخطر على العائد على الاستثمار بسبب عدم حصول المستثمر على كافة المعلومات عن البلد المضيف او تعرضها لتغيرات سريعة.

### 1-3- خطر المنافسة داخل البلد المضيف:

تقيم الشركات المتعددة الجنسيات فروع لها خارج حدود الدولة الام، في البلدان التي لاتعرف حدة في المنافسة داخل أسواقها، الى جانب مساندة الدول المضيضة لاستثماراتها المحلية على حساب الاستثمارات الأجنبية، وهنا تصعب على الشركات المتعددة الجنسيات السيطرة على الأسواق داخل البلدان المضيضة، عليه فالاستثمارات الأجنبية تفضل سوق تتمتع فيه بمركز تنافسي جيد<sup>1</sup>.

### 1-4-- خطر الازدواج الضريبي الأرباح على الأرباح المحولة:

يمكن ان تخضع الأرباح المحولة الى ضريبة في البلد المضيف ومرة أخرى في البلد الام للمستثمر، وهذا يخفض من صافي الأرباح المحولة الى الدولة الام.

### 2-اليات مواجهة مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر

تدرس معظم الشركات المتعددة الجنسيات الاخطار المحتملة والتي يمكن ان يتعرض لها المستثمر الأجنبي المباشر في البلد المضيف غير ان بعض المخاطر يصعب التنبؤ بها ولهذا يصعب اتخاذ أي قرار او وسيلة لعلاجها.تكون بؤرة مخاطر وذلك من خلال دراسة درجة المخاطرة في تلك الدول سواء المخاطر الحاضرة او المحتمل وقوعها.

### 2-1-الية التفاوض:

تتم هذه الالية عن طريق استخدام أسلوب مناقشة وضعية الاستثمار في البلد المضيف من خلال طرح مجموعة من الشروط التي يجب على الدولة المضيضة الالتزام بها، مثل المتعلقة بأسلوب تحويل الصرف في الدول التي تخضع لنظام رقابة على الصرف.

### 2-2-الية الاحتياط من المخاطر:

تعني اتخاذ أسلوب الحيطة والحذر من وقوع الخطر

1- طاهر موسى عطية «اساسيات إدارة الاعمال»، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص139

**2-3- الية الانفصال:**

تتم هذه الالية عن طريق تقسيم المشاريع عبر عدة دول لتقليل حجم الخسارة. (تم شرحه سابقا)

**2-4- الية التجنب:**

يقصد بالية التجنب الابتعاد عن الدول التي بها مخاطر تضرب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك عن طريق انهاء اعمالها بتلك الدول المضيفة التي تكون بؤرة مخاطر وذلك من خلال دراسة المخاطرة في تلك الدول سواء المخاطر الحاضرة او المحتمل وقوعها.

**المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائقه**

يقصدب المناخ الاستثماري؛ منظومة من المتغيرات التي تصنع البيئة المناسبة لاستقبال وتوطين رأس المال الأجنبي وتنظيم تدفقه، وهو يخص الجهة المستقبلة أي هو الطرف الآخر المقابل للمحددات التي تحكم الدول المانحة، وهذا يعني أن القرار الاستثماري ليس مقصورا على إستراتيجية الاستثمار لطرف واحد بل هو نتاج محددات تخص الدول المانحة ومناخ استثماري يخص الدول المضيفة.

وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلدا مؤشرا على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني<sup>1</sup>. ومن المتغيرات المكونة للمناخ الاستثماري ما يلي:

1- أسامة كردي، " آفاق و ضمانات الاستثمارات العربية الأوروبية "، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الدراسات العربي الأوربي، 2001 ، ص 288 .

## المطلب الأول: محددات مناخ الاستثمار

### 1- البيئة السياسية :

يعتبر النظام السياسي<sup>1</sup> القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن للاستقرار السياسي والأمني في أي بلد تأثيرا كبيرا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد، فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير. وبذلك فإن المحيط السياسي يؤثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي، لأن وجود نزاعات سياسية متعاقب للحكومات وانقلابات وحروب أهلية يؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين الأجانب.

ويمكن تقسيم هذا المحدد إلى العوامل الآتية:

أ- **الاستقرار السياسي المحلي:** ويتمثل في عدم وجود نزاعات أهلية في البلد المضيف ويرتبط كذلك بإيديولوجية الحكم الممارسة، حيث تتدفق الاستثمارات الأجنبية لتلك الدول التي تعتنق مفاهيم وسياسات الحرية الاقتصادية.

ب- **المخاطر الإقليمية:** وتتمثل المخاطر الإقليمية في الاستقرار السياسي للدول المجاورة.

ج- **العلاقات الدولية:** وتتمثل في علاقة الدولة المضيفة بالدول الأخرى فكلما كانت العلاقة قوية كان ذلك عاملا لجذب الاستثمار الأجنبي لتلك الدول باستخدام مناهج تحضيرية. فكل هذه المؤشرات تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري للدول المانحة.

### 2- البيئة الاقتصادية:

يعتبر الاستقرار الاقتصادي من أهم المداخل الذي يعتمد عليها صانع قرار الاستثمار الأجنبي المباشر لتوجيه رؤوس أمواله نحو الخارج، لما لها من جوانب تأثيرية مهمة على سير المشروع الاستثماري على مستوى الدول المضيفة. ويعتبر جانب أساسي ومهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي لأنه يتحدد بعدة عوامل: عوامل السوق، عوامل الموارد،

1- علي عباس، "إدارة الأعمال الدولية"، دار الحامد، الأردن، 2007، ص 175.

عوامل الكفاءة، فكلما كانت هذه العوامل مسايرة للتطورات الحاصلة على المستوى العالمي كلما أدت إلى استقطاب أكثر للمستثمرين الأجانب.

حيث أن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار، حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة، كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلا بد أن يصاحب هذه الموارد توفر حوافز مثل: مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، معدل الدخل الفردي، بالإضافة إلى التوازن الخارجي الذي يعبر عنه في نسبة العجز في الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق. يضاف إلى هذا مراقبة أسعار الصرف وطبيعة الترتيبات المستخدمة في نظام الصرف من حيث التثبيت أو التعويم لسعر الصرف، ومراقبة الأداء العام للسوق المالي إذا كان موجود في البلد المضيف<sup>1</sup>.

إضافة إلى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذبة للاستثمار مثل الطرق، خدمات الكهرباء، الاتصالات، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار.

### 3- البيئة القانونية والتشريعية

تعتبر المحددات القانونية والتنظيمية محسنة أساسية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، وهذا النوع من المحددات يعتمد على قدرة الدول المضيفة في بناء أسس قانونية تمتاز بالاستقرار والتوافق مع التشريعات الدولية، مما يعطي ضمانات للمستثمر الأجنبي عند مختلف الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها، وكذلك عن مدى قدرة الدول المضيفة من خلال أجهزتها الإدارية الهادفة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية لدخول المستثمرين الأجنبية.

1- حاتم القرناشي، "تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"، مرجع سبق ذكره، ص 5



ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا لابد من وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية، بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة؛ وتدعيم الشفافية وصلاح الحكم وسيادة القانون واستقلالية الجهاز القضائي وحماية الإبداع الفكري وتعميق استخدام التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات الحديثة. بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمارات فوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى؛ بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها. ولهذا فالأهمية من وجود القانون هو التطبيق الفعلي لهذا القانون، وإيجاد بيئة ذات مصداقية تنسجم مع انفتاح الأسواق وعولمة الاقتصاديات وتسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

#### 4- البيئة الإدارية :

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.

#### المطلب الثاني: مؤشرات مناخ الاستثمار ووضع البلد منه وعوائقه:1

تستخدم المتغيرات الأساسية التي ورد ذكرها سابقا كعناصر مكونة لمقاييس ومؤشرات دولية تقيس مستوى وطبيعة البيئة القادرة على استقدام رؤوس الأموال الأجنبية، أي قياس درجة صلاحية المناخ الاستثماري الجاذب لتدفق رؤوس الأموال الوافدة، وفي ضوء هذه المؤشرات يتخذ القرار بالنسبة للدول المانحة، لذا يتعين على الدول المضيفة أن تسعى جاهدة لتحسين بيئتها الاستثمارية من أجل رفع درجة تقويمها في هذه المؤشرات الدولية، وهناك مؤشرات دولية عديدة بهذا الخصوص من أهمها:

1- محمد صالح القرشي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 172- 175

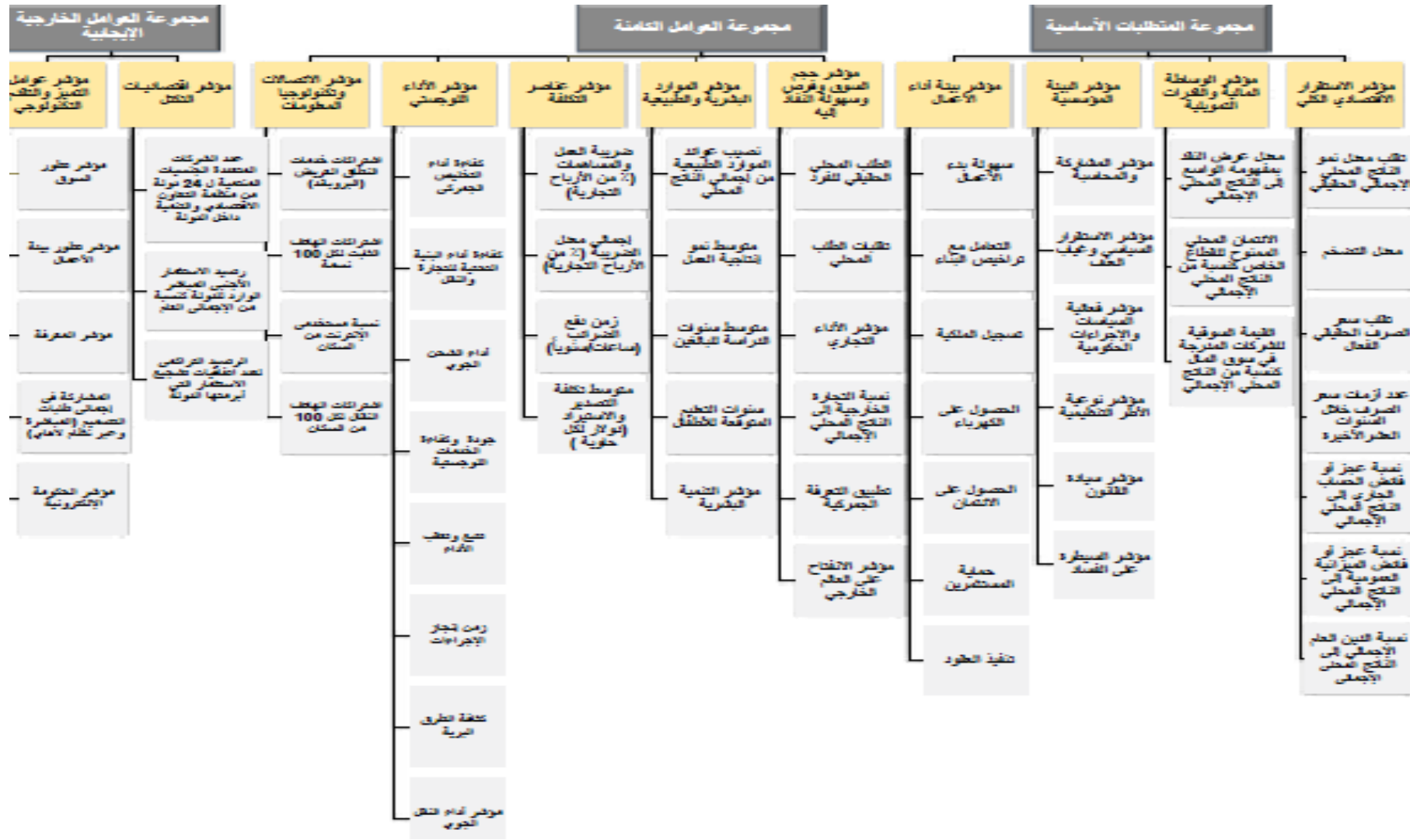
### 1-1- مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

يقصد بالجاذبية الدولية على أنها قدرة الولة في فترة زمنية معينة ومحددة على جذب مشاريع استثمارية وفرص اقتصادية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات مبدعين في مختلف الميادين. وهذه الجاذبية مرتبطة بثلاث مجموعات رئيسية من المحددات تتالف كل مجموعة من ثلاث مؤشرات (مكونات أساسية) ، وكل مكون من مجموعة من المتغيرات الأساسية والفرعية من طرف الشركات المتعددة الجنسيات عن تقييمها لوضع الولة المراد الاستثمار فيها<sup>1</sup>. يوضحها المخطط التالي:

---

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2015.

شكل رقم 13: مؤشر ضمان الجاذبية للاستثمار



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2014

**1- مؤشر الجاذبية لضمان الاستثمار في الدول العربية :**

قبل ان نشير الى وضعية هذا المؤشر من خلال المؤشرات والمتغيرات الأساسية والفرعية، تم تقسيم مستويات الأداء الى خمس مستويات رئيسية .  
تأرجحت الكفة بين الارتفاع والانخفاض رغم تحسن الوضع في مجموعة من الدول، جاءت السعودية، الامارات، الكويت، قطرطن سلطنة عمان، البحرين في صدارة الأداء بأفضل أداء عربي، بينما في المراتب الأخيرة جاءت كل من العراق وموريتانيا واليمن والسودان.

**1-1- مجموعة المتطلبات الأساسية:**

تتضمن الشروط الأساسية التي يجب توفرها في الدولة المضيفة لجذب الاستثمار، ويتكون من أربع مؤشرات وهي مؤشر الاداءالاقتصادي، مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، ومؤشر البيئة المؤسسية.  
ومن خلال هذه المجموعة يلاحظ ان الأداء العربي ينخفض بشكل طفيف نسبيا عن أداء المتوسط العالمي.

وجاءت دول الخليج على راس قائمة الدول العربية، تم تلتها دول المغرب العربي لكن بأداء ضعيف لقر من المتوسط العالمي، و بعدها جاءت دول المشرق العربي بأداء ضعيف أيضا يوضحها الجدول الموالي.

**جدول رقم 04: مجموعة المتطلبات الأساسية 2014**

الترتيب حسب قيمة المؤشر	المجموعة الجغرافية	قيمة مؤشر المتطلبات الأساسية
1	منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية	68.8
2	شرق آسيا والمحيط الهادي	60.9
3	أوروبا وآسيا الوسطى	55.8
4	المنطقة العربية	51.1
5	أمريكا اللاتينية والكاريبي	49.7
6	إفريقيا	48.4
7	جنوب ليبيا	45.8

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

-تميزت الدول الخليجية بالصدارة على صعيد الأداء في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي بمستوى أداء جيد جدا، فيما جاء أداء دول المغرب العربي في نفس المؤشر بمستوى أداء جيد.

- تميزت دول المشرق العربي في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية بمستوى أداء جيد.

-بقي أداء المجموعات العربية في مؤشر البيئة المؤسسية وبيئة أداء الاعمال بين المتوسط والضعيف.

### 1-2-مجموعة العوامل الكامنة والمؤثرة في الشركات متعددة الجنسيات:

تركز هذه المجموعة على المقومات الأساسية التي تحددقرارات الشركات التعددة الجنسية -الشركات الكبرى- اتجاه الاستثمار في دولة معينة أو عدمه وتضم المجموعة خمس مؤشرات وهي: مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ اليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة ومؤشر الاداء اللوجيستيكي، وأخيرا مؤشر الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

في هذا المؤشر تستثمر أيضا دول الخليج في التفوق مقارنة بباقي الدول العربية وأيضا تأتي بعدها دول المشرق العربي بأداء متوسط اقل من المتوسط العالمي، وكانت مجموعة المغرب العربي فيبي المرتبة الثالثة بأداء ضعيف اقل من المتوسط العالمي. ويمكن ترتيب الدول العربية حسب مايلي:

- أداء دول الخليج ينحصر بين الجيد والجيد جدا في المؤشرات الخمسة المكونة لمجموعة العوامل الكامنة.

- أداء دول المشرق العربي كان جيده في مؤشر عناصر التكلفة.

- أداء دول المغرب العربي كان ضعيفا في جميع المؤشرات.

الجول الموالي يوضح ذلك:

## جدول رقم 05: ترتيب الدول العربية في مؤشر المجموعة الكامنة 2014

ترتيب عربية حسب قيمة المؤشر	المجموعة	مؤشر حجم السوق وقرض وسهولة النفاذ منه	مؤشر الموارد الطبيعية	مؤشر عنصر التكلفة	مؤشر الأداء	مؤشر الاتصالات السكية واللاسكية
1	دول الخليج العربي	52.2	58.5	91.1	42.3	41.3
2	دول الشرق العربي	45.8	49.3	81.0	27.9	31.5
3	دول المغرب العربي	44.2	46.4	72.0	25.4	26.9
4	دول الأداء المنخفض	31.2	36.8	75.6	8.3	12.3
	المتوسط العربي	44.4	49.1	81.7	28.5	31.8
	المتوسط العالم	43.8	52.0	77.3	37.5	39.2

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

تشير الدائرة الخضراء الى أداء جيد جداً، الأصفر جيد، البرتقالي متوسط، الأحمر ضعيف جداً

## 1-3- مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية

تتكون هذه المجموعة من العوامل المعززة لمقومات الدول على صعيد اندماجها في الاقتصاد العالمي وتتكون المجموعة من مؤشرين: مؤشر اقتصادات التكتل ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

وعلى مستوى هذا المؤشر نلاحظ ضعف الأداء العربي بشكل عام، حيث تراوح الأداء ما بين المتوسط والضعيف جداً، وصلت فيه دول الخليج الى أداء متوسط مقارنة بالمتوسط العالمي، ونفس الشيء سجلت دول المشرق العربي أداء متوسط بينما جاءت دول المغرب العربي في المؤخرة بأداء ضعيف .

## جدول رقم 06: أداء الدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية الايجابية 2014

ترتيب عربية حسب قيمة المؤشر	المجموعة	مؤشر اقتصاديات التكتل	مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي
1	دول الخليج العربي	11.8	37.7
2	دول الشرق العربي	18.2	30.3
3	دول المغرب العربي	15.6	25.3
4	دول الأداء المنخفض	6.5	13.7
	المتوسط العربي	12.4	28.0
	المتوسط العالم	15.7	35.7

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حسب تقرير 2014

من خلال الجدول نستنتج مايلي:

-في مؤشر اقتصادات التكتل سجلت دول المشرق العربي والمغرب العربي أداء جيد -  
الدائرة الخضراء-

-في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي تراوح أداء المجموعة العربية بين الجيج  
والضعيف.

-جاءت دول الخليج بأداء متوسط في مؤشر اقتادات التكتل وجيد في مؤشر التميز والتقدم  
التكنولوجي.

#### 4-مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي:

يركز هذه المؤشر على تقلب معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم،  
تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال، عدد أزمات سعر الصرف خلال العسر سنوات  
الأخيرة، نسبة الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الدين العام الى الناتج  
المحلي الإجمالي.

-في هذا المؤشر حققت دول الخليج افضل أداء بجيد جدا في ثلاث متغيرات أساسية، وهي  
استقرار سعر الصرف الفعالو عدد أزمات الصرف، أداء الحساب الجاري والمعاملات  
الخارجية.

- دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بأداء جيد جدا وأداء جيد في مؤشر الدين العام .  
 - دول المشرق العربي، أداء متوسط في تقلبات معدل النمو وأداء الموازنة العامة، وضعيف جدا في مؤشر سعر الصرف الفعال، أداء الحساب الجاري، الدين العام .

#### 6-مؤشر الوساطة المالية و القدرات التمويلية:

يعبر عن قدرة الاقتصاد المعني على توفير المقومات المالية اللازمة لجذب الاستثمار، ويتمثل في مؤشر عرض النقد بالمفهوم الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي، الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال نسبة للناتج المحلي الإجمالي. وقد حصلت الدول العربية على المراتب التالية:

-وصلت دول المشرق العربي الى المرتبة الأولى بأداء جيد جدا من حيث معدل عرض النقد بمفهومه الواسع نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي.

- جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بأداء متوسط.

- جاءت دول الخليج في المرتبة الثالثة بأداء متوسط.

غير ان في مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سجلت الدول العربية أداء متوسط.

#### 7-مؤشر البيئة المؤسسية:

يعتمد على المحاسبة، فعالية السياسات الحكومية، سيادة القانون، السيطرة على الفساد<sup>1</sup>

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير 2015.



## جدول رقم 07: وضع الدول العربية في مؤشر البيئة المؤسسية 2014

ترتيب عربيا حسب قيمة المؤشر	المجموعة	مؤشر البيئة المؤسسية
1	دول الخليج العربي	52.1
2	دول الشرق العربي	35.4
3	دول المغرب العربي	34.3
4	دول الأداء المنخفض	14.1
	المتوسط العربي	36.1
	المتوسط العالمي	50.9

المصدر: تقرير الائتاد لسنة 2014

تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

نتائج الجدول السابق توحى بما يلي :

- جاءت دول الخليج العربي في المرتبة الأولى متوسط
- جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بأداء ضعيف
- دول المشرق العربي بأداء ضعيف ايضا

## 8-بيئة اداء الاعمال للاستثمار الأجنبي المباشر وعوائقه

يسير هذا المؤشر وفق سبعة متغيرات أساسية: بدء الاعمال، التعامل مع تراخيص البناء، تسجيل الملكية، الحصول على الكهرباء، الحصول على الائتمان، حماية المستثمر وتنفيذ العقود.

## جدول رقم 08: ترتيب الدول العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال 2014

ترتيب عربية حسب قيمة المؤشر	المجموعة	سهولة بدء الأعمال	التعامل مع تراخيص البناء	مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي	الحصول على الكهرباء	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	تنفيذ العقود
1	دول الخليج العربي	74.2	76.0	83.8	81.8	46.4	62.9	43.0
2	دول الشرق العربي	69.3	67.0	67.8	78.6	31.9	53.4	52.9
3	دول المغرب العربي	80.3	58.1	67.9	76.4	33.3	41.4	46.0
4	دول الأداء المنخفض	67.3	72.7	78.1	81.9	7.2	42.0	43.6
	المتوسط العربي	72.9	70.1	76.4	80.2	31.4	51.9	45.6
	المتوسط العالمي	75.3	68.5	75.2	75.0	53.2	56.7	58.3

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

جاء الأداء متوسط بالنسبة لدول الخليج العربي إلى جانب دول المشرق العربي بينما سجلت دول المغرب العربي أداء ضعيفا .

وقد استخلص المؤشر بعض الملاحظات منها ضرورة اجراء دول المغرب العربي إصلاحات عاجلة في مؤشر تطبيق التعريفات الجمركية، واجراء إصلاحات عاجلة في مؤشر تقلب الطلب المحلي والأداء التجاري والانفتاح على العالم الخارجي بالنسبة للدول ذات الأداء المنخفض.

## مؤشر التقويم السياديو المخاطر القطرية والسياسات الاقتصادية

أ. مؤشر التقويم السيادي: يستخدم هذا المؤشر في قياس وتقويم المؤسسات المالية والشركات داخل البلد عند الشروع في إصدار الأسهم والسندات في أسواق هذا البلد، وهو يصدر عن مؤسسة الفايينشل بالاستناد إلى وكالات انتمان دولية، وعلى أساس هذا المؤشر تصنف الدول حسب درجات المخاطر الاستثمارية وتأخذ في الاعتبار درجة المضاربة ومخاطر السداد لتصنيف الدول.

ب. **المؤشر المركب للمخاطر القطرية**: يصدر هذا المؤشر شهريا منذ عام 1980 من قبل المجموعة الدولية للمخاطر القطرية لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 140 دولة منها 18 دولة عربية، ويتكون من 3 مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر تقويم المخاطر السياسية.

- مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية.

- مؤشر تقويم المخاطر المالية.

ويلاحظ على هذا المؤشر أنه يستوعب جميع المكونات الأساسية للمناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال العامة والاستثمار الأجنبي المباشر خاصة.

ج. **المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية**: وهو من أكثر المؤشرات شيوعا بالنسبة للدول العربية ويستخدم من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الوطن العربي ويأخذ في الاعتبار التغيرات التالية:

- التوازن الداخلي (العجز والفائض في الميزانية العامة).

- التوازن الخارجي (وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات).

- السياسة النقدية (مستوى التضخم المحلي).

ويضع هذا المؤشر أوزان ترجيحية لمجموع السياسات للوصول إلى نتيجة نهائية بخصوص المناخ الاستثماري لأي بلد، وتتراوح قيمة هذا المؤشر كما يلي:

• أقل من واحد نقطة: عدم حصول تحسن في مناخ الاستثمار.

• من 1-2 نقطة: حصول تحسن في المناخ الاستثماري.

• من 2-3 نقطة: تحسن كبير في المناخ الاستثماري.

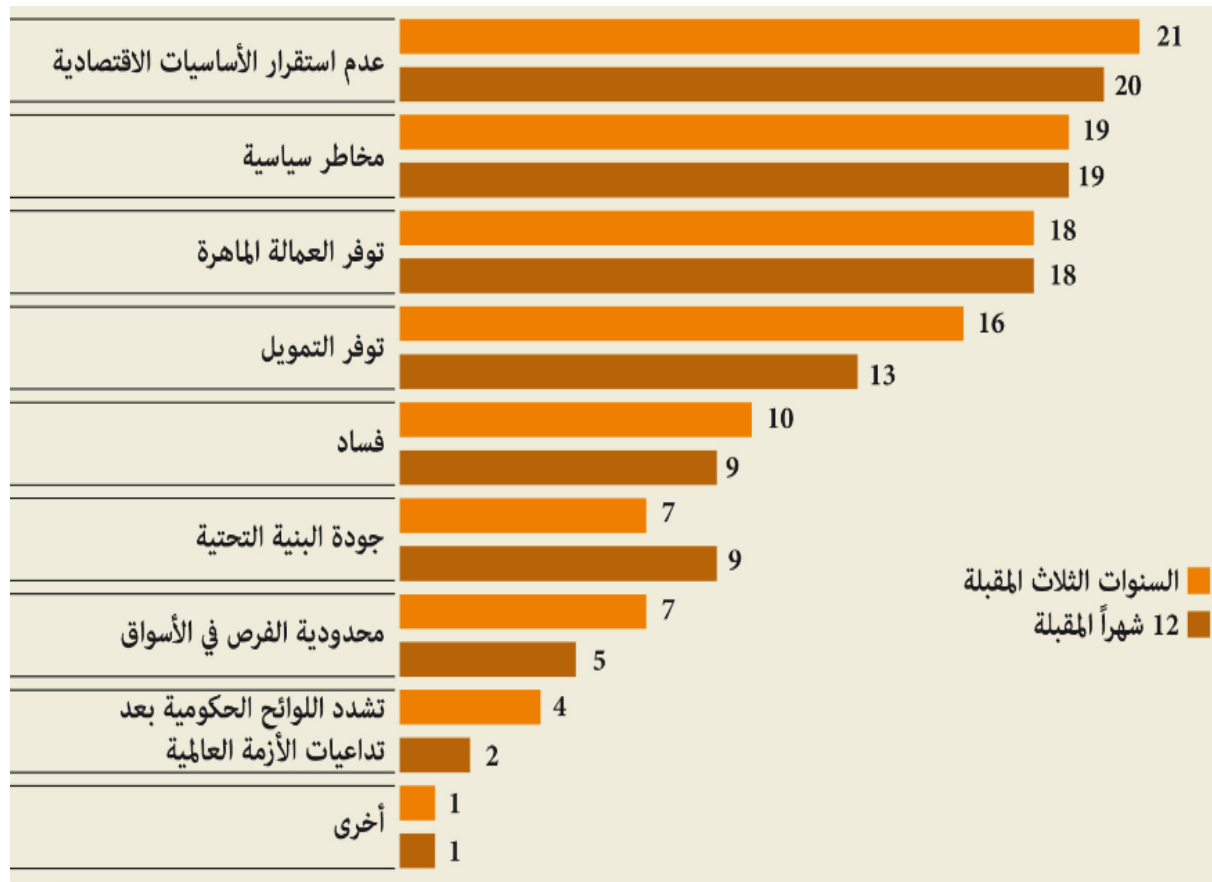
د. **مؤشر البنك الدولي لإجراءات دخول الاستثمار للقطر**: يستخدم هذا المؤشر من قبل البنك الدولي من خلال إصدار قاعدة بيانات توضح بيئة أداء الأعمال والتي تعكس مدى سهولة أو تعقيد إجراءات الأعمال في الدول المضيفة للاستثمار، ويتألف هذا المؤشر من خمسة محاور هي: - أسواق الائتمان/ إجراءات دخول الاستثمار/ الإفلاس/ تطبيق العقود/ قوانين العمالة. ويدخل في قاعدة هذه البيانات (110) دولة منها (10) دول عربية.

هـ. **مؤشر الجهود الترويجية:** يقيس هذا المؤشر مستوى الترويج للاستثمار الأجنبي أي مدى قدرة الدولة على عكس صورتها من خلال وسائل الدعاية تطمئن المستثمر الأجنبي على مستوى الاستقرار السياسي والأمني في هذا البلد، ويتم تقييم الجهود الترويجية من خلال الآتي: -المؤتمرات والندوات والمعارض التي تعقدها الدولة./ مؤتمرات ومعارض شاركت بها الدولة./ استقبال مستثمرين أجانب. / قوانين جديدة اجذب الاستثمار./ مواقع ترويجية على الانترنت.

## 2-1-عوائق الاستثمار.

لتكن هذه الاستثمارات ايجابية اكثر يجب على الدول المضيفة ان تتخلص من مجموعة من العوائق لخصتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار كالتالي :

### الشكل رقم 14: العوائق التي تقف اما الاستثمار الجنبى المباشر في الدول المضيفة



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات /تقرير 2013

من خلال الشكل يظهر جليا ان أكبر المعوقات التي تقف امام حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هي عدم الاستقرار السياسي الي يضرب دول العالم من خلال الازمات المالية والاقتصادية المتكررة ورجح الدراسة ارتفاع درجة هذا العائق خلال الثلاث سنوات المقبلة (2013-2016) وهو ماوقع فعلا حيث ان انخفاض أسعار المحروقات أدى الى ظهور خلل اقتصادي للدول النفطية والتي تعتبر النفط العمود الفقري لاقتصادها.

وتأتي في المرتبة الثانية المخاطر السياسية، ويعود ذلك لعم الاستقرار السياسي والذي يضرب بالتحديد الدول العربية التي أصبحت تصنف في مركز الخطر.

-ثم بعد ذلك يأتي عائق العمالة الماهرة التي تعرف الانخفاض في مستوى تواجدها خاصة بالدول النامية والتي هي بحاجة الى تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-عدم توفر التمويل هو الاخر يقف كعائق امام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة

-ويليه عائق الفساد والذي يظهر من خلال مؤشر الفساد.

## خاتمة الفصل

لوصول الى مدى تأثيره على النمو الاقتصادي دخلت المدراس الاقتصادية في دوامة من الدراسات القياسية وطرح مجموعة من النماذج التي حولت ان تدرس العلاقة الارتباطية بين الاستثمار والنمو، وكانت هذه النماذج تسير عبر الزمن في شكل متواصل، بحيث كلما ظهر نموذج الا وادلى باضافات الى النموذج الذي سبقه.

بما أن الكثير من الدول النامية عانت ولا زالت تعاني مشكل المديونية والعجز في تمويل استثماراتها، فقد اتخذت الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة بديلة محاولة إنعاش اقتصادها على المستويين المحلي والدولي، ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري، هذا الأخير يكون له دور كبير في جذب الأنماط المناسبة من الاستثمارات الأجنبية.

كما أن العمل على تعظيم المنافع، وتقليص الأخطار التي قد تنجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار، بحيث أنه مثلما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابيا على البلد المضيف بإسهامها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول المضيفة عن طريق زيادات الاستثمارات، وماتحمله لها من تكنولوجيا متقدمة، وأساليب إدارية حديثة يمكن أن يؤثر سلبا إن لم يحسن التعامل معه.

وقد اثبتت بعض الدراسات الصادرة عن بعض الهيئات ان الاستثمار الأجنبي المباشر يتعرض لعدة عوائق تمنعه من التوسع في مسيرته العالمية من بينها، العوائق السياسية، وسعر الصرف الى جانب الفساد الإداري وارتفاع وانخفاض أسعار المحروقات.

## الفصل الرابع

هيئات وأجهزة الاستثمار ومناخه بالجزائر

## مقدمة الفصل

من أجل تهيئة وخلق مناخ مناسب جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية، قامت السلطات الجزائرية بإنشاء وكالات مهمة لترقية وتطوير الاستثمارات، والتي تهدف إلى التكفل بخلق جو مناسب لتطوير وتدعيم وتسهيل عمليات الاستثمار على جميع الأصعدة. ذلك يسير وفق التغيرات الاقتصادية السائدة لكل فترة. وقد اعطت الأولوية لهم من خلال المعاملة بالمثل وعدم التمييز بين المستثمر المحلي والأجنبي مع مراعاة حماية الاقتصاد الوطني من خلال إرساء بعض القواعد القانونية.

ومن خلال فتح شبابيكووكالات عديدة للاستثمار واستقبال المستثمرين مثل APSI.LANDI.CNI.GUD.ANSEJ... وتغيير عدة قوانين ومراسيم متعلقة بالاستثمار خاصة بعد التسعينات (2000، 2004، 2007، 2008، ..) تحمل في طياتها العديد من الامتيازات والحوافز حاولت الجزائر جاهدة لكسب رضا المستثمرين الأجانب من أجل جر عربة النمو والتنمية بالجزائر وتطوير بنية تحتية مناسبة، وهذا ماسمي بمحددات مناخ الاستثمار التي عرفت التحسن على العموم.



### المبحث الأول: هيئات وأجهزة الاستثمار والضمانات والحوافز الممنوحة له

بذلت الجزائر عدة مجهودات لتلبية طلبات ورغبات رجال الاعمال والشركات المتعددة الجنسيات من اجل الاستثمار في الجزائر و ذلك من خلال وضع هيئات إدارية تشرف وتتابع عمليات الاستثمار، كما قامت بامانح عدو حوافز وضمانات للمستثمرين خاصة الأجانب، كما عملت على تهيئة وتوفير عدة محددات رئيسية لمناخ الاستثمار مثل العمل على خلق الاستقرار الاقتصادي وتحسين البنية التحتية او مايسمى بالهيكل القاعدية وهذا ما انعكس ببعض التحسن في المناخ الاستثماري .

### المطلب الأول: هيئات وأجهزة الاستثمار بالجزائر

#### - وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI):

لقد كان لسياسة تحرير الأسعار المتبعة من طرف الدولة بداية التسعينات دورا حاسما في سنّ تشريعات ونصوص قانونية من شأنها ترك أكثر حرية ومرونة للمؤسسات بهدف تحقيق الإنعاش من خلال الاستثمار، و عليه تمّ اعتماد الأمر رقم 93-12 المؤرخ بتاريخ 05-10-1993 لمنح مجموعة مزايا للمستثمرين، ليظهر بذلك مولد وكالة دعم و متابعة الاستثمارات APSI بهدف متابعة ودعم الاستثمارات<sup>2</sup>، وقد عرفها المشرع بأنها: "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتدعى في صلب النص" بالوكالة "وهي موضوعة تحت وصاية رئيس الحكومة"، وفي ظرف وجيز أصبحت هذه الأخيرة بمثابة الجهاز الحكومي المرجعي لكل ما يتعلق بالاستثمارات، يديرها مجلس إدارة يرأسه ممثل رئيس الحكومة ويتكون من الأعضاء الذين يمثلون الهيئات التي لها علاقة بالاستثمار. وحسب المادة 22 من المرسوم التنفيذي 94-319 المتعلق بضم الوكالات كل من الهيئات المعنية بالاستثمار وتمثل في جميع الإدارات والهيئات العمومية المعنية، كما تضم هياكل تقنية مختصة في تقييم ودعم ومتابعة إنجاز المشاريع (والمتمثلة في

1- APSI : Agence de Promotion et de Suivi de l'Investissement.

2- أنشأت وكالة (APSI). Agence de promotion, du soutien et de suivi de l'investissement. بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993. المتعلق بترقية الاستثمار، من المواد (7) إلى (11). وتدعم هذا القانون، بالمرسوم التنفيذي رقم 94-319 الموافق لـ 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSSI). ، المادة (1) ، الجريدة الرسمية رقم 67 المؤرخة في 19 أكتوبر 1994 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 95-249 في 25 أوت، الجريدة الرسمية رقم 47 مؤرخة في 30 أوت 1995.

الجمارك، بنك الجزائر، المركز الوطني للسجل التجاري، مصلحة الضرائب ومصلحة الأملاك الوطنية، التهيئة العمرانية والبيئة، التشغيل والعمل) فانها تؤسس في شكل شباك وحيد كما أنها تمثل بنك للمعلومات حول إمكانيات الاستثمار في الجزائر، وذلك لضمها قنوات للإعلام الوطني والعالمي، على أن يكون الهدف من إنشاء هذا الشباك هو تسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين وإبلاغهم بقرار منح أو رفض المزايا المطلوبة فيأجل 60 يوم. وفي هذه الحالة يمكن للمستثمر الأجنبي أن يرفع الظلم إداريا أمام رئيس الحكومة والذي له 15 يوما للرد ويكون هذا القرار غير قابل للطعن القضائي. ويمكن تلخيص المهام الأساسية للوكالة في:1

- العمل على تجسيد سياسة الدولة في مجال الاستثمارات، بحيث تتلقى تفويض من كل الإدارات المعنية وذلك لتمكينها من تسلم جميع الوثائق الإدارية المرتبطة بانجاز الاستثمارات؛
- بدراسة طلبات الاستثمار بناء على جداول وشبكات التحليل التي يصادق عليها مجلس إدارتها وبعدها تنشر في الجريدة الرسمية للإعلانات القانونية؛
- تدعيم ومساعدة المستثمرين في انجاز مشاريعهم؛ وتضمن ترقية الاستثمارات؛
- تضمن متابعة احترام المستثمرين للامتيازات التي تعهد بها بالاتصال مع الإدارة المعنية؛
- توفير المعلومات والبيانات اللازمة للمستثمرين المتعلقة بفرص الاستثمار؛
- تقرر منح المزايا المرتبطة بالاستثمار من خلال المرسوم التنفيذي التشريعي 93-12 في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية؛
- نشر قرارات الاستثمارات التي استفادت من الامتيازات؛ والتنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة والخاصة؛
- تنظيم أيام دراسية وندوات وملتقيات واستغلال نتائج هذه الدراسات في مجال الاستثمار؛
- إحصاء وتقييم المشاريع الاستثمارية؛ وتحديد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني من حيث حجمها والتكنولوجيا المستعملة؛

1- مصدر الوكالة APSI ، قسم الشباك الوحيد.

- تشعر المستثمر كتابيا باستلام تصريح الاستثمار الذي أودعه وتبلغه ضمن أشكال ذاتها بقرار منحها لمزايا المطلوبة أو رفضها.

بعد كل هذا العرض نقول أن أبرز أفكار الوكالة تتلخص في تهيئة الجو المناسب لفائدة الاستثمار والمستثمرين، ولكن بالرغم من كل المزايا الممنوحة إلا أن النتائج المحققة من طرفها بقيت دون المستوى مقتصرة على بعض النشاطات حسب تحليل "الكناس" بسبب العراقيل البيروقراطية التي وقفت في وجه المستثمرين، وهذا ما كان سببا في تعجيل إمضاء المرسوم رقم 03-01 المؤرخ في 20-08-2001 من طرف رئيس الجمهورية الموجهة إلى تنمية الاستثمار دون التمييز بين رأس المال المحلي والأجنبي كما سبق إليه الذكر مع منح بعض التحفيزات والإعفاءات الضريبية والجبائية خاصة على تكاليف الاتصال ورسوم المشتريات الموجهة للإنتاج و الضريبة على الدخل الإجمالي... مع تمديد مدة الإعفاء التي قد تصل أحيانا إلى 5 سنوات متتالية وقد تمدد إلى 10 سنوات خاصة لتلك الاستثمارات الهادفة إلى ترقية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وحتى يبلغ تطبيق هذه الإجراءات مساره الطبيعي بشكل نزيه بعيدا عن كل المزايدات و تلك المضايقات البيروقراطية تم إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI بمقتضى الأمر التنفيذي رقم 01-282 المتتم بتاريخ 24-09-2001 بهدف تعويض APSI وإعطاء نفس جديد للاستثمار ومن بين المهام الموكلة إلى هذه الوكالة، السهر على الضمان الفعلي لترقية تنمية ومتابعة الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مع تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات دون عراقيل من خلال شبك أوجد مع تشكيل بنك معلومات جامع لكل فرص الاستثمار يقوم بخدمة المستثمرين من خلال التعرف على إمكانية الربح و طبيعة الإجراءات المتخذة وتسهيل الاتصال بالسلطات العليا قصد التعجيل بالمشاريع الاستثمارية الكبرى وتخفيف الإجراءات الإدارية كما سنراه من خلال العرض التفصيلي لهذا الجهاز.

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) <sup>1</sup>

أنشأت هذه الوكالة لمرافقة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم، ومواكبة عملية الاستثمار، تقليل البيروقراطية وتذليل الكل العقبات وتدعيم الهيئات القائمة من قبل وتخفيف الضغط عليها، وإضفاء مزيد من الشفافية على عمل المؤسسات.

وقد عُرفت هذه الوكالة على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تحت وصاية رئيس الحكومة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تُعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء، مقرها الاجتماعي الجزائر العاصمة وتتمتع بهياكل لامركزية على المستوى المحلي والولائي ومكاتب في الخارج. أما تنظيمها وكيفية سيرها فقد جاء ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-282 وتتكون هذه الوكالة من مجلس إدارة ومدير عام، ويتكون مجلس الإدارة الذي يرأسه ممثل رئيس الحكومة من عدة أعضاء يمثلون عدة وزارات ومنظمات مهنية وهيئات عمومية.

ويتولى المدير العام أمانة مجلس الإدارة فيتصرف باسمها ويمثلها أمام القضاء ويعد تقرير كل ثلاثة أشهر عن نشاط الوكالة يرسله إلى المجلس الوطني للاستثمار، لذلك تهتم هذه الوكالة بتوفير العقارات الضرورية لانجاز الاستثمارات سواء كانت وطنية أو أجنبية من خلال الشباك الوحيد اللامركزي. لهذا تعتبر هذه الوكالة أداة أساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج بها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية والتنظيمية والمتمثلة في <sup>2</sup>:

• إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتيجيات وأولويات التطوير؛

1- ANDI : Agence Nationale de Développement de l'Investissement.

2- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ANDI. <http://www.andi.dz/> - أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) لدى رئيس الحكومة بواسطة الأمر رقم 03-01 مؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المنضمن صلاحية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

• إنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية، وتتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية ومادية من أجل تسهيل وتبسيط عمل الاستثمار؛

• إرساء لجنة طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال شكاوى المستثمرين والفصل فيها مع توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مُدرج الاستثمار ومراجعة نظام التحفيز على الاستثمار؛

• تخفيض آجال الرّد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة؛

• إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا؛

• تبسيط إجراءات الحصول على المزايا؛ كما تتولى الوكالة ضمن هذا الإطار المهام التالية:

- ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية؛

- تستقبل وتساعد وتُعلم المستثمرين المقيمين وغير المقيمين في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات على مستوى هياكلها المركزية والجهوية ثمالتأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء مع منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛

- تحدد فرص الاستثمار وتكون بنكا للمعطيات الاقتصادية وتضعه تحت تصرف أصحاب المشاريع مع جمع كل الوثائق الضرورية التي تسمح لأوساط العمل بالتعرف الأحسن على فرص الاستثمار وتعالجها وتنتجها وتنشرها عبر أنسب وسائل الإعلام وتبادل المعطيات؛

- تقوم بالمبادرة في مجال الإعلام والترقية والتعاون مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج بهدف التعريف بالمحيط العام للاستثمار في الجزائر وبفرص العمل، الشراكة والمساعدة على إنجازها؛

- تحديد العراقيل والضغوط التي تعيق إنجاز الاستثمارات، وتقرح على السلطات المعنية التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها؛

- تقديم تقارير واقتراحات وتدابير مرتبطة بتطوير الاستثمار الوكالة بتقديم إلى مجلس الوطني للاستثمار وإلى السلطة الوصية، كما يتجلى دور الترقوي للوكالة الوطنية لتطوير

الاستثمار من خلال تنظيم المؤتمرات الملتقيات المهنية الإعلامية ونشر الدلائل والمنشورات المتعلقة بالاستثمار حسب المناطق والتخصصات، كما تعنى بالدراسات والبحث والتطوير وأهمها:

- المشاركة في تحديد المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة.

- ترقية المناطق وإنشاء أرضية للمشاريع.

- المراقبة التكنولوجية والاقتصادية والقانونية.

- البحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية.

ضمنت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بحكم خبرتها وحنكها في مجال ترقية الاستثمار، مكانة داخل شبكات دولية لوكالات ترقية الاستثمار كما تتعاون خاصة مع نظرائها الأوروبيين والعرب والأسويين:

• الجمعية العالمية لوكالات ترقية الاستثمارات التي تشمل أكثر من 150 وكالة ترقية استثمار في العالم؛

• "أنيم"، شركات أورو متوسطية لوكالات ترقية الاستثمار لـ 12 بلد للضفة الجنوبية للبحر المتوسط بالشراكة مع وكالات فرنسية وإيطالية وإسبانية؛

• "أنيم"، شبكة استثمار، جمعية أنشأت عقب شبكات "أنيم" ووسعت لدول أوروبية أخرى؛ إبرام عدة عقود و اتفاقيات ثنائية مع وكالات ترقية الاستثمار تهدف لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما يخص ترقية الاستثمار.

» كما تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل تقديم خدمات وفقا للمعايير والمقاييس الدولية مع مؤسسات و هيئات دولية مختلفة مثل :

• **CNUCED** للاستشارة و الخبرة بمناسبة فحص سياسة الاستثمار في الجزائر؛

• **ONUDI** لتكوين و إتقان إطارات الوكالة حول مناهج تقييم مشاريع الاستثمارات؛

البنك العالمي من أجل تدقيق سياق إنشاء المؤسسات واقتراحات خاصة بتدابير التحسين في إطار برنامج "القيام بالأعمال".

## - المجلس الوطني للاستثمار (CNI)

هو عبارة عن هيئة حكومية أنشأت من قبل وزارة الصناعة وترقية الاستثمار اعتمادا على الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 بغية التكفل بإعداد سياسات الدولة في مجال الاستثمارات الوطنية والأجنبية، والسهر على ترقية وتطوير الاستثمار، وفك الضغط عن الهيئات الأخرى وتسهيل العمل بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وتقليل البيروقراطية،<sup>1</sup> ويتولى الوزير المكلف بترقية الاستثمار الأمانة العامة للمجلس، وهو موضوع تحت سلطة رئيس الحكومة، ومن مهام هذا الجهاز:<sup>2</sup>

- اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولويتها؛

- اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الجارية فيحدد على ضوء أهداف هيئة الإقليم فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي والمتعلقة بالمناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني؛

- الفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات المذكورة تبعا للمادة رقم 03 من الأمر 01/03؛

- الحث على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويرها.

■ حسب المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 21 سبتمبر 2001 والمتعلق بتشكيل المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره، فقد حدّد هذا المجلس الأعضاء المشكلة لهذا المجلس كما يلي:

- الوزير المكلف بالمالية

- الوزير المكلف بالمساهمة وتنسيق الإصلاحات

- الوزير المكلف بالتجارة

- الوزير المكلف بالجماعات المحلية

- الوزير المكلف بالطاقة والمناجم

1- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 64، الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2006، المرسوم التنفيذي رقم 06-355 .  
2- عبد القادر بابا، " سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل تطورات العالمية الراهنة"، أطروحة دكتوراه الدولة، الجزائر، 2004، ص 159-163

- الوزير المكلف بالصناعة
- الوزير المكلف بترقية الإستثمارات
- الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة
- الوزير المكلف بالسياحة
- الوزير المكلف بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة
- يحضر في هذا المجلس كل من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار اجتماعات المجلس بصفة ملاحظين، كما يمكن للمجلس أن يستعين بأي شخص آخر له كفاءة وخبرة في ميدان الاستثمار. ويعقد هذا المجلس مرة واحدة كل 3 أشهر، ويمكن استدعاؤه عند الحاجة من رئيسه أو بطلب من أحد أعضائه.
- وتتكلف أمانة المجلس بما يلي:
- تحضير أشغال المجلس وتتابع تنفيذ مقرراته وتوصياته.
- السهر على إعداد تقارير دورية لتقييم الوضعية المتعلقة بالاستثمار.
- تزويد أشغال المجلس بالمعلومات والدراسات الوجيهة المتصلة بموضوع الوكالة.

#### - الشباك الوحيد اللامركزي: <sup>1</sup>(GUD)

هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي، أحدث من أجل رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب، وهو يضم ضمن تشكيلته الممثلين المحليين للوكالة نفسها حيث يتعلق الأمر بكل من: ممثل الوزير المكلف بالمساهمة وتنسيق الإصلاحات، ممثل الجمارك، ممثل التشغيل، ممثل الضرائب، ممثل الوزير المكلف بتهيئة الإقليم، ممثل عن المركز الوطني للسجل التجاري، ممثل عن المجلس الشعبي البلدي. ويتكفل الشباك الوحيد اللامركزي باستقبال المستثمرين بعد تلقيه تصريحاتهم، إقامة وإصدار شهادات الإيداع، وعبر هذا الشباك فإن الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار ANDI تقوم بإبلاغ المستثمرين بقرار منح المزايا في أجل أقصاه 30 يوم، لذلك نجد أن الخدمات المقدمة من طرف الشباك لم تعد تقتصر على

1-GUD: Guichet Unique Décentralisée.



المعلومات ولكنها تمتد إلى الانتهاء من جميع الإجراءات المطلوبة عن طريق التفويض الفعلي للسلطة، اتخاذ القرار، وكذلك التكفل بالملفات ذات الصلة بالإدارات الحكومية والهيئات الممثلة داخل هذا الشباك.

كما يتمثل دور الشباك الوحيد في تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس مؤسسة وتسجيل الشركات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية. لهذا الغرض ممثلوا الإدارات والهيئات المكونة له مكلفين بإصدار مباشرة على مستواهم كل الوثائق المطلوبة وتقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار. ويكلفون زيادة على ذلك بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يلاقونها المستثمرون. ومن أجل ضمان فعالية عمل الشباك الوحيد وجعله أداة حقيقية للتبسيط والتسهيل تجاه المستثمرين، تم إدخال تعديلات جديدة، لتمكين تنصيبه كمساحة لإنجاز وتطوير المشاريع الاستثمارية.

#### - الوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمات وترقية الاستثمار (MDPPI):

تهتم هذه الوزارة بترقية الاستثمار وبالمتابعة الميدانية لجميع أنشطة وكالة **ANDI**، وللإشارة فإنه لا توجد هيئات مختصة بالاستثمارات الأجنبية فقط، مما يحدث تداخل في الصلاحيات بين الهيئات الموجودة حاليا، وبالتالي وجود عدة نقائص نذكر منها<sup>1</sup>:

- تداخل في الصلاحيات بين المجلس الوطني للاستثمار **CNI** والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI** فيما يتعلق بمنح الامتيازات للمستثمرين، وهذا التداخل غالبا ما يؤدي إلى قرارات مختلفة. كما أن عملية الاستثمار تتطلب وجود مركز قرار واحد وشفافية تامة.

- تداخل في الإسناد بين وكالة **ANDI** والوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمات وترقية الاستثمار **MDPPI**، حيث يوجد تشابه بين مهام وكالة **ANDI** ومهام المديرية العامة للاستثمار بالوزارة.

1 سعدي يحي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 185-187.

- تحديد الوصاية على وكالة ANDI خاصة في حالة وجود نزاع فيما يتعلق بالقرارات المتخذة مع المستثمرين الأجانب، حيث أن هذه الوكالة تابعة لوصائتين، الأولى إدارية والمتمثلة في رئيس الحكومة والثانية عملية والمتمثلة في وزارة المساهمات وتطوير الاستثمار MDPPI. ففي حالة وجود نزاع فإنه بإمكان المستثمر رفع دعوى أو تقديم طعن أمام الهيئة الوصية، وبالتالي فإن للمستثمر ثلاث خيارات للطعن، اللجوء للمحاكم، أو إلى رئاسة الحكومة أو إلى وزارة المساهمات وتطوير الاستثمار. إضافة إلى الطعون الإدارية يحق للمستثمر الطعن أمام القضاء؛ كما أن تعدد خيارات الطعن هذه والنتائج أساسا عن الغموض فيما يتعلق بالهيئة الوصية يشوه صورة الوكالة باعتبارها الوسيط الوحيد مع المستثمرين الأجانب.

- إن الأمر الصادر في عام 2001 يستوجب شرط الإعلان عن القيام بالاستثمار. لاسيما أن الموافقة أو الترخيص ضرورة من أجل الحصول على الامتيازات. وفي هذا الصدد هناك وثيقتين منفصلتين يجب ملاءمة من طرف المستثمر. إلا أن هذا النظام يعتبر غير محفز للمستثمر الأجنبي حيث يتوجب على هذا الأخير التصريح أولا ثم القيام بتقديم طلب الحصول على الامتيازات إلا أن الطابع التقديري لمنح الامتيازات والمحدد من طرف القانون يعتبر غير محفز على الاستثمار.

#### - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

أنشأت وكالة ANSEJ<sup>1</sup> بموجب المرسوم التنفيذي رقم 36-295 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، الذي نص على إنشاء وكالة وطنية قادرة على مساعدة الشباب في التخلص من ظاهرة البطالة ودفعهم إلى عالم الشغل. تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مقرها في الجزائر العاصمة وتم إنشاء فروع جهوية أو محلية بناء على قرار مجلسها التوجيهي. تعمل تحت سلطة رئيس الحكومة من أجل دعم ومتابعة المؤسسات الصغيرة المنشأة من طرف الشباب، ولقد أصبح جهاز الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب الذي عمليا انطلقا من السداسي الثاني من سنة 1997، ومن مهامها يستنتج من تسميته أي

1-ANSEJ : Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes.

بمعنى الدّعم، المرافقة والمساندة للشباب على خلق مؤسساتهم الصغرى<sup>1</sup>مرتكزا في ذلك على الاستمرار في إدماج أنشطة الشباب في آليات السوق بمساندة البنوك والسلطات العمومية من حيث التوجيه والمساندة حسب المنطق الاقتصادي والمالي المتعلق بتقييم الأخطار واتخاذ قرار تمويل هذه المشاريع من جهة ومساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب من جهة أخرى<sup>2</sup>FNSEJ، على شرط المساهمة الشخصية للمستفيد من الدعم، عموما فان أبرز مهام هذه الوكالة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- دعم ومرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية طوال مدة إنجاز مشاريعهم؛
- تسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفائدة في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل.
- تشجيع جميع أشكال الأنشطة والتدابير الرامية إلى تعزيز فرص العمل ؛
- مساعدة الشباب في مساعيه لدى المؤسسات والمنظمات المعنية لتحقيق الاستثمار؛
- ضمان متابعة الاستثمارات مع احترام الالتزامات التي تربط أصحاب المشاريع؛
- تبليغ الشباب أصحاب المشاريع المرشحين بالاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية وبالإعانات و الامتيازات الممنوحة لهم عن طريق الصندوق لدعم تشغيل الشباب.
- تشجيع كل أشكال الأعمال الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب من خلال التكوين، التشغيل والتوظيف عن طريق إبرام اتفاقيات مع كل هيئات أو مؤسسات ترغب في ذلك.
- تضع تحت تصرف الشباب أصحاب المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي و التنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم. وبغية إعطاء أكثر ديناميكية لجهاز ANSEJ قررت الحكومة مؤخرا بعض الإجراءات كزيادة الحد الأدنى للاستثمار من 04 إلى 10 مليون د.ج، مراجعة تخفيض نسبة مساهمة صغار المقاولين،

1-Interview avec le DG de l'ANSEJ dans le guide officiel diplomatique, économique et culture, p: 250  
www.ansej.org.dz.

2-FNSEJ : Fond Nationale de Soutien de l'Emploi des Jeunes.

فقدرت نسبة المساهمة بـ 05% للمشاريع التي تقل فيها تكلفة الاستثمار أو تساوي 2 مليون د.ج، و 10% لتلك التي تنحصر فيها التكلفة بين 2 و 10 مليون د.ج.

### - الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار ANIREF

تتمة لكل الجهودات والمسعاي الرامية إلى تهيئة المناخ الاستثماري<sup>1</sup> وتحديد صلاحيات كل هيئة، بالإضافة إلى تبديد مشاكل الحصول على العقار بالنسبة للمستثمرين والذي يعتبر حجر الأساس في قيام الاستثمارات، قامت السلطات العمومية بتأسيس الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بمرسوم تنفيذي تحت رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري<sup>2</sup> ANIREF، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتم تعباً لشخصية المعنوية والاستقلال المالي غير أنها تبقى تحت سلطة الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، كما يسير الوكالة مجلس إدارة، ويديرها مدير عام (المادة 11)، ويرأس مجلس الإدارة الوزير المكلف بترقية الاستثمارات أو ممثله، ويتشكل المجلس من وزراء القطاعات المهمة، في حين أن المدير العامي تم تعيينه بمرسوم رئاسي (المادة 21) وتنتهي مهامه بمرسوم رئاسي حسب ما جاء في مضمون نص المادة (3) من هذا المرسوم والذي أقر بأنه: "يمكن للوكالة أن تتولى مهمة التسيير والترقية والوساطة والضبط العقاري على كل مكونات حافظة العقار الاقتصادي العمومي". وقد جاءت هذه المؤسسة من أجل انبثاق سوق العقار الاقتصادي ومن أجل ترقية الاستثمار بمزيد من التسيير والترقية، الوساطة والتنظيم العقاري الذي يتم عن طريق العهدة ولحساب المالك مهما يكن النظام الأساسي القانوني للممتلكات، كما يندرج ضمن مهام الوكالة:

- الملاحظة والإعلام: حيث تعلم الوكالة الوطنية السلطة القرارات المحلية المعنية بكل معلومة متعلقة بالعرض والطلب العقاري، اتجاهات السوق العقاري وآفاقه المستقبلي.

1-كاكي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره.ص ص 172-173

2-ANIREF : Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière.

- ضبط السوق العقاري والمنقولات: للمساهمة في انبثاق سوق عقاري موجه للاستثمار، وتتكون المحفظة العقارية للوكالة من الأصول الفائضة للمؤسسات العمومية الاقتصادية<sup>1</sup>، والأصول المتبقية المتمثلة في العقارات والمباني الذائبة للمؤسسات العمومية الاقتصادية؛ كما يندرج ضمن المحفظة العقارية للوكالة الأراضي غير المخصصة أو غير المستعملة والواقعة في المناطق الصناعية، أما أدوات الوكالة فتتمثل في بنك المعلومات، جدول أسعار السوق، ملحوظات حول سوق المنقولات والعقار.

### المطلب الثاني: الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار في الجزائر

سعيًا من الدولة الجزائرية على تكملة بناء ونمو الاقتصاد الوطني فهي تؤكد في الكثير من المرات على عزمها الكامل والصريح لتشجيع الاستثمارات وحمايتها من خلال تقديم كامل الحوافز والضمانات المنصوص عليها قانونًا بتوفير المناخ الاستثماري الذي ينمي الثقة في السوق الجزائرية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال اعتماد امتيازات وحوافز وضمانات سننطرق إليها على النحو الآتي:

#### الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

بالنسبة للضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي يمكن اعتبار أن قانون الاستثمار لسنة 1993 نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، من خلال ما تضمنه من ضمانات وحماية من جهة، وما احتوى عليه من حوافز وإعفاءات جبائية، ضريبية وجمركية من جهة أخرى، مما أسال لعاب المستثمرين الأجانب وأثار فيهم رغبة الاستثمار بالجزائر، وهذا ما سنعكف على تحليله من خلال:

1 - أراضي غير مستغلة أو لاغاية لها.  
 - أراضي مستعملة خارج الغرض الاجتماعي.  
 - أراضي مستقلة أو منفصلة عن الجامعات الأكثر اتساعًا للمؤسسات العمومية الاقتصادية والتي تعتبر غير ضرورية للنشاط.  
 - الأراضي التي غيرت النظام الأساسي القانوني وتعتبر خارج النشاط للمؤسسات العمومية الاقتصادية.  
 - الأراضي المطروحة في السوق من قبل المؤسسات العمومية الاقتصادية.

### - أولا: الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والنظام الخاص

لقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا أدرجها ضمن النظامين: **النظام العام والنظام الاستثنائي (الخاص)<sup>1</sup>**، ذلك انه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية التي نص عليها الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08، كما أنه في إطار النظام العام فإنه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة وتخفيض جبائي وفقا لموضع وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لا سيما تلك المشاريع التي تستخدم تكنولوجيا خاصة محافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وإدخال الطاقة والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة وفيما يلي أهم الحوافز الممنوحة، كما يستفيد المستثمر المحلي أو الأجنبي من الحوافز المدرجة في أحد الأنظمة المنصوص عليهما في الأمر المتعلق بالاستثمار الصادر في 20 أوت 2001 والمتمثلان فيما يلي:

#### 1- النظام العام للحوافز :

يتعلق هذا النظام بفترة انجاز واستغلال الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي لا تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وهي تشمل كل الاستثمارات المصرح بها لدى وكالة **ANDI**، والتي يمنح لها النظام امتيازات جبائية ومالية أثناء المراحل الأولى لانجاز المشروع وبداية تشغيله على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على وتستفيد الاستثمارات من:

أ- في مرحلة بدء الانجاز للاستثمار في الآجال المتفق عليها (لمدة تتراوح من سنة إلى 03 سنوات)<sup>2</sup>: تستفيد الاستثمارات بما يلي:

- تطبيق النسبة المخفضة من الحقوق الجمركية ومن الرسم على القيمة المضافة فيما يخص التجهيزات المستوردة من السلع والخدمات أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛

1- محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر، 2008، ص 32.  
2- انظر الأمر رقم 03-01 المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المادة 09.

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة لانجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز. كما تستفيد من هذه الأحكام الامتيازات الممنوحة للمستثمرين سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية.

#### ب- في مرحلة بدء الاستغلال:

بعد معاينة انطلاق الاستغلال تستفيد الاستثمارات المنجزة التي تنشئ 100 منصب شغل أو أقل من إعفاء لمدة ثلاث سنوات ذلك عند انطلاق النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر كما يمكن لهذه الاستثمارات أن تستفيد من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS ولمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي (يساوي 25% ابتداء من سنة 2006)، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن إعفاء للرسم على النشاط المهني TAP (نسبة الرسم على النشاط المهني تساوي 2% من رقم الأعمال)، بالنسبة للاستثمارات التي تنشئ (101) منصب شغل أو أكثر.

وبمقارنة الأمر 03-01، والأمر المعدل والمتمم 08-06 يتضح أن التشريع الأخير (سنة 2006) فيما يخص الرسم على القيمة المضافة حدّد السلع والخدمات المشمولة بالإعفاء سواء أكانت مستوردة أو مقتناة محليا.

#### 2- النظام الاستثنائي (الخاص):

يستفيد من هذا النظام الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني والتي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتستفيد هذه الاستثمارات المنجزة وفقا لشروط المشار إليها سابقا مايلي:

أ- المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة:

أ.1- مرحلة الانجاز لمدة ثلاث (03) سنوات وفيها:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛
- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان في الألف 2% فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادة في رأس المال.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من وكالة (ANDI) فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز المشروع؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومن الحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية؛

أ.2- مرحلة الاستغلال لمدة عشر (10) سنوات:

- حيث تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب مساهمة الدولة ولمدة عشر سنوات مايلي:
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ومن الرسم على النشاط المهني (TAP).
- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن تسهيل الاستثمار مثل تأجيل العجز وأجال الاهتلاك (ترحيل العجز).

ب- المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني (الاتفاقية):

تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني بمايلي<sup>1</sup>:

1- المادة 12 مكرر من المرسوم 01-03 المعدل والمتمم بالأمر 06-08.



**ب.1- في مرحلة الإنجاز ولمدة أقصاها خمس سنوات.**

الإعفاء من الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء المستوردة أو المقتناة من السوق المحلية للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز المشروع؛

**ب.2- في مرحلة الاستغلال ولمدة أقصاها 10 سنوات.**

تستفيد الاستثمارات المنجزة في هذه المرحلة ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر بمايلي:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والإعفاء من الرسم المهني (TAP).  
كما يمكن أن يقرر المجلس الوطني للاستثمار منح مزايا إضافية طبقا للتشريع المعمول به.

**3- نظام المناطق الحرة:**

لجأت الجزائر كغيرها من البلدان إلى إنشاء المناطق الحرة لما لها من أهمية في تنمية الاستثمارات، وما ينجم عنها من آثار اقتصادية هامة في تنمية الصادرات، العمالة وحصيلة النقد الأجنبي والقيمة المضافة وهذا فضلا عن نقل التكنولوجيا والتنمية الإقليمية، وقد نص المرسوم التشريعي 93-12 على المناطق الحرة ولكن لم يحدد شروط وكيفية تعيينها وامتيازاتها وتسييرها. لكن تمّ ذلك عن طريق المرسوم التنفيذي 94-320، وللحصول على امتياز المناطق الحرة واستغلالها تمّ تحديد طريقتين أساسيتين تمثلت في:

- **طريقة المزايدة:** سواء كانت وطنية أو دولية مفتوحة أو محدودة.

- **طريقة التراضي:** وتشرف عليها وكالة ترقية ودعم الاستثمار. أما الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات في المناطق الحرة فتمثلت في:

- **المزايا الجبائية:** وتمثل في:

- إعفاء الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة<sup>1</sup> من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي باستثناء الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة بالاستغلال المشروع و المساهمات والاشتراكات المتعلقة بالضمان الاجتماعي.

1- لشعب محفوظ سلسلة القانون الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997. ص ص 33-39

- تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن النشاطات الاقتصادية في المناطق الحرة من الضرائب.
- يخضع العمال الأجانب إلى نظام الضريبة الجزافية على الدخل الإجمالي بنسبة 20 % من مبلغ أجورهم.
- يمكن أن تستفيد الاستثمارات من فوائد مخفضة على القرض البنكي المحصل عليها حسب شروط وكيفيات تحدد عن طريق التنظيم.

#### - المزايا الجمركية :

- بما أن المناطق الحرة هي مناطق خارجة عن النطاق الجمركي فهي بكل حرية معفية من جميع الحقوق الجمركية، إلى جانب ذلك نجد المزايا التالية:
- استيراد السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار أو التي هي ضرورية لاستغلالها.
- إمكانية وضع وتخزين البضائع مهما كانت طبيعتها أو كميتها أو أصلها أو مصدرها أو اتجاهها بدون أي ضمان مالي ولفترة غير محددة، شريطة ألا تكون مخالفة للنظام العام والأخلاق والصحة العمومية. وبإمكان مصالح الجمارك وضع البضائع التي تشكل خطر، أو التي يحتمل أن تفسد بضائع أخرى في منشآت خاصة مجهزة خصيصا لاستقبالها. كما تهدف المراقبة الجمركية في المنطقة الحرة إلى التأكد من أن البضائع لا تجري عليها إلا العمليات المرخص بها.
- الترخيص لبيع 20 % من السلع المنتجة داخل المناطق الحرة بالإقليم الجمركي الجزائري، وتكون هذه المبيعات خاضعة للتشريع والتنظيم المعمول بهما لاسيما ما يحكم منها التجارة الخارجية .

#### - مزايا التشغيل:

- حيث أعطى قانون الاستثمار لعام 1993 حرية للمستثمرين لتشغيل العمال ذوي الجنسية الأجنبية، كما أعطى لهؤلاء العمال (الأجانب غير المقيمين) قبل توظيفهم حرية اختيار نظام الضمان الاجتماعي غير النظام الجزائري (مع مراعاة المعاملة بالمثل الواردة في الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها الجزائر مع البلدان الأخرى) إلا في حالة وجود اتفاقية

تنص على عكس ذلك، مع إنشاء علاقات عمل مع الأجزاء حسب اتفاقية استثنائية بالنسبة لتشريع العمل. ويمكن للمستثمرين الذين يعملون في المناطق الحرة أن يوظفوا بدون شكلية مسبقة وبكل حرية عمالا تقنيين ومؤطرين من جنسية أجنبية دون تحديد عدد العمال لكل مؤسسة، شريطة التصريح بهم عند استخدامهم لدى المشتغل في المنطقة التي يتعين عليه إبلاغ مصالح التشغيل المختصة إقليميا. كما يجب أن ينص عقد استخدام اليد العاملة غير المؤهلة لفترة غير محدودة على تعويض يدفع في حالة التسريح، ويجب ألا يكون التعويض أدنى مما هو منصوص عليه في الأحكام التشريعية المعمول بها.

### ثانيا: الحوافز المالية غير الضريبية:

وهي تقدم لتشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتتمثل في مايلي:

#### 1-تحمل مصاريف البنية الأساسية.

لقد نصت قوانين الاستثمار صراحة على التزام الدولة بتحمل مصاريف البنية الأساسية بصورة جزئية أو كلية، حيث أنه في الجزائر تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة من تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف وبالنفقات المرتبطة بالمنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار، كما أن الأمر رقم 06-11 المؤرخ في 30 أوت 2006 حدد شروط وكيفية منح الامتيازات والتنازل عن الأراضي التابعة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.

ويخول الامتياز المستفاد منه في الحق على الحصول على رخصة بناء وإنشاء رهن رسمي لصالح المؤسسات لضمان القروض الممنوحة لتمويل المشروع<sup>1</sup>. وقد جاء هذا الأمر كمحاولة لتسوية مشكل الطبيعة القانونية للوعاء العقاري المخصص لانجاز المشاريع والذي كان عائقا أمام المستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء.

#### 2-اختيار نظام الاهتلاك وترحيل العجز:

حيث يمكن للمستثمر اختيار نظام الاهتلاك المعجل وفقا لمتطلبات التي يستوجبها نظام الاهتلاك خاصة ما تعلق منها بالمعدات التكنولوجية التي تستدعي آجال اهتلاك أقل مما هو

1- المادة 8 من الأمر 06-11 جريدة رسمية عدد 55.

معمول به في نظام الاهتلاك الخطي<sup>1</sup>. كما يسمح بترحيل العجز لمدة خمس سنوات متتالية، ويتم تنزيل العجز سنويا من الأرباح المحققة في الميزانيات الجبائية إلى غاية السنة الخامسة.

### 3- حوافز تشريعات العمل:

لقد أصبح تشريع العمل أكثر ملائمة مع متطلبات اقتصاد السوق، كما أصبح سوق العمل أكثر مرونة، وتتميز علاقات العمل في الجزائر بمايلي<sup>2</sup>:

- التفاوض الجماعي كوسيلة لتحديد التزامات الأطراف؛
- تراجع دور النقابات العمالية؛
- أغلبية عقود العمل عقود محددة المدة. وعليه فهي عقود عمل مؤقتة وليست دائمة ماعدا عقود التوظيف العمومي، وفيما يخص الأجر الوطني المضمون، فقد بلغ 12000 دج (192 ساعة عمل في الشهر = \$ 130). أما فيما يخص التكاليف الاجتماعية للعمل، فتبلغ 35 % موزعة على: 26 % على عاتق الهيئة المستخدمة، و 9 % على عاتق العامل. ومن الناحية العملية لا توجد قيود على الشركات الأجنبية فيجلب الأيدي العاملة الأجنبية، ويمكن لرب العمل أن يلجأ إلى توظيف العمالة الأجنبية عندما لا يجد عمالة وطنية بنفس المؤهلات المرجوة عكس ما كان عليه الحال سابقا، حيث لم يكن بإمكان الأجانب العمل إلا بالنسبة لرعايا الدول التي تربطها اتفاقيات مع الجزائر أو هؤلاء الذين يتمتعون بحق اللجوء السياسي.

وحتى يتمكن العامل الأجنبي من العمل والإقامة في الجزائر فعليه الحصول على رخصة أو تصريح مؤقت للعمل وبطاقة مقيم، وتقدر مدة رخصة العمل بسنتين قابلة للتجديد، كما يحق للعامل الأجنبي ترحيل أجره، شريطة أن يكون حاصلا على عقد عمل أو تصريح مؤقت مؤثر من المديرية العامة للتوظيف العمومي أو الوزارة المكلفة بالعمل، ويتكون الأجر من جزء قابل للتحويل بالعملة الأجنبية، وجزء آخر يدفع بالدينار يحدد بحرية بين صاحب العمل والعامل الأجنبي.

1- يسمح باختيار نظام الاهتلاك التنازلي أو التصاعدي على نشاطات القرض الإيجاري بعد صدور قانون المالية 2006.  
2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية - دراسة مقارنة"، الكويت، 2003، ص 81.

**4-حوافز الصرف الأجنبي.**

تنص المادة 31 من الأمر 01-03 المعدل والمتمم على مايلي: " تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة قابلة للتحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام، ويتأكد من استيرادها قانونيا من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخل الحقيقية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان هذا المبلغ أكبر من رأسمال المستثمر في البداية." ولم يخلو هذا النص من مشاكل عند تطبيقه ولاسيما في تحديد الجزء القابل للتحويل (بين رأس المال -أي الوسائل المستعملة للإنتاج) والأموال الخاصة (يمثل رأسمال المملوك للشركة: الرأسمال الاجتماعي، الاحتياطات والأرباح غير الموزعة).

وقد جاءت تنظيم بنك الجزائر رقم 05-03 الصادر في 06 جوان 2005 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية ليزيل بعض الغموض، إذ يحدد هذا النص كيفية تحويل الأرباح والفوائد والنواتج الحقيقية الصافية للتنازل أو التصفية للاستثمارات الأجنبية المنجزة في إطار الأمر رقم 01-03. وقد ألزم التنظيم السابق الذكر البنوك والمؤسسات المعتمدة على تنفيذ بدون تأخير تحويل الأرباح والفوائد إلى جانب علاوات الحضور ومكافآت أعضاء الإدارة الأجانب.

**ثالثا: الضمانات الخاصة الممنوحة على المستوى الدولي لحماية الاستثمار الأجنبي****المباشر**

من أجل حرية وضمان الاستثمارات الخارجية، أبرمت الدولة الجزائرية مجموعة اتفاقيات ومعاهدات دولية من بينها:

## 1-الاتفاقيات الجهوية:

أ/ اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين بلدان اتحاد المغرب العربي (الاتفاقية العربية المغربية لضمان الاستثمارات) 1: حيث تمت المصادقة على هذه الاتفاقية بين دول اتحاد المغرب العربي المشكلة من (الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب وموريتانيا) في الجزائر بتاريخ 23 جويلية سنة 1990، وقد نصت هذه الاتفاقية على كيفية معاملة الاستثمار في هذه البلدان، والضمانات القانونية والمالية والقضائية الممنوحة لها في هذا الإطار.

ب/ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية: تبنتها الدول العربية في المؤتمر الحادي عشر لل قمة العربية ما بين 25 و 27 نوفمبر 1980 بعمان (الأردن).

## 2-الاتفاقيات الثنائية:

حيث أبرمت الجزائر 45 اتفاقية ثنائية لحماية الاستثمارات.

## 3- اتفاقيات متعددة الأطراف:

انضمت الجزائر إلى المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية المتعلقة بضمان الاستثمار وحمايته منها<sup>2</sup>:

- الاتفاقية المتعلقة بالاعتراف وتنفيذ قرارات التحكيم الدولي.
- اتفاقية المركز الدولي لتسوية النزاعات بين المستثمرين والدول المضيفة.
- اتفاقية الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات.
- حماية الملكية الصناعية والفكرية.
- الانضمام إلى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
- اتفاقية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واتفاقية التبادل الحر مع المجموعة الأوروبية.

1- المرسوم الرئاسي رقم (90 - 420) المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي المتوقعة في الجزائر بتاريخ 23 جويلية 1990 الجريدة الرسمية - العدد 06 الموافق 6 فيفري 1991 .

2 - يوسف رشيد، " اثر الاستثمار الأجنبي المباشر صلنا لاقتصاد الوطني -حالة الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 05 سنة 2005، ص 5.

كل هذه الاتفاقيات تشير إلى التوجه الجديد للدولة فيما يخص العلاقات الدولية الاقتصادية والتجارية والمالية المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. وكل هذه الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر والدول الأجنبية تعتمد على القواعد الإرشادية للبنك الدولي لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي وهي كما يلي:

- تسهيل قبول وتشجيع تدفق الاستثمارات المشتركة.
- تجنب القيود غير الضرورية للاستثمار الدولي.
- احترام قواعد كل دولة في وضع نصوص تنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر. وتسوية المنازعات بالتفاوض والتحكيم الدولي.<sup>1</sup>
- من حق الدولة المضيفة رفض الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة عدم اتفاق الاستثمار مع الأمن القومي، أو دخول المشروع في نطاق المصلحة الوطنية.
- ضمان حرية تحويل صافي الدخل على الاستثمار، ومبالغ المديونية التعاقدية، وعائد قيمة الاستثمار عند التصفية.

## 2- الضمانات الممنوحة للمستثمرين لحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر

فعزم الحكومة الجزائرية على جلب المستثمرين الأجانب بغية إعطاء الاقتصاد قفزة نوعية تساهم في خلق القيم المضافة وتساعد على تنويع عائداته جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والقرض رقم (90-10) والمراسيم التشريعية رقم (93-12) المتعلقة بترقية الاستثمار والتي نصت صراحة على:

### 1. مبدأ الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:

يضمن هذا المبدأ الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ما

1- يمثّل هذا الضمان في: أ- القضاء الدولي: نصت المادة 41 من المرسوم التشريعي على ما يلي: "يعرض أي نزاع بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية إما بفعل المستثمر وإما نتيجة إجراء اتخذته الدولة المقصودة ضده على المحاكم المختصة".

ب- اللجوء إلى التحكيم الدولي: سواء كان ثنائي أو متعدد الأطراف و هذا كله من أجل حماية الاستثمارات الأجنبية وترقيتها على أساس المعاملة بالمثل وإقرار مبدأ اللجوء إلى التحكيم الدولي كإجراء قانوني معترف به دولياً للفصل في النزاعات التي يحتمل وقوعها بين الجزائر ومتعاملها الأجانب و هذا ما جاء في المرسوم 93-12 الذي أقر مبدأ اللجوء إلى التحكيم الدولي. و أن يخول للأطراف المتنازعة صلاحية اختيار طرق التحكيم وكذلك أن يقوم باحترام إرادة الاختيار التي تتمتع بالحرية والاستقلالية.

عدا تلك المخصصة للدولة، كالصحة العمومية، التربية، التعليم، وكذا بعدة أنماط وصيغ كتنمية القدرات والطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة والتي تنجز في شكل حصص من رأسمال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي.

كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات أما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة SARL أو في شكل شركة باسم جماعي SNC أو في شكل شركة ذات أسهم SPA على أن تكون هذه الاستثمارات قبل انجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشرطها التشريعات والتنظيمات.

## 2. مبدأ إلغاء التمييز بين المستثمرين والاستثمار:

جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 والتي ورد فيها: "يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظيها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار"، وعليه فإن المادة أقرت صراحة على عدم التمييز فيما يخص المستثمرين والاستثمارات، ومن ثمة الحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.

## 3. ثبات القانون المطبق على الاستثمار:

جاء في مضمون نص المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 وبدافع طمأنة المستثمر الأجنبي على أنه "لا تطبيق للمراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة"، كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأميم وعدم الحجز على أموالها أو مصادرها أو فرض الحراسة عليها.



#### 4. ضمان حرية التمويل:

حيث يمتلك المستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي عيني (أي تحويل الآلات والمعدات) والذي نصت عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي 93-12" حيث: تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعمله قابلة للتحويل الحر ، ومقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر، والعوائد الناجمة عنه، ويخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر "كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في اجل لا يتجاوز سنتين يوما".

#### 5. الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات المبرمة

فالاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف التي أبرمتها الجزائر مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجيهات كان لها أثرها ووقعها في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي، وهي اتفاقيات ملزمة بقوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولوية، كما أن التشريع الجزائري اقر ذلك بتصريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي، مع ضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار، ومن جملة هذه الاتفاقيات نذكر ما يلي:

#### 5-1: الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:

ومن بينها نذكر ما يلي:

- الاتفاقية المغربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي<sup>1</sup>.
- الاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية<sup>2</sup>.
- الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار<sup>1</sup>.

1 - المرسوم الرئاسي رقم 90 - 420 المؤرخ في 22 ديسمبر سنة 1990، يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي ، الجريدة الرسمية رقم 06 /19915.

2 - المرسوم الرئاسي رقم 95 - 306 المؤرخ في 07 أكتوبر سنة 1995 يتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ، الجريدة الرسمية رقم 59 /1995.

## 5-2: الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار

ومن جملة الاتفاقيات نذكر تلك المبرمة مع كل من:

- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع أمريكا<sup>2</sup>.
- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع إيطاليا<sup>3</sup>.
- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع فرنسا<sup>4</sup>.
- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع اسبانيا<sup>5</sup>.

### المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر

حتى نتمكن من الإلمام بشتى جوانب مناخ الاستثمار في الجزائر سنتطرق إلى تحليل المؤهلات التي يزخر بها الاقتصاد الوطني تم نركز بعدها على تحليل بعض المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي

#### المطلب الأول: محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر فيالجزائر

حتى نتمكن من الإلمام بشتى جوانب مناخ الاستثمار في الجزائر سنتطرق إلى تحليل المؤهلات التي يزخر بها الاقتصاد الوطني تم نركز بعدها على تحليل بعض المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي.

### 1-1-الموارد الطبيعية

- 1 -الأمر رقم 95 – 05 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1994، الخاص بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 1995/07.
- 2 -المرسوم الرئاسي رقم 90- 319 المؤرخ في 17 أكتوبر سنة 1990 يتضمن المصادقة على الاتفاق الرامي إلى تشجيع الاستثمارات بين الحكومة الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، الجريدة الرسمية رقم 45 / 1990.
- 3 -المرسوم الرئاسي رقم 91- 346 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1991 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة إيطاليا حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 46 / 1991.
- 4 -المرسوم الرئاسي رقم 94- 01 المؤرخ في 02 يناير سنة 1994 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلين فيما يخص الاستثمارات وتبادل الرسائل المتعلقة بهما، الجريدة الرسمية رقم 01 / 1994.
- 5 -لمرسوم الرئاسي رقم 95 - 88 المؤرخ في 25 مارس سنة 1995 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المملكة الاسبانية والمتعلق بالترقية والحماية للاستثمارات ، الجريدة الرسمية رقم 23 / 1995.

تتمتع الجزائر بموقع جغرافي مميز يتربع حول مساحة قدرها 2.381741 كلم<sup>2</sup> يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية، كما تعتبر الجزائر مدخل إفريقيا، فضلا عن الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات السياحية الضخمة التي تزخر بها والتي تعتبر عاملا مهما بالنسبة للاقتصاد الوطني، فهي ولا شك تشكل منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر بسبب توافرها على أراضي زراعية تقع أغلبها في المناطق الشمالية، حيث تغطي الغابات 4 ملايين هكتار، كما تحتوي الجزائر على شريط ساحلي يبلغ 1200 كلم غني بالثروة السمكية. ويشكل الإنتاج البترولي والغاز الطبيعي المتواجد بالصحراء الجزائرية المصدر الرئيسي لصادرات البلاد والمستقطبة للمستثمر الأجنبي، حيث تعتبر الجزائر الممول الثالث بالغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي، والممول الرابع فيما يخص الطاقة، المعادن فهي منتشرة في مناطق مختلفة من الوطن نذكر منها: النحاس، الحديد، الرصاص، الذهب، الفضة. كما تملك ثروة من الموارد البشرية فأغلبية السكان شباب يملكون كفاءات عالية، كما أن نسبة المتعلمين تبلغ 70 % من مجموع السكان...، ورغم كل هذه الثروات وما تملكه الجزائر من مؤهلات و عناصر التنافسية كافية لجذب الاستثمارات، خاصة الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري، وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد، إلا أن السياسات الاقتصادية و نمط تسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة جعلتها مجبرة على فتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ظلت منخفضة على العموم، حيث حققت الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990- 2008 مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ بلغت أقصى قيمة لها سنة 2008 بقيمة 2846.5 ، هذا وقد تميزت الفترة 1993 - 1995 بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي وذلك بسبب العشرية السوداء التي أدخلت البلد منطقة اضطرابات على جميع الأصعدة بسبب تدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و تفاقم

أزمة المديونية<sup>1</sup> وعجز الميزان التجاري<sup>2</sup> ... مما أجبر الحكومة تبني برامج التعديل الهيكلية كمحاولة منها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه كل هذه التطورات كان لها الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي الذي عاود إلى الارتفاع ما بين 1996-2000 غير أنه بقي منحصرا على قطاع المحروقات، لتبقى الأوضاع على حالها إلى ما بعد سنة 2001 التي تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر بـ 1065 مليون دولار وهي السنة التي توافق إصدار الأمر رقم 03/01 وما انطوى عليه من حوافز ضريبية، وكذلك التدفق المحقق في سنة 2007 والمقدرة بـ 2646 مليون دولار الذي تحقق خصوصا شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية وهكذا فإن هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين في مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا من..

### 1-2- البنية التحتية

تتوفر الجزائر على بنية تحتية محفزة لاستقطاب المستثمرين، فبالنسبة لشبكة الطرقات تبلغ 135000 كلم منها 2600 كلم طرق سريعة. السكة الحديدية يبلغ طولها 4600 كلم (200 محطة تجارية عملية) ، وفيما يخص النقل الجوي فيوجد 35 مطار، 13 منها ترقى للمقاييس الدولية، وفي النقل البحري تحتوى الجزائر على 40 ميناء، 11 منها للصيد والتجارة والمحروقات وميناءين اثنين مختصين في المحروقات. كما تتوفر فيها شبكة واسعة لتوزيع الكهرباء نسبة التغطية 97 % من القطر الوطني، وشبكة اتصالات في تطور جد سريع؛ توفر الانترنت بالتدفق العالي و ADSL. بالإضافة إلى امتلاكها قاعدة صناعية كبرى ومتنوعة تمّ بناؤها خلال عقود، تمنح فرص عديدة للاستثمار في مختلف القطاعات.

### 1-3-الوضعية الاقتصادية:

ذكر معهد التمويل الدولي (مقره واشنطن و.م. أ.)، في آخر تقاريره الإحصائية حول اقتصاديات الدول العربية، أنالجزائر احتلت المرتبة الرابعة كأكبر اقتصاد عربي عام 2012، حيث بلغ ناتجها المحلي الإجمالي نحو 197 مليار دولار، وذلك بفضل ضخامة إنتاجها النفطي المقدر بحوالي مليوني برميل يوميا وتصدير 85 مليار متر مكعب من الغاز.

1- Michel Chossudovsky, la mondialisation de la pauvreté, Ed :ISBN, Année 2000, P 45.

2 - Ammar Belhimer, la dette extérieure de l'ALGERIE ED, CASBAH, Année 1998, Pp : 28-36.

وأكد التقرير أنه رغم الارتفاع الكبير في عدد سكان الجزائر خلال السنوات الأخيرة فقد حافظت على مركزها في لائحة الدول الثرية إذ احتلت المركز الرابع في العالم العربي، حيث بلغ معدل الدخل السنوي للمواطن الجزائري 4400 دولار، لتحتل المرتبة الخامسة عربيا في متوسط الدخل، كما جاءت في المرتبة الثامنة عربيا من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي للفرد الذي يقدر بـ 9.001 دولار، مقابل عدد السكان 36.7 مليون نسمة، وقد أُرجع محافظة الجزائر على مراكزها المتقدمة في الترتيب العام لمعهد التمويل الدولي بسبب النمو السريع والمتواصل في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام الماضية كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار النفط وتزايد الإنفاق الحكومي وتنوع الاقتصاد وارتفاع وتيرة استثمارات القطاع الخاص. أما حصيلة التجارة الخارجية<sup>1</sup> حسب ماهو في الجدول التالي.

---

1 -Mohamed ElHocine BENISSAD " économie de développement de L'Algérie", Op.cit. Pp :189-179.

## الجدول رقم 09: تطور حصيلة التجارة الخارجية في فترة 1970-2014

(المبلغ بمليار دولار)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974
الواردات	6025	6028	6694	8876	17754
الصادرات	4980	4208	5854	7479	19595
الميزان التجاري	- 1225	- 1820	- 840	- 1397	1841
السنة	1975	1976	1977	1978	1979
الواردات	23756	22226	29534	7293	7797
الصادرات	18563	22204	24089	6340	9485
الميزان التجاري	-5191	-22	-5445	- 953	1688
السنة	1990	1991	1992	1993	1994
الواردات	9714	7337	8655	8754	9705
الصادرات	12770	12844	11457	10236	9185
الميزان التجاري	3056	5107	2802	1452	520-
السنة	1995	1996	1997	1998	1999
الواردات	10787	9109	8542	9402	8164
الصادرات	10458	11084	13658	10211	12525
الميزان التجاري	-329	1975	5116	809	3361
السنة	2008	2009	2010	2011	2012
الواردات	39479	39294	40472	47247	46801
الصادرات	79298	45194	57053	73489	73981
الميزان التجاري	39819	5900	16581	26242	27180
السنة	2013	2014			
الواردات	54852	58330			
الصادرات	65917	62965			
الميزان التجاري	11065	4635			

المصدر: -الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

## - الديوان الوطني للإحصاء

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الميزان التجاري عرف عجزا كبيرا سنة 1971 والمقدر بـ 1820 مليون دينار جزائري عجزا ما كان ليكون لولا اللجوء إلى السوق الخارجية من أجل تمويل السوق المحلية من السلع الاستهلاكية والاستثمارية اللازمة للمشاريع الضخمة، كما عرفت الفترة الممتدة بين 1970-1973 عجزا بلغ 1225 مليون دينار جزائري ثم 1397 مليون دينار جزائري حسب ترتيب السنوات، بسبب الاتفاق العربي الذي أفضى إلى التخفيض التدريجي للإنتاج البترولي بسبب العدوان الإسرائيلي على فلسطين، كما تميزت هذه الفترة بارتفاع العوائد لقطاع المحروقات نظرا لارتفاع الأسعار، الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة، مما أكسب القطاع أهمية كبرى في تجديد إستراتيجية التنمية في الجزائر، لكن بالرغم من ذلك فقد كانت الواردات تفوق الصادرات، مما أدى إلى تسجيل العجز خلال هذه السنة، أما بالنسبة لسنة 1974 فلقد سجل فيها الميزان التجاري فائضا قدر بـ 1841 مليون دينار جزائري نتيجة ارتفاع أسعار البترول في سنة 1973 ومع بداية 1975 عاود الميزان التجاري الانخفاض بمقدرا 5191 مليون دينار، ثم 22 مليون دينار في سنة 1976 ليقفز مرة أخرى إلى 5445 مليون دينار في سنة 1977 بسبب اللجوء إلى السوق الخارجية من أجل تمويل السوق المحلية من السلع الاستهلاكية والاستثمارية اللازمة للمشاريع الضخمة في هذه الفترة التي انتهجتها الدولة خلال هذا المخطط، ليبقى الميزان في عجز سنة 1978 بـ 953 مليون دولار، ثم فائضا في السنة الموالية بـ 1688 مليون دولار نتيجة صدمة سنة 1979 الناجمة عن الأزمة الأمريكية الإيرانية وحرب الخليج، وبقي الميزان التجاري بين مد وجزر عبر مرور السنوات ليحقق فائضا تجاريا طفيفا قدر بـ 27.18 مليار دولار خلال عام 2012 نتيجة الاستقرار النسبي لتدفق الواردات والصادرات للوطن، أين بلغت الصادرات الجزائرية 73.98 مليار دولار أي بزيادة قدرها 0.67% ، أما فيما يخص الواردات فقد وصلت إلى 46,80 مليار دولار أي بانخفاض طفيف يقدر بنسبة 0.94% وقد عرفت واردات الجزائر

تراجعا بحوالي 1% مقارنة مع سنة 2011 ، وذلك من 47.24 مليار دولار إلى 46.80 مليار دولار.

وحسب وكالة ANDI فإن الشركاء الرئيسيين في التصدير خلال عام 2012 وصل إلى 06 تتقدمهم الولايات المتحدة الأمريكية (11.94 مليار دولار)، تليها إيطاليا (11.67 مليار دولار) ثم اسبانيا (7.57 مليار دولار)، فرنسا (6.60 مليار دولار)، كندا (5.84 مليار دولار) وهولندا (5.29 مليار دولار). أما فيما يتعلق بالشركاء الرئيسيين في الواردات فقد احتفظت فرنسا بمرتبتها الأولى (6 مليار دولار)، تليها الصين (5.87 مليار دولار)، إيطاليا (4.34 مليار دولار)، اسبانيا (4.09 مليار دولار) ألمانيا (2.57 مليار دولار) والأرجنتين (1.8 مليار دولار).

يمكن القول ان المؤشر السلبي للميزان التجاري بالجزء الفترة الدراسة سببه التركيز على استيراد المواد الغذائية بطريقة عمياء الى جانب الاستيراد الكبير لمواد التمويل الصناعي. اما بالنسبة للالفة الثالثة فيظهر ارتفاع كبير في واردات معدات النقل نتيجة لخلق شبكات نقل جديدة الى جانب وقطع الغيار .

من المعروف أنه بقدر ما تزيد أهمية الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية، يتحسن الناتج الداخلي الخام من ثم فإن القدرة على التصدير تعتمد على قدرة الإنتاج المحلي في توفير السلع اللازمة للتصدير، كما يتحدد دور قطاع الصادرات على مدى القدرة على تصريف الفائض من الإنتاج المحلي واستبداله بالسلع والخدمات التي يكون الاقتصاد الوطني في حاجة إليها .

كما أن المميز خلال فترة 1970- 1979 تركز الصادرات حول المحروقات، مما يجعل الاقتصاد الجزائري يتميز بالهشاشة، والتبعية للسوق العالمية، كما تميزت بنية الواردات الجزائرية خلال هذه الفترة بانفتاحها الواسع على السلع التجهيزية، والمواد الأولية والمواد نصف المصنعة، نظرا لتوجه الاقتصاد الوطني نحو التصنيع، الأمر الذي جعل من بنية الواردات قليلة المرونة لاعتماد النشاط الاقتصادي عليها. أما بالنسبة لميزان المدفوعات باستثناء سنتي 1974 و 1979 التي بلغت خلالهما نسبة تغطية الواردات بالصادرات على التوالي 110 % و 113 % نتيجة ارتفاع أسعار البترول ومع نهاية السبعينات، حل نظام



جديد قائم على منح الأولوية للقطاع العمومي تغذيه الجباية البترولية، نموذج تمكن من تجاوز كل تناقضاته الداخلية بفضل الزعامة القوية التي كانت للرئيس الراحل هواري بومدين<sup>1</sup>.

## 2-تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر

يصنّف تقرير Doing business مؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية بالاعتماد على المؤشرات الجزئية في ترتيب الدول وذلك حسب سهولة مناخها الاستثماري لأداء الأعمال ووفق مجموعة من الخطوات المنطقية والتي تمثل مراحل انجاز مشروع أو استثمار. وهو مؤشر مركب يتكون من 10 مؤشرات فرعية،<sup>2</sup> تُكوّن في مجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال: -مؤشر تأسيس المشروع؛ مؤشر استخراج الترخيص؛ مؤشر توظيف العاملين؛ مؤشر تسجيل الممتلكات؛ مؤشر الحصول على الائتمان؛ مؤشر حماية المستثمر؛ مؤشر دفع الضرائب؛ مؤشر التجارة عبر الحدود؛ مؤشر إنفاذ العقود؛ مؤشر إغلاق المشروع. هذا بالإضافة إلى تكون كل مؤشر فرعي من عدة مكونات وفيما يلي نشير للمؤشرات الجزئية التي تمّ اعتمادها لتقييم وترتيب جهود الجزائر فيما يخص مناخ الأعمال.

1-علي الكنز " حول ازمة 05 دراسات حول الجزائر و العالم العربي"، دار بوشان، الجزائر، 1990، ص. 73.  
2- يدل تصنيف الدولة في مؤشر سهولة أداء الأعمال، على مدى تمتعها ببيئة أعمال ملائمة وجاذبة للاستثمار، حيث تدل القيمة الأدنى على بيئة أعمال أفضل والعكس صحيح، وقد منحت المؤشرات الفرعية التي تُكوّن المؤشر المركب أوزانا متساوية، حيث تمّ احتساب القيم المذكورة في المؤشر من متوسط النسب المئوية التي سجلتها الدول في كل مؤشر فرعي.

## الجدول رقم 10: مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر

السنوات			
2014-2012	2012-2011	2011-2010	المؤشرات الجزئية
المرتبة 152 من 185 دولة	المرتبة 150 من 183 دولة	المرتبة 136 من 183 دولة	سهولة إنشاء الأعمال (Facilite a faire des affaires (rang))
المرتبة 156	المرتبة 155	المرتبة 150	إنشاء مشروع عمل (Création d'entreprise (rang))
14	14	14	عدد الإجراءات (Procédures (nombre))
25	25	24	المدة الزمنية بالأيام (Délai (jours))
%12.1	%12.1	%12.9	التكلفة بنسبة من الدخل الفردي (Cout (% du revenu par habitant) )
المرتبة 138	المرتبة 137	المرتبة 113	سهولة الحصول على تراخيص البناء والتشييد Obtention des permis de construire (rang)
19	19	22	عدد الإجراءات (Procédures (nombre))
281	281	240	المدة الزمنية بالأيام (Délai (jours))
% 54.6	%61.4	% 44	التكلفة بنسبة من الدخل الفردي (Cout (% du revenu par habitant) )
المرتبة 172	المرتبة 172	المرتبة 165	توثيق الملكية Transfert de propriété (rang)
10	10	11	عدد الإجراءات (Procédures (nombre))
63 يوم	63 يوم	47 يوم	المدة الزمنية (بأيام العمل) Délai (jours)
% 7.1	% 7.1	% 7.1	التكلفة تقدر بنسبة من قيمة الملكية Cout (% de la valeur du bien)
المرتبة 129	المرتبة 152	المرتبة 138	منح القروض Obtention de prêts (rang)
3	3	3	Indice de la fiabilité des droits légaux (0-10)
4	3	2	Indice de l'information sur le crédit (0-6)
% 2.3	% 0.3	% 0.2	Couverture du registre public (% des adultes)
% 0	% 0	% 0	Couverture du registre privé (% des adultes)
المرتبة 82	المرتبة 79	المرتبة 74	حماية المستثمرين Protection des investisseurs
6	6	6 درجات من 10	مؤشر مدى الإفصاح عن المعلومات Indice de la divulgation des informations (0-10)
6	6	6 درجات من 10	مؤشر مدى المسؤولية المباشرة Indice de la responsabilité des dirigeants (0-10)
4	4	4 درجات من 10	مؤشر قضايا المساهمين (مع المديرين والموظفين بسبب سوء الإدارة) Indice de la facilite des poursuites judiciaires par les actionnaires (0-10)

5.3	5.3	5.3 درجة من 10 درجات	Indice de la fiabilité des droits légaux (0-10)
المرتبة 170	المرتبة 165	المرتبة 168	دفع الرسوم و الضرائب Paiement des taxes et impôts(rang)
29 مرة	29 مرة	34 مرة	عدد الدفع سنويا Paiements (nombre par année)
451 ساعة	451 ساعة	451 ساعة	المدة الزمنية سنويا Délai (heures par année)
% 72	% 72	% 72	نسبة الضرائب(نسبة الربح الخام) Taux d'imposition total (% du bénéfice brut)
المرتبة 129	المرتبة 128	المرتبة 124	التجارة الخارجية Commerce transfrontalier(rang)
8	8	Coûts à l'importation 8(USD par	المستندات الضرورية للتصدير Documents nécessaires à l'exportation (nombre)
17	17	17	دélai nécessaire al'exportation (jours)
1.260	1.248	1.248	تكلفة التصدير بالحاويات Coûts à l'exportation (USD par conteneur)
9	9	9	مستندات الاستيراد Documents nécessaires à l'importation (nombre)
27	27	23	مدة الاستيراد Délai nécessaire a l'importation(jours)
1.330	1.318	1.428	تكلفة الاستيراد conteneur)
126	125	127	تنفيذ العقود- Exécution des contrats(rang)
45	45	46	عدد الإجراءات Procédures (nombre)
630	630	630	المدة المستغرقة بالأيام Délai (jours)
% 21.9	% 21.9	% 21.9	تكلفة حل النزاعات التجارية Cout (% de la créance)
62	60	51	غلق المؤسسة Fermeture d'entreprise (rang)
2.5	2.5	2.5	الأجل بالسنوات Délai (années)
7	7	7	التكلفة(نسبة من الأموال البعد الإفلاس) Cout(% du bien)
41.7	41.7	41.7	نسبة الاسترداد Taux de recouvrement (centimes par dollar)

المصدر : تقارير التنافسية العالمية حسب ترتيب السنوات

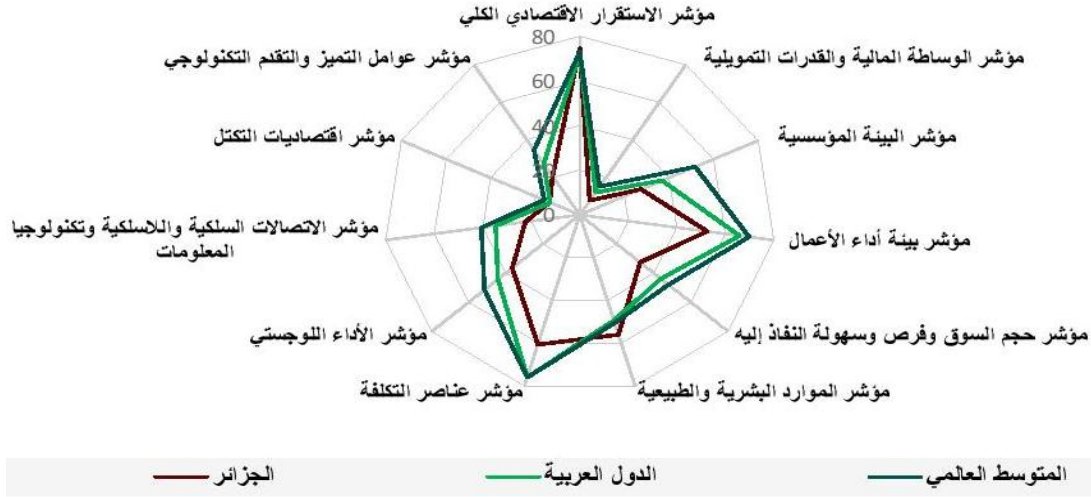
- Doing Business 2011, **Agir pour les entrepreneurs**, une publication conjointe de la Banque Mondiale et de la Société Financière Internationale, USA, p146

- Doing Business **Algeria** 2013, Smarter Regulations for Small and Medium-Size Enterprises

A co-publication of The World Bank and the International Finance Corporation, 10eme Edition, USA, p10-13

هذا بالإضافة إلى مؤشرات أخرى تساهم في جلب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشرات يمكن تلخيصها وحصرها في الشكل الهندسي التالي:

### الشكل الهندسي رقم 15 : مؤشرات الضمان لجاذبية الاستثمار 2014



Source : International Trade Center 2014.

### المطلب الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على الرغم من المجهودات التي تبذلها الجهات الوصية في سبيل تهيئة وترقية مناخ الاستثمار، إلا أنه يوجد جملة من العوائق التي تفسد بيئة الأعمال في الجزائر، والتي تجتمع في محورين أساسيين هما:

- صعوبة الدخول إلى أسواق العالم خاصة فيما تعلق بالقروض والعقار الصناعي؛
- إشكالية الحوكمة وقصور في السياسة الاقتصادية، وذلك باستفحال القطاع غير الرسمي في النشاط الاقتصادي، وشيوع ظاهرة الفساد والمنافسة غير المشروعة، إلى جانب ارتفاع معدلات الضرائب. وفيما يلي نشير إلى جملة من العوائق والمتمثلة في:1

1- وصاف سعدي و فويدري محمد، " واقع مناخ الاستثمار في الجزائر : بين الحوافز والعوائق "، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08 لسنة 2008، ص ص 44-49.

### - مشكلة النظام القضائي

بالرغم من المجهودات الكبيرة التي تبذل لترقية النظام القضائي وتأهيله لمتطلبات اقتصاد السوق، من خلال جملة من الامتيازات للمستثمر الأجنبي التي جاءت بها القوانين الجزائرية المتعلقة بهذا الخصوص؛ والذي يعتبر من عوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أن هناك العديد من الثغرات التي تسيء إليه، وتضف انطبعا مزعج الذي المستثمرين الأجانب مما يجعلهم يفضلون الدول الأخرى على الجزائر، ومن مشكلات النظام القانوني نذكر:

- تتطلب في عملية الفصل في النزاع لدى المحاكم الجزائرية إجراءات قضائية طويلة ومعقدة؛

- غياب المحاكم المتخصصة في القضايا ذات الطابع التجاري والاقتصادي؛

- عدم قدرة المحاكم على حماية حقوق الملكية الفكرية نظرا للقصور في التشريعات وندرة في التخصص؛

- غياب ثقافة التحكيم؛

- نفش ظاهرة الفساد وعدم الشفافية.

### - العائق القانوني والإداري

على الرغم من سلسلة التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسرع الخدمات العمومية، إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية والقانونية التي يتدمر منها المستثمرون وخاصة الأجانب مما يجعلهم يوجهون استثماراتهم إلى مناطق أخرى غير الجزائر، ومن مجمل هذه العراقيل نذكر:

- الممارسات البيروقراطية التي لا تزال العائق الأكبر في وجه المستثمرين الأجانب خاصة في ظل عدم وضوح بعض النصوص القانونية الأمر الذي سمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقائية ومتباينة بين منطقة وأخرى، أيضا غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط والتي حتى وان وجدت سادها تداخل الصلاحيات بين الهيئات وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة، هذا من جهة، من جهة أخرى فان تعقد وبطء

الإجراءات الإدارية التي وصفت بمسيرة المحارب وصعوبة توفير الخدمات الأساسية للمستثمرين مثل: الماء، الكهرباء، الغاز، خطوط الهاتف، قنوات الصرف الصحية، تجعل المستثمرين يفرون من الاستثمار بالجزائر والتوجه الى دول الجوار.

- بالإضافة الى الى طول مدة انجاز المشاريع الاستثمارية والمردودية يأخذ المستثمر الحسبان تقدير المخاطر من طرف الشركات المتعددة الجنسيات والحكومة نحو الجزائر، والتي تندرج في معادلته المحيط السياسي، تعاقب الحكومات، الأوضاع الاجتماعية كمستوى الدخل، البطالة، الفقر ومستوى المعيشة.

#### - مشكل الموائى وتعقد الإجراءات الجمركية:

تعتبر الموائى بمثابة القلب النابض للاقتصاد الوطني، خاصة حركة السلع من و إلى داخل البلد كما أن الاستثمار محليا كان أو أجنبيافانه يعتمد على على حركية السلع و المواد من خلال عمليات الاستيراد و التصدير لذلك فان الدور الذي يجب أن تلعبه الموائى في تحفيز النشاط الاقتصادي يفرض مقاييس دولية تلعب دورا حاسما في نجاح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، هذه المقاييس التي يجب اتباعها والعمل بها في تسيير هذه الموائى كالمداومة الليلية<sup>1</sup> و عدم التوقف، تسليم الحاويات في وقتها المحدد ناهيك عن التحكم في إرساء السفن، وبالمقابل فان توافر الموائى الجافة ونظام المخازن الصناعية لا يقل أهمية عن سابقتها، لذلك فإن من أهم ما تمت مباشرته من خلال قانون المالية لسنة 1995 هو إرساء نظام المخازن الصناعية للمؤسسات التي أصبح بإمكانها تخزين البضائع في محلاتها في انتظار جمركتها لاحقا من قبل جمركي قاطن في هذه المناطق. لكن هذا النظام يبقى مكلفا وغير ناجع نظرا لكون التشريع الساري حاليا لا يعطي تفسيراً لكيفية إتمام هذه العمليات عندما يكون الجمركي في عطة.

1. APSI Séminaire de présentation du " Climat des investissements en Algérie ", Organisation des Nations Unis pour le Développement Industriel,; p. 30

كما أن اللافت للانتباه هو عملية جمركة الآلات والمعدات المستوردة التي تتطلب وقتا كبيرا والسبب في ذلك يعود إلى أن أغلب الواردات التي تصل إلى الموانئ الجزائرية تتوقف عن العمل بعد الرابعة مساء، أيضا توقف مداومة في العمل الليلي. بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الجهات المعنية (إدارة الجمارك، إدارة الميناء، المكاتب الخاصة المكلفة بتسوية إجراء تالعبور...الخ)؛

- عدم كفاءة معدات وتجهيزات الشحن والتفريغ لكونها لاتزال عمومية، الأمر الذي قد يتسبب في مكوث الباخرة في عرض البحر مدة قد تصل إلى 7 أيام حتى يتسنى لها الدخول إلى الميناء، و 7 أيام أخرى للتفريغ؛

- تعدد الرسوم وثقلها وعدم قدرة مصالح إدارة الضرائب على التكيف مع المستجدات.

- رغم ما أدخل على النظام الضريبي من جملة الإصلاحات منذ 1992 إلا أنه لازال يتسم بالتعقيدات وعدم الاستقرار والتدابير الاستثنائية والتي خلقت نوعا من عدم الشفافية وبطء عمل الإدارة الضريبية .

#### - مشكلة العقار الصناعي:

ان مسألة الحصول على العقار الصناعي تعتبر من بين الشروط الأساسية لتحقيق الاستثمار، غير أن الحصول في الجزائر يعتبر ضربا من الخيال، لصعوبة اجراءات الحصول خاصة ونحن نعلم أن منح الأراضي الصناعية للمستثمرين محليين كانوا أو أجانب يرجع في كل ولاية إلى لجنة تنشيط الاستثمارات، ويتمثل دورها في التنازل على أراضي الأملاك العمومية للمستثمرين المعتمدين من قبل وكالة ترقية الاستثمارات إضافة إلى الاجراءات التي ينص عليها المشرع الجزائري والمتمثلة في:

- ضرورة الإعلام بالعقارات الصناعية المتاحة على مستوى كل ولاية إضافة إلى طرق وإجراءات عقد الصفقات وتحقيقها؛ وهو الأمر الذي أصبح عقبة إضافية أمام

- اقتناء الأراضي الصناعية حيث منحت نفسها مهام ليست من صلاحيتها إذ أصبحت تقرر في فرصة المشروع عوض تسهيل تحقيقه<sup>1</sup>.
- صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري، بالإضافة إلى تكلفتها الباهظة (تكاليف التهيئة) وعدم خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو وجود مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها.
  - تعدد وتعقد الإجراءات الإدارية والقضائية وطول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي عادة ما تفوق هذه المدة السنة. كما أن نقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات يكون أمام هيئات ترقية الاستثمار، وهيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار،
  - جمود سوق العقار وغياب الأمن في المناطق الصناعية،
  - عدم مواءمة بعض المناطق الصناعية ونوع النشاط للمعايير الأساسية، نظرا لكونها أقيمت لأهداف سياسية واجتماعية وليست اقتصادية.
  - عدم امتلاك العديد من المؤسسات العمومية لشهادات الملكية الأمر الذي يعيق خصوصتها أو شراكتها مع متعاملين أجنب.

### - مشكلة التمويل

فالمشكل المالي الذي تواجهه المؤسسات لا يتعلق بمسألة الحصول على العملة الصعبة بقدر ما يتعلق بالحصول على العملة المحلية لتمويل استثماراتها، فمسألة التمويل البنكي سواء كان في صورة قروض استغلال أو قروض استثمارية يعد مسألة غاية في الصعوبة والتعقيد خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فالصيرفيون يرجعون السبب في تأخر البنك عن موعد التمويل لكون المشاريع المقدمة للدراسة تفتقر إلى الضمانات الكافية مما يجعلها غير قابلة للتمويل من ناحية أخرى فان المستثمرون يرجعون السبب إلى غياب الكفاءات البنكية القادرة على تقييم المشاريع

1-journée d'étude sur " Le développement et la promotion des PME ", tenues au Club des Pins, les 27 – 28 décembre 1997.



وتحديد إمكانية البنك لأخذ المخاطرة لتكون النتيجة تأخر تحقيق استثماراتهم وارتفاع تكاليفها، كما أن غياب الفعالية عن النظام المالي تجعله غير قادر على التأقلم مع متطلباتهم وتطلعاتهم الاستثمارية. وفيما يلي نشير إلى أهم القيود التي تعيق تأهيل القطاع البنكي:

- نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين خاصة ما تعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقديم المخاطر؛

- ضعف الهياكل القاعدية ورداءة نظام المعلومات البنكية مع بطء أنظمة المدفوعات، كبطء إجراءات تحويل الأجر والأرباح إلى الخارج.

- مركزية القرارات وبطئها في حال منح القروض كما أن نقص المعلومات والمعطيات الكافية حول فرص التمويل المتاحة وغياب الشفافية في منح القروض وضعف المنتجات المالية المقترحة على المستثمرين الخواص تصعب من عملية تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية المحلية وبالتالي فإن ضعف المنتج البنكي يؤثر سلبا على نمو الاقتصاد المالي.

- غياب آليات بنكية لتغطية التذبذبات في معدلات الصرف ومعدلات الفائدة، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من مستوى أحجام المستثمرين على توطين مشاريعهم؛

- رداءة السوق المالي بسبب ضعف أداء بورصة الجزائر خاصة في ظل عملها بطريقة 15-15؛

#### - مشكلة الوصول إلى المعلومات

تعد المعلومة الاقتصادية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمستثمرين، ذلك أن كسبها يساعد على رسم الإستراتيجية المستقبلية واتخاذ القرارات على أسس موضوعية. إلا أن الوضع في الجزائر مغاير تماما لما يجب أن يكون، ذلك أنه ليس في مقدور المستثمرين تقدير احتياجات السوق بدقة فضلا عن جهلهم بعدد المنافسين، إذ أن قرارات الاستثمار رغم ما تجرى عليها من دراسات جدوى، إلا أنها تخضع أساسا للزيارات الميدانية للمستثمرين الأجانب وتقديرهم لمستوى نجاح الشركات الأجنبية الأخرى التي دخلت السوق الجزائري.

هذا وتتجلى أهم مشكلات الإعلام الاقتصادي فيما يلي:

- عدم تناغم الهيئات المكلفة بالإعلام والإحصاء مع ما يصدر من القوانين والتشريعات؛

- عدم كفاءة شبكات الاتصال؛
- صعوبة الدخول إلى قواعد البيانات للهيئات والوزارات؛
- ندرة المنشورات والدلائل المتعلقة بالوضع الاقتصادي الجزائري والفرص الاستثمارية المتاحة.

#### - عدم كفاءة إجراءات الترويج للفرص الاستثمارية

- عدم فعالية ما هو متاح من صيغ تمويلية بديلة عن القروض البنكية؛

#### - عدم كفاءة إجراءات الترويج للفرص الاستثمارية

- إن وضعية الترويج للمشروعات الاستثمارية في الجزائر تفتقر إلى الكفاءة والفعالية اللازمة، وبرز ذلك من خلال:
- عدم كفاءة الغرفة التجارية والصناعة، والغرف الجهوية للترويج لما هو متاح من فرص استثمارية فضلا عن عجزهم عن مرافقة المستثمرين؛
- عدم كفاءة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في الترويج للاستثمارات؛
- عجز الهيئات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج لبناء انطباع إيجابي وجذاب للقطر وللمشروعات الاستثمارية.

#### - تعثر إجراءات الخصخصة:

يوجد هناك علاقة بين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعمليات الخصخصة. ولهذا شرعت الجزائر في عمليات الخصخصة بوضع الإطار القانوني والمؤسسي من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994، والذي سمح ولأول مرة بالتنازل عن المؤسسات العمومية لصالح مسيرين خواص، ومساهماتهم في رأسمالها بحدود 49%. ومع صدور تشريعات قانونية بخصوص ذلك تعمقت تدريجيا إجراءات الخصخصة، ويعد الأمر 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية، وتسييرها، وخصصتها، أحدث تشريع، حيث سمح بنقل الملكية إلى أشخاص تابعين للقانون الخاص. لكن بالرغم من

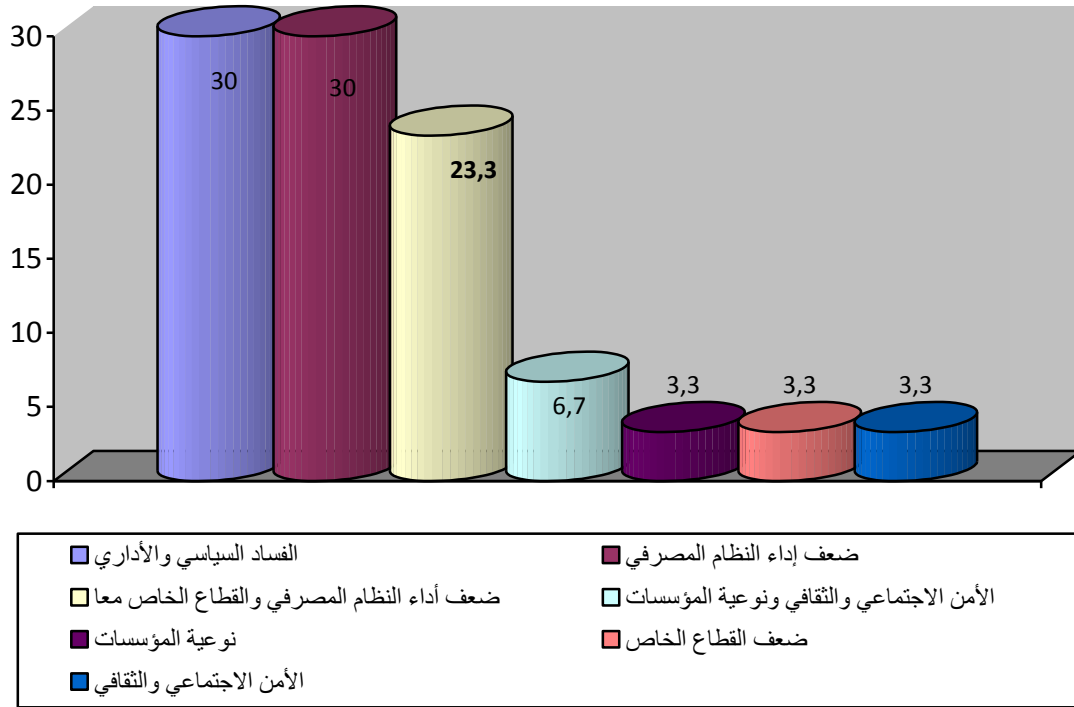
- وجود هذه النصوص القانونية، إلا أن عمليات الخوصصة لم تكن كافية لتحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وقد رجع ذلك إلى الأسباب التالية:
- البطء في تعيين المجلس الوطني للخوصصة بصفته الهيئة المكلفة بمتابعة إجراءات الخوصصة، إذ لم يتم ذلك إلا في شهر جوان 1998.
  - التأخر الكبير في الإعلان عن القائمة الأولى للمؤسسات القابلة للخوصصة؛
  - التداخل في الصلاحيات بين المجلس الوطني للخوصصة والمجلس الوطني لمساهمة الدولة والشركات القابضة؛
  - عدم كفاءة أداء السوق المالية، وغياب الشفافية.

### ثالثا: العراقيل الاجتماعية والبنى التحتية<sup>1</sup>

- التناقض بين البرامج التعليمية والتكوينية المنتهجة ومتطلبات السوق، مما اثر على القوى العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الصناعية، والزراعية والخدماتية؛
- سوء استغلال في الهياكل والبنى التحتية التي من شأنها مضاعفة تكلفة المستثمر ومنه يتعين على الدولة توفير هذه البنى من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتمثل البنى في توفير وسائل النقل السريع وبتكاليف معقولة ودون أي قيود أو متاعب في المطارات والموانئ والطرق، وتوفير وسائل الاتصال بين الداخل والخارج.
- نضيف إلى ما سبق أنه وفق دراسة ميدانية أنجزت على عدد من الشركات الأجنبية ذات الأحجام المختلفة، والمستثمرة في الجزائر في مختلف المجالات، تؤكد من خلالها بأن الفساد السياسي والإداري، وضعف أداء النظام المصرفي من أهم الصعوبات المعيقة للاستثمار بنسبة 30 % لكل منهما، وحوالي 24 % من العراقيل التي تقف في وجه الاستثمار تعود إلى ضعف النظام المصرفي وضعف أداء القطاع الخاص معا، إضافة إلى الأمن الاجتماعي والثقافي ونوعية المؤسسات بنسبة 6.7 % ، كما يتضح من الشكل

1- سحنونفاروق، مرجع سبق ذكره.ص 79

## الشكل 16: أهم معوقات الاستثمار في نظر بعض الشركات المستثمرة في الجزائر



## المصدر:

- إضافة إلى هاته العوائق فإن الاستثمار الأجنبي في الجزائر يواجه عدة تحديات منها<sup>1</sup>:
- الأزمة المالية العالمية منذ بداية 2008 إلى يومنا هذا، حيث انخفض حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية وبالأخص حركية رؤوس الأموال التيتراجعت كثيرا اتجاه الجزائر.
- تحدي اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي في ظل العولمة بأقل الأضرار خاصة بوجود ونشوء تجمعات اقتصادية إقليمية وغير إقليمية كالانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة؛
- تحدي التقنيات الجديدة خاصة ضمن مفهوم اقتصاد المعرفة.

1- وليد شتوح/ وهيبة خلوفي ، " مداخلة عن واقع التجربة الجزائرية في مجال الاستثمار: تحديات و آفاق"، ضمن ملتقى وطني حول قانون الاستثمار والتنمية المستدامة، يومي 6 و 7 ديسمبر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس.ص 5

## خاتمة الفصل

لقد أبدت الجزائر جهودا جبارة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية من أجل مواكبة التطورات العالمية، حيث باشرت بتنفيذ برامج تعديلية هادفة إلى ترميم اقتصادها بغية استعادة التوازنات المالية من خلال تطبيق إصلاحات مؤسسية وتنظيمية سعت وأفضت إلى نهج خيارات تقوم على تحرير الاقتصاد وخصصته باذلة في ذلك كل الجهود، ومع ذلك إلا أن الاقتصاد الجزائري استمرت في تسجيل مستويات ضعيفة من النمو ورغم الحوافز التي منحت للمستثمرين الأجانب من خلال إعداد أطر قانونية مميزة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، كما أن نتائجه لم ترقى إلى المستوى المطلوب رغم الاتفاقيات المبرمة مع دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ورغم القوانين والتشريعات المسنة التي لم تكن لا بالأحسن ولا بالأسوأ في حوض المتوسط إلا أن النتائج المحققة من خلالها كانت بعيدة عن الطموح المرجوة

مر قانون الاستثمار في الجزائر منذ 1970-2014 بعدة تعديلات ، تصب في صالح المستثمر الأجنبي و المحلي على حد سواء ،يمنح مجموعة من الحوافز و الضمانات و المعاملة بالمثل لكل المستثمرين دون تمييز ، وذلك لعل وعسى تستغل كافة الفرص الاستثمارية التي تزخر بها الجزائر، خاصة في ظل الإصلاحات بعد صدور قانون النقد و القرض وتوجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق وجو المنافسة ، كما أسست عدة هيئات تقف الى جانب المستثمر عبر كافة ربوع الوطن لتسهيل إجراءات الاستثمار ، هذا الى جانب توفير عدة محددات مثل الاستقرار الاقتصادي و توفير هياكل قاعدية .  
غير ان هذا لا يفي وجود عدة عوائق تحد من توسع الاستثمارات الأجنبية و المحلية.

## الفصل الخامس

الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي

بالجزائر للفترة 1970-2014

**مقدمة الفصل:**

تراوحت حركة الاستثمار في الجزائر بين الاستثمار الأجنبي و الاستثمار المحلي , بخطى متفاوتة بحيث غلب عليها طابع الاستثمار المحلي عبر كافة مراحل الإنجاز وخاصة ذلك الذي يكتسب طابع الاستثمار العمومي للمشاريع الضخمة . أما الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت لديه بصمة وجود في قطاع المحروقات و القطاع الصناعي ولكن تغير الوضع بعد قانون النقد و القرص (90-10) المجال لكل مساهمات راس المال الأجنبي في التنمية الاقتصادية بالجزائر و المدعم كل مساهمات راس المال الأجنبي في التنمية الاقتصادية بالجزائر و المدعم بقانون 1993 الذي اعطى الحرية التامة في الدخول في أي مشروع استثماري ماعدا بعض النشاطات الاستراتيجية الخاصة بالدولة الى جانب عدة حوافز و امتيازات من اجل الى جانب عدة حوافز و امتيازات من اجل كسبه ، الا ان رغم كل ذلك بقي الاستثمار المحلي سيد الموقف عبر كافة المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري خاصة فترة الانتعاش الاقتصادي [2001-2014] حينها عرف عدد المشاريع المحلية ارتفاعا ملموسا مقابل حجم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة . كل من الاستثمارات الأجنبية و المحلية توجهت الى قطاعات وتخلت عن اخرى ، وجاء تمركزها ببعض المناطق دون غيرها. سنحاول في هذا الفصل التطرق الى واقع كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والمحلي قبل و خلال الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 1970-2014 .

### المبحث الأول: الاستثمارات الأجنبية والمحلية قبل فترة الإصلاحات

لدراسة حجم وتدفقات الاستثمار بنوعيه أجنبي ومحلي يجب تقسم الفترة إلي فترتين وذلك راجع إلى التغييرات التي طرأت على الاقتصاد الجزائري. والذي عرف هزات عنيفة في شكل أزمات اقتصادية دفعت به إجراء تغييرات جذرية وهيكلية لإعادة بناء اقتصاد جزائري بدلا من الاعتماد على الديون الخارجية. أسهمت تلك التغييرات بالإصلاحات الاقتصادية.

ولهذا يتوجب دراسة الاستثمار الأجنبي لمباشر والاستثمار المحلي خلال فترة قبل الإصلاحات و في ظل الإصلاحات

### المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر قبل واثناء الإصلاحات

#### 1-1- الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر قبل الإصلاحات

عرفت هذه الفترة نسب ضئيلة في وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم حاجة الدولة الجزائرية إليها في تلك الفترة كونها بحاجة إلى بناء اقتصاد جزائري تابع من دولة إسترجعت سيادتها حديثا. فقد سجلت الجزائر تدفق حجما ضئيلا من رؤوس الأموال الأجنبية من 80.1 مليون دولار من وصل الى 358 مليون دولار سنة 1978 بدا في تنازل حتى وصل الى 13.2 مليون دولار سنة 1981<sup>1</sup>. الأموال الأجنبية. بحيث تم تسجيل 80.1 مليون دولار سنة 1970 استمر حجم التدفق في الازدياد بحيث وصل 358 مليون دولار أمريكي سنة 1974 ولكن سرعان ما بدا ينخفض بحيث سجل 13.2 مليون دولار لسنة 1981 وهذا راجع إلى عدة أسباب يعود أهمها إلى عوامل المناخ الاستثماري آنذاك ومن ابرز هذه العوامل التشريعات القانونية التي لم تكن محفزة للمستثمر الأجنبي بل كانت محفزة أكثر للمستثمر المحلي مما يفسر ميول الدولة الجزائرية الى الإستحواد على النشاطات الاستثمارية في القطاعات الحيوية التي يبنى عليها الإقتصاد الوطني آنذاك، و تم فتح باب الاستثمار أمام المستثمر الأجنبي في قطاع الصناعة و قطاع السياحة<sup>2</sup>.

1 - Terki Noureddine «les sociétés étrangères en Algérie» publications universitaires Alger 1970 ,p270

2- قانون 82-13-إعادة 13، نص التشريع المعمول به ضمن المؤسسات الاشتراكية



ولكن ارتفاعها 1970-1980 راجع في غالبيته إلى الاهتمام بالمستثمر الأجنبي من خلال حصوله على المعاملة بالمثل مع المستثمر المحلي كما سبق هذه الفترة مع ارتفاع أسعار المحروقات، ثم حصوله على حرية الاستثمار، هذه الحرية التي منع منها في الفترة التي تلتها كدخول المستثمر الأجنبي في شراكة مع اطراف جزائرية أو أطراف أجنبية أخرى من يجرمه من الحصول على عدة امتيازات فدخل قاعدة 49/51/ يسمح للطرف الجزائري يت رأس المشروع و مراقبته و توجيهه<sup>1</sup>

فبعد 1985-1985 انخفض حجم الاستثمارات الأجنبية انخفاضاً واضحاً حيث بلغ 53.6 مليون دولار أمريكي سنة 1982 و انهار إلى 0.4 مليون دولار أمريكي سنة 1985 مما عكس وجهة نظر المستثمرين الأجانب نتيجة عدم وصولهم إلى مبتغاهم من خلال قانون الاستثمار لتلك الفترة. و ما زاد الطينة بلة لم يسترح المستثمر الأجنبي لعملية حل النزاعات التي أبعدت التحكيم الدولي<sup>2</sup> واشترطت حل النزاع من خلال التحكيم الإلزامي<sup>3</sup>.

### الجدول رقم 11: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة 1970-1985 بالمليون دولار أمريكي

1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
80,1	0,6	41,5	51,0	358,0	119,0	187,0	178,5
1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
135,2	25,7	348,7	13,2	(53,6)	0,4	0,8	0,4

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

### 2-1- الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات:

عرف الاقتصاد الجزائري هذه عنيقة اثر الأزمة المالية لسنة 1986 والذي يعود سببها إلى الفشل الذريع للمخططات التنموية السابقة والتي لم تأتیب البديل ومورد اخر غير المحروقات ومما وضع الاقتصاد الجزائري أمام الأمر الواقع، والذي كشف عن

1- قانون 82،13 المادة 13، نص التشريع المعمول به ضمن المؤسسات الاشتراكية

2- كمال قربوع "التحكيم التجاري الدولي في الجزائر" ديوان المطبوعات الجامعية ص3 2005 ص13

3- تتكون من ممثلين لمختلف الوزارات المحلية و لجان ولائية يحددها الوالي

الهشاشة الاقتصادية آنذاك والمعدات والآلات المهترئة التي كانت تنشط بها المؤسسات الاقتصادية، ثم الانجراف إلى دوامة الاستيراد الرهيب، كانت كلها أسباب دفعت بالجزائر إلى تطبيق مجموعة من الإصلاحات لعلّى وعسى تحارب الأزمات الحاضرة وتمنع الأزمات المستقبلية. وقبل الإشارة إلى واقع الاستثمارات خلال الإصلاحات يجب ان نعطي فكرة عن تلك الإصلاحات :

### 1- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:

إن تبني اقتراحات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بقبول تنفيذ الصفات الإصلاحية التي تمتد من 1989-1998 أجبر الجزائر على إعادة النظر في نظم التسيير لمجمل القطاعات الاقتصادية وإتباع برامج تطهير مالية وإصلاحات جبائية وبنكية وتجارية وصناعية وفلاحية مع مراجعة مناهج الاستثمار وتحرير التجارة الخارجية وتحرير أسعار السلع الاستهلاكية وغير الاستهلاكية نظير ذلك تلقت الجزائر التمويل على النحو التالي:

□ **اتفاق الاستعداد الائتماني الأول في أوت 1989:** الذي مكن الجزائر من الاستفادة من قرض قيمته 886 مليون دولار .

□ **اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني في سبتمبر 1991:** بموجبه تحصلت الجزائر على قرض قيمته 403 مليون دولار غير أن الحكومة الجزائر لم تستفد من قيمة القرض كلها نتيجة الاضطرابات الاجتماعية والظروف الأمنية التي أجبرت الحكومة حينها إلى إتباع إصلاحات جريئة متعارضة ومحتوى الاتفاق مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي<sup>1</sup>، إصلاحات اعتمدت قائمة على سياسة مالية توسعية بزيادة الأجور، وبتراجع إيرادات الجباية البترولية بين سنتي 1991 و1992 سجل عجز في الموازنة العامة، ولتغطيته العجز لجأت الحكومة إلى إصدارات نقدية ساهمت في ارتفاع نسب التضخم إلى معدلات قياسية بلغت 20 %، مصحوبة بانهيارات في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، فبلغ رصيد ميزان المدفوعات والموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 0 و- 5.9 % ، كما سجل معدل نمو حقيقي سالب (- 2,2 %)

1-كريم النشاشي، الجزائر تحقيق الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 123.

وبطالة في حدود 24 % كما أن احتياطات الصرف والمقدرة بـ 1.5 مليار دولار، لم تعد كافية بالقدر اللازم لتغطية 1.9 شهر من الواردات... إلى غير ذلك من التذبذبات على مستوى المؤشرات التي فرضت على الدولة طلب مساندة ودعم مالي من قبل المؤسساتا المؤسسات المالية الدولية في إطار برامج التثبيت والتعديل الهيكلي وفي مقابل التزام السلطات بمجموعة إصلاحات لعل أهمها يمكن تلخيصه فيما يلي:

**تحرير الأسعار:** وتلتزم الحكومة على إثرها بتحرير أسعار السلع والخدمات وعمليات التسويق والتوزيع، ثم الشروع في التقليل التدريجي للدعم بإحداث زيادات كبيرة في أسعار المنتجات والمشتقات البترولية وأسعار خدمات المرافق العامة المدعومة حتى تصل إلى أسعارها الفعلية.

**السياسة المالية:** تنمة لسياسة تحرير الأسعار ورفع الدعم على السلع والخدمات، فإن إتباع سياسة مالية صارمة من شأنه تخفيض العجز في الموازنة بتخفيض القيمة الحقيقية للرواتب والأجور تم إعادة النظر في سياسة التوظيف بالقطاع العام وإصلاح وتحديث النظام الضريبي لتفادي المزيد من التهرب الضريبي.

**السياسة النقدية:** من شأن السياسة النقدية العمل على تقليص الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية، بمنح المزيد من الاستقلالية للبنك المركزي والسعي قدما نحو تفعيل أدوات السياسة النقدية (إعادة الخصم، والاحتياطي القانوني)، تم السماح بإنشاء مصارف خاصة محلية وأجنبية، وإنشاء سوق للأوراق المالية وهو الأمر الذي تحقق فعلا بإقدام شركة سوناطراك بإصدار سندات على مستوى بورصة الجزائر، والتي عرفت انضمام شركات أخرى على غرار أرياض سطيف، وفندق الأوراسي، وشركة صيدال ثم التحقت شركات أخرى بعدها.

**تحرير التجارة الخارجية:** بغية الانفتاح أكثر فأكثر على الاقتصاد العالمي تم تحرير الواردات بتخفيض التعريفات الجمركية من 60% إلى 45% بين سنتي 1994 و1997 مع الإلغاء التدريجي لقيود الاستيراد. وفي إطار تحرير الصادرات أصبحت كل

1-Hocine benissad, "L'Algérie de la planification socialiste à l'économie de marche (1962- 2004)" ENAG édition, Alger, 2004, P 194.

المنتجات قابلة للتصدير، باستثناء المواد ذات القيمة التاريخية والأثرية، كما تم إنشاء هيئات خاصة بترقية الصادرات وشركات جزائرية للتأمين وضمان الصادرات.

**الخصخصة وإصلاح القطاع العام:** حيث تم الشروع في أول برنامج للخصخصة تحت إشراف البنك الدولي بين 1996-1999، هذا البرنامج الذي مس كبريات المؤسسات العامة من خلال إعادة هيكلتها إداريا وماليا لتحسين أدائها بتحرير أسعار منتجاتها ومعالجة ديونها تجاه الجهاز البنكي غير أن العراقيل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفت الجزائر حالت بينها وبين مسار الخصخصة الأمر الذي استلزم إصدار الأمر رقم 04-01 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، المتعلق بتنظيم، وتسيير وخصخصة المؤسسات العامة، استكمالاً لبرنامج الخصخصة للبنك الدولي.

كل هذه الإصلاحات التي تمت تحت وصية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي كانت بهدف إعطاء دفعة للاقتصاد الوطني ومن تم تحريره من تبعية المحروقات وجلب تدفق الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر خلال الفترة المعنية بالدراسة.

## 2- حركة الاستثمار بالجزائر للفترة 2002-2014 (بعد قانون 2001)

وخلال هذه الفترة سجلت الجزائر مجموعة من الأرصدة الاستثمارية توزعت بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي بنوعيه الخاص والعام الى جانب الاستثمار المحتلظ وهذا ما توضحه الاحصائيات التالية :

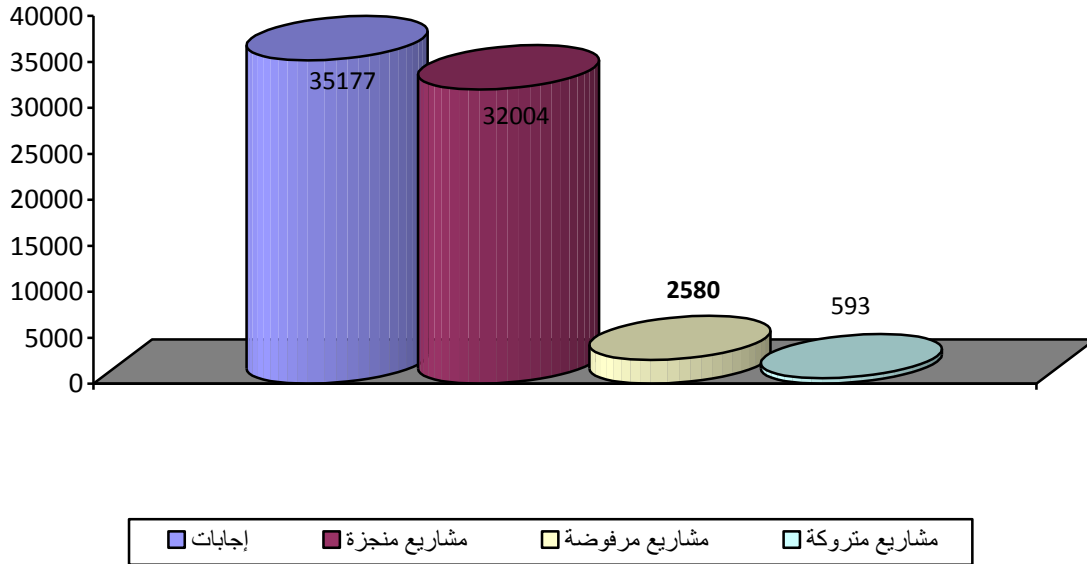
### الجدول رقم 12: احصائيات حول الاستثمار بالجزائر للفترة (2002-2014)

النسبة	مناصب الشغل	النسبة	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة	عدد المشاريع	الحالة القانونية
83,76%	805.908	54,03%	5.604.240	98,21%	57.833	الخاص
11,98%	115.278	35,01%	3.631.213	1,65%	970	العمومي
4,26%	40.995	10,97%	1.137.418	0,14%	85	المحتلظ
100%	962.181	100%	10.372.871	100%	58.888	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2014

غير ان هذه الإحصائيات سجلت في قيد المشاريع المصرح بها، حيث تعرف الجزائر مجموعة من الاحصائيات الخاصة بالاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي والتي تنحصر بين التصريح والانجاز، فقد حصدت الاقتصاد الجزائري انجاز 32004 مشروع استثماري خلال الفترة 2002-2012 ما يعادل 91% من كل المشاريع المقترحة، بينما تم تسجيل 2580 مشروع لم يتم إنجازه ما يعادل 7%، والتخلي عن 593 مشروع والمخطط الموالي يعكس هذه المعطيات

الشكل رقم 17: حجم الاستثمارات بين الإنجاز والتصريح



المصدر: تصريحات وكالة ANDI

ان ما يعكسه الشكل ضعيف جدا كإنجاز مقابل فترة الدراسة 2002-2014، فخلال عشر سنوات يتم انجاز ذلك العدد من المشاريع معظمها موجهة للمؤسسات الصغيرة الحجم والتي لاتعطي دفعا قويا للاقتصاد، فهذا يخلف تباطؤ في حركة النمو الاقتصادي، غير أنه من باب المقارنة بين الماضي والحاضر فيمكن التفاضل بهذه النسبة مقارنة بالاستثمار قبل الإصلاحات. يمكن ادراج تلك الإنجازات في الجدول الموالي:

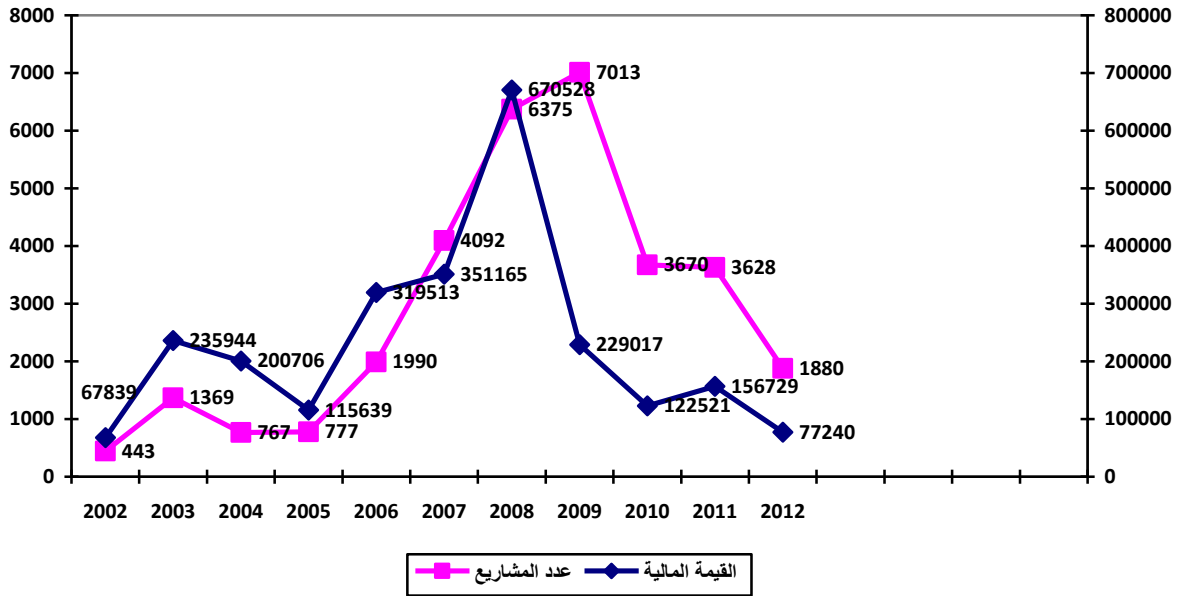
## الجدول رقم 13: عدد المشاريع المنجزة (2002-2014) للاستثمار

السنوات	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بالمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
2002	443	%1	67 839	%3	092 24	%8
2003	369 1	%4	235 944	%9	533 20	%7
2004	767	%2	200 706	%8	446 16	%5
2005	777	%2	115639	%5	581 17	%6
2006	990 1	%6	319513	%13	463 30	%10
2007	092 4	%13	351165	%14	345 51	%17
2008	375 6	%20	670528	%26	812 51	%17
2009	013 7	%22	229017	%9	425 30	%10
2010	670 3	%11	122521	%5	462 23	%8
2011	628 3	%11	156729	%6	806 24	%8
2012	880 1	%6	77240	%3	150 8	%3
<b>المجموع</b>	<b>32004</b>	<b>%100</b>	<b>840 546 2</b>	<b>%100</b>	<b>115 299</b>	

المصدر: وكالة ANDI احصائيات 2014

من خلال الجدول نلاحظ ان عدد المشاريع المنجزة بدا في الارتفاع النسبي الى غاية 2009 حيث سجل اكبر قدر من المشاريع المنجزة و التي قدر عددها 7013 مشروع وبعدها بدا في الانخفاض بشكل محسوس (وصل الى النصف) وهذا يعود الى تخوف المستثمرين من الازمات المالية المتتالية والتي بدأت في أمريكا ثم بعدها الى أوروبا، وتطلب ذلك الإنجاز مبالغ مالية وتم توضيح ذلك على المخطط التالي:

## الشكل رقم 18: المشاريع الاستثمارية المنجزة للفترة 2002-2014



## المصدر: وكالة ANDI احصائيات 2014

المنحنى الأحمر يعبر عن عدد المشاريع / المنحنى الأسود يعبر عن القيم المالية

غير ان عدد المشاريع المنجزة و الأموال المخصصة لهذه الفترة 2002-، 2014 فتعبر على ان عدد المشاريع يسير عكس القيمة المالية للشريحة ،حيث اكبر عدد من المشاريع يتوجه الى الشريحة الأقل من 10 مليون دج و قدر عددها ب 20816 مشروع والعدد الثاني قدر ب 7534 مشروع توجه الى الشريحة المحصورة بين 10-50 مليون دج ويليه 2466 مشروع من نصيب الشريحة المحصورة بين 50-200 مليون دج و اخرها الشريحة الأكثر من 1500 مليون دج و عددها 154 مشروع وهي تتوزع كما يلي:

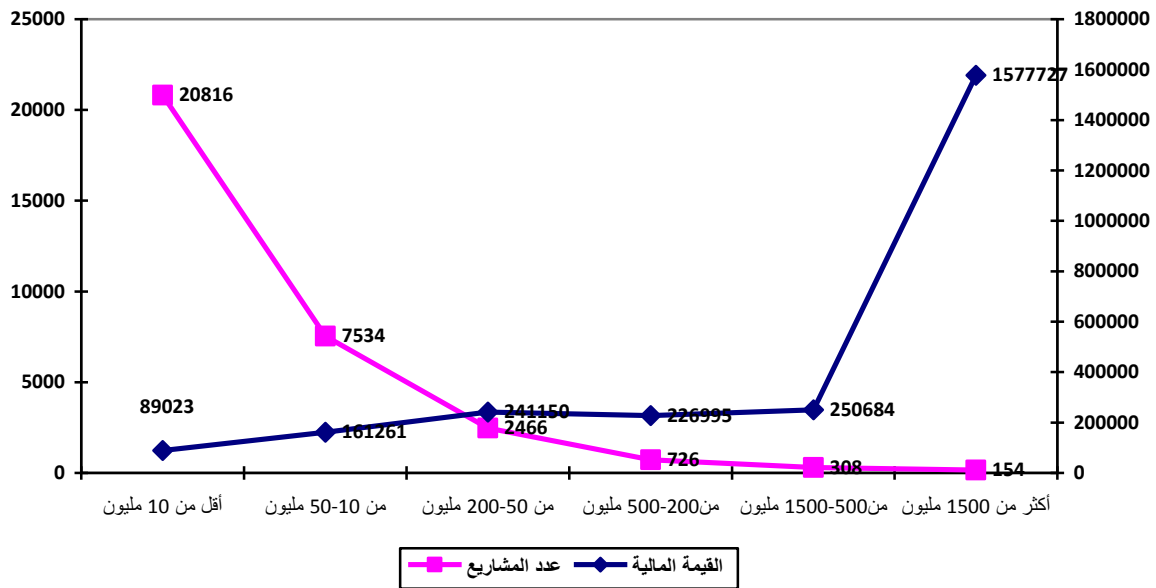
## الجدول رقم 14: توزيع الاستثمارات حسب الشرائح المالية للفترة 2002-2014

مناصب الشغل	%	القيمة بالمليون دينار	%	عدد المشاريع	شريحة المبالغ المالية
37 210	3%	89 023	65%	20 816	أقل من 10 مليون
61 318	6%	161 261	24%	7 534	من 10 إلى 50 مليون
73 469	9%	241 150	8%	2 466	من 50 إلى 200 مليون
56 569	9%	226 995	2%	726	من 200 إلى 500 مليون
31 629	10%	250 684	1%	308	من 500 إلى 1 500 مليون
38 920	62%	1 577 727	0%	154	أكثر من 1 500 مليون
<b>299 115</b>	<b>100%</b>	<b>2 546 840</b>	<b>100%</b>	<b>32 004</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: وكالة تطوير الاستثمار، احصائيات 2014-2002

يمكن اسقاط احصائيات الجدول السابق على الشكل الموالي :

## الشكل رقم 19: توزيع الاستثمارات حسب الشرائح المالية للفترة 2002-2012



المصدر: الوكالة الوطنية ANDI للفترة 2014-2002

من خلال المخطط يظهر جليا توجهات اكبر قدر من المشاريع الاستثمارية و التي شريحتها المالية لايتعدى العشر ملايين ،ومع ارتفاع المبالغ المالية يقل عدد المشاريع .وهذا يعكس ارتفاع حجم المشاريع المصغرة و الصغيرة و المتوسطة،وهي الفترة التي شجعت



الشباب العاطل وخريجي الجامعات على الاقبال على المشاريع الصغيرة كانطلاقة في الاستثمار الخاص .

غير ان في المقابل زيادة الشريحة المالية يقابلها ارتفاع في المبالغ المالية للمشروع. كما يمكن استنتاج اهتمامات المستثمرين و تفضيلهم للمشاريع الجديدة و التوسعية و ذلك على حساب المشاريع الأخرى، ذات الاهتمام الكبير من طرف القطاع العام بعد قرارات الحكومة بإعادة تاهيل بعض القطاعات الصناعية للإنتاج الاستراتيجي.

### 3-التوزيع الجغرافي للاستثمارات بالجزائر:

توزعت الاستثمارات المنجزة عبر القطر الوطني بنسب متفاوتة بين مناطق الوطن حيث تركزت معظمها في المناطق الشمالية و هذا ما يوضحه الجدول التالي

### الجدول رقم 15: توزيع الجغرافي للاستثمارات بالجزائر للفترة 2002-2014

المنطقة	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%
شمال وسط	13157	41%	1035564	42%
شمال غرب	3804	12%	735342	30%
شمال شرق	4723	14%	342756	13%
الهضاب العليا غرب	931	3%	31520	1%
الهضاب العليا وسط	1369	4%	105653	4%
الهضاب العليا شرق	3317	11%	134273	5%
بنسب جنوب غرب	942	3%	41388	2%
جنوب شرق	3617	11%	108515	4%
الجنوب الكبير	144	0%	11829	0%
<b>المجموع</b>	<b>32004</b>	<b>100%</b>	<b>2546840</b>	<b>100%</b>

المصدر: وكالة ANDI احصائيات 2014

من خلال الجدول، يتضح ان معظم الاستثمارات تتمركز في الشمال (الشمال الشرقي، الشمال الغربي، شمال الوسط)، حيث سجلت نسبة قدرت ب67% من عدد المشاريع الاستثمارية ، وهذا نظرا لتوفر عناصر الجاذبية للاستثمار بانواعه (الاستثمارات الأجنبية

المباشرة و الاستثمارات المحلية الخاصة و العمومية). في حين ان المناطق الأخرى كالهضاب العليا الشرقية و الجنوب الغربي تاتي في وضعية وسيطة بنسبة 11% لكل منهما من حيث المشاريع المنجزة.

أما المناطق الأخرى التي كانت فيما مضى متخلفة عن هذا الركب بدأت فيما بعد تظهر وتبرز وهذا بفضل الجهود المبذولة والمتواصلة من طرف السلطات العمومية و ذلك بتوفير البنى التحتية والمعدات اللازمة لذلك، إضافة إلى تقديم تدابير تحفيزية لإعادة التوازن الإقليمي والإقتصادي.

## 2- واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر خلال فترة الإصلاحات :

سجلت الجزائر تدفقا محتثما خلال الفترة (1986-1989) حيث وصل إلى 13 مليار دولار أمريكي كأقصى حد له وهي الفترة التي اشتدت فيها حدة الأزمة الاقتصادية بالجزائر أما الفترة (1990-1992) فتأرجحت بين 40 مليار دولار أمريكي لسنة 1990 ووصلت إلى 80 مليار دولار أمريكي سنة 1991 غير أنها رجعت إلى التدهور من جديد حيث أنهاالثلث سنوات متتابعة 1993-1994، 1995 لم تعرف الجزائر أي تدفق لراس المال الأجنبي (0.0) دولار أمريكي وهي الفترة التي بدا فيها غياب الاستقرار الأمني، و النقدي مما اثر على الوجود الأجنبي في الجزائر و بالخاص في التوجه للاستثمار في القطاعات خارج قطاع المحروقات اين كانت ولازالت الجزائر بحاجة ماسة اليه، رغم ان قانون النقد والقرض 90-10 أعطى الضوء الأخضر لراس المال الأجنبي بالدخول إلى الجزائر من اجل الاستثمار بحيثعرفت المؤسسات المحلية حالة الشلل التام والعجز عن العودة إلى الإنتاجوالاستثمار وكانت من ابرز الإصلاحات التي شرطها صندوق النقد الدولي هو فتح الباب أمامالمستثمر الأجنبي حيث نصت المادة 183 من قانون النقد والقرض 90-10 على انه "يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية " كما ألغى مجموع الأحكام السابقة المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية 51/، 49/ وفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية

الاقتصاد الجزائري<sup>1</sup>. كما أعطى قانون الاستثمار لسنة 1993 الحرية التامة في الدخول في أي مشروع استثماري عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة و بكل وضوح وسهولة و تم وضع وكالة APSI لترقيته ودعم ومتابعة الاستثمارات التي تأخذ من المستثمر تصريح بالمشروع فقط .

و من النقاط التحفيزية الأخرى التي وجهت إلى المستثمر الأجنبي هو عدم التمييز بين المستثمر المحلي و الأجنبي، مع إمكانية اللجوء إلى سلطة غير جزائرية لفك النزاع بين الطرفين. وكانت كلها عوامل تشجيع على الانفتاح على العالم الخارجي (الانفتاح الاقتصادي).

اذن بعد قانون الاستثمار 1993 ظهرت حركة و تطور على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما يظهرها الجدول التالي :

الجدول رقم 16: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر /مليون دولار

1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
270,0	260,0	606,6	291,6	280,1	1 107,9	1 065,0	638,0	882,0
2005	2006		2007	2008	2009	2010	2011	2012
1 145,0	1 795,4		1 661,8	2 632,1	2 746,2	2 300,2	2 580,0	3 052,3
2013	2014							
2 661,1	1 488,0							

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع واضحا بدءا من سنة 1996 حيث سجل 270 مليون دولار أمريكي ليصل بعدها إلى 2300.2 مليون دولار أمريكي سنة 2010 مرتفعا بعدها إلى مبلغ 2580.0 مليون دولار أمريكي سنة و هذا الارتفاع كان منذ رافق صدور قانون

1- كمال مرداوي "الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع السياسات تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر" مقال جامعة مشوري ، قسنطينة سنة 2007 ص 7

03/01 الذي حمل في طياته حوافز وضمانات للمستثمرين ،زيادة على ذلك بيع رخصة الهاتف النقال لشركة اوراسكوم المصرية (2001/07/21)الاستثمار الأجنبي المباشر .  
وتواصل الارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر حيث سجل 3052 مليون دولار أمريكي سنة 2012، لكن بعدها تراجع ذلك التدفق وهذا راجع لتطبيق قاعدة 51/49،الى جانب التأكيد على شرط عدم إمكانية استرجاع المستثمر الأجنبي لراسماله الا بعد 25 سنة من النشاط و الغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار سنة 2013 و 2014 رجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الانخفاض حيث سجل 1488.0 و 2661.1 مليون دولار أمريكي على التوالي .

كما كان للزمات العالمية والاقتصادية العالمية التي ضربت أمريكا والعالم الأوروبيتاثيرا واضحا على رؤوس الأموال الأجنبية .

فإذا ماتم مقارنة الاستثمارات لمرحلة ما قبل الإصلاحات بالاستثمارات الأجنبية للفترة بعد الإصلاحاتنرى أنها بعد الثانية عرفت انتعاشا واضحا ،ويرجع ذلك إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في عدة قطاعات خارج قطاع المحروقات،خاصة تلك التي تعتمد على تلبية الطلب المحلي تمثلت في توفير السلع الاستهلاكية سواء غذائية أو صناعية إلى جانب اتساع حجم السوق العقاري اين فتحت الجزائر بابا للاستثمار في قطاع البناء وقطاع الخدمات ، و كان للمستثمر الأجنبي دورا فيها هذا إلى جانب السياسة المالية و الجبائية التي أخذت قطاع الاستثمار بعين الاعتبار بمنح عدة امتيازات كانت ايجابية على الاستثمار الأجنبي المباشر ، مع انتهاء الجزائر نهجا أخرا و هو عقد عدة اتفاقات مع الدول الأجنبية والدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي ،وضع منطقة حرة ، المحاولات المستمرة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة .

و جهة أخرى ازدياد حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعبر عن الاستثمار المحلي،كان دافعا قويا لازدياد تدفق الاستثمار الأجنبي لمباشر في الجزائر وذلك لان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر الاستثمار المحلي محدد رئيسي لنموها.

وما رفع أكثر من معنويات المستثمر الأجنبي أكثر هو مرسوم 06-08 المؤرخ في 5جويلية 2006 الذي نص على إعادة تهيئة مسار منح المزايا و تسييرها لمطابقته

للممارسات الدولية في هذا المجال، ثم تقليص مدة معالجة الملفات الخاصة بالاستثمار، و حماية حقوق المستثمرين الذين لديهم الحق في الطعن لدى اللجنة المخصصة لهذا الغرض،] الاعفاء من الحقوق الجمركية المتعلقة بالسلع المستوردة ، التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار ، و الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع و الاعفاء من دفع حقوق نقل الملكية عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في اطار الاستثمار المعني ]، ثم تسوية مسألة العقار الذي كان يقف كعائق امام ترقية الاستثمار . الى تخفيض قيمة الضريبة على أرباح الشركات من 30٪ الى 15٪ و هذا في حالة ما قام هذا المستثمر بإعادة استثمار أرباحه داخل الجزائر و عدم تحويلها الى الدولة الام.

كما خلق انعقاد مؤتمر افريل 2002 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 16 في جوهانزبورق التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة ،خلق التفاتة واسعة في الجزائر نحو التوجه الى فتح باب الاستثمار لخلق التنمية المستدامة في الجزائر ،وذلك بالترويج للمشاريع التنموية المراد تحقيقها و ذلك لان هذه البرامج ذات استراتيجية طويلة المدى و اهداف محلية .

وكان لعملية الترويج للاستثمار في الجزائر دورا كبيرا حيث ثم ذلك عن طريق رئيس الجمهورية من خلال زيارته لدول العالم والتعريف بالجزائر والاقتصاد الجزائري و بقانون الاستثمار في الجزائر، ففي مجال الاتفاقيات ، قامت الجزائر بالتوقيع على 38 اتفاقية تنائيه لحماية و ترقية الاستثمار للفترة (1990-2004) و 21 اتفاقية ثنائية تهدف إلى تجنب الازدواج الضريبي ومجموعة من المعاهدات والاتفاقيات المتعددة الأطراف . وذهبت الجزائر فيما بعد الى اعتماد عدة تدابير لتسهيل الاستثمار وهذا راجع إلى خلق هيئة المجلس الاقتصادي الوطني إلى جانب وكالة تطوير الاستثمار، هذه الهيئات التي لعبت دورا كبيرا في تنشيط شركة الاستثمار بكل أنواعه .

كما كان لانطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي دورا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،حيث بلغ حجم الاستثمارات المصرح بها لدى الوكالة 410 مشروع بقيمة مالية قدرت بـ809059 مليون دينار جزائري. وهذا للفترة الممتدة بين [2002-2014].

## المطلب الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة 2002-2014

**1-التوزيع القطاعي:** لم تتغير نظرة المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر، حيث تتجه انظارهم نحو المشاريع ذات العائد الكبير، والتي تتمثل في قطاع المحروقات والقطاع الصناعي، الذي حصد أكبر قدر من المشاريع الاستثمارية وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

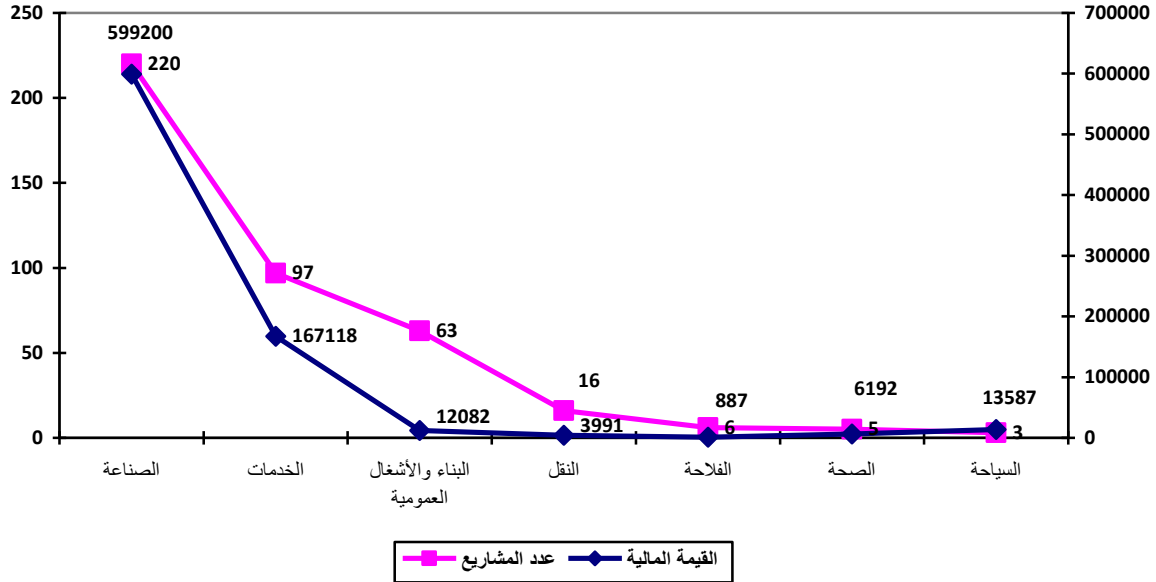
**الجدول رقم 17: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر للفترة 2002-2014**

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار
الصناعة	220	56%	599200
الخدمات	97	23%	167118
الأشغال العمومية والبناء	63	15%	12082
النقل	16	4%	3991
الزراعة	6	1%	887
الصحة	5	1%	6192
السياحة	3	1%	13587
<b>المجموع</b>	<b>410</b>	<b>100%</b>	<b>803057</b>

**المصدر:** الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار، احصائيات (2002-2014)

من خلال الجدول يتضح جليا اهتمام المستثمر الأجنبي بقطاع الصناعة الذي سجل 220 مشروع بقيمة مالية قدرت بـ 599200 مليون دينار جزائري ما يعبر عن نسبة 56% من مجموع المشاريع الاستثمارية المباشرة، ويليه قطاع الخدمات يحوز على 97 مشروع بقيمة مالية قدرها 167118 مليون دينار جزائري اما المرتبة الثالثة تشترك فيها كل من مشاريع البناء و الهيدروليك بـ 63 مشروع قيمه مالية تقدر بـ 12082 ما يعبر عنها بنسبة 15% من مجموع المشاريع ،المرتبة الرابعة من نصيب النقل بـ 16 مشروعا ونسبة 4% من عدد المشاريع و قيمة مالية تقدر بـ 3991. اما كل من الزراعة و الصحة و السياحة لم تتعدى نسبة 1% رغم القيم المالية المتفاوتة بينهم. ويمكن اسقاطها على المخطط التالي:

## الشكل رقم 20: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر 2002-2014



المصدر: الوكالة الوطنية ANDI (2002-2014)

فرغم حاجة الاقتصاد الجزائري الى الاهتمام بكل من قطاع الزراعة و السياحة باعتبارها قطاعات حية الا انها لازالت تأتي في ذيل الاهتمام بها، مع ان الجزائر تمتلك أراضي شاسعة يمكن استغلالها في المجال الزراعي، و خلق الثروة الى جانب القطاع السياحي المهمش و الجزائر تمتلك أماكن سياحية تعتبر كنوز غابرة لم يتم التنقيب عنها بعد، وهذا يرجع الى استراتيجيات الحكومة في توجيه الاستثمارات.

وللفترة (2001-2008)، قدم المرصد الأورو متوسطي احصائيات عديدة حول

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات التالية :

### -قطاع الصناعة:

1-صناعة السيارات: مصنع رونوبوهران

2-شركة هيونداي

3-شركة سايبا saipa الايرانية وفتحها لمكتب تمثيلي لتغطية السوق المغربية

4-صناعة الاسمنت من خلال شركة اوراسكوم المصرية بعد قطاع الاتصالات.

**-الصناعات الغذائية:**

- 1-شركة دانون
- 2-شركة Nestle et le groupe zahafبفتح اول مصنع لانتاج المياه المعبأة في قاروراتفي المغرب العربي.
- 3-صناعة مواد التنظيف من طرف هانكل الألماني في شراكة مع شركة جزائرية

**-البنوك وشركات التأمين:**

- 1-بنك باريباس وفتح 13 فرعا في الغرب الجزائري
- 2-بنك الخليج العربي
- 3-بنك سوسيتي جنرال الفرنسي
- 4-بنك البركة الإسلامي توسيع فروعه
- 5-فرع للبنك الإنجليزي فالعاصمة HSBC

**-قطاع البناء والاشغال العمومية:**

- 1-شركة الامارات الدولية
- 2-مشروع مشترك بين DPW الاماراتية و ميناء الجزائر لاعادة تاهيل و توسيع محطة الحاويات الرئيسية لميناء الجزائر و توسيع ميناء جنجن.

**-الكيمياء و البلاستيك:**

- 1-مشروع مشترك بين سوناطراك الجزائر وشركة اسبانية FRTIBERIA لبناء مصنع للامونيا في ارزيو.
- 2-مشروع مشترك بين شركة سوناطراك ومجموعة سهيل القابضة العمانية من اجل انجاز مصنع الاسمنت العالمي بارزيو18.

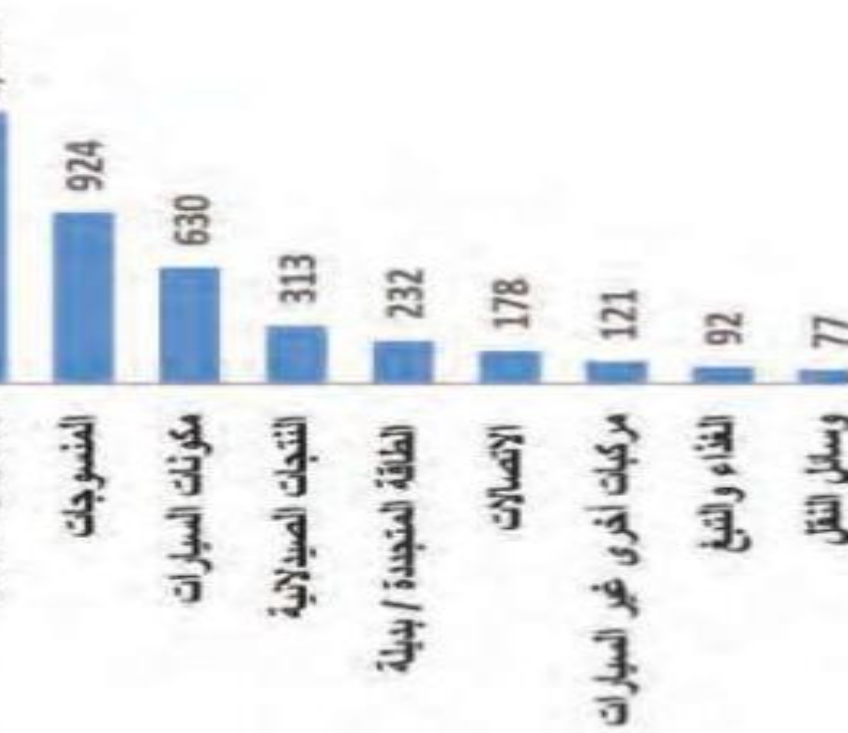
اما احصائيات (2012-2016) أعطت ارتفاع حصيلة الاستثمارات في القطاعات التالية حسب ما يوضحه المخطط الموالي:

---

1- المركز الوطني للاعلام الالي و الإحصاء للجمارك



## الشكل رقم 21: تطور المشاريع الاستثمارية حسب اهم 10 قطاعات ما بين 2012-2014



المصدر : المركز الوطني للاعلام الالي والاحصاء

من خلال المخطط يتضح ان عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة توجه بالدرجة الأولى الى العقارات ، وهذا حسب استراتيجية الدولة في محاربة مشكل السكن وهو احدى محاور المخطط الخماسي(2010-2014) ، اما المرتبة الثانية فكانت من نصيب المشاريع الاستثمارية الموهبة لقطاع بناء و مود البناء وقد ازداد الاهتمام بمصانع الاسمنت لتلبية متطلبات المشاريع الانجازية في مجال العقارات ،ويليه الاهتمام بالمنسوجات الذي يدخل في قطاع الصناعة ،الذي يرتفع عدد مشاريعه عن عدد مشاريع مكونات السيارات والمنتجات

الصيدلانية، كما يظهر الاهتمام بقطاع ناشئ و هو قطاع الطاقات المتجددة و الاتصالات ثم قطاعات أخرى.

## 2-التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر 2008-2014

سوف نتعرض لاهم الشركات المستثمرة في الجزائر من خلال الجول الموالي:

### الجدول رقم 18: اهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر:

الترتيب	الدولة المستثمرة	عددالشركات	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	النسبة
1	الامارات العربية	25	26	15.285	22.5%
2	اسبانيا	20	24	7.860	11%
3	فرنسا	62	81	5.950	8.5%
4	فيتنام	2	2	4.743	7%
5	سويسرا	7	12	4.538	6.7%
6	مصر	9	11	4.178	6.1%
7	المملكة المتحدة	18	24	3.738	5.5%
8	و.م.ا	31	34	3.903	4.9%
9	الصين	12	12	2.658	2.658%
10	لوكسومبرغ	1	1	2.447	3.6%

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير الاستثمار 2014

### المبحث الثاني: الاستثمار المحلي بالجزائر للفترة 1970-2014

عرف الاقتصاد الجزائري سيرورة مهمة من طرف الاستثمار المحلي، غلب عليه طابع الاستثمار الحكومي او القطاع العام و هذا في ظل النظام الاشتراكي، لكن مع تغير الوضع السياسي تغير أيضا الوضع الاقتصادي وفتح المجال اما الاستثمار المحلي الخاص، وكان لهذه الاستثمارات المحلية نتائج إيجابية على الاقتصاد الوطني سوف نلمسها من خلال هذه الدراسة.

### المطلب الأول: الاستثمار المحلي قبل الإصلاحات

في الوقت الذي كان المستثمر الأجنبي مستاء من عملية الاستثمار في الجزائر كان الاستثمار المحلي يعرف تطورا ملحوظا خاصة الاستثمارات العمومية بعد 1970 لأنها الفترة التي عرفت فيها الجزائر.

عملية تأميم المزارع التي كانت تعتبر أملاك المعمرين ووحدات صناعية ومنه تم إقامة شركات وطنية كشركة الكهرباء والغاز ديوان الحبوب، الديوان الوطني للصيد .  
فقد حصدت الاستثمارات العمومية للفترة (1973-1974) ما يفوق 23% من مجموع الاستثمارات آنذاك كما وصلت إلى نسبة 11% للفترة ما بين (1974-1977)<sup>1</sup> وقد عبرت عن الاستثمارات المحلية وعلى رأسها الاستثمارات العمومية في الاقتصاد الجزائري من خلال المخططات التنموية الصادرة عن السلطة المركزية والتي خصصت لها السلطات الجزائرية آنذاك مبالغ ضخمة و الهدف منها هو خلق التنمية الاقتصادية ذات قاعدة متينة ، وإثراء السوق الداخلي من خلال خلق جهاز إنتاجي متنوع .

#### الجدول رقم 19: حجم الاستثمارات المحلية بالجزائر للفترة 1970-1973 مليون دينار

السنة	1970	1971	1972	1973
حجم الاستثمارات المحلية	8751.60	8887.10	10441.10	13940.50

المصدر: المجلس الوطني للاستثمار

وقد بلغ حجم الاستثمار العمومي في المخطط الرباعي الأول (1970-1973) ( 27.75 مليار دينار جزائري و كانت من نتائجه المحققة تحقيق الأهداف التالية<sup>2</sup> :

- تحقيق معدل نمو سنوي قدر ب9% من الناتج المحلي الخام .
- تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم و إنشاء الصناعة و مع إرتفاع أسعار البترول وتحقيق الجزائر جباية مميزة تم تخصيص 110 مليار دينار جزائري من المخطط

1-Ahcene Ammarouche «liberalisation économique et problème de la transition en Algerie» these de doctorat en sciences économiques, université lumière ,France,2004,p137

2-عبد الله يلوناس "الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004-2005، ص 31 .

الرباعي (1974-1977) الثاني لدعم الاستثمارات العمومية و ذلك من اجل الرفع و التوسيع من عجلة الإنتاج لخلق تنمية عبر كل التراب الجزائري ومنه دعم الاستقلال الاقتصادي هذا إلى جانب محاولة الرفع من الناتج المحلي الإجمالي من 10% و الوصول إلى 40% كهدف سنوي<sup>1</sup>.

#### الجدول رقم 20: الاستثمار المحلي للفترة (1974-1977) بالمليون دينار جزائري

السنة	1974	1975	1976	1977
حجم الاستثمارات المحلية	22075.21	27837.60	31926.50	40814.00

المصدر: المجلس الوطني للاستثمار

و قد استطاع أن يصل الاستثمار المحلي (الحكومي) إلى نسبة 46% في سنة (78-79)<sup>2</sup>.

#### الجدول رقم 21: الاستثمار المحلي للفترة 1978-1979 بالمليون دينار

السنة	1978	1979
حجم الاستثمارات المحلية	54621.70	54431.30

المصدر: المجلس الوطني للاستثمار

وهذه الفترة سميت بالمخطط التكميلي و أيضا المرحلة الإنتقالية لمخطط الرباعي الثاني إلى الخماسي الأول ولكن سرعان ما اختفى ذلك الاهتمام بالاستثمارات العمومية الضخمة وذلك لعدم تحقيق هذه الاستثمارات للناتج المستهدفة خلال فترة الثمانينات ، ومالت الجزائر إلى الاستيراد من خلال "برنامج ضد الندرة " الذي دفع بالاستثمارات العمومية وحالة التشغيل إلى التدهور<sup>3</sup> ومهد لحلول المخطط الخماسي الأول الذي حول الأنظار إلى الاستثمار الأجنبي 1980-1984. نحو الهياكل القاعدية والبناء والصناعات

1- وليد عبد الحميد عابد "الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الأنفاق الحكومي ، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسب العصرية للطباعة و النشر، بيروت 2010 ص211.

2- محمد بلقاسم " سياسة التمويل والتنمية وإعادة تنظيمها في الجزائر " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، 1991، ص246

3- عبد الله بن عبادة "التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية و سياسية المخصصة في البلدان العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان ص358.

الخفيفة بمبالغ قدرت ب 400.60مليار دينار جزائري<sup>1</sup> (يمكن الإشارة إلى توزيعها في مبحث قادم).

كما ذكرنا سابقا المخطط الذي جاء بالجديد للاقتصاد الوطني والذي تم تجسيده في إعادة هيكلة المؤسسات، المتمثل في تجزئة المؤسسة العمومية الكبيرة الحجم إلى مؤسسات متدرجة بين المتوسطة والصغيرة وتوزيع النشاطات بين إنتاجية واستثمارية وتسويقية بحيث وصل حجم المؤسسات سنة 1980 إلى 504 مؤسسة ولأئمة ثم وصل إلى 1079 مؤسسة بلدية .

و رافق هذا الانفتاح عدة إجراءات لتحقيق الاستقلالية المالية (التطهير المالي) غير أن هذه الهيكلة كانت سلبية في تلك الفترة كما مستأعادة الهيكلة الجهاز المالي أيضا رغبة في فعالية البنوك وتعبئة الادخار<sup>2</sup> والتي تلعب دورا في تمويل الاستثمار.

ومن نتائج هذه الفترة هو الانخفاض الواضح في الاستثمار حيث سجل 35.7 / سنة 1984 ومع تسجيل هبوط في النمو الاقتصادي من 7 / سنة 1979 إلى معدل 4.3 / خلال 1984-1980.

فيما يلي يمكن إعطاء لاهداف المخططات التنموية كمايلي:

-[1973-1970]:المخطط الرباعي الأول و من أهدافه :

-الشروع في تنفيذ برنامج التصنيع وبلغت مخصصاته المالية 30مليار دينار جزائري .

-[1974-1977]:المخطط الرباعي الثاني و من أهدافه :

- تثمين الموارد الطبيعية

-تكبير النسيج الصناعي

-تكامل قطاعات الاقتصاد

-تحسين تقنيات التخطيط ، وبلغت مخصصاته المالية 100مليار دج

1- محمد بلقاسم «سياسة تخطيط التنمية في الجزائر» ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، 1999، ص97  
2- Goumiri Mourad «l'offre de monnaie en Algérie», ENAG Edition Alger ,1993,p31

-[1984-1980]:المخطط الخماسي الأول ومن أهدافه :

-إقرار التوازنات الاقتصادية.

-إعادة تنظيم المؤسسات

-ضمان مردودية الإمكانيات.

-تعميم التخطيط السنوي.

-استعمال أدوات الضبط وترتيب الأولويات، وبلغت مخصصاته المالية 250مليار

دينار جزائري.

**المطلب الثاني: واقع الاستثمار المحلي بالجزائر في ظل الإصلاحات:**

كان لوقوع الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 تأثيرا سلبيا واضحا على الاقتصاد الجزائري وعلى الاستثمارات المحلية (عمومية و خاصة) خاصة، نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات وانخفاضا فادحا أدى إلى استنفاد كل المدخرات المحلية والإيرادات الموجودة بالخبزينة والتي كانت العصب الذي يغذي الاستثمارات المحلية والنتيجة إفلاس مجموعة كبيرة بالمشاريع الاستثمارية العمومية وتحولها إلى مشاريع خاصة بداية من سنة 1989 إلى 1998 كمرحلة أولى، والمرحلة الثانية بدأت 1999 وتلتها مرحلة ثالثة وهي مرحلة الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو (2001-2014) وهذا ما سنحاول دراسته في ما يلي :

**2-2-1- الاستثمار المحلي بالجزائر للفترة 1985-1989:**

عرف الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة أحجاما متفاوتة للاستثمارات المحلية (عمومية وخاصة) حيث سجل 99333.30 مليون دينار جزائري سنة 1986 سرعان ما سجلت تناقصا في سنة 1987 حين بلغ 93880.20 مليون دينار جزائري وعرف ارتفاعا طفيفا سنة 1988 حيث سجل 98040.20 مليون دولار<sup>1</sup>.

1-الديوان الوطني للإحصاء

## جدول رقم 22: الاستثمارات المحلية للفترة 1985/1989

السنة	1985	1986	1987	1988	1989
حجم الاستثمارات المحلية	96765.40	99333.30	93880.20	98040.20	128766.00

المصدر:- المجلس الوطني للاستثمار

النظر إلى الأرقام المسجلة في الجدول نلاحظ وجود تفاوت طفيف بين الاستثمار المحلي، فلم يسجل ارتفاعا ظاهرا وذلك راجع للمرحلة التي برزت فيها الأزمة ، التي كان سببها انخفاض أسعار البترول و استنفاد موارد الخزينة ، وظهور العجز الواضح في الميزانية ، والانعدام الشبه التام للمدخرات المحلية لان الاقتصاد الجزائري يعرف إدمانا تاما على المحروقات خاصة بعد العزوف عن الصناعات الثقيلة و الارتفاع الفادح في الواردات خاصة الاستهلاكية منها في السلع الوسيطة الداخلية في عملية الإنتاج.

رغم أن هذه الفترة كانت تعبر عن المخطط الخماسي الأول ،الذي تم من خلاله إعادة هيكلة القطاع الصناعي عن طريق تقسيم وتجزئة المؤسسات الصناعية العمومية إلى وحدات بكل حجما<sup>1</sup> ، وهي الفترة التي فتحت منها الجزائر باب التمويل الخارجي عن طريق الفروض ، وكان أول قرض سنة 1980.

فإذا تمت مقارنة فترة المخطط الخماسي الأول بالمخطط الخماسي الثاني ، يرى أن هناك فرق كبير بين الفترتين فالأولى عرفت ارتفاعا في حجم الاستثمارات إلى أكثر من 156 مليار دينار جزائري<sup>2</sup> وذلك راجع لارتفاع أسعار المحروقات ، و معظم هذه الاستثمارات ، كانت استثمارات عمومية كبيرة مما كان له وقعا على التنمية الاقتصادية والتوفير الكبير لمناصب الشغل عكس المخطط الخماسي الثاني الذي لم تكن نتائجه في المستوى حيث تم تسجيل زيادة في تكاليف المشروع و تاخذي الانجاز<sup>3</sup> و ساد الجفاف على الاستثمار الخاص عبر فترة المخطط الخماسي الثاني تميز بانخفاض حجم الاستثمارات العمومية وتوقفها وهذا راجع بطبيعة الحال ليس فقط لانخفاض أسعار البترول

1- بوعشة مبارك " الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارات "المؤتمر الدولي ، جامعة سطيف 10،11،12مارس 2013ص2

2- بوعشة مبارك مرجع سبق ذكره

3- احمد زوزي " تجزئة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر

بل للدراسة الخاطئة للمشاريع، بحيث يهمل فيها الأخذ بعين الاعتبار لعناصر الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة، هذا إلى جانب انعدام التنسيق بين المؤسسات وعدم التحضير الجيد للمشروع وجعل المؤسسات تتحمل تكاليف إضافية في تهيئة المناطق وتوفير المنشآت الأساسية، كذلك ارتفاع التكاليف والتأخر الكبير في الانجاز أدبالي انخفاض المردودية الاقتصادية للمشاريع الاقتصادية بشكل واضح.<sup>1</sup>

## 2-2-2- واقع الاستثمار المحلي للفترة 1990-1999:

عرفت هذه الفترة تزايدا في حجم الاستثمارات المحلية حيث كان في سنة 1990 يدور حجم الاستثمار المحلي حول 160217.00 مليون دينار جزائري، انتقل بعدها إلى 266733.90 سنة 1991، وواصل في الارتفاع حيث سجل سنة 1992 مبلغا قدره 319811.10 مليون دينار جزائري منتقلا إلى 33620.00 مليون دينار جزائري سنة 1993، تم إلى 467941.20 دينار جزائري سنة 1994 وبقي في تصاعد حيث سجل 633031.40 سنة 1995، وبعدها إلى 6446410.10 مليون دينار سنة 1996، وكان التغير طفيف بين هذه السنوات، حيث وصل إلى 647450.00 مليون دينار سنة 1997 و 773955.10 مليون دينار جزائري سنة 1998 وبعدها انتقل إلى 849951.40 مليون دينار جزائري سنة 1999.

## الجدول رقم 23: الاستثمارات المحلية للفترة (1990-1999)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الاستثمارات المحلية	160217.00	266733.90	319811.10	336203.00	467941.20	633031.40	644641.40
				1997	1998	1999	
				647459.00	773955.80	849951.40	

المصدر: المجلس الوطني للاستثمار

1- بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره



حالات الزيادة المستقرة في تلك الفترة يعود سببها إلى دخول قانون النقد والقرض حيز التطبيقات أو بداية الإصلاحات التي طالبت بالانتقال إلى الاقتصاد الحر القائم على الاستثمار الخاص .

وقد تزامن ذلك مع هيكلة عددا من المؤسسات العمومية و تصنيفها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

هذا إلى جانب إعطاء الحرية للمستثمرين بالاستثمار في مختلف المشاريع وتعزيز دور الجهاز المصرفي وبإصلاحه لعب دورا فعالا في زيادة حركة الاستثمار، وكان صدور المرسوم التشريعي الخاص لترقية الاستثمار (المرسوم التشريعي 12-93 الصادر في 15 أكتوبر 1993) أداء ايجابيا حيث عمل على تسهيل الآليات المتعلقة بالاستثمار المحلي والأجنبي عن طريق تخفيف الإجراءات المرافقة و تقديم حوافز جمر كية و ضريبية .

وكان أيضا لبرنامج الاستقرار الاقتصادي الأول (1 أبريل 1994، 31 مارس 1995) الذي ركز كثيرا على التحكم وتسيير الطلب المحلي بالاعتماد على سياسات اقتصادية (السياسة النقدية والسياسة المالية) دورا في محاولة زيادة عدد المشاريع الاستثمارية، و من بين الأهداف الرئيسية لبرنامج الاستقرار الاقتصادي والذي ركز كثيرا على المؤشرات الكلية الاقتصادية من محاولة تقليص عجز الميزانية العمومية عن طريق الضغط على النفقات العمومية ( النفقات التسييرية والنفقات التجهيزية ) كالتركيز على الأجور للتوظيف العمومي و ذلك باللجوء إلى منع الارتفاع في الأجور و الالتفات أيضا إلى نفقات التجهيز لمحاولة تقليصها و التركيز من الجانب الآخر على التحصيل الضريبي و هذا باللجوء إلى رفع قيمة الضريبة من اجل زيادة محاصيل الخزينة ، وبهذا توجه كل اهتمامها للإنفاق على المشاريع الاستثمارية .

وكانت هذه الفترة صعبة جدا و رغم ذلك و بهذه الإجراءات استطاعت الجزائر أن تغير من حجم التدهور في النمو الاقتصادي حيث وصل معدل نمو الناتج المحلي -0.2% أثناء فترة البرنامج، بينما كان معدلته -2% سنة 1993<sup>1</sup> إلى جانب تسجيل معدل تضخم

1- بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره

29% إلى جانب انخفاض العجز في الميزانية و نفقات و ارتفاع الاحتياط الصرف من العملات الأجنبية ( 2.64 مليار دولار أمريكي سنة 1994).

وبعد هذا البرنامج جاء برنامج صندوق النقد الدولي في الجزائر الذي نص على مستوى الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات العمومية 5.5% من الناتج المحلي للفترة ( 98/97-95/94 )<sup>1</sup>.

### 2-2-3- الاستثمار المحلي خلال الفترة (2001-2014):

يتم تقسيم الدراسة لهذه المرحلة حسب ما يلي:

#### 1- الاستثمار المحلي في فترة الانتعاش (2001-2004)

تميل معظم الدول إلى استخدام السياسة المالية لتحسين وضعية الدخل الوطني، وذلك عن طريق زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب في حالة الكساد أو التراجع الاقتصادي أو العكس في حالة الازدهار الاقتصادي.

وبعد الارتفاع بأسعار البترول إبتداء من 1999 رصدت الجزائر بحبوة مالية، أدت إلى تحسين الوضع في المؤشرات الاقتصادية الكلية والدفع بعجلة التنمية وذلك عن طريق رسم خطة تنموية معتمدة على زيادة الاتفاق العام، ثم تنفيذها على مراحل ، بدأت المرحلة الأولى (2001-2004). سجلت فيها المشاريع الاستثمارية المحلية نتائج مرضية.

#### الجدول رقم 24: الاستثمارات المحلية للفترة 2001-2004

السنة	2001	2002	2003	2004
حجم الاستثمار المحلي مليار دينار	1134601.90	1386382.4	1593589.00	2048195.40

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

يظهر اهتمام الجزائر بالاستثمار المحلي حيث خصصت له خلال فترة الانتعاش الاقتصادي (2001-2004) غلاف مالي قدره 525 مليار دينار ، وهذه الفترة كانت فترة

1- عبد المجيد «مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية وتقييمية» ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 293.

التركيز على فعالية الانفاق ، حيث أن الانفاق الاستثماري لوحده سجل ارتفاعا ب 6مليار دينار سنة 12002، إما الاستهلاك الإجمالي من الغلاف المالي المخصص لهذه الفترة قدر ب 380مليار دينار جزائري<sup>2</sup>.

وقد كان من أهداف هذه الفترة ترقية الاستثمار والشراكة والخصوصية، (الشراكة مع الاتحاد الأوروبي) <sup>3</sup>.

وكانت هذه الخطة الانعاشية للاقتصاد (2001-2014) ما هي إلا إتباعا لتوجهات الفكر الكينزي، الذي طالب بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الاعتماد على الانفاق الحكومي لتجسيد الطلب الفعال، لخلق التوازن الاقتصادي، عن طريق تمويل الاستثمار المحلي<sup>4</sup>.

## 2- الاستثمار المحلي خلال فترة دعم النمو (2005-2009)

هي الخطة الخماسية الثانية، المكتملة لسياسة الانتعاش الاقتصادي و مستفيدة من ارتفاع أسعار المحروقات سنة 2004 (بلغت 38.8 دولار للبرميل ) والاستقرار السياسي مما رفع من حجم الاستثمارات خاصة المحلية من كافة القطاعات الإنتاجية، حيث عمدت للجزائر على التنمية و زيادة حجم الاستثمارات المحلية ، حيث ركزت في خطتها الثانية إلى مواصلة سياسة الاتفاق التوسعية لدعم النمو الاقتصادي مستفيدة من عائدات المحروقات .

## 3- الاستثمار المحلي خلال (2009-2014):

سميت هذه المرحلة بتوطيد النمو الهادف لتعزيز التنمية الشاملة وقد وصل المبلغ المخصص لهذه الفترة إلى 9700 مليار دينار جزائري ثم تخصيصه لإشكال مشاريع البرنامج التكميلي لدعم النمو (الطرق ، السكك الحديدية ، السدود )

1- مراد جنيدي «الإصلاحات والانعاش في الاقتصاد في الجزائر» جامعة الجزائر 3 /2014 ص150

2- وليد عبد الحميد عابد مرجع سبق ذكره

3- حاكمي بو حفص " « مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي »مجلة العلوم الإنسانية، العدد32، الجزائر، 2007، ص17

4- د- عثمان علام «واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاستثماري لبرامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014 الملتقى العربي الاول 25-28 سنة 2015 شرم الشيخ مصر.

مباشرة إنجاز مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدر بـ 11.534 مليار دينار، وهذه المشاريع كلها تعمل على إدماج الاقتصاد الجزائري مع الاقتصاد العالمي<sup>1</sup>. ويمكننا ملاحظة حجم تلك الإنجازات من خلال الجدول الموالي:

### جدول رقم 25: عدد المشاريع الاستثمارية للفترة 2002-2014

النسبة	مناصب الشغل	النسبة	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة	عدد المشاريع	الحالة القانونية
%83,76	805.908	%54,03	5.604.240	%98,21	57.833	الخاص
%11,98	115.278	%35,01	3.631.213	%1,65	970	العمومي
%4,26	40.995	%10,97	1.137.418	%0,14	85	المختلط
%100	962.181	%100	10.372.871	%100	58.888	المجموع

#### المصدر: الوكالة الوطنية ANDI احصائيات 2014

بناءً على معطيات الجدول نلاحظ الحضور القوي للاستثمار الخاص من حيث عدد المشاريع و قيمته المالية بمشاركة حصدت 98% من حجم المشاريع المسجلة، تناسبا مع الفترة التي دخلت فيها المؤسسات مجال الإنجاز في عدة قطاعات منها تلك التي عملت الى جانب المستثمر الأجنبي، منها التي كانت من افراز قروض التشغيل الموجهة للشباب. كما ان هذه الفترة هي فترة الانتعاش الاقتصادي، التي أعطت الضوء الأخضر للاستثمار المحلي بولوج عالم الإنجاز، معظمها مشاريع موجهة للتنمية المحلية، وهنا جاء دور الاختلاط بين المؤسسات العامة والخاصة من اجل تحقيق هدف مشاريع الإنعاش الاقتصادي.

بالنظر المشاريع المنجزة لفترة الدراسة، نلاحظ ان هناك سيطرة للقطاع الخاص على حساب القطاع العام من حيث عدد المشاريع المقدر عددها بـ 57833 مشروع مايعادل 98% مقابل 970 مشروع للقطاع العام مايعادل 1% و 85 مشروع في شكل استثمار مختلط .

1- علام عثمان، مرجع سبق ذكره ص 7

توزعت هذه المشاريع بين الانشاء و التوزيع و التاهيل و التوسيع و إعادة التاهيل، حيث استحوذت مشاريع الانشاء على 34754 مشروع و التالي في المرتبة الأولى متبوعة بـ 24404 مشروع للتوسيع يليها مشاريع إعادة التاهيل بـ 927 مشروع و إعادة تاهيل و توسيع بـ 151 مشروع و هذه المعطيات يبرزها الجدول التالي:

### الجدول رقم 26: توزيع المشاريع للفترة 2002-2014

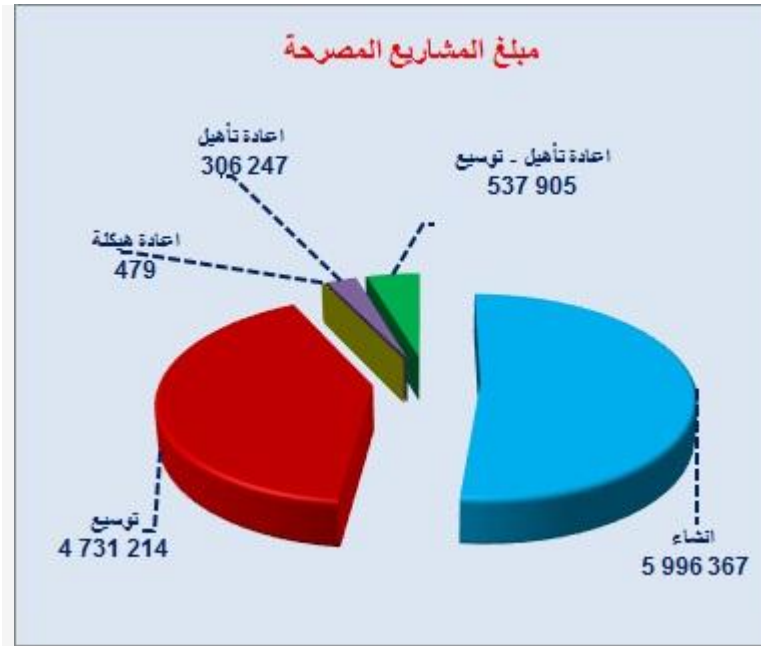
النسبة	مناصب الشغل	النسبة	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة	عدد المشاريع	الحالة القانونية
54,02%	558.619	51,82%	5.996.367	57,69%	34.754	إنشاء
43,59%	450.721	40,88%	4.731.214	40,51%	24.404	توسيع
0,01%	92	0,00%	479	0,00%	3	إعادة هيكلة
1,20%	12.386	2,65%	306.247	1,54%	927	إعادة تأهيل
1,18%	12.198	4,65%	537.905	0,25%	151	إعادة تأهيل توسيع
100%	1.034.016	100%	11.572.213	100%	60.239	المجموع

### المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2002-2014

وخصص لانجاز هذه المشاريع قيمة مالية بلغت 11572213 مليون دينار جزائري تم توزيعها على المشاريع السابقة الذكر بنسب متفاوتة ، فقد تم التصريح بـ 5556367 مليون دينار جزائري مخصصة للانشاء كأكبر قيمة مالية ، متبوعة بـ 4731214 مليون دينار جزائري موجهة لمشاريع التوسيع، و توزعت القيم الباقية بين إعادة التاهيل و التوسيع بقيمة 537905 مليون دينار جزائري وإعادة التاهيل بقيمة 306247 دينار جزائري اما إعادة الهيكلة فرصت قيمة مالية قدرت بـ 479 مليون دينار جزائري ، يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم 22: المبالغ المالية المصرح بها لانجاز المشاريع الاستثمارية للفترة 2002-

2014



## 2-التوزيع القطاعي للاستثمار المحلي

### التوزيع القطاعي:

لوضع منهج جديد في عملية التمويل مع نموذج التنمية المكثف، لجأت الحكومة الجزائرية الى وضع مخططات بداية من المخطط الرباعي الأول 1970-1973 يعتمد في هذا المخطط على قاعدة صناعية حقيقية وتحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية الأخرى<sup>1</sup> وخصص لها (28)مليار دج كحجم للاستثمارات موزعة على القطاعات التالية:<sup>2</sup>

1- فوزية خلوط "أثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة" أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية جامعة بسكرة .  
2- فوزية خلوط، نفس المرجع.

## الجدول رقم 27: الاستثمارات العمومية بالجزائر (1970-1973)

الميزانية القطاع	1970	1971	1972	1973	لمجموع 20-73
الصناعة	3100	3100	3100	3100	12
الزراعة	720				
المرافق الأساسية					
التعليم	650	668	682	721	2720
التكوين	135	160	160	132	587
السكن	238	368	438	476	1520
النقل	268	308	31	93	800
السياحة	168	170	180	185	700
الشؤون الاجتماعية	190	213	243	288	930
التجهيزات القاعة	165	175	195	225	762
التجهيزات الإدارية	210	210	220	230	870
المجموع	6435	6679	7079	7563	27740

المصدر: أ.د فوزية خلوط

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاع الصناعي يأتي في المرتبة الأولى و هذا راجع لإستراتيجية التنمية التي اتخذتها الجزائر في تلك الفترة والفائمة على الاهتمام الأكبر بالصناعات الثقيلة كالصناعات الميكانيكية. الصناعات الكيماوية. الحديد والصلب ومما يوضح الاهتمام بقطاع المحروقات و هذا من اجل تحفيز الصناعات الأخرى.

و بهذا تكون هذه الإستراتيجية أنفذت السوق المحلي من اعتماده على الخارج . عن طريق تكثيف العلاقات بين القطاعات الإنتاجية<sup>1</sup>. كما لم تهمل القطاعات الأخرى الغير منتجة، يتراسها قطاع التعليم الذي كان بحاجة الى الاهتمام والانفاق انشر التعليم و المعرفة وحماربة الامية القاتلة التي عرف بها المجتمع الجزائري آنذاك، كما يأتي قطاع السكن من

1- فوزية خلوط، المرجع نفسه.

بن القطاعات التي حصلت على اهتمام الحكومة الجزائرية عن طريق بناء سكنات و مؤسسات تعليمية و جامعات و معاهد للتكوين لخلق مورد بشري يدعم الاقتصاد الوطني مستقبلا، ثم يليه قطاع شؤون الاجتماعية نتيجة للوضع الاجتماعي المعاش قبل الاستقلال و ماورثه المواطن الجزائري من فقر و حرمان هذا الى جانب سيادة النظام الاشتراكي الذي يعمل على ترقية المجتمع.

توجهت الحكومة بعد ذلك الى الاستثمار في قطاع النقل بانواعه .

-اما في ظل الإصلاحات، فقد توسعت مشاريع و توجهات الاستثمار المحلي الموزعة بين العام و الخاص، و تنوعت حسب حاجة الدولة لذلك، حيث توجهت الى التنفيذ البرامج التنموية المتعلقة بالتنمية المستدامة من خلال تلك الانجازات الكبيرة في قطاع الهياكل القاعدية، الى جانب تنفيذ و انجاز اكبر مشروع سكني الى جانب الشريك الأجنبي-مؤسسات اجنبية - كما ان الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة لها حضور في بعض المشاريع الصناعية .

واستمر الاقتصاد الجزائري في الاعتماد على منجزات الاستثمار المحلي خلال مرحلة الإصلاحات .

اما من حيث توزيعها الجغرافي فشملت هذه المشاريع الاستثمارية معظم جهات الوطن التي كانت بحاجة الى تلك الاستثمارات، مع العلم ان مجموعات كبيرة من هذه الاستثمارات كانت على شكل مشاريع مقاولاتية صغيرة، استفادت منها شباب المناطق النائية ، والتي كانت بحاجة الى خلق مناصب شغل ، و لتخفيف حدو الضغط على المدن الكبرى عن طريق نزوح هذه الفئات الى المدن بحثا عن العمل.



## خاتمة الفصل:

من خلال متابعة حركة كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي، تمت ملاحظة انتعاش حركة الاستثمار على نوعيه، بحيث عرفت الجزائر تدفقات لا بأس بها بعد فترة اصدار قانون النقد والقرض ، الذي شجع الاستثمارات الأجنبية على الاستثمار في القطاعات خارج المحروقات، بحيث دخلت مجال الاستثمار بالدرجة الأولى في قطاع الصناعة، ثم البناء ، و العقارات ، و قطاع البنوك و الخدمات بصفة عامة.

ونفس الشيء بالنسبة للاستثمار المحلي خاصة القطاع الخاص في شكل استثمارات صغيرة و متوسطة، و التي نشطت في شكل مشاريع مقاولاتية، كانت جد إيجابية بالنسبة للتنمية المستدامة خاصة خلال برامج الإنعاش و دعم النمو 2001-2014 والتي أخرجت بعض المناطق من العزلة التي عرفت لها لسنين عديدة ، و هذا تشجيعا من الحكومة الجزائرية للاستثمار المحلي، مما يعكس دور الاستثمار المحلي في النشاط الاقتصادي.

لكن ومن خلال الدراسة نلاحظ ان ما قدمته الجزائر من امتيازات و حوافز للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال مجموعة من قوانين الاستثمار لم يقابلها مزيدا معتبرا من الاستثمارات الأجنبية، رغم ان تلك الامتيازات و الحوافز ما هي الا تنازلات من الحكومة الجزائرية لخلق المقابل، فهي في حد ذاتها كانت موردا لخزينة الدولة ، ومن جهة أخرى توجهت تلك المشاريع الاستثمارية الى القطاع الشمالي بينما كان يفترض ان تخلق نوعا من التوازن الجهوي و تنمي القطاع الجنوبي و منع الزحف نحو الشمال.

## الفصل السادس

فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري من خلال مؤشر  
الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت  
بالجزائر للفترة 1970-2014  
دراسة قياسية

## مقدمة الفصل

يقصد بفعالية الاستثمار الأجنبي المباشر مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مهما كانت الإمكانيات المستخدمة في ذلك (صلاح الدين عون الله، 1997)<sup>1</sup>. او هي تحقيق النمو والمردودية او تحقيق الأهداف الاستراتيجية، الأهداف الطويلة المدى ويمكن ان نعبر عليها كما يلي:

الفعالية = النتائج المحققة / الأهداف المسطرة = المخرجات الفعلية / المخرجات المتوقعة (بالنسبة للمؤسسة).

ومن خلال هذا التعريف الموجز سنحاول معرفة مدى تطابق هذا التعريف مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري من خلال تأثيره على بعض المؤشرات والتي تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي الذي يستخدم في رسم السياسات التنموية والتوجهات الاقتصادية كما يسمح باستخدامه كمؤشر للمقارنة بين الدول من ناحية وتحديد مستوى الأداء الاقتصادي من ناحية أخرى، والمؤشر الثاني وهو التكوين الإجمالي لراس المال الثابت والذي تعتبره بعض المؤسسات الدولية مرادفا للاستثمار المحلي .

وبتعبير آخر، ليست الاستثمارات الأجنبية غاية في حد ذاتها بل وسيلة لتحقيق اهداف اقتصادية تعجز الموارد المحلية عن تحقيقها، ومن هنا نريد ان نصل الى مدى تطابق ما ذكر سابقا على الاقتصاد الجزائري من خلال استخدام صافي التدفقات الواردة والخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر وفعاليتها في PIB وFGCF واتخاذ دولة المغرب على سبيل المقارنة للفترة [1970-2014] مدعمة بدراسة قياسية.

1- صلاح الدين عون الله، 1997، «مداخل و مشكلات قياس الفعالية التنظيمية»، مجلة الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، ص54

## المبحث الأول: فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر 2014/1970

نظرا لدرجة أهمية ومكانة كل من الناتج المحلي الإجمالي و راس المال الثابت في الاقتصاد الجزائري ومدى ادائها في معدل النمو الاقتصادي لاي بلد، ارتئينا ان نبحت في مدى درجة مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري من خلال خلال تحليل نسب الاستثمار الأجنبي المباشر الى كل من الناتج المحلي الإجمالي و التكوين الإجمالي لراس المال الثابت خلال فترة الدراسة. سنقسم الدراسة الى قسمين المبحث الأول مخصص للناتج المحلي الإجمالي، و القسم الثاني لراس المال الثابت.

### المطلب الأول: فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 1- الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة 1970-2014

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشر اقتصادي هام، يساهم استخدامه في التحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية، فهو يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة معينه غالبا سنة، كما يمكن استخدامه كمؤشر للمقارنة بين الدول من ناحية تحديد مستوى الأداء الاقتصادي للدولة<sup>1</sup>. وهناك العديد من الدراسات التي أجريت لإثبات العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي وتوصلت الى علاقة إيجابية بين المتغيرين<sup>2</sup>. وهناك من اثبتت ان هذه العلاقة إيجابية ولكن بشكل ضعيف (بندر بن سلمان)<sup>3</sup>. وتصل مجمل الدراسات الاقتصادية الى معامل السياسات الاقتصادية لكل بلد مضيف للاستثمار له دور في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف.

و في الجزائر تأثر الناتج المحلي الإجمالي بعدة عقبات مر بها الاقتصاد الجزائري، أدت الى تسجيل تذبذبات في قيمه غير انها عرفت الاستمرارية نحو الارتفاع على العموم،

1- د. احمد سلامي «كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010» مجلة الباحث، العدد 11، 2012،

2-Chen Shung «the role offrein direct investment» Economic development world, Nov 1995

3- بندر بن سلمان الزهراني، مرجع سبق ذكره

خاصة تلك المرحلة التي أدت الى تغير الموازين، و في حقيقة الامر هي ثلاث مراحل، المرحلة الأولى هي ازمة انهيار أسعار المحروقات في الثمانينات و بعدها مرحلة العشرية السوداء وفي الأخير مرحلة الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو، و هي المرحلة التي عرف فيها الناتج المحلي الإجمالي تصاعدا مهما في القيم و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم: 28 الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1970-2014 /مليار دولار**

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
الناتج المحلي الإجمالي	4.86	5.08	6.76	8.71	13.21	15.56	17.73	20.97	62.36
السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الناتج المحلي الإجمالي	33.24	42.34	44.35	45.21	48.80	53.94	57.94	63.70	66.74
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الناتج المحلي الإجمالي	59.09	55.63	62.05	45.72	48.00	49.95	42.54	41.76	46.94
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الناتج المحلي الإجمالي	48.18	48.19	48.66	54.79	54.74	56.76	67.86	85.33	103.20
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي	117.03	134.98	171.00	137.21	161.21	200.02	209.06	209.75	213.81

المصدر : البنك الدولي /2014

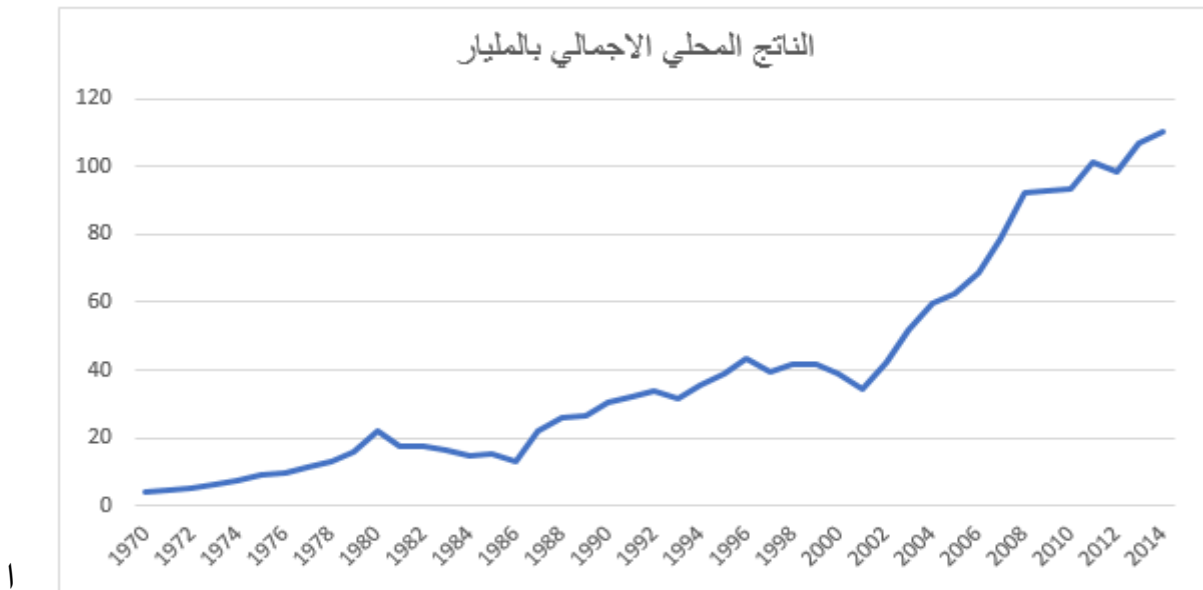
من خلال الجدول، نلاحظ تحرك قيم الناتج المحلي الإجمالي نحو الارتفاع بقيم ضئيلة تراوحت بين [4.86، 8.71] للفترة [1970-1973] و بين القيم (13.21، 17.73) للفترة [1974-1976] حسب الوضع الاقتصادي السائد آنذاك، الذي كان يسير وفق التخطيط المركزي، والذي انتهج سياسة التصنيع (الصناعات الثقيلة)، بينما توجهت القيم نحو الارتفاع

بقيم متقاربة للفترة [1983-1980] انحصرت قيمه بين (42.34، 48.80)، وهي الفترة التي ضعفت فيها جل النشاطات الاقتصادية على اثر أزمة المحروقات وما نتج عنها. هذا الى جانب ارتفاع أسعار الفائدة الذي وصل الى 20% الى غاية منتصف التسعينات والذي أثر سلبا على النمو الاقتصادي.

اما الفترة التي استعاد فيها الناتج المحلي الإجمالي قوته هي فترة الالفية الثالثة بعد ارتفاع أسعار البترول سنة 1999، ثم تلتها الارتفاعات الأخرى بدا من 2004، وهي الفترة التي رجعت فيها الجزائر الى سياسة التخطيط ووضع الخطة الخماسية او ما يسمى ببرامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو. على اثر ما جمعه من إيرادات ناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات، دخول القطاع الخاص مجال الإنتاج في شكل مشاريع متوسطة وصغيرة.

وهي أيضا الفترة التي استضافت فيها الجزائر قدرا معتبرا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد عودة الاستقرار الاقتصادي والاستقرار الأمني والسياسي للجزائر، وكان لهذه الاستثمارات بصمة على الناتج المحلي الإجمالي. يمكن توضيح ذلك من خلال المنحنى الموالي:

الشكل رقم 23: الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة 1970/2014

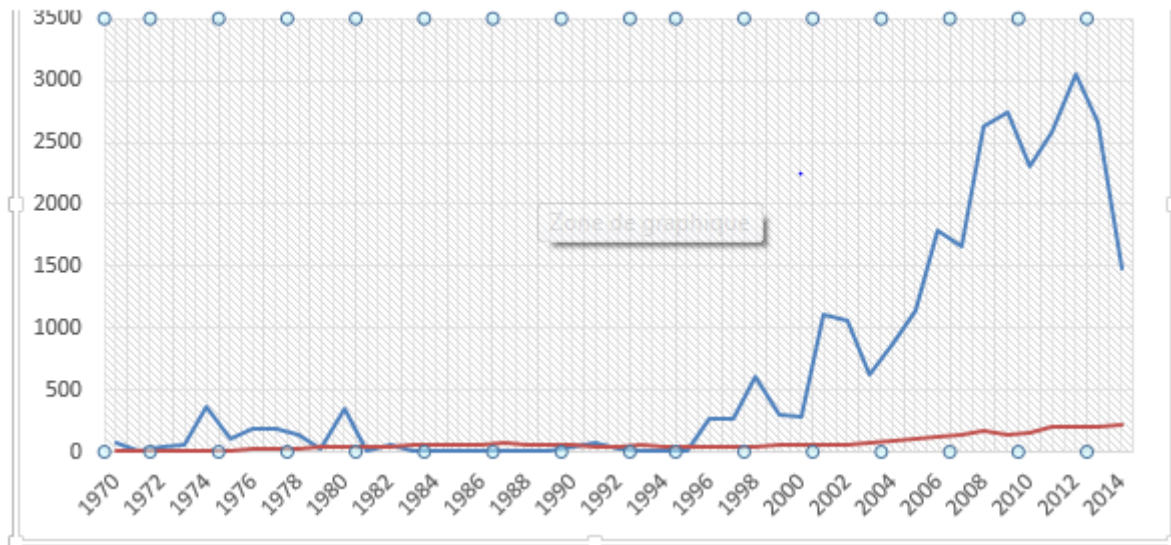


المصدر: اعداد الباحثة

## 2-فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة 1970-2014

ان جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق اهداف اقتصادية تعجز الموارد المحلية سواء المالية او التقنية او الإدارية عن تحقيقها<sup>1</sup>، وهو المقصود من فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر. لهذا المقصود حاولنا الوصول الى فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر ويمكن عرض منحى نسقط فيه القيم المسجلة لكل من الناتج المحلي الإجمالي و الاستثمارات الواردة الى الجزائر لفترة الدراسة وهي كالتالي:

### الشكل رقم 24: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي بالجزائر 1970-2014



المصدر: من اعداد الباحث

- الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر، - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

اما من خلال دراسة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك عن طريق دراسة النسب المسجلة في الجدول التالي :

1-Hussein Alasrag«Forein Direct Investment Development Policies in the Arabic Countries» Industriel Kweit Banc, 12/2005

جدول رقم 29: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة (% من الناتج المحلي الإجمالي)  
بالجزائر للفترة 1970/2014

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
%	1.65	0.01	0.65	0.59	2.71	0.76	1.05	0.85	0.51
السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
%	0.08	0.82	0.81	0.12	0.00	0.00	0.00	0.01	0.01
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
%	0.02	0.02	0.00	0.03	-	-	-	-	0.58
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
%	0.54	1.26	0.60	0.51	2.03	1.88	0.94	1.03	1.12
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
%	2.72	1.25	1.54	2.00	1.43	1.29	0.72	0.81	0.70

#### المصدر: البنك الدولي

من خلال ملاحظة النسب المسجلة في الجدول أعلاه، يتضح جليا مدى المشاركة الضعيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجلت نسب محصورة بين (0.01، 1.65)، لم تتعدى هذه النسبة المتوسطة لعشر سنوات القيمة 0.88%، وانعدمت بين الفترة (1983/1985). وهي فترات كان فيها الناتج المحلي الإجمالي يفوق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والمعروف عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفترة السبعينات والثمانينات كانت تتوجه مباشرة الى قطاع المحروقات وحتى فترة التسعينات عندما فتح المجال اما راس المال الدولي للولوج الى السوق الجزائرية والاستثمار فيها، لم تكن نتائجه معبرة عن سد فجوة الطاقة الاستيعابية لتلك الفرص الاستثمارية المتوفرة آنذاك. اما الفترة التي سجل فيها تغير إيجابي في النسب هي الفترة المحصورة بين (2009، 2001) عندما أعطيت حزمة من التحفيزات و الضمانات على اثر التغيير في قانون الاستثمار، وهي الفترة التي استضافت فيها الجزائر قدرا معتبرا من الاستثمارات



الأجنبية المباشرة المتوجهة الى عدة قطاعات خارج قطاع المحروقات ، مثل القطاع الصناعي ، قطاع البناء ، الاتصالات ، وقطاع الخدمات .  
وهناك طريقة أخرى للكشف عن مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي، ودراسة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والخارج من وإلى الجزائر وهي كالتالي:

: صافي التدفقات الواردة الى الجزائر و الخارجة منها ، و المعبر عنها بـ:

$$^1 CI=f(X+I+E+A)$$

X: تعبر عن عائدات التصدير

I: النقد الأجنبي الناتج عن نقص الاستيراد الذي كان سيتم لولا وجود الاستثمارات الأجنبية

E: اسهم راس المال العادية للمستثمرين الاجانب

A: المساعدات المتوجهة من البلد الام او المنظمات الدولية الى الدولة المضيفة.

ام بالنسبة للتدفقات الخارجة يعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$CO=f(K+R+S+P)$$

K: واردات المستثمر الأجنبي من السلع الرأسمالية

R: واردات المستثمر الأجنبي من المواد الأولية

S: واردات المستثمر الأجنبي من التكنولوجيا والمهارات الإدارية

P: الأرباح المحولة الى الوطن الام.

وعندما تكون معادلة صافي التدفقات الواردة الى البلد المضيف أكبر من صافي التدفقات الخارجة منها هذا يعبر عن المساهمة الإيجابية في المؤشر الاقتصادي. وهذا ماسنحاول استنتاجه من الجدول التالي:

1- اونيو ستيف «الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،التدفقات الرأسمالية و التنمية الاقتصادية في العالم العربي»،المعهد العربي للتخطيط،مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد الثاني، 2000،

الجدول رقم 30: صافي التدفقات الواردة لاستثمار الأجنبي المباشر (% من الناتج المحلي الإجمالي) الى الجزائر للفترة 1970-2014

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
النسبة	1.65	0.01	0.61	0.59	2.71	0.76	1.05	0.85	0.51
السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
النسبة	0.0.08	0.82	0.03	0.12-	<b>0.00</b>	<b>0.00</b>	<b>0.00</b>	0.01	0.01
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
النسبة	0.02	0.02	0.00	0.03	0.06	0.00	0.00	0.00	0.58
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النسبة	0.54	1.26	0.60	0.51	2.03	1.85	0.94	1.03	1.12
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النسبة	1.57	1.27	1.54	2.00	1.43	1.29	0.72	0.82	0.70

المصدر: البنك الدولي

من خلال المعطيات المجسدة في الجدول السابق، يمكننا استنتاج المشاركة الضعيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني، والتي تعكسها تلك النسب التي تراوحت من ضعيفة للفترة 1970-1990 ثم الى معدومة في التسعينات خاصة من (1992-1998) وبطبيعة الحال هي الفترة التي اشدت فيها تأزم الوضع من كافة النواحي، خاصة اللاستقرار الأمني، والسياسي الى جانب الانهيار الاقتصادي مما دفع بالحكومة الجزائرية الى اللجوء للمؤسسات الدولية المالية والنقدية للحصول على قروض لتمويل الاقتصاد الوطني.

ورغم تحسن وضع المؤشرات الاقتصادية بعد (2000-2014) الا ان تدفق الاستثمارات الأجنبية خاصة للقطاعات خارج المحروقات كان ضعيفا وضعيف المشاركة في النشاط الاقتصادي، منه الناتج المحلي الإجمالي.

اما بالنسبة لصافي التدفقات الخارجة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فيمكن التعبير عنها بالقيم المرصدة في الجدول التالي:

جدول رقم 31: صافي التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي) بالجزائر (1970-2014)

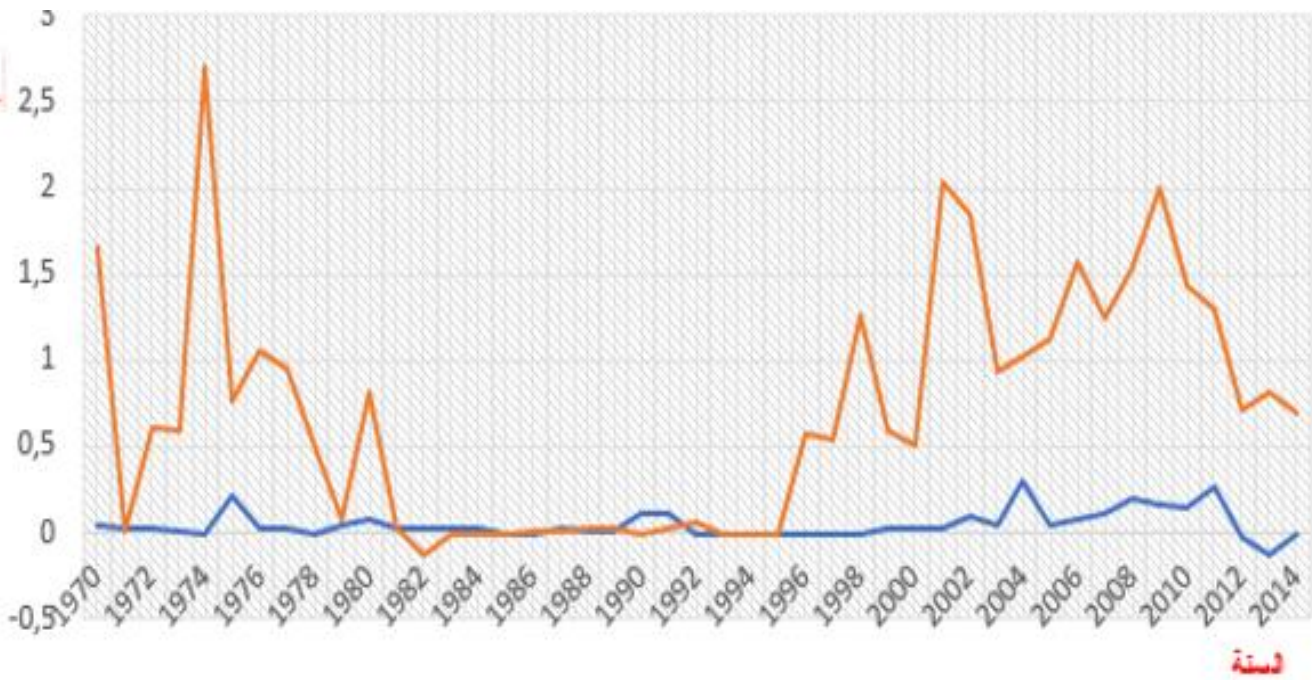
1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	السنة
0.00	0.03	0.02	0.22	0.00	0.01	0.03	0.02	0.04	النسبة
1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	السنة
0.02	0.01-	0.00	0.03	0.03	0.03	0.03	0.08	0.05	النسبة
1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	السنة
<b>0.00</b>	<b>0.00</b>	<b>0.00</b>	<b>0.00</b>	<b>0.00</b>	0.11	.0.01	0.01	0.01	النسبة
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنة
0.05	0.30	0.04	0.10	0.02	0.03	0.02	0.00	0.00	النسبة
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنة
0.14-	0.13-	0.02-	0.27	0.14	0.16	0.19	0.11	0.07	النسبة

المصدر: البنك الدولي

بالنظر الى النسب المسجلة في الجدول، نلاحظ ان صافي التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر تتراوح بين معدومة الى شبه معدومة، وهذا يعطي عدة تفسيرات منها مايفسر انعدام واردات المستثمر الأجنبي للتكنولوجيا و المهارات الفنية، و انعدام وارداته من المواد الأولية و انعدام وارداته من السلع الرأسمالية، وهذا يعبر عن احتمالين، الاحتمال الأول وهو اعتماد المستثمر الأجنبي على المواد الأولية المحلية للجزائر في نشاطاته، و الاحتمال الثاني يعبر عن قلة نشاطاته وضعف إنجازاته، مما يعبر عن عدم مشاركته الفعالة في الاقتصاد الجزائري عامة و الناتج المحلي خاصة. ما النسب المسجلة فهي تلك القيم المعبرة عن تحويلات ارباحه المحصل عليها من وراء إنجازاته في قطاع المحروقات، و التي يتمركز فيها بكثرة، ولهذا نلاحظ ان تلك القيم انعدمت خلال الفترة التي فقدت فيها الجزائر الاستقرار الأمني الى جانب اللااستقرار الاقتصادي بسبب المديونية المتراكمة و توقف عدة مؤسسات عمومية عن الإنتاج و إعلانها الإفلاس.

و بالنظر للفرق بين صافي التدفقات الواردة و التدفقات الخارجة للفترة (1970-2014) وصلت الى 30.35% مما يعبر عن المساهمة الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي ولكن مساهمة ضعيفة المستوى لا تعبر عن الفعالية المنتظرة من الاستثمار الأجنبي المباشر-لمدة 45 سنة- هي تعتبر هدف رئيسي من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل(رفيق نزاري، هارون الطاهر، 2016)<sup>1</sup> مما يعبر عن عدم وضوح الرؤيا الحقيقية لدور للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري ،و حتى تكون الرؤيا أوضح في دراسة الفعالية للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني من خلال تأثيره على بعض المؤشرات ومنها الناتج المحلي الإجمالي، اخذنا دولة المغرب لإجراء مقارنة بين الدولتين و استنتاج مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك المؤشرات. نعكس تلك النسب على المنحنى الموالي:

الشكل رقم 25: صافي التدفقات الوافدة والخارجة (% من الناتج المحلي الإجمالي) بالجزائر للفترة 2014-1970



-التدفقات الوافدة، -يمثل التدفقات الخارجة

المصدر : من اعدادا الباحثة

1- رفيق نزاري، هارون الطاهر، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، جامعة حاج لخضر باتنة، 2016.

## 3- الناتج المحلي الإجمالي لدولة المغرب:

لم تكن القيم التي وصل إليها الناتج المحلي الإجمالي بدولة المغرب بعيدة عن تلك المسجلة في الجزائر، لفترات طويلة، غير أن الجزائر عرفت قفزة نوعية في الألفية الثالثة وسجلت قيم كادت تصل إلى ضعف تلك المسجلة في دولة المغرب، حسب ما يوضحه الجدول الموالي:

## الجدول رقم 32: الناتج المحلي الإجمالي بدولة المغرب للفترة (2014/1970)

مليار دولار

1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	السنة
13.24	11.05	9.58	8.98	7.76	6.24	5.07	4.36	3.96	الناتج المحلي
1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	السنة
21.77	12.46	14.99	14.82	16.25	17.69	17.79	21.73	15.91	الناتج المحلي
1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	السنة
43.16	39.03	35.60	31.66	33.71	32.28	30.18	26.31	25.70	الناتج المحلي
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنة
62.34	59.63	52.06	42.24	39.46	38.86	41.63	41.81	39.15	الناتج المحلي
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنة
110.08	106.83	98.27	101.37	93.22	92.90	92.51	79.04	68.64	

المصدر: اعداد الباحثة من خلال بيانات البنك الدولي

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بدولة المغرب نمواً بخطوات ضعيفة، وبعض السنوات كانت قيمه شبه مستقرة، ولم يحقق أعلى مستوى له إلا في الفترة (2013، 2014)، ومن خلال الجدول يمكن ملاحظة التفاوت بين الجزائر و المغرب خاصة بعد سنة 2005

اين ظهر الارتفاع والفرق الشاسع بين قيم الناتج المحلي الإجمالي للدولتين حيث سجلت الجزائر ماقيمته 103.20 مليار دولار في حين وصلت القيمة في الناتج المحلي الإجمالي للمغرب الى 62.34 مليار دولار وهذا طبعا يعود الى اثر ارتفاع أسعار المحروقات -الازمة الخليجية و حرب العراق -.

#### 4-الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى المغرب للفترة 2014/1970

استضافت المغرب مجموعة من التدفقات على شكل استثمارات اجنبية مباشرة و على شكل صيغ مختلفة ، و قد عرفت هذه التدفقات زيادة في حجمها من سنة الى أخرى ، ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول التالي:

#### جدول رقم 33:تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى دولة المغرب للفترة 2014/1970 بالمليون دولار

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
القيم	20.0	23.1	13.0	5.5	20.4	5.0	38.0	8.0	11.8
السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
القيم	7.2	89.4	58.6	97.5	46.1	47.0	20.0	0.6	59.6
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
القيم	84.5	167.1	165.0	317.0	424.0	491.0	551.0	332.0	322.0
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القيم	1204.7	400.2	1380.4	422.0	2807.1	480.7	2314.5	894.6	1654.0
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القيم	2449.4	2804.7	2487.1	1951.7	1573.9	2568.4	2198.1	3298.1	3582.3

المصدر: من اعداد الباحثة

كان لهذه التدفقات اثارا على الاقتصاد المغربي من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ويمكن الوصول الى درجة المساهمة للاستثمارات الأجنبية في ذلك المؤشر من خلال دراسة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي بالمغرب خلال فترة الدراسة التطبيقية، وهذا ما نلاحظه في الجدول الموالي:

جدول رقم 34: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (% من الناتج المحلي الإجمالي )  
بالمغرب للفترة 2014/1970

1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	السنة
0.42	0.39	0.36	0.49	0.51	0.50	0.43	0.48	0.49	النسبة
1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	السنة
0.80	0.60	0.46	0.50	0.44	0.51	0.64	0.52	0.45	النسبة
1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	السنة
1.18	1.06	0.89	0.84	0.62	0.65	0.91	0.99	0.85	النسبة
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنة
3.26	2.23	1.82	2.15	2.40	4.36	2.98	2.20	1.49	النسبة
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنة
2.20	2.56	2.72	3.01	2.73	2.16	3.75	5.27	4.17	النسبة

## المصدر من اعداد الباحثة

رغم تلك التدفقات الواردة الى المغرب الا ان نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1979/1970) لم تتعد بالمتوسط نسبة 0.45% و نفس المشاركة للفترة التي تلتها (1989/1980)، لكنها بدأت تعرف الارتفاع للفترة (1996،2014) بحيث انحصرت النسب بين (1.18، 5.25) بمتوسط 2.78% وهي الفترة التي ارتفع فيها مستوى التدفق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى المغرب، فهذه النسب تعبر عن العلاقة الإيجابية بين الاستثمارات الأجنبية و الناتج المحلي الإجمالي. كما يمكن اثبات تلك العلاقة عن طريق صافي التدفقات الواردة والخارجة من المغرب حسب مايلي

**الجدول رقم 35: صافي التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى المغرب للفترة 2014/1970**

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
%	0.51	0.53	0.26	0.09	0.27-	0.06	0.40	0.07	0.09
السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
%	0.05	0.41	0.33	0.45	0.28	0.32	0.13	0.00	0.27
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
%	0.33	0.63	0.55	0.98	1.25	1.55	1.55	0.24	0.18
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
%	0.01	0.03	0.01	0.57	0.36	0.19	4.44	1.32	2.60
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
%	3.45	3.55	2.67	2.12	1.33	2.49	2.89	3.15	3.20

**المصدر: اعدادا الباحثة بناء على بيانات البنك الدولي**

سجلت النسب المعبرة عن صافي التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر الى المغرب نسب ضعيفة للفترة (199/1970) بحيث لم تتعدى النسبة 0.98٪، وبعد ذلك سجلت قيم لا بأس بها للفترة (1994/1992) وصل حد النسبة الى 1.55٪ ولكن سرعان ما انزلت من جديد الى نسب ضعيفة للفترة (2002/1995) حيث انحصرت قيمها بين (0.01، 0.57) ، لكنها عرفت التحسن للفترة (2014/2003) فقد صعدت تلك النسب الى 3.20٪ سنة 2014 مما يعبر عن ارتفاع عائدات التصدير لمنتجات الاستثمارات الأجنبية، وارتفاع النقد الأجنبي الناتج عن نقص الاستيراد (الذي كان سيتم لولا وجود الاستثمارات الأجنبية) هذا الى جانب المساعدات المتوجهة من البلد الام للمستثمر الأجنبي الى المغرب



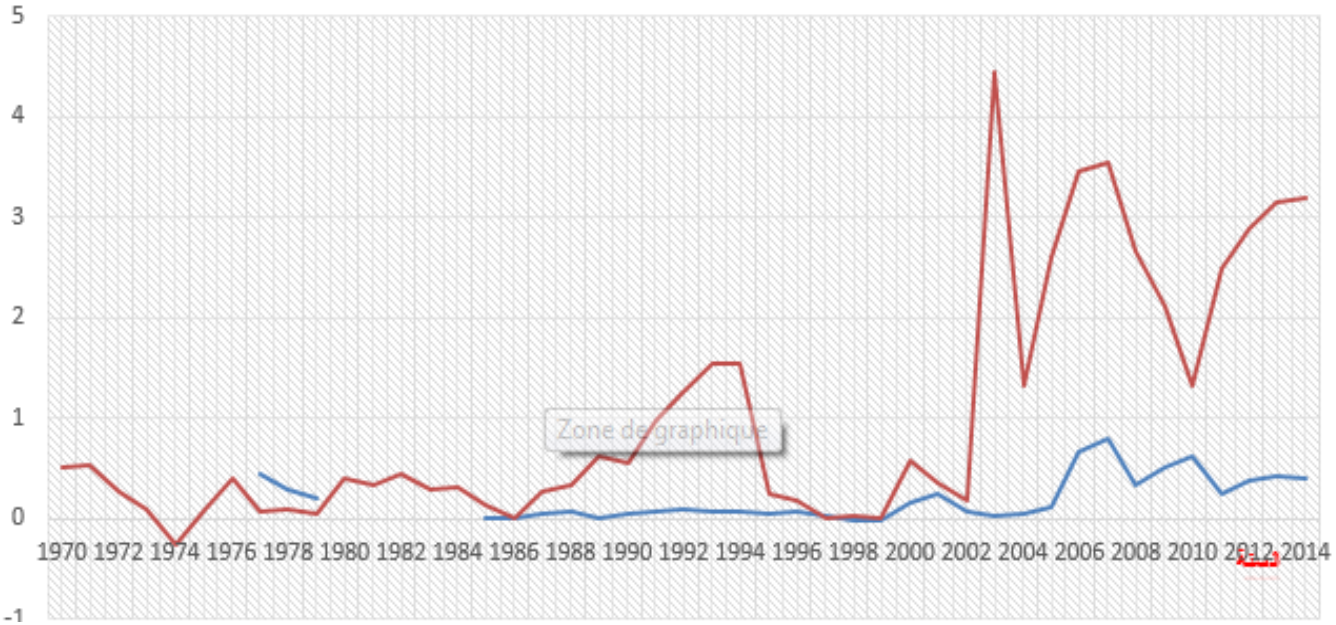
الجدول رقم 36: صافي التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر (% للناتج المحلي الإجمالي) بالمغرب للفترة 1970/2014

1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	السنة
0.28	0.44	/	/	/	/	/	/	/	%
1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	السنة
0.04	0.01	0.00	/	/	/	/	/	0.20	%
1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	السنة
0.07	0.04	0.07	0.07	0.10	0.07	0.04	0.01	0.06	%
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنة
0.12	0.05	0.02	0.07	0.25	0.15	0.01-	0.01-	0.02	%
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنة
0.39	0.42	0.37	0.24	0.62	0.52	0.34	0.87	0.66	%

المصدر: اعداد الباحثة بناء على بيانات البنك الدولي

لم تسجل الاستثمارات الأجنبية أي تدفقات خارجة للفترة (1970-1976) و(1980-1985) رغم ان دولة المغرب عرفت في تلك الفترة تدفق استثمارات اجنبية مباشرة انحصرت قيمتها بين (20،38) مليون دولار امريكي، اما الفترات المتبقية كانت النسبة ضعيفة جدا.

## الشكل رقم 26: التدفقات الوافدة والخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر (% PIB) للمغرب (1970-2014)



المصدر: من اعداد الباحثة/

-صافي التدفقات الخارجة،- الوافدة بالاحمر

غير ان بمقارنة النسب لصافي التدفقات الوافدة والخارجة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لكلا الدولتين (الجزائر والمغرب)، نرى انها كانت تعبر عن مساهمة إيجابية في الناتج المحلي الاجمالي لدولة المغرب، بحيث سجلت فارق في النسب قدره 40% للفترة (1970-2014) رغم ان حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر كانت أكبر من تلك التي توجهت الى دولة المغرب. ولكن هذا يعكس عدم قدرة الحكومة المغربية على الانفاق على المشاريع الاستثمارية المحلية واعتمادها على راس المال الأجنبي في شكل مساعدات واستثمارات اجنبية .

لكن ومن خلال الدراسة التحليلية التي تم اجراءها لفترة الدراسة (1970-2014) بالجزائر لم تظهر تلك الفعالية المنتظرة من استضافة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي مما يفسر بقاء الاستثمارات الأجنبية دون مستوى الطموحات (بن عيشي، بن براهيم، 2010)<sup>1</sup>. ومن خلال ملاحظتنا للعلاقة بين تدفق الاستثمارات

1- تقرير البنك الدولي حول مؤشرا الاقتصاد الكلية، 2014

الاجنبية المباشرة والقيم المسجلة في الناتج المحلي الإجمالي، تظهر تلك العلاقة التي تعبر عن أي زيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تقابلها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ولكن بنسبة ضعيفة. وهذا ما يؤكد أكثر ان الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر غير فعال بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي و يعبر أيضا على ان الاقتصاد يعتمد على سياسة الانفاق على المشاريع الاستثمارية و لا يعطي الأولوية لراس المال الأجنبي في الإنجازات .

### المطلب الثاني: فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في اجمالي تكوين راس المال الثابت بالجزائر ودولة المغرب للفترة 2014/1970

أعطت المؤسسات الدولية تعريفا لإجمالي تكوين راس المال الثابت على انه يتمثل في الاستثمار المحلي، والذي يتكون من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضاف اليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات<sup>1</sup>.

#### 1- اجمالي تكوين راس المال الثابت في الجزائر للفترة 2014-1970

تم دراسة التكوين الإجمالي لراس المال الثابت تعبيراً عن الاستثمار المحلي في الجزائر ويمكن التطرق الى ذلك عبر الجدول الموالي:

جدول رقم 37: اجمالي تكوين راس المال الثابت بالجزائر للفترة 2014/1970/بالمليار دولار/الأسعار الجارية

1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	السنة
12.81	9.26	7.56	6.03	4.09	3.13	2.19	1.69	1.66	القيمة
1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	السنة
19.81	21.95	18.80	17.98	16.77	15.57	14.60	14.31	13.08	القيمة
1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	السنة
11.86	12.17	12.08	13.49	13.00	11.82	16.73	15.08	15.50	القيمة
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنة
23.09	20.49	16.35	13.95	12.50	11.33	11.86	12.41	11.06	القيمة
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنة
80.00	71.70	64.39	63.35	58.49	52.43	49.99	35.57	27.11	القيمة

المصدر : من اعداد الباحثة

عرفت قيم التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت ارتفاعا بنسب محسوسة خلال الفترة (1986/1970) على اثر الاهتمام بالاستثمار المحلي لتلك الفترة نتيجة للاهتمام بالوضع الاقتصادي آنذاك ، والذي انتهج سياسة التصنيع في بداية الامر و تأمين عدة قطاعات استراتيجية و حيوية كقطاع المحروقات ، فقد انحصرت قيم التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت لفترة (1986/1970) بين (1.6، 21) مليار دولار امريكي حسب إحصاءات المنظمات المالية و النقدية ، غير انها مالت الى التذبذب و الانخفاض خاصة للفترة (2000/1987) وهي بطبيعة الحال الفترة التي تدهور فيها الاقتصاد على اثر عدة احداث (سبق ذكرها) مما صعب على الحكومة عملية الانفاق على المشاريع الاستثمارية ، الى جانب ارتفاع مستوى المديونية و ما انجر عنها من تسديدات للفوائد بدلا من صرفها على المشاريع المتوقفة .

ولكن مع الشروع في تنفيذ خطط برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو (2014/2004) ارتفعت قيم التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت الى مستويات لا بأس بها حيث انحصرت تلك القيم ما بين (20.49، 80.00) مليار دولار ، وهذا ما يعبر عن ارتفاع مستويات الاستثمار المحلي لا نجاز تلك المخططات التنموية و المشاريع الضخمة.

## 2- اثر رأس المال الثابت على الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر

وهذه الزيادات في مستويات التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت كان لها تأثيرا إيجابيا على الناتج المحلي الإيجابي، فكل زيادة في الاستثمار المحلي تعبر عن زيادة استخدام الموارد المحلية و الموارد المعطلة وإعادة بعث الروح الاستثمارية لدى المستثمرين المحليين وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي (بندر بن سالم الزهراني، 2000) فكل تأثير على الاستثمار المحلي يؤثر إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي و الجدول الموالي يوضح نسبة اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لفترة الدراسة:

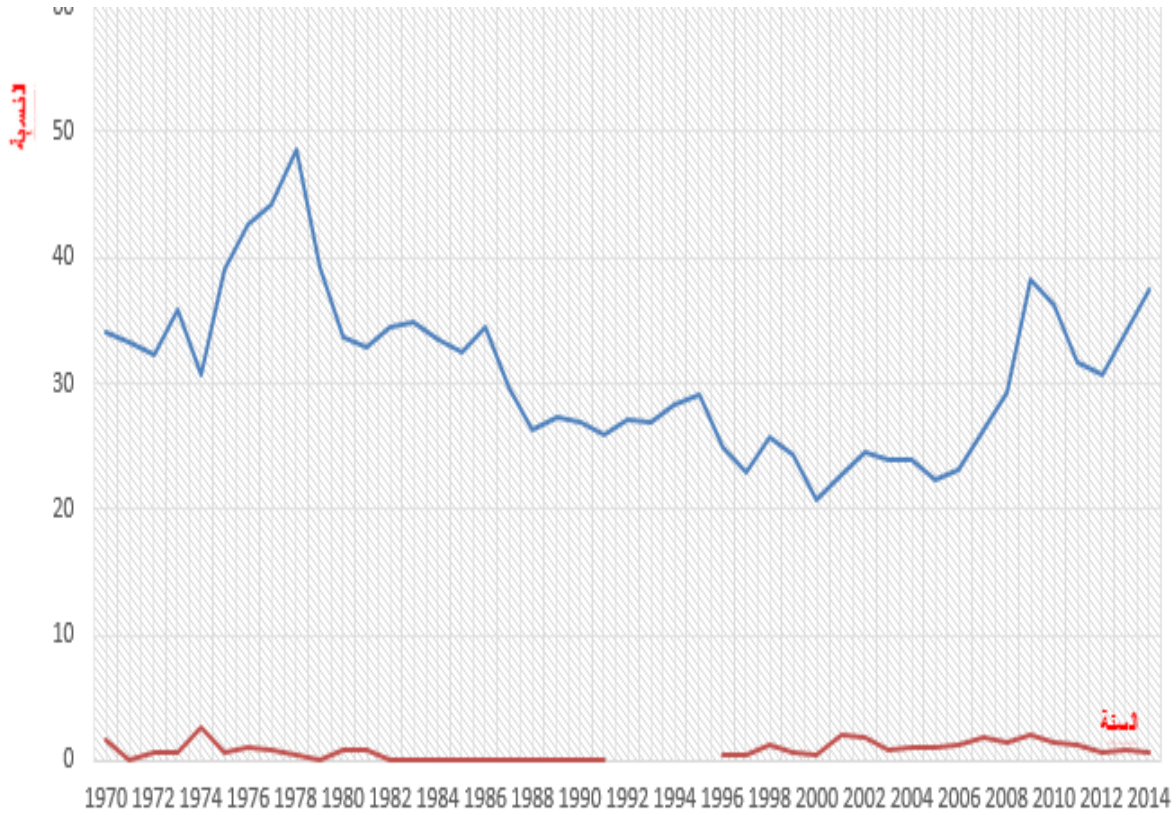
## جدول رقم 38 : إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% إلى الناتج المحلي الإجمالي) بالجزائر

1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	السنة
48.59	44.16	42.54	39.75	30.75	35.94	32.32	33.28	34.15	النسبة
1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	السنة
29.69	34.46	32.44	33.48	34.36	34.44	32.92	33.78	39.35	النسبة
1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	السنة
24.88	29.14	28.40	27.01	27.07	25.86	26.97	27.12	26.24	النسبة
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنة
22.37	24.02	24.09	24.57	22.84	20.68	24.39	25.75	22.95	النسبة
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنة
37.42	34.18	30.80	31.16	36.28	38.24	29.23	26.32	23.17	النسبة

المصدر: من اعداد الباحثة

يبرز الجدول المساهمة الفعالة لإجمالي رأس المال الثابت في الناتج المحلي الإجمالي، كانت هذه النسب بقيم متفاوتة لكنها كانت إيجابية على العموم مقارنة بتلك النسب التي سجلها حجم التدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من الناتج المحلي الإجمالي و لنفس الفترة ، فيظهر الفارق شاسعا جدا مما يعبر عن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الاستثمار المحلي بدلا من الاستثمار الأجنبي الذي كانت مشاركته ضعيفة جدا، ويمكن ان نوضح الصورة اكثر بواسطة المنحى التالي:

الشكل رقم 27: إجمالي تكوين راس المال الثابت ( $IDE+PIB$  الوارد  $\%PIB$ ) بالجزائر  
للفترة 1970-2014



المصدر : من اعداد الباحثة

- نسبة إجمالي تكوين راس المال الثابت الى الناتج المحلي الإجمالي
- نسبة التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي.

من المنحنى يظهر جليا مدى فعالية التكوين الإجمالي لراس المال الثابت في الناتج المحلي الإجمالي وهذا ان دل على شيء فهو يدل على درجة اعتماد الاقتصاد الجزائري على راس المال المحلي في تمويل المشاريع الاستثمارية او بعبارة أخرى الاعتماد على الانفاق المحلي وهذا الانفاق المحلي مصدره عائدات المحروقات وهو الطبع السائد في كل الدول النفطية فكلما ارتفعت عائدات المحروقات اعرتفع معها الانفاق الاستثماري<sup>1</sup>، وستشير الى ذلك من خلال دراسة الفجوات التمويلية التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

1-Noor AbdMohammed «The Effects of Foreign Investment in the Arabic Local Investment Future- An Analytical Measurement Study for Some of the Arabic Gulf States for the Period from 1992-2010» A Thesis, St Clements University, 2012.

وتحدث تلك الفجوات نتيجة للخلل الذي يحدث بين اجمالي المدخرات المحلية المتاحة والاستثمارات الكلية المخطط لإنجازها ، وهذا ما يسمى بالفجوة الادخارية . غير ان هذا التعبير يمكن ان لا يتحقق في بعض الدول ، بإمكان وجود معدلات استثمار مرتفعة وفي المقابل انخفاض في مستويات الادخارات المحلية او العكس وجود ارتفاع في مستويات الادخارات و في المقابل انخفاض في مستويات الاستثمارات و هذا حسب العديد من الدراسات التي أجريت حول إيجاد العلاقة بين الادخار و الاستثمار .

عند تحليل ودراسة حجم الادخارات المحلية بالجزائر للفترة (1970-2014) نلاحظ وجود عدة فجوات تراوحت بين السلبية و الإيجابية (احمد سلامي ، 2010/1970) ، مقسمة الى فترات كما يلي<sup>1</sup>

**1970-1979:** عرفت الجزائر في هذه الفترة فجوة سالبة بلغت في المتوسط -6.29% من اجمالي الناتج المحلي ماعدا 1974 سجلت فجوة موجبة بلغت 3.5% حيث بلغ معدل الاستثمار المحلي \* 41.6 بالمقابل بلغ معدل الادخار \*\* 35.32 % في المتوسط . ويمكن تفسير وجود هذه الفجوة السالبة الى الاهتمام الكبير بالاستثمار في تلك المرحلة، حيث انفقت الحكومة على الاستثمار بقدر يفوق الادخار المحلي.

**1980-1985:** عرفت هذه الفترة انخفاضا في الاستثمار نتيجة لانخفاض الجباية البترولية ، وقد سجل معدل الاستثمار المحلي بالمتوسط 36.52% اين سجل الادخار معدل قدر ب 39.52% و عليه تميزت هذه الفترة بفجوة موجبة في الموارد الداخلية حيث وصلت الى حوالي 3% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي ما يعبر عنه ب 6.6% مليار دينار جزائري.

**1986-1990:** انحراف الحكومة عن سياسة التصنيع المنتهجة في فترة السبعينات و التي تمثلت في مشاريع استثمارية ضخمة، أدى الى انخفاض معدل الاستثمار و معدل الادخار معا ، حيث سجل الاثنان معا فجوة سالبة من جديد قدرت في المتوسط حوالي -4.29% من

\* قيم التكوين الإجمالي لراس المال الثابت للفترة 1973/1970 بالمليون دولار اما الفترة المتبقية فهي بالمليار دولار  
معدل الادخار المحلي يساوي الادخار المحلي /الناتج المحلي الإجمالي x100

اجمالي الناتج المحلي الإجمالي حيث سجل معدل الادخار بالمتوسط 25.93% في حين سجل معدل الاستثمار 30.22%.

وهذا ما يعكس الوضع الاقتصادي الصعب الذي كان يعيشه الاقتصاد الجزائري الذي يعكس عدم إمكانية الدولة بالاعتماد على نفسها في خلق النمو والتنمية الاقتصادية، وهذا راجع للانخفاض الحاد في إيرادات المحروقات باعتبارها العنصر الأساسي لتمويل المشاريع الاستثمارية وغيرها. انخفضت الجباية البترولية بنسبة 44.2% من الإيرادات العامة للدولة لسنة 1985 إلى 22.78% سنة 1988<sup>1</sup>

و مما زاد الطينة بلة هو دخول الدولة الجزائرية في المديونية التي أتت على الأخضر و اليابس، حيث زادت من تأزم الوضع الاقتصادي و استمر تدهور معدلات الاستثمار و الادخار معا خاصة (1990-1988) .

**1991-1992:** بعد انتعاش خزينة الدولة من الجباية البترولية الناجمة عن تحسن الوضع في أسعار المحروقات، ظهرت فجوة موجبة حيث بلغ معدل الاستثمار بالمتوسط ما يقارب 4.03% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل معدل الادخار المحلي ارتفاعا خلال هذه الفترة بمتوسط 34.38%، كما تم ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف و هو اتفاق الاستعداد الائتماني للجزائر مع صندوق النقد الدولي سنة 1991.

**1993-1995:** عرفت الاقتصاد ركودا بين السنتين 1992-1993 ويعود سببه الى انخفاض حجم الواردات الى جانب ارتفاع الدين الخارجي والذي سجل 26.5 مليار دولار امريكي (63% من الناتج المحلي الإجمالي) سنة 1993<sup>2</sup>.

كانت تلك الأسباب كافية لانهيال الادخار الحكومي، وتسجيل فجوة سالبة بلغت بالمتوسط حوالي -3.95% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حيث سجل معدل الادخار هبوطا من 26.83%.

1- محمد سعيد الرملاوي «الازمة الاقتصادية العالمية انذار الراسمالية ودعوة الشريعة الإسلامية»، ار الفكر الجامعي ، اسكندرية، 2011، ص1-37  
2- الهادي الخالدي «المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي»، دار همة، 1996، ص199-200



**1996-2014:** عرفت هذه الفترة ظاهرة نادرة الوجود وهي فجوة شبه معدومة، وصلت بين (2010/1996) الى (-0.06%) من اجمالي الناتج المحلي، وسجل معدل الادخار المحلي 46.55% من الناتج المحلي الإجمالي وبالمقابل وصل معدل الاستثمار المحلي الى نفس النسبة تقريبا 46.62% ما يمكن تسميتها بنقطة التوازن<sup>1</sup>.

ثم استمر معدل الادخار في الارتفاع بالتوازي مع معدل الاستثمار بتحقيق فجوات إيجابية معبرة عن ارتفاع معدل الاستثمار مقابل معدل الادخار

وما نستنتجه من التحليل السابق، هو ان العلاقة بين الادخار والاستثمار لا تعتبر علاقة طردية وليست بالعلاقة العكسية، مما يفسر ان الادخار في الجزائر لا يتوقف على زيادة الاستثمارات بأنواعها (الاستثمار المحلي او الأجنبي)، كما يفسر أيضا ان الاستثمار لا يتوقف على زيادة الادخارات (بالاقتصاد الجزائري). وهذا ما اثبتته أيضا الدراسة القياسية المنجزة من طرف [ منصف نصارو يسمينة لباني، العلاقة بين الادخار و الاستثمار في الجزائر، 2014-1970 ]<sup>2</sup>، حيث توصلت هذه الدراسة الى عدم وجود علاقة سببية بين الادخار و الاستثمار على الأمد الطويل.

نفس النتيجة التي توصل اليها احمد سلامي<sup>3</sup> في دراسة قام بها حول اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الجزائر خلال الفترة [1970-2014]، وتوصل هو الآخر الى عدم وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين الادخار والاستثمار، رغم المستويات العالية التي وصل اليها الادخار في الالفية الثالثة، فهناك تشابه في الاقتصادات التي تعتمد على المحروقات كمصدر أساسي من لتمويل الاقتصاد والحصول على النقد الأجنبي(بشير عبد الله، 2005/1970،)<sup>4</sup> ولكن هذا لا ينفي علاقة

1- كريم النشاشيبي و احرون «الجزائر تحقق الاستقرار و التحول الى اقتصاد السوق» واشنطن، 1998، ص1025.

2- منصف نصار و يسمينة لباني «العلاقة بين الادخار و الاستثمار في الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية للفترة 1970-2014» مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر 3، العدد 2016، 16

3- احمد سلامي مرجع سبق ذكره

4- بشير عبد الله «العلاقة بين الادخار و الاستثمار في الاقتصاد الليبي للفترة 2005/1970»، المجلة الجامعية، الاكاديمية الليبية، 2013، العدد الخامس، المجلد الثاني.

الادخار بالاستثمار في كافة الدول ،بل هناك دراسات اثبتت وجود علاقة بينهما  
Feldstein &Horioka ;1980<sup>1</sup>

وهذا يرجح كفة السياسات الاقتصادية و الاستراتيجية المتبعة من طرف كل دولة  
وأخرى اتجاه الهدف من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر فالاقتصاد الجزائري يرتبط  
كل الارتباط بقطاع المحروقات ،وارتفاع حصيلتها عند ارتفاع أسعارها يرفع من إيرادات  
خزينة الدولة ، غير ان عدم صرف هذه الإيرادات في محلها أدى الى عدم تحقيق الأهداف  
التنموية المنشودة او بعبارة أخرى لم يتم استغلال هذه القدرات المالية بطريقة صحيحة  
،لعدم طرح مشروعات ملائمة وتلك المشروعات التي تم تنفيذها لم تعرف الكفاءة في  
تنفيذها ، وهذا ما يسمى بفجوة الطاقة الاستيعابية الموجودة في القطاعات الأخرى خارج  
قطاع المحروقات غير ان هذا لا يعني انعدام المشاريع الاستثمارية المحلية مما يفسر اكثر  
ان الاستثمار الاجنبي في الجزائر غير معول عليه لي سد الفجوة التمويلية . او فجوة الطاقة  
الاستيعابية .

ولكن ضعف العلاقة بين الاستثمار المحلي و الادخار المحلي يمكن ان يعطي تفسيراً  
وهو حركة راس المال الأجنبي -في وجود حرية تنقل رؤوس الأموال الدولية -ولكن  
الهدف من ادراج هذا التحليل هو الوصول الى ضرورة استقطاب الاستثمارات الأجنبية من  
طرف الجزائر لتغطية العجز في الادخار من اجل سد الفجوة التمويلية ام غير ذلك ،وهذا ما  
تثبته الدراسة وهو اعتماد الاقتصاد الجزائري على مورده الرئيسي في تمويل مشاريعه  
الاستثمارية التنموية -ارتفاع الإيرادات البترولية يؤدي الى الرفع من الإنفاق على  
المشاريع الاستثمارية

1 Martin Feldstein and Charles Horioka «domestic saving and international capital flows» the economic journal, 1980, vol.90,N358 p 314-329

### 3-فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في اجمالي تكوين راس المال الثابت لدولة المغرب للفترة 2014/1970

خلال فترة الدراسة، تم تسجيل تفاوت في قيم التكوين الإجمالي لراس المال الثابت بدولة المغرب مما يعبر تحسن مستوى الاستثمار المحلي لهذه الدولة و بالتالي تحسن الناتج الإجمالي و منه تحسن مستويات النمو الاقتصادي بالمغرب، سنعرض تلك القيم في الجدول الموالي:

#### جدول رقم 39: التكوين الإجمالي لراس المال الثابت بدولة المغرب للفترة (2014/1970) مليون دولار\*

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
القيمة	590455488	6473267	690532081.3	845163018.33	1.13	2.23	2.75	3.57	3.30
السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
القيمة	3.81	5.67	5.55	5.46	4.51	3.75	3.78	4.57	4.84
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
القيمة	5.79	7.07	7.78	8.05	8.36	8.09	8.39	9.35	9.41
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القيمة	8.41	10.13	10.93	10.48	10.20	11.12	13.50	16.27	17.76
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة	20.22	25.42	31.84	29.40	28.58	31.43	32.03	32.90	32.86

المصدر: من اعداد الباحثة

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان التكوين الإجمالي لراس المال الثابت في دولة المغرب كان يسير بخطى متزايدة عبر السلسلة الزمنية المدروسة، اما نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى التكوين الإجمالي لراس المال الثابت وقدرتها على المشاركة فيه سنحاول معرفتها من خلال دراسة النسب المئوية في الجدول التالي:

جدول رقم 40: الاستثمار الأجنبي المباشر (% من التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت بالمغرب) للفترة 2014/1970

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
%	14.72	14.86	13.61	13.54	14.70	24.82	28.75	31.95	24.90
السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
%	23.98	26.12	31.20	30.87	27.75	25.28	25.21	23.48	22.24
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
%	22.51	26.85	25.79	24.95	24.81	25.55	23.57	23.9	21.81
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
%	22.76	24.29	26.25	26.97	25.85	26.33	25.93	27.29	28.49
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
%	29.17	32.16	34.42	31.66	30.66	31.50	32.60	31.70	29.85

#### المصدر من انجاز الباحثة

رغم حجم التدفقات القليلة مقارنة بتلك الواردة الى الجزائر الا انها سجلت نسب عاليا جدا مقارنة بتلك المسجلة في الجزائر، مما يعني ان الاقتصاد المغربي يعرف مشاركة إيجابية في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت مما يعبر عن الزيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي الى الزيادة في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت بالمغرب وبالتالي يمكن القول ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب اكثر فعالية في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعبر أيضا عن قلة الاستثمارات المحلية واعتماد الاقتصاد المغربي على الاستثمار الأجنبي المباشر، بخلاف ما يحدث في الجزائر التي يعتمد اقتصادها على الاستثمارات المحلية في الرفع من النمو الاقتصادي مما يعبر عن فعالية النشاط الاستثماري المحلي، عكس النشاطات الاستثمارية الأجنبية التي لم تصل الى تحقيق مستويات إيجابية في الاقتصاد الوطني .

هذا لا يفي مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني غير ان تلك المساهمة لم تكن فعالة بالدرجة التي حققتها الاستثمارات المحلية، هذه من جهة ومن جهة

أخرى الزيادة المتتالية في التكوين الإجمالي سنة بعد أخرى لفترة الدراسة تعبر عن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر عامل محفز للاستثمار المحلي ولم يكن منفس او مثبط له. من هذه النتائج نصل الى نفي الفرضية الثالثة بحيث ان فعالية الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا ترتبط بحجم التدفقات الوافدة للدول المضيفة، بل تختلف هذه العلاقة من دولة الى أخرى حسب السياسة الاقتصادية، فقد كانت مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، و التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت بالجزائر ضعيفة جدا بينما في المغرب كانت مساهمته فعالة في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت وإيجابية في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا رغم ان حجم التدفقات الوافدة الى الجزائر كان أكبر من تلك التدفقات الوافدة الى المغرب.

**المبحث الثاني: الدراسة القياسية لفعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري من خلال اثره على الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت.**

يستخدم النموذج القياسي لعكس حقيقة العلاقات القائمة بين المتغيرات الاقتصادية الداخلة فيه. ومن اهم أنواع النماذج الاقتصادية الأكثر استخداما نجد النماذج الاقتصادية المتحركة، وهي التي تعتمد على عنصر الزمن كأحد متغيراتها ا و مؤشر في احد متغيراتها، وتوضح كيفية التأثير في المتغيرات الاقتصادية، كما انها من النماذج الأكثر واقعية.

**المطلب الأول: مكونات النموذج القياسي**

### **1-معادلات النموذج:**

تسمى هذه المعادلات بالمعادلات الهيكلية لأنها توضح الهيكل الأساسي للنموذج و تنقسم المعادلات الهيكلية الى :

-معادلات سلوكية: وهي التي تعبر عن العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية، ويمكن التعبير عنها بدالة ذات متغير مستقل واحد او عدة متغيرات مستقلة.

-المعادلة التعريفية: (المتطابقات) :هي المعادلات التي تعبر عن العلاقة التي تحد قيمة المتغير التابع بتحديد تعريف له في صورة علاقة مساوات

## 2-متغيرات النموذج:

تتكون معادلات النموذج من عدد من المتغيرات منها الداخلية والخارجية والمتغيرات المرتدة، اما بالنسبة للمتغيرات الداخلية فهي التي تؤثر في النموذج وتتأثر به وتسمى بالمتغيرات التابعة وتتحدد قيمتها من داخل النموذج. اما المتغيرات الخارجية هي التي لا تؤثر في النموذج ولا تتأثر به وتسمى بالمتغيرات المستقلة وتتحدد قيمتها بعوامل خارجية عن النموذج. اما المتغيرات المرتدة زمنيا فهي المتغيرات التي تنتمي الى فترة زمنية سابقة او التي تؤخذ قيمتها في الفترة السابقة (yt-1).

## 3-مراحل النموذج:

**3-1-مرحلة التوصيف:** وهي مرحلة صياغة النموذج وفي هذه المرحلة يعتمد على النظرية الاقتصادية وتحويل العلاقة الى معادلات رياضية باستخدام الرموز في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

**3-2-مرحلة التقدير:** يتم جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة الاقتصادية قيد الدراسة، ثم تقدير معالم العلاقة التي تم وصفها وصياغتها رياضيا في المرحلة السابقة.

**3-3-مرحلة الاختبار T:** يتم اختبار قوة ومعنوية النموذج المقدر باعتماد .D.W.T .F.R.R

ثم بعد ذلك تخضع نتائج النموذج للاختبارات الإحصائية والمعايير القياسية فيجب ان تتطابق النتائج مع افتراضات النظرية والواقع الاقتصادي اهم هذه الاختبارات:

**1-اختبار T-(TEST):** يستخدم لقياس معنوية المعلومات المقدرة مع الاخذ بعين الاعتبار إشارات المعالم B1.B2...BnB3 لتقييم معنوية تأثير المتغيرات المستقلة Xi على المتغير التابع Yi وهذا يعتمد على نوعين من الفرضيات، فرضية العدم H0 و الفرضية البديلة H1، وعند احتساب t المحتسبة مقارنة مع t الجدولية بدرجات حرية ومستوى معنوية معينة، فاذا كانت t المحتسبة اكبر من t الجدولية فعليه ترفض فرضية العدم H0 وتقبل الفرضية البديلة H1.

**2-اختبار F:** يهدف الى معرفة مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة  $X_1, X_2, X_3, \dots, X_n$  والمتغير التابع  $Y_i$  ويعتمد أيضا على فرضيتين فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة  $X_i$  وبين المتغير التابع  $Y_i$  اي :

$$H_0 : B_0 = B_1 \dots B_n = 0$$

ثم الفرضية البديلة تدل على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة و التابعة لها اي :

$$H_1 : B_0 \neq B_1 \neq B_2 \dots B_n \neq 0$$

وتحسب F بالصيغة التالية:

$$F = \frac{\frac{R^2}{k}}{\frac{1 - R^2}{N - K - 1}}$$

$$F = \frac{\beta_i \frac{\sum Y_i X_i}{k}}{\frac{\sum e_i^2}{N - K - 1}}$$

$$F = \frac{MSR}{MSE}$$

وبعد احتساب F تقارن القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية، فاذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من الجدولية ترفض فرضية العدم  $H_0$  تقبل الفرضية البديلة  $H_1$ . اي ان العلاقة المدروسة معنوية، اما اذا كانت F الجدولية اكبر من F المحسوبة يعني ذلك قبول  $H_0$  مما يدل على ان العلاقة المدروسة غير معنوية، وبالتالي لا يوجد تأثير بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة لها.

**3-معدل التحديد R:** يوضح القوى التفسيرية للنموذج بتوضيح تأثير المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الموضح بالعلاقة الدالية، و يمثل  $R^2$  مربع معامل الارتباط، يحسب كمايلي:

$$R^2 = 1 - \frac{\sum e^2}{\sum y^2}$$

$$R^2 = \frac{\sum (y - \hat{y})^2}{\sum (y - \bar{y})^2}$$

و كلما اقتربت قيمة  $R^2$  من الواحد الصحيح هذا يدل على ان المتغيرات المستقلة لها تأثير كبير ، وان الباحث استطاع ان يتعامل مع جميع المتغيرات التي تؤثر على المتغير التابع ، اما اذا كانت القوة التفسيرية ضعيفة هذا يدل على ان هناك متغيرات غير موضحة (u) المتغير العشوائي.

4- اختبار داربن-واتسن (Durbin-Watson) :يستخدم هذا الاختبار لتحديد وجود الارتباط الذاتي بين المتغيرات غير الموضحة في المتغير العشوائي (u) والمتغيرات المستقلة في النموذج المقدر. وتحسب (D.W) حسب الصيغة التالية :

$$D.W = \frac{\sum_{t=2}^n (\hat{\epsilon}_t - \hat{\epsilon}_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n \hat{\epsilon}_t^2}$$

حيث  $\epsilon^2$  القيمة المقدرة للمتغير العشوائي.

وعند مقارنة (D.W) المحتسبة مع القيمة الجدولية  $dL$  التي تتضمن قيمتين، قيم الحدود الدنيا،  $du$  قيم الحدود العليا التي تستخدم للكشف عن وجود الارتباط الذاتي : نرفض فرضية العدم:

$$H_0: \rho=0 \text{ و } H_1: \rho>0$$

إذا كانت  $dL < D.W < du$  هذا يدل على وجود مشكلة في نتيجة الاختبار

إذا كانت  $D.W < dL$  نرفض فرضية العدم  $H_0: \rho= 0$

إذا كانت  $D.W > du$  نقبل فرضية العدم  $H_0: \rho= 0$

إذا كانت  $du < DW < 2$

فهنا نقبل فرضية العدم يعني ذلك عدم وجود ارتباط ذاتي.  $\rho=0$  ويمكن استخدام معامل

الارتباط الذاتي  $\rho$  وفق الصيغة التالية :

$$D.W = (1 - \rho) / 2, \rho = 1 - D.W / 2, \text{ وبما ان قيمة } \rho \text{ تنحصر بين } (-1, 1) \text{ فان قيمة}$$

DW تتراوح بين (0,4).

5- اختبار كلاين (KLEIN TEST) : فيه يتم مقارنة معامل التحديد  $R^2$  مع مربع معامل

الارتباط بين المتغيرات المستقلة، فإذا كان معامل التحديد  $R$  اكبر من مربع معامل الارتباط

بين المتغيرات المستقلة فهذا يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي ، وإذا وجد فلا يؤثر.



## المطلب الثاني : تقدير وتحليل نماذج الدراسة

لغرض اثبات فرضية أو نفي الدراسة المتمثلة في فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري، من خلال قياس علاقة بعض متغيرات الاقتصاد الكلي و التي تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي و التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت بالاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق وضع نماذج مفسرة لذلك و، الدراسة كالتالي :

- دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر (IDE-PIB) :

من خلال الاختبارات التي أجريت على السلسلة PIB تم التوصل إلى أن هذه السلسلة غير مستقرة وهذا ما يوضحها الجدول، وذلك عند مستوى معنوية 5% وبالتالي رفض الفرضية البديلة التي تقول على أن السلسلة لا تحتوي جذر الوحدة وقبول فرضية عدم أي أن السلسلة غير مستقر عند مستواها الأصلي.

الجدول رقم 41: نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة PIB عند مستواها الأصلي.

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة:				
ADF TEST		PP TEST		اختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.9978	-3.515523	0.9906	-3.513075	وجود ثابت واتجاه زمني
0.9990	-2.929734	0.9997	-2.928142	وجود ثابت
0.9944	-1.948495	0.9944	-1.948313	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر : من إعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5%، و بالتالي تقبل الفرضية الصفرية مما يدل على وجود جذر الوحدة في السلسلة، وبالتالي السلسلة غير مستقرة.

ولجعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء اختبارات الجذر الودودي على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى ونتائج الاختبارات موضحة في الجدول التالي:

## الجدول رقم 42 : نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة PIB

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة:				
ADF TEST		PP TEST		اختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.0001	-3.51	0.0000	-3.51	وجود ثابت واتجاه زمني
0.0000	-2.93	0.0000	-2.92	وجود ثابت
0.0000	-1.94	0.0133	-1.94	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر: من إعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معظم القيم الاحتمالية أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة.

و من خلال الاختبارات التي أجريت على سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر تم التوصل إلى أن هذه السلسلة غير مستقرة وهذا ما يوضحه نتائج الجدول وذلك عند مستوى معنوية 5%.

## الجدول رقم 43: نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة IDE عند مستواها الأصلي.

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة:				
ADF TEST		PP TEST		اختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.54	-3.513075	0.54	-3.51	وجود ثابت واتجاه زمني
0.69	-2.928142	0.70	-2.92	وجود ثابت
0.46	-1.948313	0.46	-1.94	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر : من إعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية مما يدل على وجود جذر الوحدة في السلسلة، وبالتالي السلسلة غير مستقرة.

ولجعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء اختبارات الجذر الوحدوي على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى ونتائج الاختبارات موضحة في الجدول التالي:

**الجدول رقم 44: نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة PIB بعدأخذ الفروق الاولى**

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة:				
ADF TEST		PP TEST		اختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.0008	-3.52	0.0000	-3.51	وجود ثابت واتجاه زمني
0.0001	-2.93	0.0000	-2.93	وجود ثابت
0.0000	-1.94	0.0133	-1.94	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر : من إعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معظم القيم الاحتمالية أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة من الدرجة الاولى.

**الجدول رقم 45: نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة FBCF عند مستواها الأصلي.**

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة:				
ADF TEST		PP TEST		اختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
1.000	-3.51	0.99	-3.51	وجود ثابت واتجاه زمني
1.000	-2.92	1.00	-2.92	وجود ثابت
0.9987	-1.94	1.00	-1.94	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر : من إعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية مما يدل على وجود جذر الوحدة في السلسلة وبالتالي السلسلة غير مستقرة.

ولجعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء اختبارات الجذر الودودي على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى ونتائج الاختبارات موضحة في الجدول التالي:

### الجدول رقم 46: نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة FBCF

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة:				
ADF TEST		PP TEST		اختبار النموذج
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	
0.0181	-3.51	0.0127	-3.51	وجود ثابت واتجاه زمني
0.0269	-2.93	0.0227	-2.93	وجود ثابت
0.4629	-1.94	0.0147	-1.94	بدون ثابت واتجاه زمني

المصدر : من إعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معظم القيم الاحتمالية أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة.

### 1- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي

#### 1) دراسة السببية

من اجل معرفة من هو المتغير الذي يسبب الآخر نختبر الآن فرضية العدم ويتم قبولها عندما قيمة الاحتمال الموافق للإحصائية فيشر تكون اكبر من 5% .

$$H_0 : \text{PIB يسبب IDE} .$$

$$H_0 : \text{IDE يسبب PIB} .$$

**الشكل 28: نتائج اختبار سببية ل-Granger**

## Pairwise Granger Causality Tests

Date: 06/05/18 Time: 15:49

Sample: 1970 2014

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
IDE does not Granger Cause PIB	43	2.60533	0.08703
PIB does not Granger Cause IDE		7.18277	0.00226
FBCF does not Granger Cause IDE	43	0.54223	0.58588
IDE does not Granger Cause FGCF		4.30889	0.02058

**المصدر : من إعداد الباحثة**

لاختبار فرضية العدم الأولى لدينا قيمة الاحتمال الموافق للإحصائية فيشر (2.60) أكبر من مستوى معنوية 5% ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وبالتالي لا توجد علاقة سببية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل الاستثمار الأجنبي، أي أن التغير في معدل النمو الاقتصادي (لا يسبب) التغير في معدل الاستثمار الأجنبي .

لاختبار فرضية العدم الثانية لدينا قيمة الاحتمال الموافق للإحصائية أصغر من مستوى معنوية 5% ومنه نقبل الفرضية البديلة، ونرفض فرضية العدم، وبالتالي توجد علاقة سببية بين معدل الاستثمار الأجنبي ومعدل النمو الاقتصادي، أي أن التغير في معدل الاستثمار الأجنبي (يسبب) التغير في معدل النمو الاقتصادي.

إذن نستنتج أن النمو الاقتصادي لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار الأجنبي المباشر يسبب النمو الاقتصادي، بمعنى أنه توجد سببية في اتجاه واحد. وهل يمكن القول بأن النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي يرتبطان بعلاقة طويلة الأجل في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المغطاة بالدراسة، وبناء على نتائج اختبار السببية اتضح لنا أن: المتغير التابع: وهو المتغير المراد تفسير سلوكه وهو يمثل إجمالي الناتج المحلي. المتغير المستقل: وهو المتغير الذي له القدرة على تفسير المتغير التابع ويمثل الاستثمار الأجنبي، وعليه يمكننا كتابة النموذج على الصيغة التالية:

$$PIB = f(IDE)$$

ويمكن كتابة النموذج على الصيغة العامة بالشكل التالي:

$$PIB = \alpha_0 + \alpha_1 IDE + \varepsilon$$

## 2- تقدير النموذج

يتم تقدير النموذج وفق الدراسة الاقتصادية والإحصائية، و سيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت، و اختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر، معامل التحديد و D- W جاءت نتائج الاختبار كما يلي :

## الشكل رقم 29: نتائج تقدير معالم النموذج.

Dependent Variable: PIB

Method: Least Squares

Date: 06/05/18 Time: 15:57

Sample: 1970 2014

Included observations: 45

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB	-366.8040	102.1321	-3.591466	0.0008
IDE	14.35716	1.125510	12.75614	0.0000
R-squared	0.790977	Mean dependent var		649.3416
Adjusted R-squared	0.786116	S.D. dependent var		927.1120
S.E. of regression	428.7669	Akaike info criterion		15.00313
Sum squared resid	7905166.	Schwarz criterion		15.08343
Log likelihood	-335.5704	F-statistic		162.7191
Durbin-Watson stat	0.715835	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: من إعداد الباحثة

وبناء على نتائج اختبار تقدير معالم النموذج جاء شكل المعادلة المقدر على الشكل التالي:

$$\text{PIB} = -366.8 + 14.35\text{IDE} \quad (1)$$

(-3.59)    (12.75)

## 3-تحليل النتائج

## 1) الدراسة الإحصائية للنموذج المقدر:

## أ. اختبار معنوية المعالم :

يتضح من المعادلة المقدرة وحسب الشكل رقم(28)، وبالاستناد إلى اختبار (t) ثبتت معنوية معلمة الثابت و معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر إذ كانت أكبر من قيمة (t) الجدولية 1.74 t = وذلك عند درجة حرية (2-45)، كما وأن قيمة الاحتمال لثابت وللمتغير (الاستثمار الأجنبي) هي 0 أقل من مستوى المعنوية 5% ومنه يمكن قبول متغير الاستثمار الأجنبي المباشر في النموذج.

## ب. اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

**معامل التحديد ( $R^2$ ):** إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ 0.79. أي أن المتغير المفسر (الاستثمار الأجنبي) يتحكم بـ 79% من التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي في فترة الدراسة، أما الباقي 21% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.

- اختبار فيشر: بما أن الإحصائية المحسوبة لفيشر تساوي 162.7 والتي يقابلها الاحتمال 0.0000 وهو أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي النموذج ككل له معنوية.

اختبار (D-w): قدرت قيمة بـ 0.71 وهي في منطقة الشك (غير محسومة) يعني هنا للباحث حرية الاختيار بقبول أو رفض فرضية العدم يعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

## 2) الدراسة الاقتصادية :

نلاحظ ان معامل الاستثمار الأجنبي المباشر ، إشارته موجبة (14.35) النموذج،<sup>①</sup> مما يدل على العلاقة الطردية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المفسر (الاستثمار الأجنبي المباشر). أي كلما ارتفع IDE بوحدة واحدة يرتفع PIB بـ 14.35 وحدة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت :



## 1-دراسة السببية

من اجل معرفة من هو المتغير الذي يسبب الآخر نختبر الآن فرضية العدم ويتم قبولها عندما قيمة الاحتمال الموافق للإحصائية فيشر تكون اكبر من 5% .

:H<sub>0</sub>

FBCF لايسببIDE

:H<sub>0</sub>

IDE لايسببFBCF

## الشكل رقم30: نتائج اختبار سببية لـGranger

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 06/05/18 Time: 15:49

Sample: 1970 2014

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
FBCF does not Granger Cause IDE	43	0.54223	0.58588
IDE does not Granger Cause FBCF		4.30889	0.02058

المصدر : من إعداد الباحثة

لاختبار فرضية العدم الأولى لدينا قيمة الاحتمال الموافق للإحصائية فيشر (0.58) أكبر من مستوى معنوية 5% ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وبالتالي لا توجد علاقة سببية بين التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت ومعدل الاستثمار الأجنبي، أي أن التغير في التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت (لا يسبب) التغير في معدل الاستثمار الأجنبي.

لاختبار فرضية العدم الثانية لدينا قيمة الاحتمال الموافق للإحصائية فيشر (0.02) أصغر من مستوى معنوية 5% ومنه نقبل الفرضية البديلة، ونرفض فرضية العدم، وبالتالي توجد علاقة سببية بين معدل الاستثمار الأجنبي و التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت، أي أن التغير في معدل الاستثمار الأجنبي (يسبب) التغير في التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت.

إذن نستنتج أن التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار الأجنبي المباشر يسبب التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت، بمعنى انه توجد سببية في اتجاه واحد. وهل يمكن القول بأن التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت والاستثمار الأجنبي يرتبطان بعلاقة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المغطاة بالدراسة، وبناء على نتائج اختبار السببية اتضح لنا أن:

المتغير التابع: وهو المتغير المراد تفسير سلوكه وهو يمثل التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت.

المتغير المستقل: وهو المتغير الذي له القدرة على تفسير المتغير التابع ويمثل الاستثمار الأجنبي، وعليه يمكننا كتابة النموذج على الصيغة التالية:

$$FBCF = f(IDE)$$

ويمكن كتابة النموذج على الصيغة العامة بالشكل التالي:

$$FGCF = \alpha_0 + \alpha_1 IDE + \varepsilon$$

### 3-تقدير النموذج

يتم تقدير النموذج وفق الدراسة الاقتصادية والإحصائية، وسيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت، و اختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر، معامل التحديد و D- W جاءت نتائج الاختبار كما يلي :

## الشكل رقم 31: نتائج تقدير معالم النموذج.

Dependent Variable: FGCF

Method: Least Squares

Date: 06/05/18 Time: 16:43

Sample: 1970 2014

Included observations: 45

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB	-2.174677	1.034824	-2.101494	0.0415
IDE	0.331602	0.011404	29.07797	0.0000
R-squared	0.951605	Mean dependent var		21.29489
Adjusted R-squared	0.950480	S.D. dependent var		19.52247
S.E. of regression	4.344357	Akaike info criterion		5.819059
Sum squared resid	811.5577	Schwarz criterion		5.899355
Log likelihood	-128.9288	F-statistic		845.5286
Durbin-Watson stat	0.778833	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: من إعداد الباحثة

وبناء على نتائج اختبار تقدير معالم النموذج جاء شكل المعادلة المقدره على الشكل التالي:

$$\text{FBCF} = -2.66 + 0.33 \text{ IDE} \quad (2)$$

(-2.10)      (29.07)

## I. تحليل النتائج

## 1) لدراسة الإحصائية للنموذج المقدر:

## أ. اختبار معنوية المعالم :

يتضح من المعادلة المقدرة (2) وحسب الشكل رقم (31)، وبالاستناد إلى اختبار (t) ثبتت معنوية معلمة الثابت و معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر إذ كانت أكبر من قيمة (t) الجدولية  $t = 1.74$  وذلك عند درجة حرية (2-45)، كما وأن قيمة الاحتمال لثابت وللمتغير (الاستثمار الأجنبي) هي 0.00 أقل من مستوى المعنوية 5% ومنه يمكن قبول متغير الاستثمار الأجنبي المباشر في النموذج.

## ب. اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

**معامل التحديد ( $R^2$ ):** إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ 0.75 أي أن المتغير المفسر (الاستثمار الأجنبي يتحكم بـ 75% من التغيرات التي تطرأ على التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت في فترة الدراسة أما الباقي 21% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حدا لخطأ.

اختبار فيشر: بما أن الإحصائية المحسوبة ليفشر تساوي 845 والتي يقابلها الاحتمال 0.0000 وهو أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي النموذج ككل له معنوية.

اختبار (D-w): قدرت قيمة بـ 0.77 وهي في منطقة الشك (غير محسومة) يعني هنا للباحث حرية الاختيار بقبول او رفض فرضية العدم يعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

## 4- الدراسة الاقتصادية:

نلاحظ ان معامل الاستثمار الأجنبي المباشر، إشارته موجبة (0.33) النموذج، (1) مما يدل على العلاقة الطردية بين المتغير التابع (التكوين الاجمالي لرأس المال

الثابت) والمتغير المفسر (الاستثمار الأجنبي المباشر). أي كلما ارتفع IDE بوحدة واحدة يرتفع FBCF ب 0.33 وحدة و يعتبر هذا تأثير ضعيف.

## خاتمة الفصل

أوضحت الدراسة من خلال النتائج المتوصل إليها مايلي:

- وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي، والتي تعكس مدى مساهمته في رفع قيم الناتج المحلي الإجمالي بحيث كلما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يرتفع الناتج المحلي الإجمالي ب14.35 وحدة، و التي تؤدي بدورها الى رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل وهذا بناء على فترة الدراسة (1970-2014).

- وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتكوين الإجمالي لراس المال الثابت، والمعبرة هي الأخرى عن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي لراس المال الثابت، بحيث كلما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يرتفع التكوين الإجمالي لراس المال الثابت ب0.33 وحدة على المدى الطويل -لفترة الدراسة (1970-2014).

- غير ان هذه المساهمة لا تعبر عن الفعالية المنتظرة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري، فهي مساهمة ضعيفة. وهذا يحمل عدة تفسيرات منها اعتماد الاقتصاد الجزائري على مايدره عائد المحروقات على اثر ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، وهذا مانلاحظه من خلال ارتفاع حجم المشاريع الاستثمارية المحلية خلال فترة الانتعاش الاقتصادي (2002-2014) و دعم النمو بعد حصول الجزائر على ارتفاع في إيرادات محروقاتها، وهذا بدوره ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي، و من جهة أخرى يعكس مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على الاستثمارات المحلية و الدخل الوطني دون الاعتماد على دور الاستثمار الأجنبي المباشر، فهذا الأخير مشاركته غير رئيسية في القطاعات خارج المحروقات، مما يعبر عن عدم جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق الأهداف المنوطة بها.

لكن جود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي (المعبر عنه بالتكوين الإجمالي لراس المال الثابت) فكل زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر تقابلها زيادة في الاستثمار المحلي، هذا يعبر على ان الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يلعب

دور المحفز للاستثمار المحلي رغم تلك المشاركة الضعيفة. وهكذا نكون قد اجبنا على فرضيات الدراسة بالنفي ، فبالنسبة للفرضية الأولى والثانية ، لم تكن مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر فعالة في كل من الناتج المحلي الإجمالي و التكوين الإجمالي لراس المال الثابت ، والفرضية الثالثة وهي وجود العلاقة الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي تدل على ان الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن مثبطا للاستثمار المحلي.

- أوضحت الدراسة القياسية توافق نتائج الدراسة التحليلية الوصفية التي استخدمت فيها الباحثة أسلوب المقارنة بين دولة الجزائر و دولة المغرب، بعد دراسة حجم التدفقات الواردة الى الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 1970-2014، ودراسة نسب هذه التدفقات الى اهم مؤشرين اقتصاديين وهما الناتج المحلي الإجمالي و التكوين الإجمالي لرس المال الثابت ، لان زيادة كل واحد منهما يلعب دورا فعالا في الاقتصاد الوطني اذ كانت من بين الأهداف المنتظر تحقيقها من طرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو الرفع من مستوى الناتج المحلي الإجمالي و التكوين الإجمالي لراس المال الثابت ، فنقول ان هذا الهدف لم يتحقق بعد رغم ان السلسلة الزمنية المدروسة من أطول السلاسل الزمنية التي تعرضت لنفس الموضوع .فرغم ذلك النصيب من التدفق نحو الجزائر الا ان صافي الدفقات الوافدة و الخارجة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لم تتعدى 30% في حين سجل 40% في دولة المغرب رغم ان حجم التدفقات الواردة الى الجزائر اكبر من تلك الواردة الى المغرب، ونفس القول بالنسبة للتكوين الإجمالي لراس المال الثابت وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد كانت نسبتها ايجابية جدا في المغرب مقارنة بتلك المسجلة في الجزائر، و هذا لارتفاع مستويات التكوين الإجمالي لراس المال الثابت في الجزائر مما يعبر عن المستوى الجيد للاستثمار المحلي خاصة للفترة 2000-2014 فترة الانتعاش الاقتصادي و دعم النمو الذي كلفته الحكومة بأكبر انفاق استثماري و هذا يرفع بدوره من الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني رغم ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة الى الجزائر اكبر من تلك الوافدة الى المغرب، وعليه يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبي المباشرة لم تأثر سلبا على الاستثمارات المحلية بال عكس ذلك والدليل على ذلك ارتفاع مستويات التكوين الإجمالي لراس المال الثابت ثم ان حجم

التدفقات لم تكن لديه علاقة بين الفعالية المطلوبة من الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم تدفقاته. وهذا راجع الى السياسة الاقتصادية لكل بلد فالدول النفطية تعتمد على مداخيل النفط لتزويد مشاريعها وسد الفجوات التمويلية عكس الدول الغير نفطية مثل المغرب. وعليه:

يستبعد مصطلح فعالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري من خلال مؤشر الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الإجمالي لراس المال الثابت. إذن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى الى مستوى الطموحات مقابل تلك التنازلات التي قدمتها الحكومة الجزائرية على شكل امتيازات وحوافز. رغم ان تكاليف تلك الامتيازات و الحوافز كان بإمكانها ان تكون ايرادا إيجابيا لخزينة الدولة.



الخاتمة

إن الاهتمام بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مختلف المدارس الاقتصادية والمفكرين الاقتصاديين الخبراء وجل دول العالم، يعكس حقيقة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة والتفسير، حيث يسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، ويعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، مما يجعله يكون مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق للدول المضيضة في أشكال مختلفة، وبخصوص أسباب قيامه والعوامل التي تتحكم في سلوك المستثمر بين الأجنب لتجسيده، فقد سُجّلت هنا كعدة تفسيرات مختلفة بسبب تنوع الزوايا التي من خلالها عمدت المدارس الاقتصادية والمفكرين في تفسير قيامه ومحدداته، بما يروونه مناسباً من وجهة نظره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الشاملة للدول المضيضة بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة.

بما أن الكثير من الدول النامية عانت ولا زالت تعاني مشكل المديونية والعجز في تمويل استثماراتها، فقد اتخذت الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة بديلة محاولة إنعاش اقتصادها على المستويين المحلي والدولي، ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري، هذا الأخير يكون له دور كبير في جذب الأنماط المناسبة من الاستثمارات الأجنبية.

كما أن العمل على تعظيم المنافع، وتقليل الأخطار التي قد تنجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار، بحيث أنه مثلما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابياً على البلد المضيف بإسهامه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول المضيضة عن طريق زيادات الاستثمارات، وما تحمله لها من تكنولوجيا متقدمة، وأساليب إدارية حديثة يمكن أن يؤثر سلباً إن لم يحسن التعامل معه.

لقد أبدت الجزائر جهوداً جبارة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية من أجل مواكبة التطورات العالمية، حيث باشرت بتنفيذ برامج تعديل هادفة إلى ترميم اقتصادها

بغية استعادة التوازنات المالية من خلال تطبيق إصلاحات مؤسسية وتنظيمية سعت وأفضت إلى نهج خيارات تقوم على تحرير الاقتصاد وخصصته باذلة في ذلك كل الجهود، ومع ذلك إلا أن الاقتصاد الجزائري استمر في تسجيل مستويات ضعيفة من النمو ورغم الحوافز التي منحت للمستثمرين الأجانب من خلال إعداد أطر قانونية مميزة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، كما أن نتائجه لم ترقى إلى المستوى المطلوب رغم الاتفاقيات المبرمة مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ورغم القوانين والتشريعات المسنة التي لم تكن لا بالأحسن ولا بالأسوأ في حوض المتوسط ، وكانت تحمل بين طياتها عدة حوافز خاصة .

في فترة التسعينات بدا بقانون النقد و القرض الصادر في فريل 1990 الذي سمح بحرية تنقل رؤوس الأموال من و الى الجزائر، الذي كان خطوة هامة نحو التشريع لفتح السوق امام الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في القطاعات خارج قطاع المحروقات وإلغاء قاعدة 49%، 50% الا ان هذه الفترة عرفت انخفاضا في الاستثمارات الأجنبية بسبب التدهور السياسي و الأمني للجزائر آنذاك .

ولم يتوقف التغيير عند هذا القانون بل عرف تغيرات أخرى بعد التسعينات بداية بقانون 2001(قانون تطوير الاستثمار) الذي طالب بزيادة الحوافز الممنوحة للمستثمرين، خاصة المتعلقة بالحوافز الضريبية و شبه الضريبية الجمركية، وضمانات تحويل راس المال المستثمر و الأرباح المحققة. ثم انشاء هيئات مكلفة بالاستثمار منها المجلس الوطني للاستثمار و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و انشاء شبك وحيد لا مركزي، و صندوق دعم الاستثمار . ثم بعد ذلك جاء قانون المحروقات 2005 واستمرت عملية تغيير القوانين المتعلقة بالاستثمار مثل قانون تطوير الطاقات المتجددة بمجموعة من النصوص القانونية منه مرسوم 2007 الذي يحدد قائمة النشاطات والسلع و الخدمات المستثناة من المزايا المحددة، و قرار 2008 الذي يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك في راس مال شركة التأمين وإعادة التأمين (15%).

كما عملت الجزائر على تحسين محدد الهياكل القاعدية مثل انشاء الطرقات (شمال جنوب ، وشرق غرب ) و السكك الحديدية .الى جانب توصيل الكهرباء الى كافة ربوع الوطن ثم توسيع شبكة الاتصالات السلكية و لا سلكية .  
إلا أن النتائج المحققة من خلالها كانت بعيدة عن الطموح المرجوة.

اما فيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر فقد سجلت الجزائر حجما محتشما من التدفقات اليها قبل الإصلاحات (1970-1985) غير انها رجعت الى الانخفاض بعد 1990 بعد ادماج القاعدة 49٪، 51٪، لكناه عادت الى الارتفاع مع حلول 2000 حيث وصل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر في 2014 الى 1488.0 مليون دولار اذا ما تمت مقارنته بالاستثمارات المحلية ،نلاحظ ان قيم الاستثمار المحلي عرفت الارتفاع من سنة الى أخرى غلب عليها طابع الاستثمار العمومي قبل الإصلاحات ، لكن في ظل الإصلاحات ظهر الاستثمار المحلي الخاص و المختلط عمل على تنفيذ مشاريع اكبر من تلك المنجزة من طرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،حيث قدرت ب99٪ من عدد المشاريع المنجزة خارج قطاع المحروقات بينما سجلت الاستثمارات الأجنبية 1٪، مما يعبر عن اعتماد الاقتصاد الوطني على الاستثمار المحلي في انجاز المشاريع الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، وقد كان لبرامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو دورا في زيادة حجم المشاريع المحلية ،خاصة الصغيرة و المتوسطة مما يجيب على نفي الفرضية التي تعتبر ان الاقتصاد الجزائري يعتمد في إنجازاته على الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهذا يعبر اكثر عن اهتمام الجزائر بالاستثمار المحلي من جهة و من جهة أخرى ارتفاع عدد المشاريع المقاولاتية التي تعمل الى جانب الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق المشاريع على شكل المناولة .

بعد دراسة حجم التدفقات الواردة الى الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 1970-2014، ودراسة نسب هذه التدفقات الى اهم مؤشرين اقتصاديين وهما الناتج المحلي الإجمالي و التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت ، لان زيادة كل واحد منهما يلعب دورا فعالا في الاقتصاد الوطني اذ كانت من بين الأهداف المنتظر تحقيقها من طرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو الرفع من مستوى الناتج المحلي الإجمالي و التكوين

الإجمالي لرأس المال الثابت ، غير ان نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي إيجابية و لكنها ضعيفة على المدى 1970-2014، و قد تم اثبات ذلك من خلال دراسة نسب صافي التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة و صافي التدفقات الخارجة و وصلت نسبتهما الى 30٪ المعبر عنها بالمساهمة الإيجابية و الضعيفة ، وللتحليل اكثر تم اخذ دولة المغرب كدولة مقارنة ، غير ان من خلال حساب نسبة صافي التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة الى و الخارجة من و الى المغرب و وصلت النسبة الى 39٪ وهذا يعكس إيجابية الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب اكثر من ايجابيتها في الجزائر، رغم ان حجم التدفقات الواردة الى الجزائر اكبر من تلك التي توجهت الى الجزائر.

فنقول ان هذا الهدف لم يتحقق بعد رغم ان السلسلة الزمنية المدروسة من أطول السلاسل الزمنية التي تعرضت لنفس الموضوع .

اما بالنسبة لرأس لتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت فنسبته الى الناتج المحلي الإجمالي كانت إيجابية جدا مقارنة بتلك التي سجلها الاستثمار الأجنبي المباشر، فكانت نسبه في ارتفاع مستمر رغم الظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري في فترة التسعينات

ونفس القول بالنسبة للتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد كانت نسبته إيجابية جدا في المغرب مقارنة بتلك المسجلة في الجزائر، و هذا لارتفاع مستويات التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في الجزائر مما يعبر عن المستوى الجيد للاستثمار المحلي خاصة للفترة 2000-2014 فترة الانتعاش الاقتصادي و دعم النمو الذي كلته الحكومة بأكبر انفاق استثماري كتمويل للمشاريع الاستثمارية المسطر لها خلال الخطة الخماسية وهذا يرفع بدوره من الناتج المحلي الإجمالي و الدخل الوطني رغم ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة الى الجزائر اكبر من تلك الوافدة الى المغرب.

نفس النتائج التي توصلت اليها الدراسة القياسية و هي يوجد مشاركة إيجابية من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر على التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت و الناتج المحلي

الإجمالي ، لكنها مشاركة ضعيفة لاتفي بالغرض المطلوب رغم ان فترة الدراسة من أطول السلاسل الدراسية .

وظهرت خلال تلك الفترة (فترة الدراسة) عدة فجوات تمويلية -إيجابية و سالبة -بين الادخار المحلي و الاستثمار المحلي ،فالفترات التي عرفت فيها المحروقات ارتفاع في الأسعار عالميا حصلت خزينة الدولة على فائض في الإيرادات مما خلق زيادة في معدل الاستثمار تفوق الادخارات المحلية ، بينما فترات تراجع اسعارالمحروقات يتراجع معدل الاستثمار و هذا يفسر اكثر ان الاستثمار في الجزائر يعتمد على إيرادات المحروقات و لا يعتمد على راس المال الأجنبي في شكل استثمارات اجنبية مباشرة .

يمكن القول ان هذه الدراسة تجمع بين الإجابة عن الفرضيتين الأولى و الثانية بالنفي ، كما ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تأثر سلبا على الاستثمارات المحلية بال عكس ذلك والدليل على ذلك ارتفاع مستويات التكوين الإجمالي لراس المال الثابت ثم ان حجم التدفقات لم تكن لديه علاقة تربط بين الفعالية المطلوبة من الاستثمار الأجنبي المباشر و حجم تدفقاته. وهذا راجع الى السياسة الاقتصادية لكل بلد فالدول النفطية تعتمد على مداخيل النفط لتزويد مشاريعها وسد الفجوات التمويلية عكس الدول الغير نفطية مثل المغرب. وعليه:

يستبعد مصطلح فعالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري من خلال مؤشر الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الإجمالي لراس المال الثابت ولكن لا ينفي مشاركته في الاقتصاد الجزائري.

الملاحق

## مقدمة

رغم لجوء كل الدول حديثة الاستقلال أو بعضها إلى الاستثمار الأجنبي إلا أن هناك من الدول من تلجأ إلى تبني نمط تنموي مرتكز على القدرات الداخلية وهي الدول المتعلقة على الاستثمارات الأجنبية. ومن بين هذه الدول الجزائر التي عرف قانون الاستثمارات فيها تطورات عدة انتابتها العديد من الإصلاحات والعديد من القوانين المتتالية الهادفة إلىتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبذلك فقد اعتمدت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال على مواردها الداخلية في تمويل المشاريع الاستثمارية الناجمة عن قطاع المحروقات إلا أنه وبعد شحالموارد المالية نتيجة انخفاض أسعار النفط أصبح اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال وضع القوانين الملائمة لذلك أمر أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

من اجل توفير بيئة استثمارية ملائمة تساعد من جهة أولى على جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن جهة ثانية استغلال القدرات المالية الخاصة والمتوفرة لدى رجال الاعمال المحليين وتوظيفها على شكل استثمارات محلية، لجأت الجزائر الى تعديل عدة قوانين وتشريعات متعلقة بالاستثمار، الى جانب انشاء هيئات مكلفة بذلك موزعة على التراب الوطني للاستغلال الأمثل لتلك الطاقات المالية والبشرية والثروات الطبيعية للنهوض بالاقتصاد الوطني، و يعتبر الاطار القانوني من اهم محددات لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما سنتطرق له خلال هذا الفصل



## I- الاطار القانوني لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مرت قوانين الاستثمار في الجزائر منذ الاستقلال بثلاثة محطات أساسية يمكن ترتيبها في ثلاثة مراحل، تمثلت الأولى في فترة الستينات، والثانية فترة الثمانينات أما المرحلة الثالثة فتتعلق بتسعينيات القرن الماضي و بداية الألفية، في هذا ويمكن تصنيف هذه القوانين إلى نوعين رئيسيين يتعلق النوع الأول بتلك الصادرة قبل الانفتاح الاقتصادي، أما النوع الثاني فيتمثل في القوانين الصادرة منذ بداية الانفتاح. وسنشير في هذا المطلب إلى أهم قوانين الاستثمار الأجنبي عبر تعاقب المراحل والفترات.

### 1- تطور قوانين الاستثمارات في الجزائر قبل مرحلة الإصلاح الاقتصادي:

منذ استقلالها والى غاية الثمانينات اعتبرت الجزائر الاستثمار الأجنبي المباشر شكل من أشكال التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للبلاد إلا أن تتابع الأزمات التي مست الاقتصاد الوطني خاصة بعد سنة 1986 وبروز أول بذور تحول الاقتصاد من الاقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق ساعد على ظهور تشريعات جديدة مشجعة للاستثمار وتبني عدة قوانين متعلقة بالاستثمار، قوانين تميزت بنوع من الحذر والتحفظ اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، مع تسجيل عدة محاولات لإصلاح النظام الاقتصادي الجزائري قصد قبول الاستثمارات الأجنبية في شكل يتماشى وطبيعة السياسة الوطنية.

### المرحلة الأولى:

#### 1- قانون الاستثمار رقم 277-63 المتعلق بإرساء دعائم الاستثمار المؤرخ في 26

#### جويلية 1963

"تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة ، فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة ، فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار<sup>1</sup>، ومن بين الأسباب التي أدت إلى صدور هذا القانون هو تميز فترة الاستقلال بشح الإمكانيات الداخلية وقلة رؤوس الأموال المحلية مما ساهم في بروز الحاجة الملحة للاقتصاد الجزائري آنذاك

1- قانون رقم 63 \_ 277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية رقم 63/1993

إلى رؤوس الأموال الأجنبية بغية إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية النشاط الاقتصادي الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في البلاد لإرساء دعائم الاستثمار خاصة وأن الجزائر في هذه المرحلة لم تكن تملك رأسماليين وطنيين<sup>1</sup>. ومن خلالم جاء في المادة 03 فقد تم الاعتراف بحرية الاستثمار الأجنبي بما يتماشى والنظام العام، غير أن المادة 23 من القانون نفسها أشارت إلى وجوب إدراج الاستثمار الأجنبي ضمن الأهداف الاقتصادية للدولة (اقتصاد اشتراكي). وقد منح هذا القانون الموجه أساسا إلى رؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية عدة ضمانات بعضها عام يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب<sup>2</sup> وبعضها خاص تستفيد منها المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية.

اشتمل القانون على جملة من المبادئ العامة الخاصة بحماية وضمن الاستثمارات الأجنبية والتي تتمحور في<sup>3</sup>:

- منح حرية الاستثمار للأشخاص المعنويين و الطبيعيين الأجانب (المادة 3).
- حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري المؤسسات الأجنبية (المادة 4).
- المساواة أمام القانون لا سيما المساواة الجبائية ( المادة 5)
- ضمان ضد نزع الملكية. لا يكون هذا الأخير ممكنا إلى بعد أن تصبح الأرباح المتركمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة، و يؤدي نوع الملكية إلى تعويض عادل ( المادة 6).
- تقرير حماية ضد المنافسة الخارجية بالنسبة للمنتجات المترتبة عن الاستثمارات المعتمدة، ويكون ذلك بوضع سياسة جمركية مواتية<sup>4</sup>.
- تمكين المستثمر الأجنبي من طلب والحصول على التمويل الكافي، لتحقيق مشاريعه في شكل قروض تمنحها المؤسسات المالية الوطنية.

---

1- عبد الرحيم شبيبي، محمد شكوري ، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية ، تقييم واستشراف ، 23-24-25 مارس، بيروت ، 4 ص ، 2009

2- بوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث ، العدد 05 ، 2007 ، ص 64.

3- عليوش قربوع كمال، "قانون الاستثمارات في الجزائر" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ، ص 11.

4- علة عمر، " حماية الاستثمار الأجنبي الخاص في التشريع الوطني و القانون الدولي- دراسة مقارنة -"، رسالة ماجستير منشورة"، قسنطينة، 2008 ، ص16.

- يكون للمستثمر الأجنبي إمكانية المساهمة والمشاركة في تلبية احتياجات الدولة والهيئات التابعة لها، في إطار الصفقات العمومية.

### المرحلة الثانية:

فلقد تضمنت منح القانون لامتيازات خاصة بالمؤسسات المعتمدة تبعا للمواد (08/ 14/ 31)، حيث تبنى هذا القانون نوعان من المؤسسات<sup>1</sup>.

النوع الأول وهو يضم المؤسسات المعتمدة والتي نشأت بقرار من الوزير المعني حيث يخول لها القانون التمتع بضمانات و امتيازات خاصة و المتمثلة في إمكانية تحويل الأموال (تحويل 50 % من الأرباح الصافية وكذا التحويل الحر للأموال المنتازل عنها) المادة 31 ،كما تتمتع أيضا بضمانات الحماية الجمركية (المادة9-الفقرة 1) الدعم الاقتصادي للإنتاج؛ لكن يشترط على هذه المؤسسات المعتمدة أن تضمن التكوين المهني، ترقية العمال والإطارات الجزائرية (المادة 12).

أما النوع الثاني فيشمل المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية، وهي تتعلق بالمؤسسات الجديدة أو توسيع المؤسسات الموجودة، و التي يكون برنامجها الاستثماري مقدرا بـ 5 ملايين دينار في مدة 3 سنوات ويشترط أن يكون هذا الاستثمار في قطاع يتسم بالأولوية، أو في منطقة تعطى لها الأولوية(المادة 18) ،أو يشغل أكثر من 100 يد عاملة دائمة للجزائريين. أما من الناحية التنظيمية فوضع هذه المؤسسات يكون بشكل تعاقدى تمنح بموجبه الاتفاقية عدة امتيازات؛ منها استقرار النظام الجبائي لمدة 15 سنة مع تخفيض نسبة الفائدة الخاصة على قروض التجهيز، وكذا التخفيض من الضريبة على السلع المستوردة.

لكن هذا القانون لم يجسد ولم يطبق ميدانيا رغم الامتيازات التي جاء بها، وذلك لتخوف المستثمرين من عدم الاستقرار الاقتصادي في الجزائرونية النظام السياسي في إتباع المنهج الاشتراكي كما أنهم شككوا في مصداقيته لعدم إتباعه بنصوص تطبيقية، وما زاد من تخوفهم رغبة الإدارة الجزائرية في عدم تطبيقه بعدم مبادرتها بدراسة الملفات التي أودعت لديها، إضافة إلى أن الاقتصاد الوطني تميز حينها بنقص في المنشآت وضيق الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج. وبسبب الوضعية الاقتصادية والسياسية للبلاد في تلك الفترة التي لم

1- اعتمدت مؤسستان في ظل هذا القانون- قوانين 1965/12/02 -الجريدة الرسمية- 1965 ،ص 09-12.

تكن مشجعة للاستثمار بانتهاج الحكومة لسياسة تأميمات (1963-1964) متعارضة مع أهداف هذا القانون، لذلك فقد كانت انعكاسات تطبيق هذا القانون على الاستثمار الأجنبي جد محدودة، ففي ظل تطبيق قانون 1963 تمّ تسجيل مشروعات استثماريين فقط.

### - قانون الاستثمار رقم 284-66 المتعلق ومراقبة الاستثمار المؤرخ في 15 سبتمبر 19

نتيجة للنقص الفادح والصريح في القانون رقم 277-63 اهتدت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد سنة 1966 وهو القانون 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي<sup>1</sup>، والذي يهدف إلى سد الثغرات التي ظهرت في القانون السابق<sup>2</sup> وذلك بتعريف المبادئ التي يقوم عليها رأس المال الخاص سواء الأجنبي أو الوطني و دوره في إطار التنمية الاقتصادية، وتحديد الضمانات والمنافع المتوفرة له. مع منح كامل الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل.

أما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجاه الأجنبي، عرفتمنعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية.<sup>3</sup> كما أكد هذا القانون على احتكار الدولة لبعض القطاعات الاقتصادية التي تمّ اعتبارها حيوية، و لكنه لم يمنع من مشاركة رأس المال الخاص الوطني والأجنبي. و قد ألزم هذا القانون المستثمرين الراغبين في القيام بالاستثمار من خلال إنشاء مؤسسات اقتصادية جديدة التصريح المسبق (قبل الاستفادة من الحوافز الجبائية) و أنشأ لجنة وطنية للاستثمار.

فبين هذا وذاك، نقول إذا كان قانون الاستثمار الصادر في 1963 قد سمح باعتماد مشروعات فقط، فإن قانون 1966 من حيث نتائجه كان أفضل كون أنه أدى إلى تدفق الاستثمار الخاص بما يقارب 880 مليون دينار جزائري بالأسعار الجارية خلال الفترة 1967-1974 وأدى إلى خلق 27300 منصب عمل في 800 مشروع. لكن رغم ذلك بقي

1- الأمر رقم 284-66 المؤرخ في 15/06/1966 يتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 80 الصادرة في 17 سبتمبر 1966

2- محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، مرجع سابق، ص 64.

3- ناجي بن حسين، "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، أطروحة دكتوراة جامعة قسنطينة، 2007، ص 111.

حجم الاستثمار الخاص ضعيفا غير ملبي لتطلعات وآفاق الاقتصاد الوطني خاصة من زاوية رفع معدلات النمو وتقليص البطالة التي بلغت مستويات قياسية حينها.

كما اعتبر هذا القانون أكثر القوانين تقييدا للاستثمار الوطني الخاص والاستثمار الأجنبي ومحفزا للاستثمارات العمومية؛ مهملًا لنصوص تحويل الأجور الخاصة بالعمال الأجانب، مع مزيد من التهميش لكل من رأس المال الوطني الخاص والأجنبي. كما أن المنازعات المتعلقة بالاستثمارات تخضع للمحاكم الجزائرية وهذا يتنافى مع إرادة الأجانب التي تتحاشى تطبيق القوانين الداخلية لعدم ثقتهم فيها وخوفا من التحيز. كل هذا وأمام سياسة التأميم المنتهجة جعل الشركات الأجنبية تستقبل هذا القانون بتخوف وترقب، ولم تقم أي من هذه الشركات بإقامة مشروعها المستقل في الجزائر، وعدد قليل منها قام بإنشاء شركات مختلطة (بالشراكة) مع مستثمرين جزائريين خلال الفترة 1966-1982، إذ تم إنشاء خمسة شركات مختلطة بين 1967 و 1969 وسبعة شركات ما بين 1970-1973 وثمانية شركات مختلطة خلال الفترة 1974-1977.<sup>1</sup>

على العموم ومن حيث المبادئ التي وضعها نص قانون 1963 و 1966 يمكن إبراز أهم نقاط الاختلاف بينهما والتي يمكن حصرها في<sup>2</sup>:

أ- الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر:

- ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية للدولة والهيئات التابعة لها (المادة 2).

- تتدخل الدولة بمفردها بالمساهمة في رأس المال أو بمشاركة رأس المال الخاص في الشركات المختلطة، وفي هذه الحالة تتم المصادقة على القوانين الأساسية بمرسوم يتضمن إمكانية استرجاع الدولة للحصص أو الأسهم التي لا تملكها.

ب- منح الضمانات والامتيازات للاستثمار الأجنبي:

تخص الامتيازات الاستثمار الأجنبي، والتي تتمثل في منح ثلاث اعتمادات محددة في هذا القانون وهي:

1- في فترة السبعينات لم تتبنى الجزائر قانونا ولكن اكتفت بوضع تراخيص، كما أصدرت الأمر 71-22 المتضمن تحديد إطار ممارسة الشركات الأجنبية لنشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله وذلك بالاشتراك مع المؤسسة الوطنية سوناطراك حيث تكون مساهمة هذه الأخيرة على الأقل 50 %.

2- سعدي يحي، "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، أطروحة دكتوراة جامعة قسنطينة، 2007، ص 179، 178

- 1- الاعتمادات الممنوحة من طرف الوالي تكون خاصة بالمؤسسات الصغيرة؛
- 2- الاعتمادات الممنوحة من طرف أمانة اللجنة الوطنية للاستثمارات وهي خاصة بالمؤسسات المتوسطة؛
- 3- الاعتمادات الممنوحة من طرف وزير المالية والوزير التقني المعني بالقطاع. أما فيما يخص قرار الاعتماد فإن هي تحتوي على ضمانات وامتيازات مالية منها:
  - المساواة أمام القانون خاصة المساواة الجبائية؛
  - تحويل الأموال والأرباح الصافية؛
  - ضمانات ضد التأميم، حيث يقرر التأميم بموجب نص تشريعي يؤدي إلى تعويض يتم خلال تسعة أشهر و يكون مساويا للقيمة الصافية للأموال المحولة للدولة.

### **المطلب الثاني: تطور قوانين الاستثمار من 1982-1988**

#### **1- قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982**

في نفس الوقت الذي اقتصر دور القطاع الخاص على أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية المنحصرة في التجارة والخدمات، برزت إسهامات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال المحروقات باعتبارها القلب النابض للاقتصاد الجزائري. فرغم احتكار الدولة للقطاع وتأميمه اله، بقيت حاجتها ملحة لمساهمة القطاع الأجنبي الخاص ومساعدته لها في استغلاله نظرا للإمكانيات المالية والتقنية الكبيرة التي يتطلبها، بذلك حاولت الدولة خلال هذه الفترة التركيز على كل من الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة بصياغة نصوص تشريعية مغرية وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر ونخص بالذكر قانون 82-13 الذي اعتبر كخطوة جريئة مكرسة لإعادة النظر النظر في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني وطرق تسييره، ومبادرة حقيقية للسلطات العمومية للانتقال من مرحلة النظام المركزي (Système Central) إلى النظام اللامركزي (Système Décentralisé) في التسيير، من خلال اللامركزية في تسيير الاقتصاد الوطني، وإشراك القطاع الخاص ثم التفتح أكثر فأكثر على رأس المال الأجنبي والمحلي الراغب في الاستثمار، كما سمح قانون 82-13 بتوضيح كيفية تشكيل وتشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة مع تحديده لنسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأسمال الشركة. وعقب صدور هذا

القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات حيث بلغت بين سنة 83-85 حوالي 2328 مشروع، وبما أن القانون الصادر لم يهتم بالجوانب التحفيزية استدعى الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية و أجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج و الرفع من معدلات النمو ، خاصة في قطاع المحروقات<sup>1</sup>، كما أن إصدار هذا القانون<sup>2</sup> كان يهدف تصحيح الأخطاء المرتكبة في النموذج السابق للتسيير، ومن أهم أهداف هذا القانون نذكر مايلي: <sup>3</sup>

- رفع طاقة الإنتاج الوطني وخلق مناصب شغل جديدة و الزيادة في الدخل الوطني بإدراج الاستثمارات الخاصة المنتجة و منح الأولوية للمشاريع الاستثمارية الخالقة للقيم المضافة ضمن أهداف المخطط الوطني للتنمية.

- العمل على التكامل بين القطاعين العام و الخاص مع منح المؤسسات العمومية المزيد من الحرية و المرونة في تسيير شؤونها ضمن الأبعاد الجديدة للإستراتيجية التنموية.

- تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال تكريس سياسة التوازن الجهوي و الوصول بالتنمية إلى المناطق المحرومة.

• كما بين هذا القانون الميادين التي يمكن تطوير أنشطة القطاع الخاص الوطني فيها بالاهتمام بنشاطات خدمات التوزيع الصناعي و صيانة التجهيزات الصغيرة، و ماكينات صنع الأدوات و بالأخص الصناعات الصغيرة و المتوسطة المكتملة لإنتاج القطاع العام، بالأخص المنتجات الموجهة لاستهلاك العائلات، و تحويل المواد الأولية الزراعية، دون إهمال لميادين الصيد البحري، البناء و الأشغال العمومية، و السياحة و الفنادق، النقل البري للبضائع و المسافرين.

• و من أهم الامتيازات و التسهيلات التي منحها قانون 82-13 للمستثمر مايلي<sup>4</sup>:

---

1- محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، مرجع سابق ، ص 64  
2- القانون رقم 11/82، المؤرخ في 21 أوت 1982، المتضمن الاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، الجريدة الرسمية 34 الصادرة في 21 أوت 1982 م .  
3- كافي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 164  
4- الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، جوان 1987، ص ص 73،72.

#### أ/ المزايا الجبائية للاستثمارات في المناطق المحرومة:

- إعفاء كامل من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية خلال فترة لا تتجاوز 5 سنوات اعتباراً من البدء في الاستغلال.
- إعفاء كامل من الضريبة العقارية لفترة لا تتجاوز 10 سنوات. والإعفاء من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) لاقتناء مواد التجهيز اللازمة للاستثمار.
- إعفاء كامل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري وإعفاء من الدفع الجزافي (VF) لمدة خمس سنوات اعتباراً من البدء في الاستغلال.
- كما أن هذا القانون قد أعطى امتيازات أخرى جبائية للاستثمارات المنتجة للموارد وللإستثمارات الأخرى<sup>1</sup>.

#### ب/ المزايا المالية:

تتجلى هذه المزايا المالية في تقديم القروض طويلة ومتوسطة المدى للمستثمرين، شرط ألا تتجاوز هذه القروض المصرفية نسبة 30% من مبلغ الاستثمار المرخص به؛ ما عدا المجاهدين وذوي الحقوق. ويمكن تقديم مزايا مالية وجبائية أكثر إذا كان المشروع يتعلق بتصدير المنتجات.

#### ج/ التسهيلات في إطار المادة 24 و 25 من القانون (82-11) تتلخص فيما يلي:

- تسهيلات مقدمة للمستثمرين الخواص وخاصة فيما يتعلق بشراء الأراضي في المناطق المهيأة.
- سهولة التموين بالمعدات والآلات وقطع الغيار، خاصة مواد البناء اللازمة لتحقيق الاستثمار، وأيضاً سهولة الحصول على المواد الأولية وحق المساعدة في الحصول على المعلومات الاقتصادية والتقنية الخاصة بدراسة المشروع والحصول على اعتماد من طرف اللجنة الوطنية أو الولائية. أما الحدود القصوى لمبلغ الاستثمار هي 12 مليون دينار للمؤسسة الفردية، و35 مليون دينار لمؤسسة الشركاء.

1 أنظر: القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 (لاسيما المادة 21).



وعلى الرغم من كل ما حققه هذا القانون من نجاحات إلا أنه لم يحقق ما كان مرسوما له، ولم يجد الدعم الكافي ميدانيا نظرا لعدة عراقيل واجهته والمتمثلة في:

- الاستثمارات الخاصة محلية كانت أم أجنبية لم يحن وقتها بعد لتحتل مرتبة الصدارة، فهي ليست من أولويات البرنامج.
- هيمنة القطاع العمومي على النشاط الاقتصادي، والعقلية البيروقراطية حالت دون التوسع في هذا التوجه.
- تحديد سقف لمبلغ الاستثمار (30 مليون دج) يعد كحاجز أمام الحصول على تكنولوجيات جديدة ومتطورة.
- وضع شرط أن يكون المستثمر جزائري الجنسية ومقيم بالجزائر ويمنع المغتربين الجزائريين من الاستثمار وبالتالي طرد إمكانية الاستثمار الأجنبي.
- طبيعة المشاريع تعد كحاجز أمام المستثمرين الذين يريدون الاستثمار في المجالات التي يكون العائد المالي كبير فيها والممنوعة من طرف القانون (82-11) وعادة ما يريد المستثمر الجزائري أن يكون مشروعه يحقق عوائد في فترة زمنية قليلة!

كل هذه الصعوبات التي واجهت المستثمرين في ظل هذا القانون خاصة ما تعلق منها بإجراءات الحصول على قطعة أرض مجاورة للدوائر السكنية، وأيضا المشاكل المتعلقة بالتعامل مع البنوك التجارية التي ترفض منح قروض للمستثمرين المعتمدين. ناهيك عن مشاكل استيراد المواد الأولية والمعدات وصعوبات الحصول على العملة الصعبة، والتي اعتبرها الخبراء عقبات مسيرة محارب جعلت المستثمر مجبرا بطرق باب السوق الموازية للحصول على العملة الصعبة وهذا رغم قيام السلطات العمومية بإنشاء المركز الوطني من أجل توجيه ومتابعة الاستثمار الخاص في الجزائر (O.S.C.I.P) سنة 1983 الرامي الى تجسيد وتقوية دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

---

1 Mohammed el hocine Benissaad, "Réforme économiques de l'Algérie", éd : OPU, 1989, P : 52.

## 2- قانون 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات الاقتصادية المختلطة المؤرخ في 1982/08/28

جاء هذا القانون بمبدأ جديد ونظرة قانونية جديدة للاستثمار فالملاحظ أن الاستثمارات الأجنبية لا تنجز في الجزائر إلا في إطار شركات اقتصادية مختلطة<sup>1</sup>، وبذلك أكدت الجزائر نيتها في تبني شكل جديد من أشكال الاستثمار الأجنبي المتمثل في " نظام الشركات المختلطة". الذي يعتبر أسلوب فعال لنقل التكنولوجيا<sup>2</sup> بهدف:

- إخضاع تأسيس الشركات المختلطة لتوجيهات المخطط الوطني للتنمية وتمكين الدولة من ممارسة الرقابة على المستثمرين الأجانب المساهمين في الشركات الاقتصادية المختلطة إضافة إلى ذلك استبعد هذا القانون في مجال تطبيقه ثلاث أنواع من الشركات المختلطة وهي:

• الشركات المختلطة الاقتصاد التي أنشئت بموجب اتفاقيات دولية.

• الشركات المختلطة الاقتصاد التي يوجد مقرها خارج التراب الوطني.

• الشركات المختلطة التي تعمل في مجال التنقيب واستغلال المحروقات السائلة.

وباستثناء هذه الحالات الثلاثة فإن هذا القانون يطبق على جميع الاستثمارات الأجنبية ويخص جميع القطاعات إلا إذا استبعدت الدولة القطاعات الإستراتيجية من نظام الشركات المختلطة، وبالتالي فإن هذا القانون يترجم إرادة المشرع في فرض رقابته على الاستثمارات الأجنبية مع الاعتراف بأهميتها في التنمية الاقتصادية ودورها الفعال في نقل التكنولوجيا.

ويوضح هذا القانون نسبة مشاركة الشركات الأجنبية التي لا يمكنها أن تتجاوز 49% من رأسمال الشركة المختلطة مع ضمان نقل التكنولوجيا وتكوين المستخدمين، في حين تتمثل المشاركة الجزائرية في الشركات المختلطة بنسبة 51% مع ضمان التسويق ( المادة 22). حيث تميز قطاع المحروقات بإنشاء شركات ذات اقتصاد مختلط (شراكة بين رأس

1- قانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات الاقتصادية المختلطة الاقتصاد و سيرها، الجريدة الرسمية رقم 35 المؤرخة في 31 أوت 1986 ، المعدل والمتمم بالقانون 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986، الجريدة الرسمية 35 المؤرخة في 27 أوت 1986.

2- صغير لامية، " الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، مذكرة التخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، 2008 ص 10

المال الأجنبي والمحلي)، للقيام بعمليات البحث والتنقيب واستغلال المحروقات. وكان هذا النوع من المبادرات بمثابة خطوة لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع المتعاملين الأجانب والمشجع من طرف الدولة، مع الإشارة أن هذا القانون ساهم في تقديم إعفاءات ضريبية وجبائية، ومراقبة المستثمرين الأجانب عن طريق الرخصة الممنوحة لهم.

وحسب هذا القانون يتم إبرام اتفاق يحدد فيه: موضوع ومدة الشركة، مبلغ رأس المال المكتتب، طرق تحويل التكنولوجيا<sup>1</sup>. كما يقدم هذا القانون ضمانات للأطراف الأجنبية منها: الحق في المشاركة في أجهزة التسيير والقرار وذلك وفق قواعد القانون التجاري، ضمان حق تصدير الأرباح غير المعاد استثمارها، حصة الأجور والمساهمات الاجتماعية المحولة، مصاريف الخدمات التقنية.

ونظرا لكون القانون اهتم بالجوانب الشكلية أكثر من الجوانب التحفيزية، استدعى الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية وأجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج والرفع من معدلات النمو خاصة في قطاع المحروقات.

### 3-قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986:

مباشرة بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986 دخل البلاد منطقة اضطرابات<sup>2</sup> نتيجة شح الموارد ودخول الاقتصاد الوطني منعرجا خطيرا بتفاقم المديونية<sup>3</sup> وتراجع الميزان التجاري<sup>4</sup> وانخفاض قيمة الدولار وارتفاع نسبة التضخم<sup>5</sup>...، في ظل هذه الأوضاع الصعبة وبغية إدراك ما يمكن إدراكه قامت الدولة بتعديلات على قانون 82-13 الصادر في 28 أوت 1982 نظرا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا، خاصة في مجال المحروقات، فتم إصدار قانون جديد هو<sup>6</sup> قانون 86-13؛ حيث خصصت هذه التعديلات لتوجيه الاستثمارات الأجنبية والمحلية لخدمة مخططات التنمية، ولقد تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير

1-Benissad Hocine , "Algérie restructuration et réformes économiques (1979-1993)", OPU, Alger ,1994, p 51.

2 -Ahmed Benbitour, l'expérience Algérienne de développement, ed ISPG Année 1993.

3-Rapport Sur la dette 2001/2002 Dans le monde / HTTP p : // WWW. Dette 2000. O R G/ Rapport.

4- AbdelHamid BRAHIMI, L'Economie ALGERIENNE. Défis et ENJEUX, 2eme edi d'ahlab Année 1991p 315-316

5 - Ammar BELHIMER, la dette extérieure de l'ALGERIE, ED : CASBAH,1998,-Pp 28-36.

6- القانون رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 المعدل والمتمم للقانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 والمتعلق بتأسيس الشركة المختلطة وسيرها: يتكون من 28 مادة منها ستة وعشرين مادة معدلة للقانون 82-13.

الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق . فالشركاء الأجانب، وفق القانون الجديد، والذين ينضون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق، مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف وهذا ما نجده في المادة 03 مكرر التي نصت صراحة على أنه: " يندرج إنشاء الشركات المختلطة في الاقتصاد في إطار المخطط الوطني للتنمية ويخضع لأهداف المردودية الاقتصادية والمالية". كما أن قانون 86-13 قد أبقى على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية بـ 51% على الأقل، مقرا بذلك بتفضيل الاستثمار من خلال مشاركة رأس المال الأجنبي مع المؤسسة العمومية في حد أقصى 49%، على أن يتمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتكوين و تأهيل المستخدمين، مقابل الاستفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، و ما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به، و تحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب، وقد نجح هذا القانون نسبيا في جذب الاستثمارات الخاصة الأجنبية والتي وصل عددها إلى أكثر من 30 عقدا. ويفسر هذا النجاح بمردودية هذا القطاع بالمقارنة مع بقية القطاعات الأخرى من حيث المزايا التفضيلية للمستثمرات الأجنبية أهمها:

- ضمان التعويض في حالات التأمين أو نزع الملكية مع رفع أو تخفيض رأسمال الشركة المختلطة حسب اللزوم والحاجة

- منح تحفيزات وتسهيلات جبائية والمشاركة في التسيير. ولكن كسابقه من القوانين فان هذا القانون وجد صعوبات كبيرة أثناء تطبيق، صعوبات تتعلق بثقافة المواطن وتفضيله للاكتناز، هذه ظاهرة التي لم يتمكن هذا القانون من محاربتها و من مراقبة تهريب رؤوس الأموال، كما ظهرت صعوبات في عمليات تحويل الفوائد ورؤوس أموال الشريك الأجنبي،

لذلك نقول أنه حتى وان كان نجاح هذه القوانين نسبيًا إلا أنها لم تستطع من جلب رؤوس الأموال الأجنبية المرجوة فيما عدا قطاع المحروقات<sup>1</sup>.

#### 4- قانون رقم 86-14 المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات ونقلها بالأنابيب المؤرخ في 19 أوت 1986

لطالما اعتبر قطاع المحروقات القطاع الاستراتيجي الوحيد الجاذب للاستثمارات الأجنبية مما جعل السلطات الجزائرية تستغل هذه الأفضلية لفتح الباب أمام المستثمرين الأجانب في هذا القطاع الحيوي، محددة إطار تدخل رأسمال الأجنبي فيما يخص البحث عن المحروقات واستغلالها، بالإضافة إلى استفادة الشركاء الأجانب من إمكانية إنشاء شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري لكن في صورة اقتصاد مختلط. وقد نصت المادة (20) من القانون السابق ذكره على أنه: " لا يمكن لأي شخص معنوي أجنبي يرغب في ممارسة أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات السائلة واستغلالها، أن يقوم بذلك إلا بالاشتراك مع مؤسسة وطنية حسب الشروط والأشكال المنصوص عليها في هذا الباب." وفعلاً ولأول مرة جاء هذا القانون ليس محل مستثمر الأجنبي بممارسة أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها في شراكة مع شركة سوناطراك، على أن تكون النسبة الغالبة لشركة سوناطراك (51%)، وذلك في أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات.

ولكن بالرغم من الإصلاحات التي جاء بها هذا القانون والتميزة عن باقي القوانين السابقة في مجال المحروقات، إلا أن الاستثمار الأجنبي فيها ظل بعيداً عن الطموحات، حيث لم يتعدى عدد العقود المبرمة بين مؤسسة سوناطراك في إطار الشراكة مع المتعاملين الأجانب خلال 1986 (- 15 1991) عقداً موزعة بين التنقيب والبحث بمجموع 13 عقد للتنقيب وعقدين للبحث.

---

1-كاكي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 165.

## 5-قانون 25-88 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية المؤرخ في

1988 /07/ 12

إن جل النقائص التي أظهرها قانون 11-82 عجلت بإلغائه<sup>1</sup> وتعويضه بالقانون رقم 25-88 الساعي إلى تحديد الطرق الجديدة للاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، من خلال إجراءاته الجديدة مقارنة بما كان معمول به في القانون السابق وخاصة فيما يتعلق ب:-  
- إلغاء الإجراءات المتعلقة بالاعتماد وإلغاء تحديد سقف لرأس المال المستثمر المسموح بهكما نص عليه قانون 13-82.

- إلغاء اللجان الوطنية والولائية المانحة للاعتماد مع وضع إجراءات جبائية جدّ مريحة للمستثمرين في القطاعات ذات الأولوية أو القطاعات الحيوية التي تحدد في إطار الخطة الوطنية على المدى المتوسط والخطة السنوية وهذا على أساس التوقعات الاقتصادية.  
- إخضاع تأسيس الشركات المختلطة الاقتصادية لبروتوكول اتفاق يبرم بين صناديق المساهمة والشركات الأجنبية، والعقد يبرم بين المؤسسات العمومية الاقتصادية والشركات الأجنبية مع إلغاء أحكام القانونين 1982 و1986.

إن النشاطات المصرح بها على أنها أولوية والمفتوحة للاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني تفتح المجال أمام امتيازات جبائية وتحفيزات مالية منبثقة عن القانون 25-88 بالإضافة إلى تسهيلات الحصول والتمويل بالمعدات والمواد الأولية وخاصة الحصول بسهولة على قطعة أرض، ولكن يبقى دائما وجود قطاعات إستراتيجية يمنع الاستثمار فيها مثل: قطاع البنوك، التأمينات، المناجم والمحروقات، النقل الجوي، السكك الحديدية والنقل البري... وكل القطاعات والنشاطات التي تدخل في إطار تسيير الممتلكات الوطنية، وذلك

---

1- قانون 25-88 المؤرخ في 12 جويلية 1988، المتضمن توجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، الجريدة رسمية رقم 28 الصادرة في 13 جويلية 1988 م

- انظر قانون رقم 01-88 المؤرخ في 12/01/1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية بتاريخ 13/01/1988.

-قانون رقم 03/88 المؤرخ في 12/01/1988 المتعلق بصناديق المساهمة، الجريدة الرسمية بتاريخ 13/01/1988.  
-قانون رقم 04/88 المؤرخ في 12/01/1988 المعدل و المتمم للأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26/09/75 و المتضمن القانون التجاري المحدد للقواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية بتاريخ 13/01/1988.

2- بوغزالة محمد نجلاء، "الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990/2000"، رسالة ماجستير منشورة، الجزائر، 2002، ص 35-36.

بهدف المحافظة على الاقتصاد الوطني من سيطرة القطاع الخاص، أما النشاطات الصناعية والخدمات التي تعتبر أولوية وتسمح بالاستثمار فيها فيجب أن تساهم تنمية المناطق النائية الصحراوية وتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق استعمال المواد الأولية المحلية كما يحتم عليها خلق مناصب الشغل من خلال الاستغلال الأمثل للكفاءات وتنمية القدرات العالية للتحكم في التكنولوجيا ثم السعي الحثيث إلى تطوير نشاطات الصيانة والتحويل من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية وبالتالي المساهمة في التصدير خدمة لصالح الاقتصاد الوطني.

ومع ذلك بالرغم من الامتيازات والتحفيزات الواعدة التي انفرد بها قانون 25-88 إلا أنه أوجد في طياته قيود عدة على الاستثمار حيث حدّد المجالات والأنشطة التي يمكن الاستثمار فيها، مما جعل الدولة تسارع في دعمه بنص تشريعي آخر سنة 1989 وفي مادته 29 أكد على: " أن الدولة تضع نفسها كضمان للملكية الخاصة" وبالتالي جاءت هذه المادة لتظهر منعرج حاسم في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر.

بصفة عامة وخلال فترة الثمانينات نقول أن الجزائر قد أفصحت عن نيتها في رفض تدخل رأس المال الأجنبي وفضلت الاستثمار الوطني الخاص أو عن طريق المؤسسات المختلطة الاقتصاد حسب القانون 82-113. والملاحظ على التشريعات السابقة أنها كانت تنطوي على تفرقة اقتصادية وقانونية بين المستثمر الأجنبي والمحلي من جهة، وبين العام والخاص من جهة أخرى، إلى غاية التسعينات سنة إصدار قانون النقد والقرض لسنة 1990 والذي سنقوم بتحليله.

## II- الإطار القانوني لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات

تميّزت هذه الفترة بعدم الاستقرار السياسي والأمني ناهيك عن الاختلالات الهيكلية التي عصفت بالاقتصاد الوطني مما عجل بالشروع في برامج الإصلاح الاقتصادي تحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الذي ألزم السلطات بصب جل اهتمامها على توفير البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي المباشر بوضع قوانين محفزة له مما فتح الباب أمام إصدار قانوني النقد والقرض الذي مهد بدوره الطريق لكل أشكال المساهمة لرأس المال

1- عليوش قريوع كمال، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

الأجنبي في التنمية الاقتصادية في الجزائر وشجع كل أشكال الشراكة بدون تخصيص، بالإضافة إلى صدور قوانين ومراسيم لتشجيع الاستثمار.

### 1- الاطار القانوني لفترة التسعينات

#### -قانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1990:

يعتبر قانون النقد والقرض<sup>1</sup> من النصوص التشريعية الأساسية للإصلاحات<sup>2</sup> المعترفة اعترافا صريحا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، مع المزيد من التحديد لمهام البنك المركزي (بنك الجزائر) وإعادة لهيكله النظام المصرفي بالجزائر، ولقد أوجد هذا القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك بفصله بين عمليتي الإصدار و الإقراض و التي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار و تنظيم ومراقبة مستقلة ، و ظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها بموجب القانون ، في تمويل كل من مؤسسات القطاع العام و القطاع الخاص دون تمييز، من أجل كل هذا نقول قانون النقد والقرض هذا، قد شمل جوانب عديدة من الإصلاحات، جوانبكرست مفاهيم جديدة مرتبطة بمجالات التسيير المالي والقرض وتنفيذ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، كما اقر حرية انتقال رؤوس الأموال من و إلى الجزائر وبدورها في تمويل استثمارات المؤسسات ، تنظيم قواعد اقتصاد السوق، سوق الصرف، بالإضافة إلى ذلك يعتبر بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر، كما أسند لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار القرارات المطابقة للمشاريع المقدمّة، ومنه فإنّ قانون النقد والقرض لم يكن قانونا مقتصرًا على الاستثمار فحسب وإنما جاء لتنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، كما اعتبر كخطوة هامة نحو التشريع لفتح السوق أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في القطاعات خارج المحروقات؛ من خلال الفقرة 5 بمواد من 181 إلى 192 والتي تمثل الإجراءات التشريعية الجديدة لترويج جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولقد عملت تلك المواد بالقانون 90-10 الذي يحدد شروط انتقال رؤوس الأموال

1- القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 18 أبريل 1990. الذي عرف أو لتعديل سنة 2001 بموجب الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 حيث مس هذا التعديل الجوانب الإدارية في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده (الفصل بين مجلس إدارة البنك ومجلس النقد والقرض)، ثم بعد ذلك عرف تعديل ثاني بموجب الأمر رقم 03-11 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003 ، الجريدة الرسمية العدد 52 المؤرخة في 27 أوت 2003.  
2- لمرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.



في الجزائر من أجل تمويل النشاطات للاقتصاد بين وتوطينها وهذا حسب قرار مجلس النقد والقرض CMC.

كما ألغى قانون النقد والقرض هذا مجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشراكة المحلية و الأجنبية 51 % و 49 % وذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات رأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري . ولقد تم تدعيمه بجملة من القوانين والتشريعات التنظيمية المتممة والمعدلة والجديدة التي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيهها مباشرة وصريحا . ولكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 بـ 344 مشروع أي بمعدل 6.20 % و ذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة".

وعليه فإن أهم ما جاء به قانون النقد والقرض في مجال الاستثمار الأجنبي مايلي:

- فحسب المادة 182 فلقد تم استبدال معيار الجنسية الذي يفرق بين المستثمرين الأجانب والمحليين بمعيار الإقامة الذي يفرق بين المقيم وغير المقيم. حيث ترخص المادة المذكورة أنفا لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر (حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر والخارج) لتمويل نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني<sup>1</sup>، وبذلك فإنه يمكن للمستثمرين غير المقيمين أن يؤسسوا شركات يملكونها بصفة كلية وبدون مشاركة أو مساهمة من المؤسسات الجزائرية.

- كما أنّ هذا القانون في مادته 183 شجع على إقامة علاقات استثمار بين المتعاملين الوطنيين والأجانب بهدف خلق مناصب شغل جديدة ولجلب التكنولوجيا وجاءت المادة 184 لمنح الضمانات المتعلقة بطرق نقل وتحويل رؤوس الأموال والمداخل والفوائد للمستثمرين

---

1 وبهذا ميز بين المقيم وغير المقيم، فيعتبر مقيما حسب المادة 182: " كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر". أما غير المقيم فالمادة 181 تعتبره " كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه خارج القطر الجزائري". ويعتبر الشخص المعنوي غير المقيم إذا كان يحقق نسبة تفوق 60 ٪ من رقم أعماله خارج الجزائر أو داخله. و على هذا الأساس يأخذ هذا القانون بجنسية رأس المال لا بجنسية الأشخاص. والمادة 183 من قانون 90-10: "يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية أنشطة اقتصادية غير مخصصة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في مجال: إحداث ترقية الشغل، شراء وسائل تقنية وعملية والاستغلال الأمثل محليا (لبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة والعلامات المحمية في الجزائر طبقا للاتفاقيات الدولية - توازن سوق الصرف).

الأجانب، أما بالنسبة للمقيمين في الوطن فيحق لهم تحويل أموالهم للخارج من أجل ضمان تمويل النشاطات التكميلية في الخارج لعملهم في الجزائر.

- خلافا لقانون 82-13 الذي حصر الاستثمار الأجنبي في شكل شركة مختلطة الاقتصاد فإن قانون القرض والنقد 90-10 وسّع مجالات وأشكال تدخل الاستثمارات. حيث يمكن أن تأخذ الاستثمارات الأجنبية المقامة في الجزائر شكلا مباشرا أو مختلطا مما يلغي بذلك شرط الأغلبية النسبية لرأس المال والتي تتمثل في ضرورة امتلاك نسبة 51 % من رأس المال للقطاع العمومي ونسبة 49% للمستثمر الأجنبي، كما ألغى أيضا مشاركة الرأسمال الأجنبي مع القطاع العمومي فقط، فقد أكدت نصوصه على أن يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة مع شخص معنوي عام أو خاص مقيم.

- كما خول قانون النقد والقرض للمستثمر الأجنبي إمكانية إنشاء بنوك في الجزائر أو فتح فروع لبنوك موجودة في الخارج،<sup>1</sup> مع تمكينه من المشاركة في إنشاء مؤسسات مالية أو حتى ممارسة أنشطة مصرفية مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل في المجال المصرفي؛ وفي هذا قد أنشأت العديد من البنوك والفروع مثل بنك البركة السعودي، البنك العربي البحريني... الخ.

فحتى وإن قانون النقد والقرض قد ترك باب حرية المنافسة مفتوحا داخل السوق، إلا أنه أهمل التمييز بين الملكيات لرأس المال أو الجنسية، حيث ساو بين المستثمرين الأجانب والمحليين وفتح بابا واسعا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بدون قيود ولم يفرق بين المستثمر الوطني والأجنبي بل يعممه إلى مقيم وغير مقيم، وبذلك أصبح دور الدولة منظما للاقتصاد لا مسيرا له، كما أن احتوائه على جملة من الضمانات كحرية تحويل الأرباح، فضلا عن ضمانه لاستثمارات أجنبية ذات أثر إيجابي على الاقتصاد الوطني ومن الآثار الإيجابية ما يلي:

---

1- يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين، حيث نصت المادتين 84 و 85 من الأمر رقم 03-10، أنه يسمح للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعها لها في الجزائر شريطة أن تتم المعاملة بالمثل.

- السماح بتحويل المداخل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال الذي نصت عليها المادة 126 من الأمر رقم 03-11 : رؤوس الأموال وكل النتائج والمداخل والفوائد والإيرادات وسواها من الأموال المتصلة بالتمويل يسمح بإعادة تحويلها وتتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر.

• خلق وترقية الشغل عن طريق التكوين والتأهيل للإطارات والعمال من طرف المؤسسات الأجنبية والتشجيع على استعمال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والعمل على جلبها من الخارج.

• تحسين ميزان المدفوعات بدخول رؤوس الأموال إلى الجزائر نتيجة لخلق مؤسسات أو فروع بغية خلق المنافسة والضغط على المؤسسات المحلية لزيادة المردودية والتأقلم مع الوضع الجديد لاقتصاد السوق.

وكما سبق وأن أشرنا إليه فبموجب قانون 90-10 تم إصلاح الجهاز المصرفي والمالي، بالإضافة إلى إنشاء مجلس النقد والقرض لدراسة ملفات المستثمرين الأجانب حيث صادق المجلس سنة 1992 على عشرين مشروع منها :

- مؤسسة دايوو DAEWOO الكورية الجنوبية لتكريب السيارات والحافلات لكن هذا الاستثمار لم ينجز لأسباب أمنية واقتصر على بيع السيارات فقط.

- مشروع شركة بيجو PEUGEOT الفرنسية للسيارات وتعتبر ثاني مؤسسة بعد مؤسسة فيات FIAT الإيطالية غير أن هذه الأخير بقي حبرا على ورق إلى حد الساعة.

- إعطاء الانطلاقة لإنشاء شركة مختلطة بين الجزائر وسويسرا لانجاز مركب البتروكيماويات، وبعد سنة اعتمد 14 مشروع لتكوين مؤسسات اقتصادية مختلطة منها :

- TADISCO . TIDHIDET (الجزائر، فرنسا) في قطاع المحروقات.

- KOV.GC /cuistino constiezioni- (الجزائر، إيطاليا) للاستثمارات في البناء، ومع كل ما حققه هذا القانون إلا أنه واجه آثارا سلبية منها:

• عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني للبلاد.

• عدم مسايرة الجهاز المصرفي مع المقتضيات التي تتطلبها المرحلة الاقتصادية الجديدة من القروض الممنوحة للمستثمرين وخاصة الأجانب منهم نتيجة العراقيل وبطئ الإجراءات الإدارية والقيود المفروضة من بنك الجزائر.

• تأثير تكاليف استيراد المواد الأولية نتيجة الرسوم الجمركية والإجراءات الجمركية البطيئة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وإعاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

بشكل عام نقول أن غياب المرونة في هذا القانون كان نتيجة لتصرف مجلس النقد والقرض كمجلس إدارة بنك الجزائر كجهاز إداري يضع المقاييس المالية، النقدية والبنكية. ولهذا أصبح عاملا أساسيا لمراقبة الاقتصاد الوطني ومراقبة العمليات الاستثمارية للأجانب حيث يجتمع مرة كل شهر لدراسة الملفات في الوقت المناسب مما ينجم عنه تعطل تحقيق المشاريع التي لا تتماشى ومرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق.

**- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات المؤرخ في 1993/10/05**  
"لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 لينسجم مع برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، وتحقيق سياسة الانفتاح ولتكملة قانون النقد والقرض 90-10 الذي أبرز الانفتاح التشريعي للاقتصاد الوطني، من خلال تحسين الشروط المتعلقة بجذب واستقبال رؤوس الأموال الأجنبية بما فيها الاستثمارات وتشجيعها ، كما جاء بغية توفير البيئة القانونية و التشريعية و التنظيمية المواتية لجلب و استقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر و تحرير الاقتصاد الوطني بإرساء قواعد اقتصاد السوق فبعد ما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام ، تنجز من قبل مؤسساته العمومية وفق إجراءات قانونية همشت القطاع الخاص المحلي و ضيقت مجال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصص وأهمها، جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين و تنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار . وبالتالي الانتقال من سياسة مناهضة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى فتح الباب على مصراعيه للرأسمال الخاص الوطني والأجنبي

فالقطاع الخاص، محليا كان أو أجنبيا، حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعد النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة ، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات . كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين، سواء أكانوا عموميين أم خواص ، محليين أم جانب. فالقانون ضمن في نصوصه معالجة مساوية للمستثمرين من حيث الحقوق و الواجبات، كما أجاز للمستثمرين الأجانب، في إطار تسوية النزاعات المحتملة عن طريق التوفيق، اللجوء إلى سلطات

قضائية غير السلطات الجزائرية، و ذلك لإزالة مختلف المعوقات التي تعرقل مسار استقطاب الاستثمارات الأجنبية و جلبها . فلقد منح قانون الاستثمار جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار<sup>1</sup>.

فبين هذا وذاك فان كان هدف قانون الاستثمار المعلن هذا هو تحقيق التنمية، إلا أن هدفه الحقيقي كان منحصرا في البحث عن حلول للخروج من أزمة المديونية؛ على هذا الأساس فاللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كان حينها بمثابة الوسيلة المثلى للخروج من المديونية بما يمكن الجزائر بتسطير سياسة تنموية كما سبق لها وأن فعلت ذلك في السبعينات<sup>2</sup>.

على العموم نقول إنه ما ميّز هذا المرسوم، اقتراحه لمجموعة قوانين جديدة نذكر من بينها:  
- إرساء مبدأ المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين العموميين والخواص، سواء كانوا محليين أو أجانب حيث يتمتع جميع المستثمرين بنفس الحقوق والواجبات فيما يتصل بالاستثمار؛ مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقية المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي يكون هؤلاء الأشخاص رعاياها<sup>3</sup>. مع تكريس مبدأ الحرية في الاستثمار الذي يتيح لكافة المستثمرين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، عوام أو خواص مقيمين أو غير مقيمين بممارسة أي مشروع استثماري باستثناء القطاعات المخصصة للدولة أو لأحد فروعها<sup>4</sup>.

- إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI) كهيئة تشرف على تكريس وتجسيد الضمانات والامتيازات والتحفيز. تتكفل بتدعيم المستثمرين من خلال الشباك الوحيد الذي يتولى مهمة تقييم المشاريع الاستثمارية، وذلك بمراعاة معايير الاقتصاد الكلي مع منح الامتيازات التي نص عليها القانون (المادة 4 ) مع منح المزيد من الضمانات في تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار والفوائد الناجمة عنها.

---

1- لمرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64 / 1 .  
عبد الرحيم شبيبي ، محمد شكوري ، مرجع سابق ، ص07\*\* .  
الأمر 01 – 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 47 / 2001 .  
2- كمال عليوش قريوع، مرجع سبق ذكره، ص16  
3 - الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، المادة 7 ص 5.  
4 - المادة 1 من قانون الاستثمار . النصوص التشريعية و التطبيقية . منشورات وكالة الاستثمارات ، 1995 ، ص 9 .

- التخفيض من تدخل الدولة بمنح بعض الامتيازات الجمركية والجبائية والمالية وإزالة نظم الاعتماد وآليات فرض الشكليات الثقيلة والمعقدة والاكتفاء بالتصريح بهدف تسهيل الاستثمار وإجراءات عقد الاستثمار في الجزائر.

- يعرض أي نزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية إما بفعل المستثمر وإما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، على المحاكم المختصة إلا إذا كانت هناك اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الجزائر، تتعلق بالصلح أو التحكيم أو اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص (المادة 1).

- توفير مناخ استثماري ملائم لجذب المستثمرين الأجانب، وذلك من خلال الأنظمة القانونية التي جاء بها والتمثلة في:  
أ- النظام العام:

يتعلق بفترة انجاز واستغلال الاستثمارات المستفيدة من امتيازات جبائية ومالية أثناء فترة الانجاز والاستغلال.

ب- نظام المناطق الحرة:

في ظل هذا النظام يستفيد المستثمر من امتيازات عديدة شرط انجازها في مناطق دولية حرة تقع فوق التراب الوطني تحت رقابة إدارة الجمارك.

ج- نظام المناطق الخاصة:

هي مناطق يتم تعيينها من طرف الدولة، تخضع لامتيازات خاصة نظرا لطبيعة الاستثمار فيها.

- لقد ألغى هذا النص التشريعي صراحة كل القوانين الصادرة التي تعالج نفس الموضوع والقوانين المخالفة له باستثناء تلك المتعلقة بالمحروقات التي مازالت سارية حسب ما نصت عليه المادة 49 والتي تنص على أنه: "1- عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات تلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا المرسوم التشريعي". ولقد تتابع صدور القوانين والمراسيم

---

1- مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 64-93 الموافق لـ 10 أكتوبر 1993

والتشريعات<sup>1</sup> بعد سنة 1993 المهياة لمناخ الاستثمار في الجزائر من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية.

بشكل عام، وحسب التقرير الصادر عن وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعاتها، حول وضعية الاستثمار الأجنبي في الجزائر لسنة 1997 نقول أنه رغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة إلا أن هذا المرسوم التشريعي جاء بما لا تشتهي به السفن من حيث فشله في جلب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى الجزائر بين سنة (1993-1996) 369.41 مليون دولار متمثلة في 85 مشروع في شكل شراكة، بلغ نصيب مساهمة الدول العربية فيها نسبة 9.4% أي ما لا يتجاوز 8 مشاريع.

كل هذه البيانات التي أوردها تقرير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعاتها تظهر الضعف الكبير في الاستثمار الأجنبي، إذ لا تمثل المشاريع الأجنبية خلال هذه الفترة سوى نسبة 5.5% من مجمل المشاريع الوطنية.

## 2- قوانين مرحلة ما بعد التسعينات

بغية تحسين البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات بشتى ألوان العملات، محلية كانت أو أجنبية، بذلت الجزائر جهود كبيرة من خلال تطبيق مجموعة إجراءات وقوانين

- 
- 1- المراسيم الرئاسية منها:
    - المرسوم الرئاسي رقم 95-349 المؤرخ في 1995/10/30 والخاص بالمصادقة على الاتفاقيات المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛
    - المرسوم الرئاسي رقم 95-346 المؤرخ في 1995/10/30 والخاص بالمصادقة على اتفاقية سوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى؛
    - المرسوم الرئاسي رقم 95-306 المؤرخ في 1995/10/07 والخاص بالمصادقة على الاتفاقية الموحدة للاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية؛
    - المرسوم الرئاسي رقم 98-334 المؤرخ في 1998/10/26 والخاص بالمصادقة على انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار.
    - المراسيم التنفيذية منها:
      - المرسوم التنفيذي رقم 95-93 المؤرخ في 1995/03/25 ويهدف إلى إعطاء ترخيصا للمستثمر الأجنبي بتحويل مبلغ أصل استثمارات هو أرباحه؛
      - الأمر رقم 95-09 المؤرخ في 1995/01/25 ويخص عملية ترقية وحماية وتنظيم المنافسة الحرة؛
      - المرسومين التنفيذيين رقم 97-319 و 97-320 الصادرين في 1997/08/24 اللذان يهدفان إلى إنشاء الشباك الوحيد من أجل إزالة الصعوبات التي تعيق المستثمر الأجنبي؛
      - الأمر رقم 97-12 المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية وتشجيع مساهمة الأفراد في رأس مالها.

وأوامر ومراسم تشريعية، ساهمت في تجهيز وتهيئة أرضية لإنشاء شتى وكالات ترقية الاستثمار، ومن جملة القوانين الصادرة:

### 1-قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001

نتيجة للفشل الذريع والعجز الكبير في جلب الاستثمار إلى الجزائر خمنت الدولة في تطهير محيط الاستثمار بإيجاد آليات جديدة محفزة ومشجعة على الاستثمار، فعمدت الحكومة إلى تدعيم الإطار القانوني لترقية و تطوير الاستثمار الخاص بإصدار الأمر الرئاسي رقم 1 -3- المؤرخ في 20 أوت 2001، حيث نصت المادة 30 من هذا الأمر على إلغاء الأحكام السابقة المخالفة له خاصة الأحكام الموجودة في المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية ودعم الاستثمار.

لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة والرخص التي تمنح للمستثمرين المحليين والأجانب وبذلك يكون هذا القانون قد فتح المجال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره<sup>1</sup> وترقيته كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها و ظهورها.

وقد تضمن هذا القانون مايلي:

- زيادة الحوافز الممنوحة للمستثمرين، خاصة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية؛

- ضمان تحويل رأسمال المستثمر والأرباح الناتجة عن التنازل أو التصفية؛ وبموجب الأمر 01-03 يتم إنشاء كل من:

• المجلس الوطني للاستثمار وفق المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 2001/09/21 والذي يرأسه رئيس الحكومة، وتتمثل أهم صلاحيته في رسم

1 - عبد الرحيم شيببي ، محمد شكوري ، مرجع سابق ، ص 07.



الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار ، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار.

• الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وفق المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 2001/09/24 وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI) المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993، وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع، بالإضافة إلى ذلك تحاول الحكومة بمجهوداتها أن تقدم للمستثمر الأجنبي حرية أكثر، ولهذا قامت في 22/04/2002 إمضاء اتفاقية بينه او بين الاتحاد الأوروبي الذي يقتضي بتقسيم مزايا التبادل. وجاء ليعوض الاتفاق الذي كان يربط الجزائر بأوروبا منذ 1976، بهدف إضفاء صبغة جديدة وبعد جديد للاستثمار الأجنبي المباشر الذي دخل للجزائر، والعمل على التخفيف من الخلافات والعوائق التي تحول دون ذلك.

• إنشاء شبك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، ويملك هذا الشباك كل الصلاحيات من اجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين

• صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف وتعبيد الطرق.

وفيما يلي الجدول التالي يشير إلى الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شبك وحيد والخدمات التي تقدمها:

الجدول يبين الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي.

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الاستقبال للتوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام ، توجيه ، تسليم ملف ، إيداع تصريحات ، منح الامتيازات
السجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	تسليم شهادة عدم أسبقية التسمية والإيصال المؤقت للسجل التجاري
الجمارك	مديرية الجمارك	الإعلام حول التنظيم الجمركي
الضرائب	مديرية الضرائب	مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتيازات
العقار	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	إعلام على الإمكانيات العقارية وتسليم قرار حجز العقار
العمران	مديرية العمران	مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء و التصريحات الأخرى حول البناء
وزارة العمل	مديرية التشغيل	تسليم رخص العمل للأجانب، إعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل
حصيلة الضرائب هياكل التسيير والإدارة	مديرية الضرائب	تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الانجاز أو تعديل المؤسسات ومحاضر مداولة
حصيلة الخزينة	مديرية الخزينة	تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير المتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء الشركات
المندوبية التنفيذية للبلدية	المندوبية التنفيذية للبلدية	المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار

Source : ANDI, texte régissant le développement de l'investissement en Algérie, Alger, 2004.

وبالرغم مما ذكر آنفا تبقى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر ضعيفة ومحتشمة بالرغم من جهود الدولة في إحداث عدة تغييرات خاصة على النصوص القانونية؛ كقانون النقد والقرض الذي يضمن حرية تحويل الأرباح ورأس المال، وقانون التجارة الذي يوفر مرونة كبيرة للمستثمر لكي يختار النمط التجاري الذي يناسبه.

## 2- قانون المحروقات رقم 05-03 المؤرخ في مارس 2005

يعتبر قانون المحروقات المعدل هذا من أهم القوانين التي صدرت، يبرز هذا من خلال آثاره الإيجابية على التنمية والاستثمار، وحثه على ضرورة تنويع صادرات هذا القطاع وبالتالي زيادة مداخل الدولة والسعي الحثيث على الزيادة في خلق مناصب الشغل الجديدة ثم زيادة استغلال المجال الطاقوي والموارد المائية وبالتالي فتح العزلة على المناطق المحرومة لسكان الجنوب وذلك بإنشاء شبكة توزيع الغاز ومحطات تحلية المياه.

### ■ ومن آثارها لاجبائية:

تغير الأوضاع التي تعاني منها الدولة كالبطالة وهشاشة اقتصادها وقلة الاستثمارات الأجنبية ونقص التكنولوجيا، حيث يكون هذا التغير بالإنعاش الاقتصادي الذي يوفره استغلال الثروات الطبيعية.

### ■ ومن آثاره السلبية:

انتقال ثروات الدولة (الثروات الطبيعية والمنشآت الأساسية) إلى يد الشركات الأجنبية، وبالتالي استنزاف احتياطي المحروقات مما قد يحرم الأجيال المستقبلية من الاستفادة من خيارات هذه الثروات وكذل كتحرير أسعار السلع النفطية في الآجال المتوسطة مما يؤدي إلى استهلاك المنتجات المستوردة بدلا لمنتجات المحلية.

### - بالنسبة لقطاع الطاقات المتجددة:

وعيا من الحكومة بالأهمية المتزايدة لهذا القطاع شرعت في تبني إطار تشريعي ملائم بإنشاء العديد من الأجهزة العاملة في هذا القطاع وإطلاق مشاريع هامة. كما قامت بدمج مبدأ تطوير الطاقات المتجددة ضمن سياستها الطاقوية، حيث تم تطوير الطاقات المتجددة بمجموعة من النصوص القانونية والمتمثلة في :

■ القانون رقم 99-09 المؤرخ في 28 جويلية 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة،

▪ القانون رقم 01-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002، المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز الطبيعي عبر الأنابيب.

▪ القانون رقم 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، بالإضافة إلى القوانين المذكورة أنفا تم إصدار العديد من المراسيم الموفرة للمناخ المناسب للاستثمار نذكر منها:

- المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007 يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

- المرسوم التنفيذي رقم 08 - 98 المؤرخ في 24 مارس 2008 يتعلق بشكل التصريح بالاستثمار والطلب ومقرر من حال مزايا وكيفية ذلك.

- القرار المؤرخ في 20 فبراير سنة 2008 يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك أو المؤسسة المالية في رأسم الشركة التأمين و/أو إعادة التأمين والذي يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك أو مؤسسة مالية في رأسم شركة تأمين نو/ أو إعادة التأمين بـ 15% من رأسم هذه الشركة.

#### خلاصة:

من اجل إرضاء المستثمرين الامحليين و الأجانب على حد سواء ، عملت الجزائر كل مافي وسعها من تغيرات على محتويات قوانين الاستثمار ، بحيث لجأت الى تقديم حوافز و ضمانات و تسهيلات من اجل ارضاء قاعدة قانونية للنهوض بالاستثمار و تخلق النمو ، و كان اول قوانين للاستثمار في الجزائر ذلك الذي صدر معد الاستقلال مباشرة سنة 1963. منذ ذلك الحين لم تستقر الحكومة الجزائرية على تشريعات قانونية و احدة بل حاولت ان تساير الوضع الاقتصادي العالمي ، فحاولت ان تقدم عدة تنازلات في شكل امتيازات و حوافز كالعاء العديد من الرسوم و الضرائب التي كانت تشكل ايراد فعال لخزينة الدولة مقابل الاستثمار في الجزائر.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

-الكتب:

- 1- أبو العينين سوزان حسن «اختبار فرضية علاقة السببية بين الاستثمار في راس المال البشري والنمو الاقتصادي في مصر.
- 2- أبو قحف عبد السلام «اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي» مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ط1، 2001.
- 3- أبو قحف عبد السلام «اقتصاديات الاستثمار الدولي» المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1992، ص370.
- 4- أبو قحف عبد السلام، « نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية،» ومطبعة الإشعاع الفنية، ص 65.
- 5- أحمد محمد مصطفى نصير «دور الدولة ازاء الاستثمار وتطوره التاريخي»، الجزء الثاني، دار النهضة العربية. القاهرة، 2011، ص: 754.
- 6- أسامة كردي، " آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوربية "، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الدراسات العربي الأوربي، 2001 ، ص288 .
- 7- أميرة حسب الله محمد«محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر» الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 8- الاهدن فرهاد محمد علي«التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة ، 1994.
- 9- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط1، 2003.
- 10- جيل برتان «الاستثمار الدولي» ترجمة علي مقلد وعلي زلعور- منشورات عويدات، لبنان ، 1981.
- 11- راشد البراوي: "الموسوعة الاقتصادية"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1971.
- 12- رضا عبد السلام ، " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، ص 5.
- 13- رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة" ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، الطبعة الأولى، مصر، المكتبة العصرية بالمنصورة، 2000.
- 14- رعد الصرن«اساسيات لتجارة الدولية» دار رضا للنشر ، 2001، ص150

- 15- طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1997.
- 16- طاهر مرسي عطية «إدارة الأعمال الدولية» دار النهضة العربية، ط 2، القاهرة.
- 17- عبد العزيز فهمي هيكل، أساليب تقييم الاستثمارات، الدار الجامعية، بيروت – لبنان، 1985.
- 18- عبد العزيز فهمي هيكل، أساليب تقييم الاستثمارات، الدار الجامعية، بيروت – لبنان، 1985.
- 19- عبد الله بن عبادة «التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية و سياسية المخصصة في البلدان العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان ص358.
- 20- عبد المجيد قدي «لمدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية» ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006.
- 21- عبد الوهاب الأمين – د. زكريا عبد الحميد الباشا: "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المعرفة، 1983
- 22- عبلة عبد الحميد «التنمية والتخطيط الاقتصادي» قسم الاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017، ص67-68.
- 23- عثمان ابو حرب «الاقتصاد الدولي»، ط1، الأردن، 2008، ص34..
- 24- عدنان حسين يونس «التمويل الخارجي وسياسات الاصلاح الاقتصادي» «دارالناهج، الطبعة الأولى، الاردن، 2011، ص34.
- 25- علي الكنز " حول ازمة 05 دراسات حول الجزائر و العالم العربي"، دار بوشان، الجزائر، 1990، ص 73.
- 26- علي عباس «إدارة الأعمال الدولية» دارالحامد، الأردن، 2007.
- 27- علي عبد القادر علي «دور الدولة ازاء الاستثمار و تطوره التاريخي»، الجزء الثاني، دار النهضة، ص6.
- 28- علي عبد القادر علي «محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربية»، العدد الواحد والثلاثون، 2004، ص4
- 29- عمر صقر «العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة»، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2003
- 30- فليح حسن خلف «التمويل الدولي»، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2004.
- 31- قدي عبد المجيد " الاستثمارات الدولية"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ببوزريعة، الجزائر، ط 2004.

- 32- محمد صالح القريشي «المالية الدولية» مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008، ص170.
- 33- محمد عبد العزيز، احسان عطية ناصف «التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية» الإسكندرية، 2000، ص51.
- 34- محمد علي الحرازي " الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات" منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2007، ص28.
- 35- محمد أحمد سويلم، "الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقہ الإسلامي"، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2009.
- 36- محمد مطر، إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 37- محمد مطر «إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية»، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، الاردن 2006، ص:75.
- 38- نوزاد عبد الرحمن الهيبي/ منجد عبد اللطيف الخشالي "مقدمة في المالية الدولية" دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007، ص 11
- 39- وليد عبد الحميد عابد "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الأنفاق الحكومي ، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية ،مكتبة حسب العصرية للطباعة و النشر ،بيروت 2010ص211.

#### - الاطروحات و الرسائل

- 40- بعداش عبد الكريم «الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على الاقتصاد الجزائري للفترة 1996-2005»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص24.
- 41- بندر بن سالم الزهراني، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم- السعودية ( دراسة قياسية للفترة 1980-2000) الإدارية، قسم الاقتصاد جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004.
- 42- سعدي يحي، "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، أطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة، 2007، ص 178 ،
- 43- صباح لقمة، «الطاقة الاستيعابية في الوطن العربي» أطروحة دكتوراه، الأردن، 2000.
- 44- صدر الدين صواليلي «النمو و التجارة الدولية في الدول النامية» أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2006، ص50.



- 45- صغير لامية، " الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، مذكرة التخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، 20<sup>1</sup>- القانون رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت
- 46- عبد القادر بابا، " سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل تطورات العالمية الراهنة"، أطروحة دكتوراه الدولة ، الجزائر، 2004 ، ص 159-163
- 47- فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 48- فوزية خلوط "أثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المتبعة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة بسكرة.
- 49- كربالي بغداد «الابداع في المنتج على مستوى المؤسسات الجزائرية» أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة وهران 2003-2004 ص196.
- 50- منصورى الزين، اليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2005، ص:24.

#### - المجلات

- 51- أبو العينين سوزان حسن «اختبار فرضية علاقة السببية بين الاستثمار في راس المال البشري والنمو الاقتصادي في مصر المجلة العلمية للاقتصادو التجارة، مصر، 2012، ص103
- 52- أحمد زغدار، " الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة"، مجلة الباحث ، العدد 03 ، الجزائر ،2-.
- 53- احمد سلامي «كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010» مجلة الباحث ، العدد، 11، 2012.
- 54- اونيو ستيف «الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،التدفقات الراسمالية و التنمية الاقتصادية في العالم العربي »، المعهد العربي للتخطيط ،مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ، المجلد الثاني، 2000.
- 55- ايوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث ، العدد 05 ، 2007 ،
- 56- بشير عبد الله «العلاقة بين الادخار و الاستثمار في الاقتصاد الليبي للفترة 1970/2005»، المجلة الجامعية ،الأكاديمية الليبية ،2013، العدد الخامس، المجلد الثاني، جوان 2006

- 57- بعلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف-ى.
- 58- بهاء أنور حبش، "تعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغيير أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر"، جامعة تكريت -كلية الإدارة والاقتصاد-، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/ المجلد 4 /العدد-2008/11، ص98.
- 59- جون اولر، 1982 «القدرة الاستيعابية: المفهوم والمحددات» مجلة النفط والتنمية، العدد 1، ص22.
- 60- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر -تعريف وقضايا-، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد32، 2004، ص5.
- 61- حسين عبد المطلب فجوة التميلا لأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد83، ديسمبر 2005، ص7.
- 62- ساحل محمد، تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الجندول، العدد 14، 2009.
- 63- ساطور رشيد «دراسة نظرية حول التنمية المستدامة» جامعة سعد دحلب، السنة.
- 64- سردوك بلحول وآخرون، "العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1996-2016)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، حجم 13، رقم1، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص179-192.
- 65- سعد الكواز، عمرالعبادي، مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية، مقال بكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2007.
- 66- سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992.
- 67- شريط كمال" تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة: الجزائر، تونس و المغرب خلال الفترة (2005-2010)، مجلة البحوث و الدراسات العلمية ، جامعة الدكتور يحيى فارس، العدد 06 ، مارس 2012 ، صص26، 268
- 68- عميش عائشة، أثر مضاعف كينز على الاقتصاد الجزائري خلال 1970-2016، دراسة قياسية، حجم 7، رقم1، صص331-334، ورقلة، 2016.
- 69- محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر، 2008، ص
- 70- محمد علي الحرازي " الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات" منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2007، ص

- 71- مفتاح صالح، "واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، 2008، ص 110.
- 72- منصف مصار و يسمينة لباني «العلاقة بين الادخار و الاستثمار في الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية للفترة 1970-2014» مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر 3، العدد 2016، 16
- 73- ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الجندول، السنة الثالثة العدد 24، سبتمبر.
- 74- وصاف سعدي وفويدري محمد، "واقع مناخ الاستثمار في الجزائر : بين الحوافز والعوائق"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 0 صلاح الدين عون الله، 1997، «مداخيل و مشكلات قياس الفعالية التنظيمية»، مجلة الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، ص 548 لسنة 2008، ص ص 44-49.
- 75- يوسف رشدي د«اثر الاستثمار الاجنبيالمباشر على الاقتصاد الوطني»، مجلة العلوم الاقتصادية، الجزائر.

#### - الأيام الدراسية و الملتقيات

- 76- أحمد الصغير قراوي : "محددات ومواجهات الاستثمار من منظور إسلامي"، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، 25-28 مارس 2003.
- 77- بلوج بولعيد، تأثير الشفافية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الملتقى الدولي حول "أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، جوان 2003.
- 78- تشام فاروق "الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و آثارها على التنمية الاقتصادية"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2002، ص 16.
- 79- دريسر شيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطوير قطاع المحروقات في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول "الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي – حالة بعض الدول النامية-"، يومي 22 و 23 أكتوبر 2007.

- 80-** سلمان حسين، درار عياش، الإستثمار الأجنبي المباشر وتحسين مستوى الأداء الصناعي بالدول النامية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول "الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي – حالة بعض الدول النامية-"، يومي 22 و 23 أكتوبر . 2007
- 81-** عبد الله بلوناس، محمد بوهدة، آثار ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية – حالة الجزائر-، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول "الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي – حالة بعض الدول النامية-"، يومي 22 و 23 أكتوبر 2007.
- 82-** عثمان علام "واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاستثماري لبرامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014 الملتقى العربي الاول 25-28 سنة 2015 شرم الشيخ مصر.
- 83-** فريد كورتل، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول الاستثمار الاجنبي ومهارات الاداء الاقتصادي "حالة بعض الدول النامية"، مداخلة تحت عنوان، سبل تنشيط الاستثمار الاجنبي في الجزائر، جامعة بومرداس، 2007. ص،ص 1- 3.
- 84-** كريم النشاشيبي و احرون «الجزائر تحقق الاستقرار و التحول الى اقتصاد السوق» في واشنطن 1998 عبد الونيس، عبد الرحمان بنعنتر، "الاستثمار الأجنبي ودوره التنموي في الجزائر في ظل المستجدات والتحويلات الاقتصادية الدولية الراهنة"، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول "الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي- حالة بعض الدول النامية"، 2007/23/22.
- 85-** مجدي الشوربجي «اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا 1995-2003» كلية الإدارة و الاقتصاد ،جامعة مصر، الملتقى العلمي الدولي الثاني 15/14 نوفمبر.
- 86-** وليد شتوح/ وهيبة خلوفي، " مداخلة عن واقع التجربة الجزائرية في مجال الاستثمار: تحديات وآفاق"، ضمن ملتقى وطني حول قانون الاستثمار والتنمية المستدامة، يومي 6 و 7 ديسمبر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس
- 87-** يوسف مسعداوي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي الثاني "72 يومي 22 و 23 أكتوبر 2007.

#### - المطبوعات

- 88-** تقرير البنك الدولي حول مؤشرا الاقتصاد الكلية، 2017
- 89-** الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، جوان 1987، ص 72، 73.

- 90- عبد المجيد قدي"المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006، ص 251.
- 91- عليوش قربوع كمال، "قانون الاستثمارات في الجزائر" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ، ص 11.
- 92- لشعب محفوظ سلسلة القانون الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1997. ص.ص 33-39
- 93- مبارك سلوس، "التسيير المالي"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001 ، ص 115 .
- 94- موسى بودهان ،" القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية"، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها ، الجزائر، دار مدني، 2006.

#### - المراسيم والقوانين

- 95- قانون رقم 63- 277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم 19937912/63
- 96- القانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها، الجريدة الرسمية رقم 35 المؤرخة في 31 أوت 1986 ، المعدل والمتمم بالقانون-13 المؤرخ في 19 أوت 1986، الجريدة الرسمية 35 المؤرخة في 27 أوت 1986.
- 97- قانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها، -الجريدة الرسمية رقم 35 المؤرخة في 31 أوت 1986.
- 98- القانون 28-13. معدلة من أوت 1982 والمتمم في 28 المؤرخ لقانون 82-13.
- 99- قانون 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988، المتضمن توجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، الجريدة رسمية رقم 28 الصادرة في 13 جويلية 1988 م
- 100- الأمر رقم 284- 66 المؤرخ في 15/06/1966 يتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 80 الصادرة في 17 سبتمبر 196
- 101- القانون رقم 82/11، المؤرخ في 21 أوت 1982، المتضمن الاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، الجريدة الرسمية 34 الصادرة في 21 أوت 1982 م .
- 102- القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 (لاسيما المادة 21
- 103- قانون رقم 88-01 المؤرخ في 12/01/1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية بتاريخ 13 /01/1988.

- 104-** قانون رقم 03/88 المؤرخ في 12/01/1988 المتعلق بصناديق المساهمة ،الجريدة الرسمية بتاريخ 13/01/1988.
- 105-** قانون رقم 04/88 المؤرخ في 12/01/1988 المعدل و المتمم للأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26/09/75 و المتضمن القانون التجاري المحدد للقواعد الخاصة المطبق
- 106-** القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد16، الصادرة بتاريخ 18 أبريل 1990 المؤرخة في 27 أوت 52 العدد الرسمية أوت 2003، الجريدة 26 بتاريخ 11 الصادر 03 رقم الأمر 2003.
- 107-** المرسوم الرئاسي رقم) 90 -420 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي المتوقعة في الجزائر -بتاريخ 23جويلية 1990 الجريدة الرسمية - العدد 06 الموافق 6 فيفري1991 .
- 108-** المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.
- 109-** المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 164 .
- 110-** المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993. المتعلق بترقية الاستثمار، من المواد (7) إلى (11). وتدعم هذا القانون، بالمرسوم التنفيذي رقم 94-319 الموافق لـ17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSSI) ، المادة (1) ، الجريدة -الرسمية رقم 67 المؤرخة في 19 أكتوبر 1994 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 95-249 في 25 أوت، الجريدة الرسمية رقم 47 مؤرخة في 30 أوت 1995.
- 111-** الأمر رقم 95-09 المؤرخ في 25/01/1995 ويخص عملية ترقية وحماية وتنظيم المنافسة الحرة؛
- 112-** المرسوم التنفيذي رقم 95-93 المؤرخ في 25/03/1995 ويهدف إلى إعطاء ترخيصا للمستثمر الأجنبي بتحويل مبلغ أصل استثماراته وأرباحه؛
- 113-** المرسوم الرئاسي رقم 95-306 المؤرخ في 07/10/1995 والخاص بالمصادقة على الاتفاقية الموحدة للاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية؛
- 114-** المرسوم الرئاسي رقم 95-349 المؤرخ في 30/10/1995 والخاص بالمصادقة على الاتفاقيات المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛

- 115-** المرسوم الرئاسي رقم 95-346 المؤرخ في 30/10/1995 والخاص بالمصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى؛
- 116-** المرسومين التنفيذييين رقم 97-319 و 97-320 الصادرين في 24/08/1997 اللذان يهدفان إلى إنشاء الشباك الوحيد من أجل إزالة الصعوبات التي تعيق المستثمر الأجنبي؛
- 117-** المرسوم الرئاسي رقم 98 - 334 المؤرخ في 26/10/1998 والخاص بالمصادقة على انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار.
- 118-** الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، المادة 7 ص 5. المادة 1 من قانون الاستثمار. النصوص التشريعية و التطبيقية . منشورات وكالة الاستثمارات ، 1995.
- 119-** المرسوم الرئاسي رقم 94- 01 المؤرخ في 02 يناير سنة 1994 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلين فيما يخص الاستثمارات وتبادل الرسائل المتعلقة بهما، الجريدة الرسمية رقم 01 / 1994.
- 120-** الأمر 01 - 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية، العدد 47 / 2001.
- 121-** الأمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيره المرسوم التنفيذي رقم 06-355، الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 64 ، الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2006.
- 122-** المادة 12 مكرر من المرسوم 01-03 المعدلة والمتممة بالأمر 06-08.
- 123-** المرسوم الرئاسي رقم 91- 346 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1991 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة إيطاليا حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 46 / 1991.
- 124-** المرسوم الرئاسي رقم 95 - 306 المؤرخ في 07 أكتوبر سنة 1995 يتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ، الجريدة الرسمية رقم 59 / 1995.
- 125-** المرسوم الرئاسي رقم 90- 319 المؤرخ في 17 أكتوبر سنة 1990 يتضمن المصادقة على الاتفاق الرامي إلى تشجيع الاستثمارات بين الحكومة الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، الجريدة الرسمية رقم 45 / 1990.

126- المادة 8 من الأمر 06-11 جريدة رسمية عدد 55.

127- -المرسوم الرئاسي رقم 90 - 420 المؤرخ في 22 ديسمبر سنة 1990، يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي ، الجريدة الرسمية رقم 06 /19915.

128- الأمر رقم 95 – 05 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1994، الخاص بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 07/1995.

### -المراجع باللغة الأجنبية-

- 129- Abdel Hamid BRAHIMI, L'Economie ALGERIENNE. Défis et ENJEUX, 2<sup>eme</sup> edi d'ahlab Année 1991p 315-316
- 130- Abdellah Boughaba, Analyse et évaluation de projets, Berti édition. imprimé en Paris1999, P: 07
- 131- Ahm.ed Benbitour, l'expérience Algérienne de développement, ed ISPG Année 1993.
- 132- Alain Samuelson : « Economie Internationale », Librairie Vebert, Paris, France 1995, P 68
- 133- Ammar BELHIMER, la dette extérieure de l'ALGERIE, ED : CASBAH,1998,-Pp 28-13-
- 134- ANDI, texte régissant le développement de l'investissement en Algérie, Alger,2004
- 135- APSI Séminaire de présentation du " Climat des investissements en Algérie ", Organisation des Nations Unis pour le Développement Industriel,; p. 30
- 136- Bernard Bonnin," L'entreprise multinationale et L'état", (édition études vivantes), France, 1984, p86.
- 137- Blomstrom.M and Kokko, "the impact of Foreigns in investment on host contriez" Washington potiy Rserarch, Decembre 1996.
- 138- Cavez RE "Multinational Enterprise and Economic Analysis, Second Editions Combridge University Press, 1996.
- 139- Denis Tersen et Jean Luc Bricout : L'Investissement International, édition Armand Colin, Paris, France 1996, P 62
- 140- Doing Business 2011, **Agir pour les entrepreneurs**, une publication conjointe de la Banque Mondiale et de la Société Financière Internationale, USA, p146



- 141-** Doing Business **Algeria** 2013, Smarter Regulations for Small and Medium-Size Enterprises
- 142-** Dunning, J (1973) "the Determinants of international productions" oxford Economic Papers, vol 25, 289-336, 1973.
- 143-** Hussein Alasrag«Foreign Direct Investment Development Policies in the Arabic Countries»IndustrielKweit 005
- 144-** Hymer, S « The international operation of national firms ; A study if Direct investisment mpublished Phd Thesis, Massachursetts institute of Technology, 1960.
- 145-** Imad A. Moosa "FOREIGN DIRECT INVESTMENT - Theory, Evidence and Practice – " edition PALGRAVE, New York,2002 , p 23 .
- 146-** Jean-Pierre Bibeau," Introduction à l'économie internationale", (Paris, 1997), p199, 200.
- 147-** Joseph. E. stiglitz, « la grande désillusion », Ed : Fayard, 2011, Pp :13
- 148-** Josette Peyard : Gestion Financière internationale, 4eme édition, Flocl Famayenne, France 1999, P 190
- 149-** Journée d'étude sur " Le développement et la promotion des PME ", tenues au Club des Pins, 28 décembre 1997.
- 150-** Kindelberg Berger, Cp . American Businces Abroad New Hoveni, Yale University, Press, London 1963. P198.
- 151-** Kumar.N, Prodhan, Foreign Direct investisment Externalites and Economic Crrawth Developing Coutries, 2002. <http://www.ris.org.in/o/p27.pap.pdf>.
- 152-** Lucas, R on the mechanics of economic Development jnournal of monetary economics, 1988.
- 153-** Marouane Alaya, "investissement Direct Etranger et croissance economic, les cahiers de l'IRD, (Paris; Auf), septembre, p4, 2006.
- 154-** Martin Feldstein and Charles Horioka «domestic saving and international capital flows» the economicjournal,1980,vol.90,N358 p 314-329
- 155-** M-Benissad Hocine ,"Algérie restructuration et réformes économiques (1979-1993)",OPU, Alger ,1994,p 51.
- 156-** Michel Chossudovsky, la mondialisation de la pauvreté, Ed :ISBN, Année 2000, P 45.
- 157-** Michel De Lapierre, Christian Milleli : « Les Firmes Multinationales », Libraire Vebert, Paris, France 1995, P 41.

- 158- Mohamed El Hocine BENISSAD " économie de développement de L'Algérie", . Pp : 189-179.
- 159- Mohammed el hocine Benissaad,"Réforme économiques de l'Algérie", éd : OPU, 1989, P : 52
- 160- Nooria AbdMohammed«The Effects of Foreign Investment inthe Arabic Local Investment Future- An Analytical Measurement Study for Someof the Arabic Gulf States for the Period from1992-2010A Thesis ,St Clements University, 2012.
- 161- OCDE, Définition des références détaillées des investissements Internationaux, Paris, 1983, P14
- 162- OECD ,third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris, 1999, P 07.
- 163- Pierre Jacquemot, La Firme multinationale, Une introduction économique, (Economica, France, 1990), P 97-
- 164- Rapport Sur la dette 2001/2002 Dans le monde / HTT p : // WWW. Dette 2000. O R G/ Rapport.
- 165- Revue d'Alternatives Économique « Des Firmes Multinationale pour un Marche Mondiale », N° 42, 4eme Trimestre, 1999, Paris, P 54.
- 166- Romer.P "Endogenous Technological change" journal of political Economics, 1996, part II, p102.
- 167- Samia Oulounis«Gestion FinanciereIntrnationale» Office des Puplications Universitaire,Alger,2005,P52.

#### - الرسائل الجامعية باللغة الأجنبية

- 168- Ahcene Ammarouche «liberalisation économique et problème de la transition en Algerie» these de doctorat en sciences économiques, université lumière , France, 2004, p137

#### - البحث الإلكتروني

- 169- البنك الدولي: <http://data.albankaldawli.org/indicator/>
- 170- المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)
- 171- الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار: <http://www.andi.dz/fr>
- 172- المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)
- 173- الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار: <http://www.andi.dz/fr>

- 174- المعهد الوطني للإحصائيات : <http://www.ons.dz>
- 175- موقع مؤشر سهولة أداء الأعمال: <http://www.doingbusiness.org/economyrankings7>
- 176- <http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2014>
- 177- المعهد الوطني للإحصائيات : <http://www.ons.dz>
- 178- موقع مؤشر سهولة أداء الأعمال: <http://www.doingbusiness.org/economyrankings>
- 179- مجد صقر «النمو الاقتصادي» 2016، الموقع: [www.mawdoo3.com](http://www.mawdoo3.com), 14/07
- 180- <http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2014>

